



کتاب عقائد اهل بیت و اهل بیت

۱۰۰

۱۰۰

۱۰۰

جداول

1

فخرف منهن حاشية السيد عليه السلام على مختصر المشايخ
وحاشية طائفة من الخافا على المختصر المختصر
وانبأه الواجب والمختصر عليه وميرزا خان على المختصر

في نهاية العدد للعلم للعلم
على



٤٤٨

٤٧٠
٧٠٠

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİŞİ	AMEL ZADE
Yeni	MUSEYİM PASA
Eski kayıtları	448

الكتاب الثاني

العلم الذي تولدت الافانم في كبريائه وحررت الايام في عظمته جلال كبريائه
 ان يكون صومه وركعت العنقوت وتعدت اسبانه من ان تبت لك النظار الوصولة
 اليها والصلوة والسلام على من ارسله هديا سلاما بشرا ونذيرا وادعيا وسراجا نيرا
 محمد الذي شئت بشريته الشرايع والملكوت وتبدلت بعبدك العنقوت والحقول وعلى آله واصحابه
 الذين هم ائمة الانام ووعاظم الاسلام ومصايح العقلام ومفاتيح دار السلام و
 الدين بجموعهم اليوم الغيرة **اما بعد** هذه تعليقات على حاشية شرح الخضر المولى العلامة سبحة
 المحققين وقدوة المحققين السيد الشريف قدس سره توضيحا لذكرها الى الابد
 اليه الا واد بعد واحد من الاكابر وتفصيلات لجلالته الى لا يطلع عليها واراد بعد واراد
 من الفضلاء اصبح اطلالهم الى ربه العالمين الحية الطي الى هداية الملك الذي جعل
 طبعه على الانصاف وعظم نفقه عن الاغراف والاعتقاف **اما بعد** وما التفتير من الامور كان
 الضمير اجبا الى الحق والعدل هو هذا الاختصار والتعقيب من تفسير الكلام **اما بعد** من حيث
 هو جزء قال في حاشية الحاشية انما هي الاجزاء الخولية فان كل فاعل ليس من هذه الطبيعة وذلك
 لان هذه الاجزاء من حيث انها اجزاء مأخوذة بشرط لا شيء ومباينة عما هي اجزاء الوجود لا يمتنع عليها
 من تلك الطبيعة بل هي محبة عليها من حيث انها مأخوذة لا بشرط شيء فانها من تلك الطبيعة يصح حملها والحداد
 مع كل ما ضمن المأخوذة بشرط شيء **اما بعد** كما ان الله تعالى يقول في حق ما يتخلفه الكتاب فان
 فيه اشارة الى جواز تعدد ما يتخلفه الكتاب او العلم في قوله **ويخبر** او متخلفه في مباينة افاد
 بهذا القيد لك ان المتخلف من العلم من التباين وعدم استقامة هذا العلم بدون ملاحظة هذا القيد
اما بعد لا يحتاج الى الاشارة وذلك لان مبادي العلم بعينه ما يتوقف عليه ذاتا كما استمداده او
 تصور كونه حده او شروعا كونه غائبا كونه اجزا **اما بعد** في حاشية الخضر وجوزيات ما يتخلفه خلاف ما اذا
 جعل الضمير اجبا الى العلم فان المبادي بالعلم المذكور ان كان بعضه هو الاستمداد جزء من العلم لكن
 تصور العلم ومعرفة غايته فان عن فهمناج الاستمداد وارتابا يجوز **اما بعد** ولان من جوزيات
 ما يتخلفه العلم لاقول فيه فاصلا تصور العلم ومعرفة غايته ليس من جوزيات ما يتخلفه العلم
 كما ذكر بعض وذلك لانه العلم لا يتخلف الا بما هو جزاءه فلا يكون جزء منه كتصوره ومعرفة
 غايته لا يكون من جوزيات ما يتخلفه **اما بعد** وانما كونها ما يتخلفه الكلمات لكونها جزئيين حقيقة
 من الكتاب

من الكتاب **اما بعد** من ان فسر ان الاستمداد هو ان الخارج المتعارف له في ذاته ثم ما ذكره
 الجليل بعينه وهذا هو الاستمداد اما ان لا يقبل ان من ان علم يستمد ان فسر الاستمداد بهذا الوجه فعلى
 هذا لا يكون الاستمداد شيئا من العلم فلا يستقيم قوله قدس سره ان الاستمداد مع كونه جزء منه ولا كانت
 هذا العلم منه بعينه اذ لا بعد قال قدس سره ان وجه بعده ان قوله ان الاستمداد هو ان لا يقبل ان
 من ان علم يستمد مع قوله **اما بعد** فيصير ان مراده ان الاستمداد هو ان لا يقبل ان الاستمداد تسام لان بيان
 ان من ان علم يستمد استمداد او هو **اما بعد** فيصير من ركائز المعنى الظاهر وجه الركائز هو ان الاختصار
 العلم الموردة في المختصر في الامور الاربعة اخصار للمختصر حقيقة واولا وبالذات في هذه الامور الاربعة
 فانها في المختصر العلم واستاد الاختصار الى ركائز ضعيف **اما بعد** فيصير وجه الركائز من ان التقيد انما
 يخرج ما يصدق عليه المقسم ومنه ليس كذلك لان العلم لا يصدق على جزء فاعلى حال التقيد العلم يقتضيه
 ركائز فيصير تقدير تسليم ليس كذلك المعنى على ما لا يخفى **اما بعد** فيصير وجه الركائز من ان التقيد انما
 ذاتا او شروعا فان جهة الموضوع المعنى بيان وجوده مما يتوقف عليه شروعا **اما بعد** فيصير وجه الركائز
 يعني ان المراد من ذلك الادلة السعوية جزء من الكتاب ان العلم يكون مباينها جزء منه اي من مباينها
 المتعلقة باستنباط الاحكام **اما بعد** لا مطلقا مباينها لوان يكون لا مباينة اخرى جعلت جزء من علم
 آخر كعلم التفسير الحديث وغيره **اما بعد** فيصير وجه الركائز في الاحكام المقبولة **اما بعد** فيصير وجه الركائز
 مباينها المتعلقة باستنباط الاحكام **اما بعد** فيصير وجه الركائز في الاحكام المقبولة **اما بعد** فيصير وجه الركائز
 وهي الكتاب والسنة والاجماع والعيان والاستدلال والادلة المأخوذة من مبادي ما عدا المقبولة
 من الاحتجاج والمصداق والمرسل **اما بعد** فيصير وجه الركائز في الاحكام المقبولة **اما بعد** فيصير وجه الركائز
 هو مباينة المتعلقة به **اما بعد** فيصير وجه الركائز في الاحكام المقبولة **اما بعد** فيصير وجه الركائز
 ما يستند اليه الاستدلال المستند الى التعليل فان مباينها جعلت اجزاء للمختصر العلم ولا يمتنع ان راجعا
 في سائر الافام فلا بد من هذا التقييد الاجتهاد لتدريج تلك المباحث فيه ويستقيم طر المذكر **اما بعد** وكذا
 الرجوع الى ليس في جزء من الكتاب او العلم بل اجزا هو الاحكام المتعلقة به او بما يتوقف عليه التباين فان
 يرتفع بعض الادلة المطلوبة على بعض لا يكون الا بعد تباينها او بما يبعد في الرجوع من الوقف الذي هو الوقف
 في الحكم بصحة اختيار احد الطرفين والتخييل الذي هو الحكم بصحة اختيار كل واحد من الطرفين وفيه اشارة
 لان المراد بمتعلقه ما يشتمل على الخوفون عليه بالوقوف وتعلق ما يبعد في التخييل بغير تلك
 المباحث ايضا فان جعلت اجزاء من الكتاب او العلم ولا يمتنع ان راجعا في الرجوع **اما بعد** فيصير وجه الركائز
 ذكر فيما وقع بازا المبادي اي ذكر في الشئ الذي وقع بازا المبادي في قوله الاول المبادي في بيان
 الامور الاربعة فيجب ان يشتمل الاستنباط ما نفى عن المبادي والمخفي منها في هذا القول لا يكون

وهو الذي يدل على
 ان من المختصر لا يمتنع
 على تبيينه

وحيثما كان يكون أه يسهل ان الحولات كونها متكررة لا يصح ان يكون ما منسما جنة واحدة بل لابد في ذلك
من جامع يجاسها فيكون الوحدة حقيقة ان ذلك الجامع **لا** يميز ذلك من الاضالات كما برهان فان امتياز بعض العلوم
الرياضية عن العلوم الطبيعية يكون بالبرهان ايضاً فان برهانية الثانية وبرهانية الطبيعة **لا** اما في كل نوع آه
لا يثبت فيه عن الاوضاع الذاتية للكل من الخط والسطح والجسم التعليم التي هي انواع الحكم المستعمل **لا** بل من
الاجزاء آه اما اتصال الموضوع بها فمن حيث ارتباط بعضها ببعض ارتباطا حسن معه جعلها مع كثرتها على واحد
انما هو بسبب اما اتصالها بما هي في حيث انها محتاجة اليها كالمثل **لا** برشدك الى ذلك اي ان يكون الموضوع
والجاء في خارج من حقيقة العلم او رده تسمية الموضوعات العلوم فانهم فسرنا تارة كالتوازيين ما يراه فاما من
القواعد والاصول وتارة ما يعلم بها وعلى التقديرين يكون في اشارة الى ما خرج الموضوعات من الجاهل عن **لا**
فلا بد في هذه الاشارة الى ما افاده قد علم طار والجوهر على متعلق في قوله ومن تلك الجهة يؤخذ تسمية كقول **لا**
فان ذلك اذ يراه اي تصور العلم بتسمية ما يؤخذ من جهة واحدة ازيد في كونه مفيدا للبحر الطال من سائر ما
يفيد بصيرة واسهل طريق في معرفة العلم والطالب من سائر الطريق وذلك ظاهر لا يرد ان يفيد زيادة البصيرة او
ان البصيرة الخاصة من زيادة على البصيرة الخاصة من غيره على ما يتوهم حتى يتوهم ان هذا خلاف الواقع وضاف
اللفظ ما سبق من قوله فيكون على بصيرة في كل قضية خاصة واللفظ بذلك ما قيل من انه اذا اراد حقيقة الوحدة
فيها فليس يصح ان لا يلزم ان يكون محولة وان اراد حقيقة التوهم في ما يؤخذ منها فيهما فالترتيب غير تام لان الاصحاح الى
معرفة جهة الوحدة لا يوجب الاحتياج الى اخذ الرسم بل وان تؤمن بجهة اخرى وحصول البصيرة باعتبارها
انتهى كلامه ووجه اللفظ ان ليس اراد من الوجوب الاستفاد من قوله لابد للطل طالب ان يتصوره بخلافه وبرهانه
ليكون على بصيرة في طلبه الوجوب العقل حتى يؤول الى الاحتياج حصول البصيرة الى اخذ الرسم وامتناع حصوله بدون ذلك
اراد منه الوجوب للوحدة والاستقاف على ما قال اي من جهة **لا** وهذا في حقيقة سماء آه وما ينبغي ان يعلم
ببرهان هو ان مستلظا هذه اللفظ مثلا مغاير لمستلظا علم اصول الفقه فان مستلظا اول مفهوم شامل لجميع
مسائله عارض لا باعتبار وحدتها ومستلظا هو مجموع مسائل الفقه هي حقيقة وما هي **لا** وقد بان تعدد راي
والعلم اقتصر على التقديرين في ما هو الراجح عنده من كونه مسائل العلوم متداخلة يوما فيوما بتلصق
الافكار فتصوّر جميع مسائلها وجزائها فيكون مستفاداً قطعاً **لا** عذرة في شذوفا في غير ذلك قطعاً جده الفان
لابد منه في حقيقة **لا** فكان عينا بلا فائدة آه وذلك لعدم مناسبة بين ما حصل وبين اعتقاد العلم
لا واعلم ان كل حكمه ومصلحة آه لعلنا يشرع بهذا التخصيص بيان مغايرة الغاية والغاية للوحدة والعلية
الغائية اما من احد جهتي بطلان ما قلناه في الحقيقة وتاثيرها في رفع توهم استلزام كون الافعال الاختيارية ذاتية
وغاية كونها على الاوضاع من ان هذا مناف لما نقرر عند الاشاعة من كون افعال اختيارية في حقيقة الامر
لا يعني ما يكون عليه في الحقيقة ان المراد بالاستعداد ما يستند منه لا معناه المصدر **لا** وعقبة التفسير
قال

قال في حقيقة الحاجة عطف على قول **لا** اما الاجزاء لا على قول فاده انتهى وذلك لان هذا بيان لقول **لا** التفسير
كان الاول بيان لقول **لا** اما الاجزاء فيقولان معطوفا على قول فاده لان من شئت ببيان قول **لا** اما الاجزاء لا على قول فاده
عليهم عدم تناسب المصطلحين فاما آتين لا يخل في شئ **لا** لابد من ادراكه قال في حقيقة الحاجة على قول من
تصوره على الدرك لابد من تصور فيه ما بعده ويظهر بذلك ترك حروف العناد ومنهم من قال من تصور ومن تسليم
من حقيقة في التصور على ما يلزم التصديق فورد ان المناسب ان يقال ان من تسليم انتهى الى على التصور
في قول **لا** لابد من تصور وتفسير على الدرك المطلق ان كل تصور اس زج والتصديق لابد في
التصور ما بعده من التسليم والتحقيق ويكون عطف التسليم عليه من عطف الخاص على العام فتعين فيه
واو اجمع ويكون عطف التحقيق على التسليم او العنادية كما هو تارة فيكون حاصل الكلام ان البيان التفسير
يكون بافاده شئ لابد من ادراكه لا قطع وادراكه مع التسليم وادراكه مع التحقيق **لا** ومن كان تصور
فذلك ان كان ذلك الدرك الذي لابد منه تصورا زج فاذ انك في هذا لا يخل في شئ **لا** اما اذا
كان تصديق في محتاج الى التسليم والتحقيق **لا** وان صدر به بعض العلوم آه يعني اذا تصور البديهي
لا يحتاج الى تحقيق وكون بعض العلوم مصدرة بها لا يوجب احتياجها الى بيان والتحقيق لجواز ان يكون
هذا التصديق لغيره في غير البيان والتحقيق **لا** وما ايجب الى نقل آه قال في حقيقة الحاجة لا نولم نقل لم نقل
جميع مسائل الاصول لان الاصول معناه الادلة انتهى وذلك لانه اصول الفقه ليس الا مجموع المسائل المختصة
المستقلة بالادلة من الكتاب والسنة والاجماع والتقليد والرجح والاحتجاج على ما سبق فنوارب اصول الفقه
معناه الاضافي الذي هو ادلة الفقه من حيث ان ذلك كان هذا المعنى مخصوصا بالخصوص من الاصول وهو
مباحث الادلة فقط فيخرج مباحث الرجح والاحتجاج عنهما من مسائل **لا** على ما عرفت الفقه قال في حقيقة
من ان كركب الاضافة اذا نقل ينقل الى المعنى العلم لبعض عهدة انتهى وذلك لان الاعلام يكون محفوظا
عن التصرف قال فليس يرد في بعض تصانيفه ان كلاما من قسم الجنس وعلى موضوع الحقيقة في الذهن وانما
افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجموده على كون تلك الخاصة والطبيعة معلومة للمخاطب معروفة عنده كانه
الاعلام الشخصية تدل على كون الشخص معروفة له اما قسم الجنس فلا بد على ذلك لجوده من الادلة ان كانت
كمن اراد بالرجح آه فيكون في استخدام فانه اراد باللفظ هو احد معنييه هو تارة اللفظ قد يقصد به نفس
هو معنى وبصيرة معنى آخر **لا** حيث كانت الاضافة آه واعلم انه لابد في العلم من اضافة وسبب مخصوص
بين العلم والعلوم بان يكون العلم عالما بذلك العلم والعلوم معلوما لذلك العلم فانه في بعض العلم نفس
تلك الاضافة وقال الآخرون انه صفة حقيقية وكيفية نفسانية مستندة لتلك الاضافة وعلى التقديرين
لابد من متعلق هو العلم **لا** وتسمى فروعا اي وتسمى احكام جزئيات الموضوع من حيث انها احكام
احكامها فروعا **لا** ان الاحكام بمعنى آه لو حملت على ظاهرها على ما يشوبه ظاهر قول فاده كالحكم بانها

مما قيل في ذلك وقوله ان الاعتقادات وان استقرت لم يكن هذا موافقا لما سئل من قول الله الى كل مسألة
بدليل دليل فان ما خرج في ان الاحكام الفرعية المنوطة بالادلة الكلية السائل وكذلك قوله قد تواتر ذلك وسوا
العلم انه فان معناه على ما خرج قد سئل انهم لم يعموا تلك الاحكام المستنبطة المتعلقة بالاعتقادات ولا ان الاحكام
التي تتعلق بالعلم والتصديق لا يكون علوما فان لم يكن العلم ان قد سئل ان قد سئل ان قد سئل ان قد سئل ان قد سئل ان قد سئل ان
مستندات ومستندات التصديق فان كون الاحكام والمصدقات معاينة لا يتأتى الا بالتصديق بالزيادة
مذهبية التصديق فيها وكونها معاينة غير انما بالتصديقات اشارة الى ذلك فليعلم هذا القول قد سئل ان قد سئل ان قد سئل ان قد سئل ان قد سئل ان
الشرع كما قيل بان هذا مماثل لذلك في توالي كما في الحكم بان هذا مماثل لذلك في الاعتقادات لبعض الاعتقادات **وقيل**
اشارة الى انه في جعل الاحكام الاعتقادية قسما من الاحكام المأخوذة من الفروع اشارة الى ذلك **وقيل** ان ذنبه اليك
عليها وفي ما يقال ان الادلة الكلية هي الاقضية فنسبها اليها فكيف يصح بيان الادلة بتلك العلل ووجه الدفع ان
عدم تلك العلل من الادلة لا يثبت الاقضية عليها وعدم الادلة بالعلم على الاحكام بدون العلل فان استنباط حكمة النبيذ
بقية الاخرى انما هو لاجل الاسكان الذي هو العلم في حمة **وقيل** وان كان ما ذكره من انه فان كون العلومات
والعلم بالادلة لا يوجب كون احداهما صفة للاخرى كما في البيان عنها وقد يقال كان في العموم اشارة الى
معنى الكلية **وقيل** ان المراد بالادلة شاملة ليتوافقا في تسمية الكلية انتهى اي لو كانت تفصيلية صفة للادلة لكان
الاسباب وان يوضح بيان الادلة عن تلك الصفة **واجوب** ان هذا امر متين وقوله وقد يقال كان في العموم
اشارة الى جواب آخر هو انه يجوز ان لا يكون قول من العلومات وعلل بيان للادلة بل يكون كل واحد منهما تسمية
الشيء هو الصفة الاولى للادلة في لا بد ان يكون مقدا على صفة الثانية للتأليف الفصل بين المفسر والمفسر **وقيل**
وقد ظهر بتفسيره في تفسير الكلية بالاشارة للاحكام جزئيات كثيرة وقدر التفصيلية بكل مسألة مسألة بدليل دليل
وقيل اما فواء عدم انه وفي ما يقال ان كون جميع الادلة التفصيلية اي الطريقة منصوبة على اعيان المسائل
الشاملة للاحكام جزئية ممنوع كمن ومن جملتها الادلة المنصوبة على خواصهم في ان شاملة لجزئيات
ووجه الدفع ان كلامنا في الادلة المنوطة بها استنباط الاحكام الفرعية ليحللها او خواصها صلا على سلم
ليست من هذا القبيل **وقيل** لا يقال رجا يستند الى ان الاحكام جزئية في ان شاملة لخصائص فان الدليل عند
الاصول ان هو ما يتوصل اليه النظر في العلم بطريق كالمعلم فان يكون صلا الى اثبات الصانع والاثبات
حدوث ما سواه والغير **وقيل** او لان راسد انه على ما سيجي من انه لا يجوز الاجماع الا عن مستند
من الادلة اشارة لان حكم عدم المستند يستلزم اخطا لان اتفاق الحكم لا يدرج استحالة **وقيل**
فلم ينط بها في آية وكلامنا في الادلة ينط بها الاحكام المستنبطة منها عند اشارة الى ما خرج به الشرح
قال في حاشية الخياشي الشافعي هو ايضا عبارتي الاول للاستظهار واشتري وذلك لانه قول والارجاء ليعتقوا
كبري فيقول هل هذا باج و كل امر يشي في ولا يجي به صرح في ان الدلائل لا يجازي عنده ما هو من مسائل
اصول
العلم

اصول الحق **وقيل** كما قال في تفسير الكلية بالاشارة للاحكام جزئيات كثيرة **وقيل** على قول ليس في وسع آية رديع الله
التفصير ان ووجه الدلالة لو كان عطفها على الحكم على عدم وسع الحكم لا يتراض له مجرد توقف على تفصيل
الادوات المستوفى للعلم **وقيل** ان الظاهر ان مجرد هذا الاستدراك لا يوجب عدم الواسع لجواز تفصيلها
ويؤيد مدة العلم بخلاف ما اذا عطف على استوفى فان عدم الواسع يكون مجموع استوفى العلم ونفط سائر
المقاصد الدينية والدنيوية وعلى هذا الجواز لعدم الواسع ظ او رديع ان توقف الاستنباط على
تفصيل الادوات المستوفى للعلم واقتضائه ان تعطل سائر الدينية والدنيوية كما يصح سببا لعدم
علو وسع الحكم لا يتراض له كذا كما يصح سببا لعدم وسع واحد له اي واحد كان واجيب بان ما يلزم
ذلك لو لم يكن بعضهم ظريفا لبعض كما يصح كون البعض ناقضا لظلمة ليعلم ان هذه كون الحكم ناقضا
له بان يحصل كل بعضا من تلك الادوات في بعض اوقات العلم ويشتمل في بعضها الى تفصيل مقاصد
الدينية والدنيوية ويستظهر في حصول سائر الادوات بواحد آخر وحاشية اخرى ويحيى بان
استصحاب الاستظهار في حصول سائر الادوات في تفصيل البعض بطريق الاستدراك وشغل لبعض
اوقات المفيد فيلزم تفصيل سائر مقاصد كل من المستفيد والمفيد على ما يظهر بالتأمل التام
وقيل من الجملات المذكورة وان كونها دالة على الاحكام ما مطلق او من جهة استنباطها **وقيل** ثم صدقها
كلية آية اي صدق تلك المقدمة التي هي قاعدة الاصول كلية سواء جعلت كبري او ملازمة يتوقف على
الحوال لادلة اي احوال الية لا بد منها في دلالتها من وجودها بطريقا وان تعاضوا وانما اذ لو لم يوجد
مزاياها او كان لها مانع من الادلة لم يكن لادلة على الاحكام فلم يكن مستنباط الاحكام منها و
تلك المقدمة لما كانت متعلقة باستنباط الاحكام واثباتها فصدقها كلية كما يتوقف على احوال لادلة
لما ذكرنا كذا يتوقف على احكام احوال الاحكام اذ من الاحكام ما لا يمكن اثباتها بالقبول كالعلة اي
كون الية علة حكم اذ استنباط الحكم بالقبول الذي هو سواة النوع للاصل في حلة الحكم لا يمكن
الا بعد العلم يكون في ما علة حكم الاصل ووجود النوع في اثبات علة ذلك الشيء حكم الاصل اذ كان
بالقبول كان دورا بل اثبات العلية يكون بالسكوت غيره فتودا من تلك المقدمة الكلية اصولية لا يتأتى
الاستنباط بها الا بان يغير تلك الاحوال مع ما هو هذا لا يتيسر الا بان يبحث عن ذلك الاحوال في الاصول
فينصير سائل من الاصول ايضا لتلك المقدمة لا تفي معللا ولو كان نفيها للمعلل لافاد الكلام بطريقا
المنزوم انهم اهلوه لا ما آخر واد النص **وقيل** والعلم ببعض ذلك القواعد وذلك لان القواعد
جميع على باللام فيفيد العموم والمستوفى **وقيل** في جعل الاحكام منقحة اليها آية اشارة الى رد
ما ذهب اليه بعضهم من ان الاحكامهم من اجوز ان يكون بمعنى الخطا بما يتعلق بافعال
المكلفين ووجه الرد هو ان الاحكام المذكورة في توفيق الاصول يجب ان يكون مشتركة بين الاطراف

المعقولة والشرعية الاصلية الشرعية والمنقحة البراءة عما اثار رايه لانه لم يحقق
ليكون فائدة تفيد بالشرعية الاصلية من الاحكام العقلية واخرها واني قد تفيد بالشرعية الاصلية
عن الشرعية الاصلية واخرها فبان يكون بمعنى التصديقات الى المصدقات لتستدرك بين هذه
الثلاثة وتنقسم اليها الاطلاقات المتعلقة بافعال المكلفين اذ ليست بشيء من هذه اطلاقات
عقلية مأخوذة من الشرع ولا شرعية مأخوذة من باطل كل واحد من هذه اطلاقات المتعلقة بافعال
المكلفين كلام نفسي للمعنى القديم بغير مأخوذة من غير المعنى بغير اصلا وعلقها بغير اما بطريق الاقتضاء
كما في قوله تعالى اقموا الصلوة واتوا الزكاة او بطريق التخييل كما في خصا الكفارة او بطريق الوضع
وجعل الشيء شرطاً للشيء الاخر كالطهارة للصلوة او جعله سبباً لجعل الزمان سبباً لوجوب اجل على
ما سبق من مصاديق الاحكام فبان هذا لا يكون لتفيد الشرعية الشرعية والشرعية فائدة بل يكونان
مستدركين بل لا يكون لتفيد بالشرعية والشرعية شيء على ما لا يخفى **ف** قواعد الكلام ان كان كون
الكتاب حقاً وصديقاً يوجب كونه **ف** جواب ان وصفه ان يوصف به لا يوصف بكون تلك القواعد
لا يتوصل بها الى استنباط الاحكام وقواعد المنطق ليست كذلك اذ يتوصل بها الى جميع الاحكام العقلية كانت
او شرعية او فنية **ف** ومنه يستفاد ان من وصف القواعد يستفاد ان لا يقتضيه بغير الاصول بغير التخييل ولا يعلم
رسول ولا يعلم غيره اذ لا يوصف بشيء بل هو الحق والفرق من العلم بكل القواعد هو التوصل الى
استنباط الاحكام فقط ان علم الله تعالى لا يصلح لاجل التوصل به اليه وكذا علم رسوله وعلوم غيره عليهم السلام **ف**
وقرينة الاضافة ان علم الله تعالى لا يضاف الى كونه شيئاً كاي شيء من هذه المعاني يوجب عدم ايرادها في الحد لوجوب
الافراز في الحد ودون ايرادها في الحد لا يضاف الى كونه شيئاً **ف** فان كان مستفاداً ان حصوله عن الادلة التفصيلية
فصول ضرورية وقع بغير صريح بارتكاب تلك الفكرة والملازمة ورتب المدمات والاشكال من اليه **ف** راجع
بل هو عالم بها ما الى معية ذاتية بغير متوقف احد العلمين على الآخر كما قال بغير استغناء احد العلمين عن الآخر فطفا
ف ان العلم بالعلول في الشهادة ان العلم بذي السبب لا يحصل الا بعد العلم بسببه ولو سلم فنقول ان خصوص
بالعلم النظري وعلمه ليس من هذا القبيل **ف** مشهور الاستدلال ان كونه مشهوراً بالاستدلال اني هو الاجل ملاحظة
كونه مستفاداً من الادلة لا لاجل ان الحصول بطريق القوة ينافي الحصول من الادلة لاقتضاء الادلة المعية والقتضاء
التي هي المتأخر اذا المعية التي هي مقتضى الاول سببه زمانية والتأخر الذي هو مقتضى الثاني متأخر فلهذا ولا منافاة
بينهما كما في سائر العلوم المستقلة لعلولها **ف** ليشهد بانها في الوقت **ف** على ما هو اصلها الى اصل الدلالة
الاولية امية في نفسه من غير انفراد التبادر اليها **ف** هو بآية ما به اية اي وقد يقال ان كون قبة الاستدلال لا يوافق
لتوهم ان الحاصل من الادلة قد يكون بالاستدلال او من كونه واقعاً وذلك لان هذا التبدل يشهد بان الحاصل
من الادلة قد يكون بالاستدلال اني جازم هذا التبدل لاخره على ما لا يخفى **ف** وهو لا يخفى اني قد استدلنا بالمنهج
بالشيء

بالشيء الذي لا بد منه في صحة التوفيق بحال الخط وهو عدم كون الحاصل من الادلة بغير الاستدلال ان كون هذا
الشيء على ما لا بد منه يوجب ان يتوقف في التوفيق واذا لم يحصل هذا التوفيق بالادلة الاثر امية المجبورة
في التوفيق فلا بد من هذا التوفيق لاخره غير المجتهد **ف** فان جعل ظاهره ان جعل العلم عن الادلة
ظاهراً اريد به وهو كونه مستدلاً بالادلة لا سيما الاستدلال بالادلة عن الادلة وقاية اما تخرج بالمراد وضع
عدم كون العلم الحاصل عن الادلة مستدلاً بالادلة ليشهد بان العلم الحاصل عن الادلة قد يقع بغير التوفيق ان يكون
اشياء تامة كما في ضرورة استنباط استنباط التوفيق **ف** من حيث انه او عن آية اي او عن كونه
المعنى الذي هو الحصول الاستدلال متبادراً من لفظ العلم من الادلة وقرينة على هذا الادعاء وقال
بعده قولاً مقتضياً لكون لفظ العلم من الادلة بحالاً بل يقتضيه ان هذا المعنى هو جواز كونه متبادراً
الادلة **ف** وما علم من الاحكام ان كونه الصلوة واجبة وكذا كون الزكاة والصوم واجبتين فان
هذه الاحكام من خروجات الدين ومعلومه منها بالبداهة **ف** وبالمقتضية ضم آية فان مقتضى
لثبوت الوجوب دليل اجمالي وكذا الثاني وقوله ان قلنا بافادته على اشارة الى منع كون مقتضى الاجمال
مفيد للعلم بغيره بل المفيد له هو مقتضى المعين اذ من المعلوم ان مقتضى ما لم يكن معلوماً بخصوصه
لا يفيد علماً بغيره **ف** ان قلنا العلم آية اي على الادعاء والاعتقاد مطلقاً سواء
كان يقتضي او غيره فان المقتضى العام يقتضي الاحكام اعتقاداً راجحاً وان قلنا العلم على حدة
الحال وان ان المراد بالعلم هو العلم بالصدقين اليقينيين لا التصديق مطلقاً فان اعتقاد مقتضى
العام على تقدير حمل العلم على المصدقين مطلقاً فخرج بغير الاستدلال دون التفصيل **ف** فما لا
يلتفت اليه لان تلك مقتضى بغيره لا يحتاج اليه **ف** بخلاف الاولين اذ الاصل في اللغة ما يثبت عليه الشيء
فيقول من هذا الادلة والفتنة من اللغة بمعنى التهم ونقل من هذا العلم بالاحكام الشرعية **ف** كما يكتب
فانه عبارة عن التوفيق الكتابية التي انصف بكونها متقوت ومكتوبة وهي مثال للعلم بنفسه
فالعلم مثالي للعلم بغيره **ف** كالدرا والعلم اثار بآية اثار المثاليين المجرى ان كون اسم العلم قائم بغيره
ف فاضافة اسم المعنى آية اي ان كان اسم المعنى مادة علمية باعتبار صفة له فاضافة تفيد الاضمار
باعتبار تلك الصفة الداخلة بخلاف اسم العلم فان اضافة لا تفيد ذلك بل تفيد الاضمار مطلقاً
اي بغير مقيدة بصفة داخلية **ف** باعتبار القيام آية اذ اقلت علم زيد اذ اضافة هذه الاضافة اقتضاها
اما في القيام وهذا اذا كان اضافة اليه ولو لمطة كوزعاً او في التعلق وهذا اذا كان اضافة اليه
ولو لمطة كوزعاً **ف** وما ذكره ابن ابي حنيفة اشارة الى ما دفعه ما يتوجه على ما ذكره في بيان هذا التوفيق
الشي من ان اضافة اسم العلم تفيد الاضمار بغير مقيدة بالصفة الداخلة بان هذا المدة كوزعاً

بما تم به المعنى في غيره لا خلاف من ان وضع الاضافة المعنوية على ان قيد ان بين المضاف والمضاف اليه
خصوصية في مدلول لفظ المضاف فاني ذلك لا يكون الا باعتبار الصفة الداخلة في مفهوم المضاف ووجه
الرفع هو ان المعنى اراد بالدلالة هناك الدلالة المطلقة التي تقع دلالته على الالزام الى الابد على
ما هو في معنى مفهوم اللفظ فلا منافات **قوله** ومن قال لم المعنى انه الى سوا ذلك كانت له دلالة ايضا على معنى
قائم بنفسه كما في المشتقات ولم يكن كما في غير باجاء المسمى اليه فانه لا يدل الا على المعنى القائم بنفسه **قوله**
وهو معنى الرضا الى المعنى الذي هو المعنى بنفسه هو معنى الرضا **قوله** بغير منطوقهم مع لفظه انه وذلك ما عرفت
من التناهي بين من هو المعنى الاسمي فيه **قوله** بغير انضام الاخر اليه فانه اذا لفظ اوله الى الساتر مثلا
مدلوله القائم بنفسه فانه ان لم يسم عين لم معنى واذا لفظ اوله الى مدلوله الذي هو المعنى فانه ان لم يسم
لهم معنى **قوله** او بالتجوز وذلك لان هذا الشيء لم يسم معنى معاني هو معنى فاطلان احد الاسمين
وحده عليه يكون اطلاق المسمى الى على الكل وهو كان قطعا **قوله** ولهذا جئت به الى ولا جاز ان اضافة الارب
لا احد قيد اختصاص جميع منافعه بل هو كشيء في دار شخص كانت في اجارة غيره ولم يعلم المشتري تلك الاجارة
ثبت له اختيار في البيع او بعض منافعه وهو منفعة الاجارة لا يكون له بل للمشتري اما اذا علم كونها
في اجارة الغير كانت تلك المنفعة مستثناة عن منافعه فلا يثبت له اختيار في البيع **قوله** اما في الاطلاق
انه يعني ان اضافة المسمى معنوية لا اختصاصي المعنى الذي هو مدلوله باعتبار الامر الداخلة في مفهوم المضاف
على ما هو التحقيق وما اورد في مقالنا من ان الثوب ليس من هذا القبيل اذا اختصاصي المعنى الذي هو الثوب
ان هو باعتبار لفظه به وهذا يتعلق امر خارج من مفهوم المعنى **قوله** كان لم يثبت انه يعني ان عبارة
الكتاب ووجه قولنا اضافة المسمى معنوية لا اختصاصي المضاف بالمعنى اليه باعتبار ما دل عليه لفظ
المضاف مركبة في ان جهة الاختصاص يجب ان يكون امر خارجا للمعنى هو لم يثبت له ولم يجعل المعنى الذي
باعتبار الاختصاص عين الشخص ولم يثبت ايضا للفرق مما يتعلق عن المحصول مع ان هذا المنقول
ايضا صحيح في وجوب كون احد هما مغاير للاخر **قوله** واما ثانيا فلان انه يعني ان ما زعم من ان اضافة
المسمى المعنوي قيد اختصاص المضاف بالمعنى اليه كجلب الذات وجميع المعاني القائمة بالاجزى في
اضافة النفس الى زيد مثلا فاني هذه الاضافة لا قيد الاختصاص في اكثر الصفات القائمة به من
لونه وركبه وطوله وغير ذلك وكذا في اضافة الدار الى زيد مثلا لا قيد اختصاصها باعتبار جميع
منافعهما واعراضها القائمة بها بل منادى والمفهوم منها اما اختصاصها كجلب كون فقط لا كجلب
اشي من سائر منافعهما واعراضها القائمة بها او كجلب الملكية ويقيم اختصاص منافعهما بتلك الملكية
لا الاجل اضافة لها ولا يقيم اختصاص سائر اعراضها **قوله** فاذن نتيجة انه يعني ان هذه المعاني
ق

في النتيجة وان كون اصول الفقه ادلة من حيث هو اوله نتيجة للتقديس المذكورين ومقتضى علمها
فاني بناء كونه ادلة للفقه على ان الاصل اذا اضيف الى العلم براده دليل وبنائه كونه بهذه الطبيعة
على كون اضافة المسمى معنوية لا اختصاصي المسمى الى على لفظ المضاف **قوله** ووجه ان نقله الى
ان كونه من الاصول يقتضي شموله بجميع مباحثه واجزائه وهو بهذا المعنى لا يشمل الا مباحث المتعلقة
بالادلة دون مباحث الترجيح والاجتهاد **قوله** وفيه الجواب انه اذا لو كان موضوعه الادلة فقط لما احتج الى
النقل لان جميع مباحثه تكون محصورة في مباحث الادلة على ما لا يخفى **قوله** فغيره من حلوله آية اشارة الى ما
يعان ان لو لم ينقل الى العلم بالفتاوى لم يكن في اطلاقه على العلم صحيحا ولم يوضع في عرفهم لفظ اخر
لهذا العلم فكيف يقال في التقيد ووجه الرفع فانه في كل ما كان في علمه من اطلاق على العلم ما على حرف
المضاف او على صيرورة علمه بالفتاوى فانه ان الزيادة بطو الخ هو الاول انتهى ووجه بطلان الثاني هو ان
الصيرورة علمه بالفتاوى انما يكون في العلم بالنسبة الى بعض احاده وهو ليس من هذا القبيل **قوله** وان اضيف الى
ذلك لان الادلة التفصيلية ايضا مما يشتمل على الفقه وليس مباحثا من اصول الفقه **قوله** استنباطه من الاصول
انه قال في كل ما كان في العلم بالفتاوى في الاحكام اعلم ان اصل كل علم في ما يستند تحقيق ذلك الى اصول الفقه
ان ادلة الفقه افيدان دلالة هذا الكلام على ما ذكره قدس سره على النظر والقول ان قوله كونه اصول
الفقه مباحث ادلة الفقه والترجيح والاجتهاد على هذا المعنى صريح في ان يكون ان اصول الفقه هي بالادلة
المعنى على ما لا يخفى **قوله** فلا يرد بان انه اذا عرفت ان لا مباحث في الاصول على بعض المعاني
فلا يرد على المورد ما اورد في الشك في ان من ان يقول علم الفقه المطلق في اطلاقه هو على تقدير ان
يريد المعروف بالاحكام مطلقا واما اذا اريد بها بعض المعاني او الاكثر على ما افتراه الامم فلا يرد
على هذا التوهم في بان يرد على علم الفقه في اطلاقه في الاصول بل يرد بان كل الكلام على المعاني
او الاكثر رد الى اطلاقه او كل ما لا يلائم منها اصلا **قوله** فوجه عن العلم انه اي طويع اعتقاده
المقلد العالي عن المقلد العالي في قوله فانه مقتضى معنى يعامل ذلك المعنى وهو اليقين واعتقاد المقلد
العالي هو الظن وبقي الاستدلال فان اعتقاد المقلد العالي ليس يعينها ليس حاصله عن الادلة بل الاستدلال
والاستنباط عن طريق النظر حصول الجرد اتباع الجهد والاستدلال **قوله** والى بطلان ما قيل انه وذلك لان خروج
علم الفقه العالي عن اطلاقه هو بقاء العلم اذا قلناه على اليقين وبقي الاستدلال اذا قلناه على التقيد
واما خروج عنه بقاء التقيد فلا لو كان له علم عن الادلة كان ذلك عن الادلة التفصيلية فتسليم
لو كان علمه عن الادلة بناءا على بقاء التفصيلية كما لا يخفى **قوله** بغيره الى منع ذلك انه حاصله ان
الفقه والجهد في الكلام ما يان في طرف المشتقة لا يوجد احد مما يردون والاخر فانه العالي كونه
استنباط المقلد العالي اجتهادا واما ما قول على هذا الفقه وجعله فقيرا فانه ايضا على هذا

الابحار وفردة لوكون الفقيه عندهم مختصة بالمجتهد واما لوكون مقتضا بعض الاحكام اجتهاد او
 كونه مجتهدا بعضه فتوهم كونه موجبا لكون بعض المجتهدين ففردوه وهو خلاف عرفهم بوجوب ايضا
 فاما ما ذكره الجواب لاجراء على من صدقوا وهو ان المراد بالعلم اليقيني وبالادلة والامارات ولا يعلم
 شيء من الامارات على يقينها فاصلا من الاجتهاد دون المقلد وذلك لان هذا المجتهد يعلم الاحكام
 التي استنبطها عن الامارات على يقينها فان كونه مجتهدا بوجوب اتباعه لظنه ووجوب العلم بمقتضى
 اجتهاده كالمجتهد في العلم على سبيل اي علم العلم بما هو في اطماعه على المعنى الذي
 سبيلها وهو وصفه بوجوب غير الاجتهاد التفتيش وهذا المعنى شامل للتصورات والتصديقات اليقينية
 على ما سيظهر ولكن بوسيلة افتران مما لا يستلزم تخصيصه بالتصديق اليقيني **فرد** يزعم
 انه صفة لازمة ان اذا عرفت ان مراد الشاغل الجليل وهو ما ذكرناه لفت ان قوله ويزعم بوجوب
 العلم صفة لازمة للمجتهد اذ كل مجتهد يزعم بوجوب العلم بوجوب قلته بناء على ذلك الاجماع **فرد** ويؤيد
 ذلك ان اشار بهذا الشاغل ان ما ذكره الشاغل الجليل في بيان تقرير الجواب الذي ذكره المصنف هو مقتضى
 بان يكون مراد المصنف من ما ذكره غيره من ان المراد بالادلة والامارات وقول المجتهد
 اشارة للمقلد الذي هو بضميمة العلم بالاحكام ونوفيقه بان المقلد لا يتمكن من استنباط الاحكام
 من الامارات اصلا فانها ظنيات قد يتعارض فتفتقر الى تصحيح وهو لا يقد عليه وف والوجه في
فرد والجواب ان الشاغل ان ما يدل على الاجماع المصدق بان المجتهد يجب عليه العلم بمقتضى قلته
 فان مقتضى هذه الاجماع انما يتأتى اذا كان ظنه منسوطا بالاحكام وعلته لثبوتها على ما لا يخفى **فرد** فمقتضى قلته
 انه اي من رجع المجتهد لما وجد انه علم ظنه على فطنته بوجوب العلم بوجوب العلم بوجوب العلم
 المستندة للمعلوم بوجوب العلم بثبوت المعلول وكون الحكم منسوطا بظنه معلوم لاجل الاجماع المذكور
 يدل عليه كما مر بل هو معلوم من الدين ضرورة فان ما مر من حيث لا يمكن انكاره **فرد** فمقتضى
 بطلانه انما اذا علم ما فهمناه وما صورناه فمقتضى ان قد افهمنا ظن المجتهد اياه الى هذا العلم
 لاجل ان الشاغل يعلم ظنه منسوطا بالاحكام وعلته لثبوتها فظهر ان الجزم بمقتضى هذه الاجماع الدال على كون
 الاحكام منسوبة بظن المجتهد كما ينبغي العلم بوجوب العلم بالاحكام كذا كل مقتضى العلم بالاحكام الشرعية
 فان مقتضى البحث **فرد** ومعنى وجوب العلم انه ليس معنى وجوب العلم بمقتضاه ان يجب على المجتهد
 ان يعتقد كون الحكم الذي هو مقتضى ظنه مما يجب عليه الاتيان به حتى يبره ان مقتضى ظنه قد يكون امر
 منه وبما هو اما ان معناه انه يجب عليه اعتماد مقتضى علم الوجه الذي اقتضاه فان كان ذلك المقتضى
 وجوب الحكم عليه ان يعتقد وجوبه وان كان نذير يجب عليه اعتمادا وكذلك البوابة **فرد**
 او نقول على وجوب انه اي او نقول ان الجواب عن البحث الثاني ان ظنه بوسيلة الجزم بوجوب العلم
 بان هذا

بان هذا الحكم ثابت من الدين في حق وصح مقلده به فيكون ظنه بوسيلة جزمه بمقتضى الاجماع مقتضى
 العلم بثبوت الحكم ايضا ولو بالوسيلة وذكر الايضاح بان يقتضيه كذا مقتضى العلم بان يكون الحكم مما
 يجب عليه اتباعه مقتضى اخرى صدق وقوله هذا الحكم يجب على اتباعه وما ليس على اتباعه من الدين
 في حق لا يجب عليه اتباعه فبين ان هذا الحكم ثابت من الدين في حق وبين ان يعلم ان كونه احدى
 ما بين المقدمتين سائبة بوجوب كون النتيجة ايضا سائبة اعني قولنا هذا اليقين على ثبات من الدين
 في حق كمن كان اعطى هذا الحكم هو ما ذكره قدس سره وكان مقتضى هذه سائبة مستندة فمقتضى
 قدس سره النتيجة بطلانها **فرد** فان قيل لمجيبا على ما بين ان بناء على ما بين الجوابين
 على كون الاحكام ثابتة لظنه وكون ظنه منسوطا بعلية ثبوت الاحكام ما بناء على فظنه واما بناء على فلا ان
 كون علم بوجوب اتباعه الحكم المظنون موصولا الى العلم بثبوت من الدين في حق مع مقلده به على كون
 ظنه منسوطا بعلية الاحكام فلا يكون منسوطا على فظنه بوجوب الاول ولا وجوب اتباعه موصولا
 الى العلم به فلا يصح الجواب الثاني **فرد** هو الذي ينسب بظنه بغير المراد بالاحكام المنسوبة بظن المجتهد ليس
 الاحكام بغيره بل الامر حتى يزعم عدم صحة الجوابين على مذهب غير المصنوف بل المراد هو الاحكام كالمصنوف
 اعم من ان يكون مطابقا للواقع او لا يكون فليجوز هذا بغير كلا الجوابين **فرد** ويعلم منه ان المراد هو الترتيب لانه
 الكافي في استخدام جميع الاحكام لا يكون الا الترتيب والترتيب فان دفع ما يحار ان الترتيب
 الترتيب غير معلوم والتميز حاصل **فرد** واطلاق العلم عليه مستفيض عن فظنه
 ان اطلاق العلم على الترتيب ايجاز لا يفرق بين الترتيب والآخرية من حيث فظنه بوجوب ايراد في التعريف **فرد** فان العوالم
 المعينة توصف بالعلية كما مر عند قولنا فمقتضى بطلانها من عوالم من ان قوله كلية صفة لادلة
 وعوالم بيان له وان المراد عوالم الكتاب والسنة **فرد** كما ذكره الشاغل فان يكون الكتاب والسنة والاجماع
 جهة مرجع في ان المراد فظنه على مع مقتضى من حيث انما ادلة **فرد** لان اثباته ليس من مسائل الاصول
 اي لاثبات وجود الادلة ليس من مسائل الاصول وذلك لان وجود الكتاب والسنة معلوم من الدين
 ضرورة فلا يخفى ذلك انما الاثبات من حيث انه من مسائل الاصول بل من حيث انه من مسائل الدين
 لا بد للشافعي من حيث من هذا الاثبات على ما بينه في آخر هذه الاشارة **فرد** لا يثبت علمنا انه مما ينبغي ان
 يعلم منها وان الخطاب التلويح على ما سبق هو معنى قولنا فظنه بوجوب العلم بالاحكام كذا كل مقتضى العلم بالاحكام الشرعية
 بغيره اياها وانما ان نسب الاما فيه الحكم وهو الفعل لفظي بوجوبه في الاجاب والوجوب معنى ان بالذات
 لانها انما هي التلويح في الحكم بالاعتقاد والتكليف بالاعتقاد لانه باعتبار القيام بايجابا وباعتبار
 التلويح وجوبا وكذا في التلويح والاعادة فظنه وم التلويح في حقنا هو ثبوت هذا الوجوب الذي
 هو الحكم وخطابه التلويح في حقنا وهذا فظنه لانه لا يوجب الاما ان يكتب التلويح في بيان لزوم التكليف

بان هذا الحكم ثابت من الدين في حق وصح مقلده به فيكون ظنه بوسيلة جزمه بمقتضى الاجماع مقتضى العلم بثبوت الحكم ايضا ولو بالوسيلة وذكر الايضاح بان يقتضيه كذا مقتضى العلم بان يكون الحكم مما يجب عليه اتباعه مقتضى اخرى صدق وقوله هذا الحكم يجب على اتباعه وما ليس على اتباعه من الدين في حق لا يجب عليه اتباعه فبين ان هذا الحكم ثابت من الدين في حق وبين ان يعلم ان كونه احدى ما بين المقدمتين سائبة بوجوب كون النتيجة ايضا سائبة اعني قولنا هذا اليقين على ثبات من الدين في حق كمن كان اعطى هذا الحكم هو ما ذكره قدس سره وكان مقتضى هذه سائبة مستندة فمقتضى قدس سره النتيجة بطلانها

لو اقتضى ذلك تلك الفائدة ومبداها لنبه على هذا الاستدلال او على ما ذكرت لا يقتضي الاستدلال المنطق
في قواعده من مبداها ذكر تلك القواعد ومبداها في كتب المنطق لنبه على كونه مستدافا في
تربتها عليه من مبداها مع انه لم يتوضن لنبه على كتب المنطق **قلت** الاشارة الى وجوب
هذا التحصيل ان احد قواعد الاصول مشاكلا لثابتة في الاستدلال من تصور الاحكام على ما عرفت بخلاف المنطق
وقواعده واشكاله في الاستدلال من مبداها وتبينها كونها في الاصول ثابتة شيئا واحدا
هو القيد في الاشارة الى مبداها بخلاف المنطق فان ثابتة كثيرة غير محصورة مع عدد فلا يشترط ذكرها
والاشارة الى مبداها **فان** ذكر معنى قولنا الا للوجوب هو انه بالوجوب وهو مستفاد منه **فان**
تصديقه وذلك لان الجهد على ما مر لا بد له من التبرها والتبرها ان يكون عنده ما يكفي في الاستدلال
بجميع الاحكام وظاهره ان التبرها لا يحصل الا بعد العلم بجميع قواعد الاصول فلو كان في العلم بكل القواعد
الاصولية مستعدة في الجملة من التصديق ببعض القواعد فيلزم الدور في هذا ما حصل ان الامر من
كون القيد علم الجهد وكون تصديق ذلك مستلزم فترتب متوقفا على علم جميع قواعد الاصول هو انه لو لم يستد
الاصول من تصديق الجهد بعض المسائل الفترية فلا يلزم الدور لعدم توقف تصديق غيره على علم
جميع قواعد الاصول فلا يشترط ان يستداده من نفي تصور الاحكام دون اثباتها ونفيها مطلقا انتهى
اقول وانت جريته تصديق غيره الجهد بعض المسائل الفترية الذي يستد منها الاصول لا بد له من علم الجهد
بجميع قواعد الاصول الذي لا بد منه استنباط الاحكام الفترية بل لا بد له في ذلك من تصديقه بالاحكام
والكل كمال الفترية التي يستد منها الاصول وذلك بين لا يخفى **فان** لم يرد تأمل **فان** نعم تجب السوال اه اي
نعم تجب من لزوم الدور مستند بذلك السند المذكور على من يجوز تجري الاجتهاد وان يجوز عنده ان يكون
هذا الاجتهاد في بعض المسائل الذي لا يكون مستددا الاصول من الاحكام الفترية باعتباره بل كاعتباره غيره
فليس هو في الاصول **فان** ان لم يكن مانع آخر فينفي ان نفى التجري كان مانعا عن اجابة السوال
عند تجزئة التجري وان ارتفع هذا المانع كانه كمن يجوز ان يكون بهذا السوال مانع آخر يمنع وقوع
توجيهه على من يجوز تجزئة الاجتهاد **فان** فيه التزام اه اي في القول يكون المانع متوقفا على نفى تجزئة
الاجتهاد التزام لورود السوال عليه لان التوقف فيه لا يغير سادسها **فان** التجزئة بعد استداد الاصول من
التصديق باثبات الاحكام او نفيها وزوم الدور على ما لا يخفى **فان** التزام الدور اه واما استدادها من
الاحكام باعتبار تلك التصديقات الالزامية والاستداده منها باعتبار تلك التصديقات السلبية لا يكون تلك
التصديقات من المبادئ وعدم كونها من المبادئ لا مجال لتوهم لزوم الدور على تقدير عدم كونها من المبادئ
حيث يتوضن لبطالة لزومها على هذا التقدير فتدبر **فان** تصديقه اه قال في كتابه الى ثبوت استقامتها من اثارها
ليست باعتبار وجودها في انفسها باعتبار تعلقها بالافعال على الاجمال واما تعلقها بها من حيث
التفصيل

التفصيل فهو انما في الحقيقة انتهى بغيره ان تصديق الاحكام من حيث وجودها في انفسها هو من المبادئ الكلية
ليس مستفادا من الادلة السميعة فهو مما زعم مسائل هذا الفن فان تصديقها من حيث تعلقها بفصل
المكلف كانه القيد وان مستفادا من الادلة السميعة ايضا لكن التباين بين هذين التصديقتين المستفاد
منها ثابت فان التصديق الاول تصديق الاحكام باعتبار تعلقها بالافعال بالاجمال فان الوجوب في قولنا الامر
لوجوب متعلق بالفعل الجبريل بخلاف الثاني فانه تصديقها باعتبار تعلقها بالافعال مفصلا فان الوجوب
في قولنا الامر واجب متعلق بالفعل المخصوص المسمى **فان** جعلت اه وذلك بان في قولنا
الامر للوجوب هو ان الوجوب مدلوله مستفاد منه او انه دال عليه ومفصله **فان** اندراج اه في قولنا
في بيان ذلك لخطاب خطاب التكليف اليه ويعلم لزومه اي ثبوت على ما مر به قدس سره صريح في انه لا بد من
ثبوت خطاب التكليف الذي هو الوجوب متعلقا فعلا **فان** واجب بان بطلان اه يعني ان الخطاب يكون
ذكر التصديق على الوجوب على مسطر او ان يكتفى بالاشارة وان صحت ذكره في مبادئ الاحكامية وكونه
غيره فلو كانت له حكمه الشبهة والاشارة ان هذا الكلام لا ينافي لزوم الدور باق بل لا بد من استداد
الاصول من الاحكام فان كان باعتبار تصديقها بهذا الوجوب لا يلزم الدور اصله لان التصديق بهذا
الوجوب ليس في الاصول وثابتة له في حق من عليه فيلزم من استدادها الدور وذلك **فان** ورد بان
اي ورد هذا الجواب وهو بان بطلان الدور بحال لا ينافي له فضلا فان المبادي والاحكام
التي يستد منها الاصول هي احوال الاحكام اعني القيد والاستداده من هذا العلم ليس الالزامية من تصورات
تلك الاحكام والتصديق باثباتها بالافعال ونفيها عنها وعدم لزوم الدور على تقدير استدادها من تصديقها
على وجه آخر لا يتقدم فيها اصلا كما لا يخفى **فان** هذا لا ينافي اه دفع لما يقال ان هذا القيد ليس حاسما لمادة
الاحكام لا يرد على المانع هذا التوجيه ان المبادئ عنده على هذا الا يكون متحصرة في تصور الاحكام
الذي في علم الاحكام فلا يصح في ذلك التصديقات التي قرنها بها ووجه الدفع **فان** هذا انما
يتم اه اي هذا التوجيه انما يتم اذا كان مستددا للاصول من علم الاحكام اعني القيد فان حافية الامر من
المذكورين واما اذا كان مستداده من الاحكام فنفسها على ما هو الحق كما سيأتي بيان فلا يتم هذا الرد لا
في الاستداده منها انفسها كما يكون من تصوره كذا يجوز ان يكون من تصديقها ايجابا او سلبا على ما مر
من غير لزوم الدور **فان** لا يتقدم اه دفع لما يتوهم ان جعل الاحكام حكوما عليها في الاصول ينافي كون
الادلة السميعة موضوعا لعلم الاصول بان ما يحكم عليه في العلم لا بد ان يكون موضوعا له ووجه الدفع
فان وذلك عنونها اه اي لا بد ان التصديقات المذكورة في المبادئ الاحكامية من المسائل عنونها
هذه التصديقات بمسئلة **فان** وانت جريته اه قال في كتابه الى ثبوت استقامتها من اثارها فلا بد من
في قوله وروى عن الامرين عبارة عن تصور الاحكام مثبتة وتصورها منفية والظاهر ان المراد تصورها

[illegible]

والعلم بآثارها ونفيها وإما في الالتزام فظ والاشتغال بالاعتقاد ليس في الالزام عنوان جميع المبادئ كذلك
ولا يلزمه أن يجعل الجميع مسائل انتهى أما أنه جعل الأمرين عبارة عن تصور الأحكام مثبتة أو منفية
فلأنه لو جعلها عبارة عن تصور العلم بآثارها ونفيها علمها هو العلم من كلام الله المذكور في سابق
لم يكن في تصورهم هذا الافتقار إلى حال فإن هذا التصور أعني تصور الموضوع وأجزاء المحل فيشملها
وقول المصنف فيمكن اثباتها ونفيها لا يدل على هذا الافتقار فإن القول لا يدل على الالزام لا بد من تصور
ولا يلزمه أن لا بد من تصور ما من جهة وقوعها في الحوادث لا يتجوز كون المراد تصورا حقيقيا على ما
لا يخفى ولم يرد فيه عطف على كون أي شيء لم يرد فيه أن سبب عدم تجريده باستمداد الأصول
من الفقه أمر أن الصديق أن الفقه يكون أدلة من الأصول غير حسن وثانيها أنه لم يرد في الفقه تصور
الأحكام أي بيان مضمونها فالمرجع يكون الأصول مستداه بالبين فيه غير حسن أيضا وقد سبق
منه أن أي عدل عن العلوم الثلاثة إلى هذه العبارة وإطال أنه قد سبق منه ما يقتضي التبرير بالعلوم الثلاثة
وهو استمدادها إلى البيان أنه من أي علم يستمد نفع من شرح الاشارات وجه كون الفقه أدلة من الأصول
وهو أن البحث عن موضوع الفقه من حيث أقرن به الأعراض الدائمة لموضوع الأصول وذلك لأن الفقه
الخاص يبحث عن الأحوال المكلف من حيث أنها واجبة أو حرام أو مندوب أو غير ذلك والوجوب والندب
والحرام من الأعراض الدائمة الثلاثة السعوية بناء على أن الوجوب والإيجاب مثلا مقتضى أن الذات
تختلفان للاعتبار انتهى وقوله بناء على أن الوجوب والإيجاب مقتضى أن إشارة المدفع ما يعاين أن الرض
الذات لا يدل على الإيجاب فإن قولهم أيقروا الصلوة بوجه الوجوب لا واجب إنما الواجب هو
الصلوة ووجه المدفع **ظاهر** فإن بيان إشارة المدفع السبب الثاني الذي تكسبه العاقل بالعدول
من أنه لم يرد فيه تصور الأحكام ووجه المدفع هو أن كون تصور الأحكام ونظيره الفقه كاف في
الاستمداد منه **خلافا** لما هو عليه من أن الفقه يتألف منها الأدلة والقبائلك المودعة في الفقه لبيان مسائلها ونفيها
فهي السمة بالعلوم المتعارفة أو غيرية وهي أما سمة في علم سبيل حسن فتصلح أصولا موضوعية أي
مسئلة الوقت مع الاستشعار وتشكل إلا أن يتبين في موضوعها في المصادر وأما المبادئ التصورية
فهي هذه الأشياء التي يستعمل في العلوم ونقل قدس من في حاشية الخاشية عن ابن سينا ما يؤيد
ما ذكره من المبادئ التصورية لعلم صغار أن يتبين فيه وأن المبادئ التي يتبين في علم آخر إنما هي المبادئ
التصورية فنزاهة كل ابن سينا في الفصل الأول من طبقات الشفاء وإن كانت الأمور الطبيعية
مشتركة في مبادئ أول تعلم وهي التي يكون مبادئ لموضوعها المشتركة ولا حوالا المشتركة لا محالة فلا
يكون اثبات هذه المبادئ أن كانت محتاجة إلى الاثبات على صناعة الطبيعيين كما علم في الفقه المكتوب
في علم

من الطرق الموصلة الى مصادرها ومثله يستحق التسمية وسيله وآلة فظهر ان الاستدراك ليس مبادى بالحق
المشهور انتهى وقول الربيعين مثله في الادلة ان دفع ما يقال ان كون المنطق مبدءا لا يوجب
كونه على منها فانه قد تبين مبادى الالهي الا انه لا يوجب دفع ما يقال ان هذا المبدأ يكون مبادى قليلة كاد
وما ذكرنا ليس من هذا القبيل **قوله** لا يبين مبادى ماله وذلك لان مبادىها هي الادلة والتعريفات كقوله
الحقيقة وظان هذه ليست مباحث مبنية في المنطق بل مباحث مبنية في مبادىها من هذه التعريفات
والادلة المبنية على مبادى المنطق عليها وهي المبادى بالحق الا ان هذا هو جزء من العلم اعني الطرق
الموصلة الى مصادرها ليس الا في **قوله** ومثله اي ومثله المبدأين لما يوضح مبادىها او مثله لما يوضح
قوله فظهر ان الاستدراك ليس مبدءا بل مبدءا بالحق المشهور وهو ما يتوقف عليه ذاتا فاستدراك
الكلام والالهي من المنطق لا يوجب كون مبدءا بل مبدءا بالحق المشهور المستند كونه على منها **قوله**
وجعلها مبادى حيث القسم الاول في المبادئ الكلامية نقول اعلم انه لا حاجة الى اصول الفقه من ادلة الفقه
وكذا في الكلام فيما عدا ذلك لا مبدءا بل مبدءا بالحق لا مبدءا بالحق والحق وذلك لا يتبدون النظر دعت
الحاجة الى تبيين معنى الدليل والنظر والعلم والحق من جهة التخصيص لا من جهة التعميم واعني معنى قدس
في قضية اخرى بان ان اراد ان التخصيص بوجوده لا مبدءا بل مبدءا بالحق والحق وذلك لا يتبدون النظر دعت
هنا من تصورنا فلما الكلام فيه غير ان الظاهر الاحتياج الى التخصيص بوجوده انما هو في التخصيص بوجوده
الادلة السبعة من حيث انها ادلة لا غير وقد عرفت انما من هذه الحجة موضوع للفقه فيكون من تمة التعريفات
بوجود الموضوع وان اراد ان هذه التصويقات مبادى كلامية لهذا الفقه فيرد انما لا يستفاد من علم آخر
كأمر وجاب بغيره ان ذلك العلم انما هو قوله ان اراد ان قوله ومبادى هذا الفقه انما هو العلم من
جعلها مبادى كلامية هو ان جعلها مبدءا باعتبار التخصيص بوجوده لان مبادى الفقه المبنية في علم آخر لا يكون
سوى التخصيص وقوله لا بد من تصورنا انما هو في قوله دعت الحاجة الى تعريف معنى الدليل
المقول لا غير وقوله وقد عرفت انما من هذه الحجة موضوع للفقه انما هو في قوله لا يسهل من ان الادلة السبعة
من حيث والالتزام على الامكان من موضوع علم الاصول وقوله فهو من تمة التخصيص بوجوده الموضوع
اشارة الى انه اذا كان في التخصيص بوجوده الموضوع وليس بعده آخر سواء فلا يحتاج الى التوضيح بالتفاده
قوله هذا التوجيه اشارة الى ما ذكره من ان الدليل خلفه معان والمبدء مبدءا في ان الناصب لا يبرهنه هو الذكر
قوله وقيل هو الذكر معان القول بكونه ادلة اعني المرشد يعني الذكر للدليل الى الغير لا يخرج عن جواز
كونه معنى المرشد كما لا يخفى **قوله** في قوله اعني مبدءا وذلك لانه المرشد اذا كان للمعاني الثلاثة التي اثنان
منها معينا في حقيقتان وواحد منها معني مجازي كان المراد بلفظه قول الحق والدليل لفة المرشد
معانيه الثلاثة جميعا ضرورة عدم كون الدليل لفة لفظ المرشد لانه لا معناه مخصوص **قوله** الا ان يقال
فيكون

فيكون المراد المرشد في كلام الحق يكون ما يطلق عليه لفظ المرشد عنوانا لمعانيه التي عتبت عنها هذه العنونا
فيكون المراد من اطلاق الدليل لفة على ما يطلق عليه لفظ المرشد اطلاقا على كل واحد من هذه المعاني المعنوية
بهذا العنوان في كل واحد من هذه المعاني حيث قال الدليل لفة المرشد قال مدلول الدليل هو مدلول لفظ المرشد **قوله**
على ان الحق هو جواب ثمان عن الاعراض المذكور بعد الجواب الذي ذكره الحق من الدليل **قوله** فلا يصح
ذلك لان يكون تفسيره بالافضل فان كون الارشاد اخص من الدلالة يوجب كون المرشد لما يؤخذ منه اخص من
الدليل لما يؤخذ من الدلالة **قوله** اي هذه الدليل لفة كذا آية يعني كون الدليل لفة المرشد بمعانيه الثلاثة على ما جرت
العادة يوجب كون الدليل لفة لافة المعاني الثلاثة فيكون كون لافة كونه موضوعا لا يوجب وضع اللفظ مع ان
كونه المعنى الثالث ليس بوضع اللفظ بل بوضع المعنى على ما صرح به في قوله السؤال يتوجه على انه على الترجمة
الثاني **قوله** ولم يعتبر في آية اي لم يعتبر الحق في المرشد والدال معني الايضاح فان معنى كلامنا
عنده هو الناصب والذكر فكلما لم يعتبر في الدال معني الايضاح لم يعتبر في المرشد بهذا المعنى اي معني الايضاح
قوله كالارشاد الهداية آية اي توضح للهداية دفع ما يقال ان كون الارشاد عبارة عن الهداية مما لا نزاع
فيه والهداية هي الدلالة الموصلة الى الحق فالايضاح معبر في الارشاد ووجه الدفع هو ان الحق ايضاح
جعل الارشاد عبارة عن الهداية لكن لم يعتبر في الهداية معني الايضاح لان فقه المرشد بالناصب والذكر اللذين
لا يعتبر الايضاح فيهما **قوله** وان الفقه اراه عطف على قوله ان الحق فقه الجواب كما قيل في بيان
الحجث الثاني واصله من كون المفهوم من كون الدليل لفة ان معناه بوضع اللفظ بل المفهوم من انه
يطلق عليه على ما اثاره رايه الحق بقوله والدليل لفة لفة المرشد اي يطلق عليه **قوله** وحيث اريد بالمكان
آية اي يصدق على المقدمات بدون الترتيب وان كان الترتيب مقرونا معها انما يمكن التوصل به في النظر
فيما لا مطفر في واما ما اخذت من الترتيب فلما يكون فيه مندرجة في الحد اذا لا يصدق على هذا الجمل ان
يمكن التوصل به في النظر في المطاوعة وذلك لان المكان التوصل به في النظر في انما يكون بعد ان يمكن
وقوع النظر في ذلك المعنى وهذا الجمل مما يستحيل وقوع النظر فيه لانه النظر هو الفكر وترتيب الامور
المطوعة والانتقال من بعضها الى بعض آخر ومن المعلوم ان هذا يتألف في الامور التي كان كل منها منفردا
على سواه في العقل فظان ترتيب المقدمات بالنسبة اليها ليس كذلك يمكن التوصل بالنظر في المطاوعة
فتأمل **قوله** لانه الناسد لا يمكن آية يعني لو لم يقيد النظر بالحق بل قيل ما يمكن التوصل بالنظر في المطاوعة
خبري كان المفهوم منه سببية النظر في ذاته **قوله** اي لانه لا يمكن التوصل به في النظر بالحق بل
اذ النظر الناسد لا سببية ولا بالآية **قوله** فلو لم يقيد آية اي فلو لم يقيد النظر بالحق بل
والاستدلال معني يكون المعنى ما يمكن التوصل به في النظر في المطاوعة خبري فثبت الدلائل بالبرهان اذا لا يمكن
التوصل به واحد من الدلائل في **قوله** اي ان اقتصر على اطلاق آية اي ان لم يقيد بالنظر بالحق بل قيل ما

مطالعہ النظار

القديم مستقيماً عن الموضع **قوله** ولو اُكتفى بما عداها آه يعني انهم قالوا ان فائدة ذكر هذا القيد تقريب القياس
هو انه لو لم يذكر فيه وقيل هو قولان فضاء عدا يستلزم لذاته مع انه ليس كذلك اذ القياس من حيث انه قياس
لا يجب ان يكون معداً له صراحة الواقعة في نفس الامر وكذا النتيجة **قوله** والحكم بعدم الاستدلال اى ما كان
معنى الاستدلال بين الشبهين هو ما ذكرنا فالحكم بعدم استلزام القياس آه اى ما كان معنى الاستدلال بين الشبهين
هو ما ذكرنا فالحكم بعدم استلزام القياس الفيد البرهان النتيجة انما يتم بان بين حقيقة اوجوب حقيقة بدون
النتيجة او بدون جوان حقيقة كما تحقق سبب الظن مع استلزامه ولا يتم ان يبين جوان عدم حقيقة نفى
كما زعمه ليجب ذلك لما يتبين ان تحقق المعلوم لا دخل في الاستدلال **قوله** ولا وجوب آه فانه قادر مختار فلا
يكون صدور الاشياء عنه بطريق الايجاب ولا بطريق اللزوم عليه حتى يمنع تخلف صدور ربا عنه عقلاً **قوله**
فقد عدل به آه وايضاً كون هذا الترتيب المنطقي بينه عن هذا التكليف **قوله** قيل مراده آه يعني ان معنى
استلزام الدليل العلم بمتقنا المتقنا به اياه عادة فلا يجب ان يوجد هذا الاستغناء في الامارات اليه
قوله مع جواز ما اى مع جواز التقدير الثلاثة اى كذبها وكذب المقدمة الاولى دون الثانية وبالعكس **قوله**
فقد مر اما راجح آه اى عدمها الذي يكون على التقدير الثلاثة اما راجح اى وجودها الذي يكون على تقدير واحد
قوله وما كان البحث اى قل البحث في كلام الله على الاستدلال وكان ذلك غير مذكورة الكلام فاحتجوا بالاعتدال
عنه فقال ما كان البحث عن الدليل واقسامه **قوله** ويجوز ان يجرى آه اى يجوز ان يجرى قولنا ما يمكن التوصل
بصريح النظر فيه عند الشرح كلامه هذا على عومه وذكرك بان يراد بالخطر المستفاد من قولنا هو العالم بطبيعته
الما بعد من العقينيات مع **قوله** حيث الترتيب العارض لهما وايضاً ان يجرى عومه للدليل المذكورة قوله
اعلم ان الدليل آه بقرينة قوله وظ كلامه واجراؤه على عومه علم ما ذكرنا من حل الخطر المستفاد من قوله
هو العالم على الاضافه **قوله** وانما يحتاج له فاة النظر على ما سبق بيان هو استثناء النفس وحركاتها المعقولات
اعني مجموع الحركات من المطالب الى المبادى وحركة منها الى المصاد وظ ان هذا الاشارة بدون
المقدمة متينة **قوله** والاشكال في السبب اى السبب اى الذي يفتتح وجوب المقدمات في الدليل من حيث انه
دليل يحصل منه الخطا الخبيث **قوله** وينبئ احد آه انباء عن اللزوم باعتبار كونها كلية دالة على عموم
الاكبر كجاء افراد الاوسط وعدم انفكاكهما عن فرد ما منه **قوله** المشتك على النتيجة آه وذلك لان حكم فيها
بالاكثر الذي هو كمال النتيجة على كل فرد من افراد الاوسط الى من جملتها الاصل الذي هو موضوع النتيجة فقد
حكم فيها ضمناً واما لا لمول النتيجة على موضوعها فيكون مشتكاً باقوة على النتيجة اى يكون الحكم فيها
صريحاً وتفصيلاً فان قلت ان قولنا كل كاتب انسان وكل انسان ناطق مشتك لقولنا كل كاتب ناطق
ولا يمكن ان يجمع افراد موضوع هذه النتيجة اى بعضنا جميع افراد موضوع الكبرى فالحكم يكون بجمع
افراد الانسان ناطق يكون بمنزلة الحكم بكون جميع افراد الكاتب ناطق فيلزم بطلان هذا القياس
وبطلان اشارة لا تشمل على المصادرة على الخطا قلت يجوز ان يكون ثبوت امر لاخر معلوماً اذا كان

ذلك الاسم الآخر معناه بعنوان ويجوز ان كان معناه بعنوان آخر فنقول ان ثبوت الناطقة لجميع افراد الانسان
المعنون بهذا العنوان معلوم وثبوتها لتلك الافراد المعنونة بعنوان الكاتب يكون فجعل الاول وسيلة لفصل
الثاني فليس الحكيم بمنزلة واحد فلا اشكال فيه على المصادر **قوله** ولو اخرج آية وهو امتناع
الا فكل من عقلا بوجوب ان يكون كرى العرب الاول والثاني من الشك الاول ضرورة عدم
الاشكال فيهما اذا كانت ممكنة **قوله** كذا في العرب الاول آية فان الصوري فيها وان كان
موجبة لكن كبرها سائلة كلية **قوله** في ضرب الثاني آية لان الحكم في صغرنا حصول حكم
عليه للوسط واعطى عكس **قوله** في ضرب الرابع آية لان صفواه ان كانت موجبة فالحكم حصول
الحكم عليه للوسط وان كانت سائلة فالحكم سائلة عنه وكبره ان كانت موجبة فالحكم مستلزم
للوصل وان كانت سائلة فلا مستلزم اصلا **قوله** وثانيها آية في نفسه سلب فانه استثنى فيه
نفيها الثاني المشتكى على سلب الخط عن اللول وسط المستلزم لسلب عن الاصول **قوله** فالاشكال
على هذا آية للشه طين ظ فان الانسان هو الوسط المستلزم للحكيان والحق صلي الحكم كونه عليه
الذي هو هذا **قوله** وانما يرى آية الذي سئل رده الى الشك الاول وهو ما يكون موضوع المقدم
والثاني في شئ واحد كما في المثال المذكور **قوله** فيكلمه آية قال في كنية الحافيه ولم يذكر مثال
الاشياء لعدم الاحتياج هناك الى هذا التأويل وان كان خارجا فلان ذكره مستطرد
او شبيه على كونه هذا الاعتبار انتهى في الاشياء في مثل قولنا العالم خفي في كل متوجات
بان يقال ان ثبوت التفرع حاصل للعالم ومستلزم لثبوت الحاد الذي هو الخط فيلزم ان تصح
العالم بثبوت الحادث وان امكن ان يجعل الوسط المتغير والخط الحاد كما هو المشهور **قوله**
والاول لازمة آية فلا يكون صدقها مقتضيا لوجود الموضوع كذا ومما قالوا في بيان
لروم آية انه اذا صدق سلب بآية صدق انه متغير عنه بآية والصدق يقتضيه
اعني ليس بمتغير عنه بآية ولا يصدق السالبة هذا خلاف **قوله** الحصر بجوز آية اشارة الى
دفع ما يقال ان يقال استباح العياني بكنس التقيض والتمسك في ما ذكره من ان المشهور فانهم جوزوا
استعمال الحكم المستوي والعكس وبيان التباين دون عكس التقيض فان المستقيم لا يغير صدق العياني بخلاف عكس
التقيض وقوله الدفع ان الحصر يجوز استغارة العياني على ما سأل من انه يستعمل في بيان استباح العرب الرابع
من الشك الثاني حيث قال وتبين بكنس الكبري وهو الموجبة الكلية يقتضي مفرد بها وما ذكرنا بيان الكلام
على رائد دون المشهور قال قد مره هناك واطق جوان كسالى على كسالى التقيض ايضا فليس كونه لازما
بخلاف المقدمة الاجنبية ولا دليل على رعاية الخدود في بيان العياني على المشكوك في الاقتران **قوله** واقعا
كنا قولنا على سلب عن الاقتران وقولنا على ما سلب عنه الاقتران سلب عنه الربوبية **قوله** ولم يرد
بالطه آية اشارة الى رد قولنا ما في الخط منها النتيجة لادليل الاعمال التصديقي فان هذا القول انما يصح اذا

اريد

اذ لم يرد بالخط منها النتيجة **قوله** فانه خطاه بيان ما يصح إطلاق الخط على القول وقولنا ما قبله بيان ما يوجب
كونه الحد بالخط منها محمول النتيجة فان الخط منها وقع في معاملة الحكم عليه قولنا مستلزم للخط حاصل
للمحكم عليه **قوله** والوسط موصل آية اشارة الى قولنا ما في الوسط فلان الموصل اليه لا يكون الا التصديق
وقد مره وان الموصل الذي هو التصديق اني هو الموصل الغريب عن العياني والموصل البعيد عن كل
واحدة من مقدمية واما الوسط فهو موصل بعد فانه محمول في الصوري وموضوع في الكبري والموضوع
والمحمول لا يكتفيان الا بمفردين بالفعل او بالقوة فلا يكون الا تصور **قوله** يقتضي تأويل آية وذلك لان مستلزام
الاول وسط الذي هو الكبري لا يتأتى الا في الموجبة كذا في قوله لا يصدق الا في كونه الكبري ضرورة فان
مستلزام الاول وسط هو ضرورة ثبوت الخط واستنتاج اشكال **قوله** والثاني آية في نفسه ان الكبري قد يكون
ممكنه كما انما قد يكون ضرورة فكونها ضرورة مطلقا لا يتأتى الا بان يؤخذ المحمول في القضية الممكنة اسكانه
يرجع ضرورة محتمل فان اسكان المحمول ضرورة الحكم عليه **قوله** زيد القصد آية فان ادرس هو الاشكال
الدفعي اطراف من غير قصد كذا اطلق النفس على ادي مرتبة فاشكال منها اما هو مبادله دفع
غير سبق قصد في هذا الاشكال **قوله** لان الفكر له وهو الحركة في المعاني آية حركة كان قد من خواص
الانسان وظان الاشكال في الموضوعات ليس بخصا به فلا بد من ان يرد بالمعاني المعقولات المعاني
للمحسوسات مطلقا يصح هذا الوجه منهم **قوله** الا بآية بآية بيان الترداف هذا الكلام الذي هو
ما بعده فقط **قوله** ويوجب ان لا يعلم ان الفكر من اجزاء التوفيق او الحروف هو ما بعده فقط **قوله** قيل ويقتضي
آية اجاب السيد قد مره عن هذا التقيض في كنية الحافيه بقوله ويرتجى بان الباء اما السببية او الالاء وبما
التقدير بين تبادر الغريب فلا تضامن قال الآدي في الاحكام قد احتج بقوله يطلب عن اطوبة وسائر الصفات
المشروطة بالطوبة فانها لا يطلب بها ذلك وان كان من فامته بطلب التميز وتعالى عن منتهى سره من نقل هذا
القول من هو سبب الحوية والقدرة والارادة في طلب العلم والظن مما لا يشبه فيه فان الامتنان عن تلك
الصفات بقوله يطلب يقتضي عدم الباء السببية المستفادة عن الباء على كونه فنية تائيد كذا من الجواب
قوله قلت الظاهر يعني ان المتبادر من قولنا يطلب به علم او ظن ان يكون بنفسه كافي في حصول الخط اعني العلم
او الظن وذلك لا يوجب حركتين **قوله** والتصور مندرج آية يعني ان عدم شمول النظر الحرف للنظر التصوري
انما يكون اذا كان المراد به هو ما فسر به فيما بعد وهو الصفة التي توجب تميز الاكتمل التقيض لثبوتها في
لانظر التصوري ايضا كذا في الاقتران والتصديقية البقية **قوله** الاشكال في الفكره قال العلامة الدواني
في بعض تصانيفه هنا حيث وهو ان الحركة على ما حققت في موضع مستلزم ان تكون للتحرك في كل آن يورث
في زمان الحركة فممن مفعول التي فيها الحركة لا يكون له الآن السابغ ولا في الآن الا في وكان الزمان
قابل لتقسيمه الى الحركات والآنات المفروضة فيه غير متناهية كذا في الافراد المفروضة من هذه المقولة

هذا الكلام الذي هو

للمعنى والنقطة الصورة الفكر ليست كذلك اذ ليس لها زمان الفكر الا العلم بمفومات متناهية كالجسم والفصل
والصوت والكبرى انتهى **قوله** حاصل ما ذكره الامام في الاحكام هو ان الامام المزمع انما هو
العلم الخديوي التوحيدي بالحق الحقيقي وبالرسم والاشكال التوحيدي بوجه مخصوص هو التوحيدي بالحق والاشكال
او كون هذا حاصل ما ذكره في الاحكام مطلقا في مثل في العبارة المنقولة عن الاحكام **قوله** ان الله تعالى
اشهد ان لا اله الا الله وان الامام والفرقة نفعنا عن التوحيدي مطلقا اي سواء كان بالحق الحقيقي او بالرسم او
بالوحي مخصوص الذي هو التسمية والاشكال على ما يفهم من قوله وانما يعرف بالتسمية والاشكال **قوله** ووجه اعتدائه
اي انه وجه استراض الامام ووجه اعتدائه هو المستند من طائفة الامام هو الواقف والعلامة في الرد على
بعض الظلام عليه فقال ان الطريق المذكور ان افاد غير ان كان في الحقيقة معرفة فلا وجه للاختصاص في التوحيدي
مطلقا والآي وان لم يكن مفيد التميز لم يكن طريق المعرفة فلا وجه للاختصاص في معرفة **قوله** الا ان
الاستغناء عن التسمية في كون الامام صاحب التوحيدي او ثلثه احد ما يكون هذا الامام مختصا بالعلوم واما ما لم يجمع
افراد في الواقع وانما يكون حيث يتفق الذين منه الى المعلوم وتلكها هذا الاستغناء على وجه الاكتساب واما
كونه بين الشبهة في جميع الافراد وبين الاستغناء عما عداه كما زعموا في بعض فاصلا لكنه خلاف آية
فان فهمهم يكون التسمية الحقيقية مشككة على ثبوتها الاتمام وكونه حاله في التوحيدي رسمي فلو ان الاستغناء
فيهما انما هو على وجه الاكتساب لا بغير آية الاضافة في تسمية عن الارادة والقدرة وغيرهما من صفات
التسمية واما بوجه الذي آية الاختصاص في التسمية في الحقيقة فيكون اعتدائه بالتشكيك ان كان
حازما فيه وان كان اعتدائه مطلقا في الواقع **قوله** فقد تميز العلم لنا بالمعنى الذي هو الاعتدال
بما نزلنا على النبي **قوله** لا نعلم الا ما نزلنا به من قوله تعالى ان الله تعالى لا يعلم الا ما يشاء وان كان
المراد بغيره من الصفات وهو الجبرم والموجب وثانيهما ان يكون المراد بغيره المطلب من الجبرم كركب ظاهر
وبناء ما نقل قدس سره في كتابه بقرينة قوله في قوله تعالى لا يعلم الا ما يشاء ان الجبرم ايضا له لازم يتبين بالمعنى
المذكور على هذا الافتراض **قوله** في كتابه طائفة آية الظاهر ان حال الجبرم وكونه غير يتبين الثبوت للافراد
العلم وغير يتبين الاستغناء عما عدا ما كشف لا يحتاج الى بيان بخلاف الموجب **قوله** لا يمكن فيه بعض ان
كون مجموع هذه الامور معلوما بضابط ضرورة لو فرض انه غير مناف لحصول الجبرم لكنه مناف للجبرم قطعا اذ
بالجبرم المذكور الضابط يزول والجبرم قطعا ان التمكن في الجبرم واقع من العقلاء انهم ان علمهم ليس عن
الضابط ضرورة **قوله** في كتابه طائفة آية الظاهر ان حال الجبرم وكونه غير يتبين الثبوت للافراد
الاعطاء بما لا يتبين انتهى اقية حاصله ان كون خطا بغيره لا افراد العلم بدون الاعطاء ايضا بطلان
لا يستلزم الاعطاء بما لا يتبين اي لا معنى لكونها بينة لا افراد العلم انهم منه تصور مطلقا في الواقع على ما هو
عليه ارباب المخطئ انتهى في استنباطه لا يمكن من استنباطه بيتين على هذا المعنى اذ لا يتبين في بقول
بين

بين الاستغناء عن جميع ما عداه معنى على ما لا يخفى بل المراد من كون الاختصاص والاستغناء بين كونهما مدلولين
بداية على ما يظهر من قوله قدس سره في نفسه بان المعنى في الامام اختصاصه وشموله لا العلم به كقول قدس سره
بذلك التفتنا الى ايضا وليست شوي بان كون الامام يتنا بالمعنى المصطلح عند المخطئين التي تناسبت
له بهذا المقام واما مدخله في كونه صالحا للتوحيدي **قوله** لا يخفى جريا ناه اي ولا يخفى ان الاحكام المذكورة
ليسان عدم كون مجموع هذه الامور الثلاثة لازما بينا من عدم كونها معلومة بعضها بطلان ضرورة جازية في
كثير من المرسومات والاشكال الواردة في العلوم فيعلم بطلانها وهو بعيد غاية البعد اجابة القديم
بان الواجب المورعاية القوانين الحشمة بالبراهين واما الامثلة **قوله** اذ لا يسلطه آية فانها في الحقيقة
الحاشية اي فيما علم او من شأنه ان يعلم فان ما يتبع العلم به ولسطة بينهما انتهى ينبغي ان يعلم ان الضرورة
والاكتساب كذا تصفها العلم يتصف بها المعلوم ايضا على ما سيصح به قدس سره فبما دام في حاشية
الحاشية على الشرح وبما في اصل الحاشية على الاول **قوله** النزاع انما وقع فيه آية علمامة من تخرج الفهم
في المستصفي بذلك ولتوطئة استبعاد الامام عن **قوله** فانه يتوقف اه قال في كتابه طائفة العبارة في حرة
في الجواب ان يقال بضرورة موقوف على تصور غيره وهو علم جزئي متعلق به فيوقف حصوله على حصول
ماهية العلم في ضمنه فيعلم من ذلك توقف تصور العلم على حصول ماهية في ضمن ذلك الجزئي المتعلق بالغير
وفي ضمن هذا الجزئي المتعلق به ايضا ومن جهة اخرى كانت شبهة على امتناع تعلقه فان قلت انما يلزم التوقف
لو كان ذاتيا و هو مقلنا على تقدير كوننا لا نعلم حصول ماهية على تصور انتهى **قوله** والعبارة في حرة
اه في لا يتوقف على ما ارداه بقوله فان قلت توقف تصور آية وفي ضمن هذا الجزئي المتعلق به ايضا يعني ان كونه بكون
العلم مكتسبا من تصور غيره كما يتوقف على حصول ماهية في ضمن التصور الجزئي المتعلق بذلك الجزئي يتوقف على حصول
ماهية في ضمن هذا التصور المتعلق بالعلم ايضا فان كون العلم متصورا لا يمكن الا بان يتعلق بتصور جزئي يكون هو
حاصل في ضمن هذا الجزئي كانه حاصل في ضمن التصور الجزئي المتعلق بالغير **قوله** ومن هنا آية اي ومن ذكرنا
من جواز توقف تصور العلم على حصوله في غير ما تقدم على دفع شبهة ثبت بها على امتناع كون العلم مستقلا
ومتصورا و هو ان تعلق العلم وتصوره لا يمكن الا بان يتعلق به علم جزئي يتوقف على حصول ماهية العلم
في ضمنه فيكون تعلقه مستلزما لتوقف الشيء على نزاهة التصور على حصوله وذلك عتبه **قوله** فان قلت
اي انما يلزم توقف العلم الجزئي المتعلق بالغير على حصول ماهية العلم في ضمنه لو كان العلم ذاتيا لهذا العلم
الجزئي المتعلق بالغير وهو مقلنا على تقدير عدم الفرق بين التصور والحصول لا يلزم من كون تصور العلم
مكتسبا من تصور الغير **قوله** قلنا وعلى تقدير انه يعني لو لم يكن العلم ذاتيا للعلم الجزئي المتعلق بالغير
لكان عرضا لازما لضرورة امتناع ان العلم مطلقا عن الاخص المطلق وكما كان اكتساب
تصور ما يتبين العلم عن هذا الجزئي المتعلق بالغير موقفا لتقدم حصوله على حصول تصور بالزمان لان

كون تصور ما مكتسبة وعصول منه لا يتجلى الا بالحوكمة العقلية للزمان كان موجبا لتقدم حصوله لوانه
تصور بالزمان ايضا لا ياتي ما مع المتقدم على الزمان يكون متقدما على ذلك الشيء بالزمان وتقدم حصول
العلم على تصور تقدم الشيء على ذلك الحوض كونها متقدما **قوله** فكان له يفرق اه قال قدس سره في شرح
ان ارسام ما به العلم في النفس على وجهين احدهما ان يرسم فيها بنفسه في ضمن جزئياتها وهو تصورها وليس
تصورها ولا مستلزما لتصورها على قبيح حصول الشجاعة للنفس الموجب لانتفاء النفس من غير ان يتصورها او ان
اذا رسمها في مثالها وهو تصورها لا حصولها على قبيح حصول الشجاعة الذي لا يوجب انتفاء النفس
قوله قلت يمكن اه قال في كلامه واجيب ايضا بان المراد بحصول العلم فيه تعلق به وهو ليس بنفسه
التعلق به وفيه ما فيه انتهى **قوله** وهو ليس بنفسه التعلق به يجوز ان يتوقف التصور المتعلق به
على تعلقه بذلك الغير المتعلق به وفيه ما فيه اشارة الى بطلان هذا التوقف فان تعلق التصور بالغير اضافة
ونبة بينهما فيكون متوقفا عليها فكيف يمكن توقف واحد منهما عليه وتوقف كون الغير متصورا على تعلق
التصور بهذا الغير لا يمكن توقف تصور عليه **قوله** فلا يربط بين الجواب وذلك لان بناء الجواب على الوقف
بين حصول ما به العلم وبين تصور ما وتسلم كون حصولها ضروريا دون تصورهما مع ان تقرير السؤال
على هذا الاشكال مستلزما لكون تصور ضروريا فان العلم المتعلق بالغير اذا كان معلوما بالضرورة اي يكون
العلم بذلك العلم حاصله لا اكتساب كان ما به العلم حاصله في ضمن معلومة بالضرورة ايضه بهذا المعنى فيكون
تصور ما به العلم ضروريا فلا يربط بين الجواب المذكور وتعلق **قوله** وبخالف تقرير السؤال اه وذلك لان الفروقات
في تقرير السؤال المذكورة اعني وقعت صفة لقوله انه موجود اي كونه موجودا معلوم بالضرورة لا لقوله
يعلم لكون المعنى ان كل علم واحد بان موجود معلوم بالضرورة **قوله** ولما حمل عليه حيث قال ان علم
كل واحد بان موجود ضروري **قوله** ثم قره ما هو اه قد وفقت وجاقتنا عبارة المصنوع **قوله** لا يتغير على ان
اي يتغير على ان الضرورة في عبارة المصنوع صفة للعلم باعتبار كونه علما باعتبار تعلق علم آخر به وكود
معلوما **قوله** اي المستقي اه قال في كلامه الضروري اذا وقع صفة للعلم كان معناه انه حصوله لا يحتاج
الى اكتساب في جعله صفة حصوله بمعنى انه مستقي عن الاكتساب انتهى اشارة الى رد ما اورد به من
ان الضرورة والكتسبية صفتان للعلم خاصة فاما معنى كون الحصول ضروريا ووجوب الدخ هو ان كون العلم
ضروريا بالمعنى المذكور مصحح لجعل الضرور صفة لحصوله بمعنى كونه مستقيا عن اكتسابه كونه
حصوله مستقيا عن **قوله** لا لا عدم استلزامه اشارة الى دفع ما يقال ان عدم كون تصور الشيء متوقفا
لاصقا ولا شرطيا لبا انما يوجب عدم استلزام الحصول للتصور ولا يوجب عدم استلزام الحصول
فكيف يرتب عليه جوان الانفكاك عن الجوابين ووجوب الدخ هو ان ما ذكره من عدم كون تصور الشيء
تبع حصوله لا صقا ولا شرطيا لبا بقا عليه على عدم استلزام الحصول للتصور فقط لا اعتبارا باليها
بخلاف

بمثالها

بخلاف عدم استلزام الحصول فان ظاهره يحتاج الى العلة والبيان **قوله** فيتحقق ان قطعا اه قال في
وكلمة على سواد فتر المتقاربان بما هو المشهور او بما هو من مذهب الاشاعرة انتهى المتقاربان في المشهور
هيما اللذان لا يكون المعلوم من احد هما عين المعلوم من الآخر وعند الاشاعرة هما الموصودان
الذيان يوجب عدم احد هما وجود الآخر وقيل هما السببان اللذان يستقل كل واحد منهما
بالذات لا طعنة يمكن انفكاك كل واحد منهما عن الآخر بان لا يكون الاشارة الى كلام احد هما عين
الاشارة الى الآخر حقيقة او تقدير **قوله** فان قيل اه لا يوجب تصديق تقدير ضروريا بان علم وجوده في
العالم اي تصور احد تصورات هذا التصديق البديهي مطلقا اي بجميع الامور المحيطة فيه شرطيا او
شظ او ذلك حصوله لمن لا يقدر على الاكتساب فيكون تصور العلم ضروريا وانما كان تصور العلم احد تصورات
هذا التصديق لان العلم محمول القضية التي تعلق بها هذا التصديق فيكون معتبرا في علم ما تقر عندهم
ولا يكون حاصله فتر تقدم الحصول على حصول هذه الاشارة لان المراد من تقدمه عليه هو التقدم
الزمانى الى موجب الانفكاك المتقدم عن المتأخر **قوله** لا انفكاك من الجوابين اه وذلك لما عرفت من
ان تقدم الحصول على حصول زمانا يوجب انفكاكهما عن حصول **قوله** وذلك صريح اه اي ولا بد ان انظر اولاً
قول المصنف قدما مصدرا معطوفا على قول لا يلزم لتصوره صريح في قوله بل لا يلزم الواد او لوقره فصل
ماض معطوفا على قوله لا يلزم لم يصرح منه تخرج بل كما لا يخفى تنبيهها على استثناء الامر بين معاهها كون
هو التصور بالاحصول وكود شرط **قوله** اذ فيه اه لا يناسب ان يجعل قول المصنف تقدم مصدرا معطوفا
على قوله تصور اذ في هذا الجمله تحت اما **قوله** فوجوب حصول اللزوم على معنى ما لا يتبعه او ليس به
المقدم وهو تصور فيما للتقدم الذي عطف عليه بكان او فان كود تاها الحصول ببيان كونه متقدما
عليه فيصير جعله قسما له بخلاف ما لو حمل اللزوم على امتناع الانفكاك فان المعنى لا يتبع انفكاك التصور
من الحصول وكون التصور غير متبع الانفكاك عن الحصول لوجوب كونه غير مقدم عليه ويشمل في غير
مباين له فلا يصح كود قسما **قوله** في كلامه طارئة هو خلاف المعارف في العلوم وان كان مستلزما للعلم
وايضا يلزم ان يجعل اللزوم المقدر في المعطوف بمعنى آخر وتقصير ان اللزوم يستعمل بمعنى امتناع الانفكاك
اصطلاحا وبمعنى التبعية وكل واحد منهما متدبره فان مقتضى الاول مع ذلك ان قيل امتنع انفكاك
واذا لم يمتنع امتناعه فكل ما شاع منه فقول لا يلزم من حصول امر تصور حتى يتبع معناه لا يشاء
من حصول تصور حتى يتبع تصور حصول فتوجب ما ذكره واما حمل اللزوم على المعطوف وتقدير قيل
التبعية فتوجب خلاف الظاهر ولنا بعبارة ان التبعية لا يلزمه وهو امتناع الانفكاك اذ لا
يصح المقدر في المعطوف بمعنى التبعية ضرورة كون المقدم على الشيء غير تابع له **قوله** لا يناسب اه وهو قول
لا يلزم من حصول امر تصور حتى يتبع تصور حصول فان امتناع الانفكاك في هذا العبارة غير متبع
بالتبعية بل جعل التبعية غاية مرتبة على ما يظهر في **قوله** في جوابه ان المراد اه اي المراد من التقدم

محل اختلاف بين المتقاربان

القدح المعطوف

بما بين على التاويل ان لم يكن احد هذين التاويلين لم يكن اطلاق النقيض على تلك الاطراف وتسميتها بها
صحى كما لا يخفى وفيه نوع من على صاحب الكشف حيث قال نقيض الباء لا بد من العدول والسلب لا سواء
لان ان كان في القضايا التسمية هو تلك الصورة وذلك لما ان نقيض التسمية لا يقتضي التصور لا يقتضي التصديق
التي لا يقتضي ولا لا يحتمل ولا وان الظاهر ان المراد نقيض التسمية لا نقيض الصفه المتعلق فاستفاد ان
التسمية التي لا يحتمل متعلقه نقيضه كما هو التصور التصورية والتصدقيقية **فصل** في عدم مطابقة آراءه في التصور
التصورية وذلك لان العقل يحكم في الصور الناشئة عن الاشياء المرئية بانها صور بل صار هذا الحكم ملكة له
فصل في حكمه الخاصية اعم من ان يراد الصفه الموجبة للتسمية ما يتناول التصور والتصدقيق والتسمية
ام ان يراد سواها اذ يصدق على التصور مثلا ان صفه موجبة للتسمية ولا نقيض لتسمية فعل هذا يتوجه على هذا
اطة ما ذكرتم من انه يدل على عدم كون التصور مثلا على بل الصفه الموجبة له **فصل** في تلك الخاصية اه اي
عبارة المصنف ورواها صفه موجبة لا يحتمل النقيض فان الظاهر ان المراد نقيض التسمية فخلق النسخ
ولا يكون فيه في القوة بل لو قدر نقيضه لم يمتنع في ان المراد نقيض التسمية **فصل** في تلك الخاصية اه اي
يجوز حمل النقيض في هذا التعريف النقول من العالمين يكون العلم اضافية على نقيض المتعلق لما
من ان الشيء لا يحتمل نقيض نفسه **فصل** في اوقات آه اي اوقات شتى من الصفات الثلثة
التي هي كون مطابقا وكونه جازما وكونه موجبا احتمالا للنقيض بالقياس الى المدركات **فصل** في كل واحد
منها لا يخفى ان الاشياء التي اعني ادراك ان النسبة واقعة وادراك ان النسبة ليست بواقعة
ليست متناقضتين انما اتنا نحن بين متعلقين اعني ان النسبة واقعة وان النسبة ليست بواقعة
فوضعا بالتناقض انما هو باعتبار متعلقين التسمية **فصل** في الواقع اه وذلك لكونه مطابقا **فصل**
ويلزم من ذلك اه اي ويلزم من كون التسمية في التصديق اليقينية لا يخفى والنفي اي لا يكون الاشياء
والنفي على ان يكون العلم ما يوجبها من الصفه **فصل** في تناول المليات آه ولا يتناول الجزئيات المدركة
بالطس المشتركة فانه لا بد من الاطرآت الحسنة وبالطس الظاهرة ولا يرسم في الاصور **فصل**
يعني فان تلك الجواهر التي تنس وان كان متعارفا في الاتحاد في الجنس الا انه قد يمتنع في الاتحاد في النوع و
فما كان ههنا التناقض قد يمتنع في التماثل وهو الاتحاد في النوع والجواهر الزد هو الذي لا يقبل الانقسام
اصلا لا قطعا ولا كسرا ولا هو ولا عقلا يعني ان لا يجوز العقل شيئا دون **فصل** في قابلية خروقه
انقسامها في الاجزاء **فصل** في الجوهري يعني اه اي ذلك الجوهري المخصوص الموصوف بالجزئية فان الذهنية
اخص مطلقا من نقيض الجزئية **فصل** في الهم الا ان آه اي بين الجزاء والذنب وقال في كتابه الى الله وجه لا بد ان
يراعى ان يربط بوقتي التناقض انتهى يعني ان يجر هذا القدر المشترك بينهما وجعله موضوعا
ذكر باقية لا يوافق التناقض بل لا بد في ذلك من وحدة الموضوع الحقيقي وعدم تعلق الجواهر
الافراد

الافراد من ان هذه الوحدة فان الحكم الوارد على الجواهر الافراد بالذهنية لا يكون واد على خصوصية
الجواهر الافراد التي هي حقيقة الجبل **فصل** كما ذكره المصنف آه حيث قال ان الجبل ان علم بالعادة انه حجر
استحال ان يكون ذهاب ضرورة فانه صرح في كون المراد كون خصوصية الجبل ذهابا **فصل** في كيفية جرد آه اي بل
يكفي مجرد المكان كون الجبل ذهابا وعدم ابدائه عن قبول الصفه التي هي الذهنية مع ثبوت العلم الذي
هو قادر مختار فانه لا يلزم نعم لو بقي احتمال النقيض بان لعدم فلا يكون جردا في الخارج قطعا كفي الاسكان
بلا تكلف انتهى **فصل** فلا يكون جردا اه وذلك لان الجرد اذا كان معدوما في الخارج لم يكن شيء من الصفات ثابت
له ضرورة كون ثبوت شيء في شيء مستلزم لثبوت المقتضى له بل المعدوم في الخارج يكون ملوبا عن نفسه **فصل**
كفي الاسكان آه اي كفي في بيان الحق اسكان النقيض من طريق جرد ذلك الى حديث جرد الجواهر الافراد وتماثلها
فصل في منع احتمال آه اه فانه لا يلزم من قبل قد يستدل على الاحتمال بوجود القابل والفاعل فلا بد ان يكون المنع
راجعا الى ذلك فلا يكون كذلك لكن اراد زيادة الايضاح انتهى **فصل** لكنه اراد آه اي اراد زيادة ايضاح بطلان
المدعى وهذا الايضاح لا يحصل منع دليل فان منع الدليل لا يلزم ان يكون راجعا الى المنع المدعى فانه مستلزم
مقدمات دليله كما لا يخفى **فصل** وما ذكر من الاحتمال آه يعني ان المراد بما ذكر في حد العلم من عدم احتمال النقيض
اه يكون نقيضه محال في نفس الامر لا متوقفا على المعارض من عدم الجوز العقلي فاعترض على هذا الحد بعدم صدق
على العلم بالامور العادية فانه يحتمل النقيض احتمال لا يجوزنا عقليا فانه لو فرض العقل نقيضه لم يلزم منه في نفسه
او لا يرى ان هذا آه فان العقل لو فرض بدلا نقابها لم يلزم من نقابها في نفسه فلو كان المراد بالاحتمال
هذا الجوزية كان المعلوم منها بالحق حصول الجبل في حيزه مثلا محتملا للنقيض مع انهم اتفقوا على انه لا يحتمل
النقيض اصلا **فصل** فلا فرق بين آه اي اذا كان الظاهر في المصالح الذي ذكرناه فلا فرق بين ان يعلم آه فلو
يكون العلوم العادية محتملة للنقيض دون الامور الحسنة **فصل** في الجوهري **فصل** في الجوهري **فصل** في الجوهري
صدقه احد ههنا صدق الآخر متعالم يمكن مستلزم الايضاح بالنقيض من الذي هو متعني لذاته اذ
الممكن بالذات من حيث انه ممكن لا يكون مستلزم للمتنع بالذات بل مستلزم له اياه انما هو من جهة كون متعنا في
فصل في الاحتمال في آه اي احتمال النقيض في نفس الامر لا يصح وعلى هذا آه اي وعلى هذا المتكوره في زيد المقدمه
فصل في الاحتمال في آه اي احتمال النقيض في نفس الامر لا يصح اذ لم يكن ذلك النقيض متعنا اصلا لذاته ولا غيره
فصل في المراد آه اي لا امتناع مطلقا سواء كان امتناعا بالذات او بالغير هو المراد باللفظ الاحتمال في قوله
ان الشيء آه يكون ذهابا في شيء من الاوقات لا امتناع بالذات على ما زعمه القائل بان ذلك الامر لا يلائم
الاسكان الباطني بل لا يخفى على ذلك **فصل** فاضحه انه اه اي لا في الواقع ولا عند العالم لاحالا ولا لا **فصل**
فما صدقه آه من ان الاحتمال في نفس الامر بل في الامتناع مطلقا فعلى تقدير عدم النقيض يكون الواقع هو الذي
فيكون النقيض مستلزما دائما بسبب هذا الوقوع فلا يكون له احتمال **فصل** فلا يهلك وهو لا يهلك

يجعل مكان ما عند الذكر الحكيم التميز فقال هو غير لا يحتمل متعلقه النقيض بوجه وقد استلزمنا سابقا انتهى قوله
 ان يجعل مكان ما عند الذكر الحكيم تميزا حقيقيا ما سبغهم هذا بعد ان جعل التميز مكان فيكون العلم اذ
 من التميز التميز لا يحتمل متعلقه النقيض متناو لا لا تصور ايضا كما هو متناو لا للتصديق اليقيني **قوله** الاول
 انما اكتفى من التميز انه حاصله ان الماد من التوفيق حاصل للعلم من التميز هو ما سبق بعينه وهو انه صفة توجب
 تميزه الا انه اكتفى هنا بالتميز ولم يتوض لذكر الصفة لان الحق هنا تحصيل هذه الاقسام المذكورة ومنها
 الانقسام اليها هو التميز واللازم من كون الصفة مرادة منها هو ان تميزها في سائر الاقسام باسرها ولا يحذور
 في ذلك **قوله** من حيث ثبوته انه انما في قوله انما في ثبوتها او ثبوتها في الاثبات والنفي بعينها الظاهر ان الحكم بالثبوت
 والافتقار لا يلزم الفلك فلا يكون من قوله **قوله** في صحتها **قوله** انما في صحتها اي انما في صحتها النسبة و
 افراد ما يكون معلوما في قولنا في صحتها النسبة ضربا آخر من العلم مع انه قال سابقا فقد علمنا ذلك
 الامر بن النسبة لان الامر بن باقيا على ما لا يميز كونها معلومين بالعلم الذي تعلق بها والاختلاف النسبة
 فان العلم المتعلق بها لا قد زال وتعلق بها في آخر من العلم فلماذا قال علمنا النسبة ضربا آخر من العلم
قوله هذا الغريب من الادراك مميزة عن الاول حقيقة وجدنا فان من رجع وجدانه ونفيه وجد التميز
 بحقيقة من اطلالة الجامعة مع الشك وبين اطلالة التميز الجامعة مع الحقيقة بعد زواله **قوله** بل لا يميز
 المشهور اي وكذا هذا الغريب متميزة عن الغريب الاول بلازمة المشهورة اي لا لازم مشهورا متناو لا لازم
 الغريب الاول وينال الموازيم ليل على كونها متناو لا بالتميز مع انما تعلم فقلنا انما في ذلك كون ملزم وما تميز
 متناو لا بحقيقة **قوله** لا يميز هنا الغريب آخر من العلم متعلق بالنسبة مع انما تعلم فقلنا انما في ذلك
 انما حصل هناك ضرب آخر من العلم متعلق بالنسبة **قوله** اريد بالمفرد ما عدا حصوله ولا حصوله اي
 ما عدا حصوله اريد بالمفرد في كلام الحق حيث قال علم بمفرد ما عدا حصوله ولا حصوله اي ما عدا ان النسبة
 حاصلة واقعة او ليست بواقعة على ما يدعى عليه قوله **قوله** اما التصديقات فيراد ان النسبة اظنية
 واقعة او ليست بواقعة **قوله** فلا يرد ان تصور النسبة **قوله** وذلك لان الادراك المتعلق بان النسبة واقعة
 او ليست بواقعة هو الحكم والادراك والادعاء دون غيره **قوله** فان قلت التصديقات هي بمعنى ان قسم الشيء
 يجب ان يكون احصى مطلقا من ذلك الشيء والتصديق ليس احصى مطلقا من العلم بالمعنى المحيى وادراكه
 وغيره من التصديقات هي القطعية **قوله** قلت بكيفية اي لانها يجب ان تكون التصديقات قساما من
 العلم بالمعنى المحدود ان يكون احصى مطلقا منه بل نقول ان بكيفية ذلك كون احصى منه من وجه فانه اذا
 كان بين امرين يقوم من وجه فان تقسيم كل منهما الى الاخر والاخر **قوله** علم ان المقسم اي ليس المقسم
 ههنا هو العلم بالمعنى المحدود سابقا بل المقسم ههنا هو العلم بالمعنى الادراك مطلق وهو حصول
 الصورة عند المدرك على ما دل عليه كانه حيث قال الاول ان تصورنا في حال انزال الشك وحكمتنا
 وظ

وظان الحكم الحاصل بعد زوال الشك هو الاحكام القطعية غير ان كلام الحق ايضا حيث اورد لفظ العلم
 وقال ضربا من العلم بغير بيان دلالة على ان العلم ههنا بمعنى آخر فان عادة الشيء مظهر في مقامه بوجه
 على كون المراد منه بغير المعنى الاول واعتبره مباوشت القضايا والتصديقات القضايا والتصديقات
 الغير القطعية من الطبقات فلو كان المراد منها العلم بالمعنى المحدود كان الظاهر ما اعتبره **قوله**
 لا يخرج الا انه يعني انقسام كل واحد من التصورات والتصديقات كصور الحرارة والبرودة والتصديقات بان العلم اعظم
 اذا رجع فقلنا ان بعض التصورات والتصديقات كصور الحرارة والبرودة والتصديقات بان العلم اعظم
 من الجزء فقلنا بل لا يطلب اكتسابه انما في بعض التصورات كصور الحرارة والبرودة والتصديقات بان العلم اعظم
 في حصوله **قوله** لان الحاشية **قوله** وذلك بغير تميزها اي بغير تميزها بوجه وبوجه بعد ان كان
 الوجوديات **قوله** لا يميز التميز لما قيد التميز التميز المذكور في كلام الحق بالمعنى جعله في العلم
 يتوقف عليه تفسيره بان وسطه بين التميز والتوقف لفظه اي للتفسير فان التميز الطبعي يكون يتوقف التميز
 على التميز ولو اجرى التميز على اطلالة ولم يقيد بالطبعي كان قوله يتوقف عليه قيد انه فان هذا التميز
 يكون اذا تقدم الموقف عليه على الموقف دون غيره من اقسام التميز المطلق **قوله** لو هي بانه انما
 اي جريان المعلوم في جميع صور العلة بيان ما يقع كون العلة تميزا فان التميز يجب ان يكون جارية في جميع افراد
 المستبعد بالعلم فلو لم يكن المعلوم جارية في جميع صور العلة وبالعكس لم يكن جعلها مفسرا صحيحا ولا كان
 جريان العلة في جميع افراد المعلوم مما انفك عليه اظم العلم بغيره كونه تفسيره لم يكن له فاجبة الى التميز
 له وكذا اكتفى بذلك **قوله** يقول ما ذكره اي قولنا انما من انما اريد به تعريف الدليل اصطلاحا بقوله
 من النظرية ما يتناو لا نظرية نفسه وفي صفاته واحواله فيشمل المقدمات التي هي اذ اريدت اوت الى
 الخط الخيزي ووجه تقوية المذكور هو ان يتقدم على التصديق الخط ويتوقف هو عليه فاذا كان دليلا
 له كانت المقدمات التي هي حيث اذ اريدت اوت الى الخط ويتوقف هو عليها كما يتوقف على مفرداتها
قوله او هو على اصطلاح آية اطلاق الدليل ههنا على التصديق المتقدم على التصديق الخط والموقوف
 له انما هو على اصطلاح المنطقين دون الاصوليين فقلنا هذا لا يكون فيه ما يبيد تقوية ما ذكره سابقا
 من عدم اقتصاص الدليل على الاصوليين بالمفرد **قوله** لوروده على جميع تعريفات الفروض والمطابق جميع
 تعريف التصديق هو ما يتقدمه تصور يتوقف عليه فيرد على تعريف التميزين ان تصور كبريت كونه يتوقف
 على تصور مفرداته قد يكون ضروريا لا يلزم من توقف تصور على تصور كونه مطلوبا بالنظر فقد خرج هذا
 التصور الفروى عن تعريف الضرورى ودخل في تعريف التصديق **قوله** اما البسيط فانه اي وانما
 النقيض البسيط فانه اي تعريفه اذا اعتبر في التميزين ماظم اليها من قوله لا انتفاء التميز في التوقف
 الاول وقوله اي يطلب مفرداته في التوقف الثاني فيريد عليها ان التصور البسيط قد يكون مطلوبا بالعلم

في قوله لا يخرج الا انه يعني انقسام كل واحد من التصورات والتصديقات كصور الحرارة والبرودة والتصديقات بان العلم اعظم من الجزء فقلنا بل لا يطلب اكتسابه انما في بعض التصورات كصور الحرارة والبرودة والتصديقات بان العلم اعظم في حصوله

ان في دفعها العقل مع ان فيه مغايرة بعضها لبعض والذات ايضا فلان المركب في طرف ليس عدمه ورفع
احد واحد بل في طرف مركب في عدمه قد يكون بان يتقدم واحد من اجزاءه فقط وان كان
وقد يكون بان يتقدم اثنان او ثلثة منها اذا كان له اجزاء كثيرة وقد يكون بان يتقدم جميعها ويسمى اعداده
هذه اعداد بالمرّة لعدم كل جزء من هذه اعداد هو الحق وبذلك في كل من اثنان او اربعة او اربعة او اربعة
وهنا في خارجها بانها ما هي هناك ومنه يظهر ان القول يكون عدمه اربعة على عدم الكل كما صدر عنه
قد مر في بعض تصانيفه قول ظاهر في غيرناش على هو التحقيق فتدبر **قول** لانا نقول انه يعني ان مقتضى الحكم
انما هو تصور ما هو المحكوم عليه تصور المحكوم به وتصور تلك التي هي المحكوم عليها وتصور ثبوت الثبوت
والمتعلق هو ارتفاع الواحد عنها واللازم من هذا الحكم كونها متصورين وكون تصورهما حاصل
في الذهن لا كونها حاصل في نفسها وحققتها **قول** والمخرج هو الغاية او هو تصور ثبوت الثبوت مع
ارتفاع الواحد عنها **قول** فالظرف او يعني ان ما ذكرتم من الابرار على ان يكون الظرف على قولنا مع ارتفاع
الواحد متعلقا بالتصور وكقولنا يكون المعنى ان هذا التصور لا يجتمع في الذهن مع ارتفاع الواحد وليس
كذلك بل هذا الظرف متعلق للثبوت ولفظ ما ذكرنا هو ان ثبوت الثبوت مع ارتفاع الواحد عنها لم يجتمع ان يحصل
في الفعل وان يكون له صورة في **قول** وفي عبارة المتن ان الظرف هو لفظ قبله في كلام المحقق وهو قوله
والذات ما لا يتصور ثم الذات قبل فهم قول للفهم الذي هو الثبوت الذي في فلا مغايرة بين كلامه وبين
ما ذكرنا في بيانه **قول** فان قلت قد حكينا ان كل ما على صورة ثبوت ما هي الثبوت مع ارتفاع الواحد عنها
بانه يتبع حصوله في العقل والحكم على ان يتبعه كونه حاصل في العقل فلا بد ان يكون تلك الصورة حاصل
في العقل وهو مناف لما قلنا من انه لا يتبع حصولها فيه **قول** واجيب بان آية وذلك لا مقتضى الحكم عليها
ان يكون ما يتصوره وحصوله في العقل يصور لا يتصور **قول** وتاويله ان آية قال في كلامه ان اجزاء التوحيف
على معناه المذكور في جعل كلامه ان تاويله بعيد عن الوجوب الصحيح ما فسرنا به فيكون قوله فوق قد فسرنا
وحقائقه لئلا يفرم منه ذلك المعنى الآخر كما فهمه هذا القائل انتهى قوله في صحيح ما فسرنا به حيث قلنا قلنا
معناه في العقل بالكون لا يكون هو بعد من هو ما حاصل فيه قوله فيكون قوله فوق قد فسرنا به حقيقة فان كونا
تصور عدم الذات في العقل بعينه تصور عدم الذات فيه وهو معنى قوله فوق قد رآه يكتف بعدم كان
كون الذات من هو ما حاصل في العقل عند عدم كون الذات من هو ما حاصل فيه حقيقة قوله لئلا يفرم منه
ذلك المعنى الآخر كما فهمه ذلك القائل في اشارة الى وجه حقيقة هذا القائل حيث قال ومن اناس من قال انه يجوز
ان من له اولى فطنة اذا نظرت في قول الله فوق قد رآه لا يفرم من كلام المحقق ما في هذا القائل **قول**
او سببا لرفعها قال في كلامه ان السبب لا يجعل رفع السبب الى الذات لا بعينه كما هو المتبادر الى
الزعم وعقل عن تحقيق ان انتهى قوله وعقل عن تحقيق ان انتهى قوله فانه مخرج حقيقة بان رفع الجزء بعينه
رفع

رفع للذات وذلك بقوله رفعها رفع لتحقيقها وايضا نقص هذا التوحيف بناء على هذا الجعل بعلم الذات
الخارجية عنها ضرورة رفعها سببا لرفع الذات المعلومه **آية** سبب حقيقة آية من ان لزم الجزء بعينه فزعم
وان الدلالة على الكل لا يغاير الدلالة على الجزء من مغايرة بالذات بل بالاضافة **قول** فان الجزء آية يشير الى
ان الجزء المحمول له اعتباران وحيتان احد هما حيثية كونه جزءا من تلكا حيثية يتقدم على كله ويتقدم معه
وهو من تلكا حيثية لا يتقدم على كله فيكون لهما بعينه فهم الذات بغير مغايرة الا بالاعتبار كما قال المحقق
اطلاق الذات على انما هو الاعتبار الاول فلا يكون فهم الذات من حيث انه ذات على ما هو بعينه فهم
الذات بل يكون مقدما عليه على ما قال فان الجزء من حيث هو جزء متقدم على كله ان خارجا في رجا وان
وهنا قد مرنا ونحن من قبيل الثلثة **قول** وجعله راجعا الى جعل تقدم تعقل الذات على تعقل الذات
كما صرح به الشافعي بعد راجعا الى تقدم الاعتباري بان يكون تعلقي واحد او يكون تعلقي هذا التعقل بالذات
او لا وبالذات وبالذات ثانيا كما زعم العلامة الشافعي مما لا اعتبار به فان تعلم قطعا ان تقدم الجزء من
حيث انه جزء على كله تقدم حقيقي لا اعتباري **قول** وايضا آية ان ما اراده المحقق من معنى التوحيف هو ان
فهم الذات هو بعينه فهم الذات ولا يغايرها الا بالاعتبار كما في الف ما صرح به الشافعي بعد راجعا الى تقدم
صحة ان يكون تعقلا لجنس الذي هو الذات للرفع من تعقلا بعينه لذلك النوع وهو مما لا يرض به واحد من العقلاء
قول لانا اذا لم آية اشارة الى ما في آية ان الذات هو ما لا يتصور ثم الذات قبل فهم على ما مر بعقل
الذات قبل فهم فكيف لم يقل من اوله ان لا يتقبل آية ووجه الدفع **قول** فلان السواء ان كان ذلك
الحاسه ان قلنا ثبوت الشيء على تغاير الاعتباري والافلا ثبوت فلا علة له الا لزم السلب
لان في تصور الاشياء انتهى اي التعقل المذكور ان قلنا كون الشيء تابعا لنفس بناء على مغايرة الاعتبار
والآي وان لم نقل بهذا الثبوت فلا ثبوت بين الشيء ونفسه الواقع فلا علة فلا حاجة الى التعقل أصلا
وقوله ولا يلزم اشارة الى ما في آية ان الذات هي التي لا يمكن تابعا لنفس كان سلبا عنه وهو وجوب الدفع
ان السلب رفع الاجاب والاثبات فيكون بعد كون الاثبات متصورا وحيث لا نسبة لاثبات
فلا سلب **قول** كالزوجية لاربعه آية قال في كلامه من قال الزوجية عرض ذات او لا لاول
لاربعة فقد اخطا اذ لو كان كذلك لم ثبت لغيره الا بتوسطه انتهى اي لو كان الامر كما قال هذا القائل
لم يكن الزوجية ثابتة لغيره الا بتوسطه فان الزوج الاول للشيء هو ما يكون عروضا لذلك الشيء الاول
بالذات ولغيره بالوسط وليست الزوجية بالنسبة لاربعة من هذا القبيل **قول** فانها وجدت
يدل على ان الوجود المطلق معد فلا يلزم ما هو به فلا يكون الوجود المطلق هو ما هو **قول** في الصفات
في اشارة الى ان المعبرة بكون الشيء لازما هو كونه بحيث اذا وجدت ما هيته في الخارج او في الذهن كان
متصفا بما يكون هيته بحيث انتهى الى ذلك الشيء عن لكونه موجودا في طرف وجودها عليه

فوق جعله قال في كتابه الحاشية لان الواسطة في نفس الامر على ثبوت الاكبر لا ضرورة وان كان الواسطة نفس
مطلوبه لا كبر كما عرفت في موضع اخر من الحاشية منه وفيه ما يقال ان برهان التمسح هو ما يستدل به بالعلم على القول
فلا بد ان يكون الواسطة في علمه لا كبر ليس الحيوان بالنسبة الى الجسم بل الامر بالتكسح وجوبه هو ان القول
في برهان التمسح ان يكون الواسطة نفس الامر عليه على ثبوت الاكبر لا ضرورة كونه نفس معلوما لا كبر لا يقتضيه
في ذلك **والجواب** ما مضى آه **وقال** في كتابه الحاشية ان العلم لو كانت واقعة في الذات فاذا قطع النظر
عنها لم يتصور الذات في حد ذاتها حتى يتبين ان الذات فان قلت هذا جار في الذات لتصورها قلت بعض
الذاتيات غير كافية في ذلك **الجواب** هو عننا انتهى قوله هذا جار في ثبوت الذات لتصورها فانه يعلم انه
يكون ان يكون ثبوت الذات نفسا جعله جاعلا لم يكن الذات ذاتا اي لم يكن متفردة اذا قطع النظر
عن ذلك الجاعل **والجواب** هو ان قلنا لا يتم التمسح مطلقا فان الجاعل اذا كان امرا فلا في الذات
لم يكن الذات الا ومتفردة عليه عند قطع النظر عنه ضرورة امتناع تصور الذات بدون جبره **والجواب** في
غير كافية يعني لو كان ثبوت الذات لنفسه جاعلا ومعلوما لكان له علم مستقل كافي في تصور الذات
فان بعض الذاتيات غير كافية في ذلك فلا يصح ان يكون علمه مستقلا ويجوز ان يكون العلم بالذات فلا يكون
علمه لتصورها وبما قررنا ظهر ان تصور الذات لا يحتاج الى علم اصلا **فصل** في معرفة ما هو في ذاته من كاشية
الاشياء لا يخفى عليك انه خالف ظاهر عبارة المتكلمين في التمسح معا وخالف الحقيقة ايضا فذكر القوم
ان الذات لا يحتاج في وجوده الى علمه مخافة ان جعلها واحدا فاطح ان الذات في وجودها يحتاج
الى علمه واما ثبوتها لنفس فلا يعلم اصلا وكذا الذات في وجوده يحتاج الى العلم بالذات كما ذكره واما ثبوت
الذات فلا يحتاج الى نفس الذات ولا الى علمه فارجع عننا انتهى قوله خالف ظاهر عبارة المتكلمين في التمسح
معا عن الذات والذات فان عبارة المتكلمين بكونها معلومين بعلمه واحدة اصلا وهذا
العلم لا اعترف بكونها معلومين بعلمه واحدة قوله وخالف نفس الاشياء امتناع كون الذات معلومة بغيره
وقوله وخالف الحقيقة ايضا فان الحق هو ان الذات مطلقا لا يعلم بعلمه اصلا على ما صرح به قدس سره
في قوله فاطح ان الذات آه قوله ذكر القوم في الامتناع الذي جراه على هذا القول الخالف الحقيقة
والقول المصنف **والجواب** في قوله في الاشياء اثبات الحد للشيء انما هو اثبات الحدود له بالتكسح والى قوله
اي اثبات الحد والحد للشيء باثبات الاخر له يقوم لم ينهوا عن الوضوح او الجحود اذا ذكره حده اي
من غير ان يذكر حده اي حده مغلغة قولنا الانسان حيوان اذ لم ينهم معنى الحيوان يعلم اثباته لان
باثبات حده له وذكره مع فعله لان جسم نام قدس سره بالارادة بينهم معنى الحيوان ويتصور
اما لا فلان الذات مستقلة على التصديق بثبوت الذات فان الذات ما لم يتصور لم يكن التصديق
بثبوت الذات لها فيجب لذلك ان يكون التصديق بثبوت الذات لا معلوما كما يجب في الوضوح اللازم ان
يكون

ان يكون التصديق بثبوتها والنزوم اياها معلوما فلا فرق في ذلك بين الذات والوحد وكونها منفردة قاي
في كون تصور الذات متأخر عن تصور الذات ومقدما على تصور الوحد لا يقتضي في ذلك ما من معنى كون التصديق
بثبوت الذات للذات معلوما كما لا يخفى **فانه** قال آه يعني ان ما نقله من الشفا هو محمول هذا القول المحمول
في هذا الفصل فظان هذا القول لا دلالة له الا على ان اثبات الحد وللشيء لا يعلم باثبات الحد ولا بالتكسح
والادلالة على اثبات الذات الا على الذات لا يعلم باثبات الذات الا على الذات لا يعلم باثبات الذات الا على الذات
حيث قال الفصل العاشر في بيان كيفية القول منه صرح في جواب كون اثبات الذات الا على الذات معلوما
ثبات الذات الا على الذات وكونه قاطعا باثبات الذات الا على الذات لبيان التصديق بالذات لا بالوحد **ثم**
قال انه آه وعلل الوضوح من نقله في الاشارة الى تصريح آخر من الشيخ يجوز ان يكون اثبات الذات الا على الذات
معلوما باثبات الذات لا على الذات **فصل** في معرفة ما هو في ذاته من كاشية العلم بالذات لا على الذات
ثبوت الانسان على ثبوت الحيوان له واما الجسم فعنه الجحود فبما أثر ثبوت الانسان عن الطيور فان
الجسم لم يكن حيوانا لم يكن انما فان الجسم الذي ليس بحيوان لا يعلم على الانسان انتهى قوله ان الجسم
يعني الجبره والمادة وهو الجسم بلا شئ اي بشرط ان لا يكون معه التماسح بل على الجبره بالارادة
مستقمة ثبوت الانسان وهو جبره على الحيوان له فان الجسم هذا المعنى جبره للحيوان الذي هو جبره
لان في ووجه جبره الانسان فيكون ثبوت الانسان مستقما على ثبوت ما يبرهن منه ومن
غيره اعني الحيوان قوله واما الجسم فعنه الجحود وهو الجسم بلا شئ قوله فان الجسم لم يكن
حيوانا لم يكن انما كيف والجسم صمدان في العلم في ضمن الحيوان والحق معه فلو كان كونه
انسانا بدون ذلك لكان كونه الانسان جسما من اثنين مرة في ضمن الحيوان مرة بدون ذلك وهو
الباطل **فصل** في التقدم في العلم آه قال الشيخ الجديد للشيخ يدان كل واحد من عدم الجبره على تامة
لعدم المركب بشرط تقدمه على سائر الاعداد الاخر فاذا اعدم جبره من المركب في زمان ولم يعدم في ذلك
الزمان ولا قبله جزء آخر منه كان معناه في زمان ذلك العلم مع هذا الشرط علمه تامة لعدم المركب
عدم الجبره ان منه معناه زمان لم يكن شئ في هذين العلمين علمه تامة لعدم المركب لكونه
لعدم ان الشرط بل يجوز علمه تامة له بشرط تقدمه من زمانا على اعداد الاجزاء الاخر فهذه علمه
تامة له قد اعترف فيها شروط متنافية فلا يمكن اجتماعها فقط من ذلك انه اذا اعدم المركب لعدم
جزء منه لم يكن ان يعدم لعدم جزء آخر بعده انتهى وقال العلامة الدواني ان يحتاج على ذلك
اذا ثبت ان عدم الشيء المعين من شئ ودون اثباته قاطعا لا يعلم له لم يكن متشخصا
كان عدم المستقل المستند الى عدم احدى العلمين غير العلم المستند الى عدم اخرى طاف
ان يتصف شئ من عدم اذا انتفى جزء آخر لا نقول الحلازمة انما هي ان كليات الشئ لا يستلزم

جوان تقابله فاده وهو ان انتهى **قوله** ويعود المحذور وهو ان كان تصور ثبوت مع ارتفاع الذات عنه
وعدم كون ارتفاع الذات عن ارتفاع الذات **قوله** لان ما مع الشيء آه اما الشارح فخطا لان ما
الشيء في الوجود يقتضي كون المتأخر متفقا في مرتبة وجود المتقدم فيكون ارتفاعه متفقا لارتفاعه
واما الاول فلما من ان ارتفاع كل من المتضامين متفقا لارتفاع الآخر فخطا مع كونهما
متلازمان في هذا وجها **قوله** فانه تمام ما هيته ان يشهد بهذا القيد ان المراد بالما هيته المقولة في جواب
ما هو هو الامر اطاصل في القوة العاقلة فان اكثر اطلاق الماهية انما هو على هذا المعنى الكلي فيجب
في حصر المقول في جواب ما هو في النوع والجنس **قوله** لا يزيد على آه هذا في الاشخاص المادية مستقيم
واما في الاشخاص المجردة كالمقول العشرة فمفهم فان الماهيات المقولة في جواب ما هو كلياته الكثر
الا ان يقال ان علم الجواهرات بعضها ببعض انما هو بطريق الحضور دون الارسام **قوله** اذ لا ذاته مشتركة
بينها الا هو او ما هو داخل فيه هذا من قبيل توطيد اطلاقه في بيان الطرد وتصوره فانهم عرفوا
تمام المشترك بانه جزء مشترك بين الماهية ونوع آخر لا يكون جزءا مشتركا خارجا عنه وقد اشار
الى هذا المعنى في كتابه الى الله بقوله كانه قيل اذ لا ذاته مشتركة بينهما فارجا عنه فيكون مميزة الاله في الجملة
اي اعم من ان يكون عن جميع ما عدا الله او عن بعضه فيدخل في الفصول البعيدة ايضا واما بيان
ان اجزاء الماهية اذ لم يكن المشترك بينهما وبين ما هيته اخرى يكون مميزة الاله في الجملة فهو انه
اذا لم يكن تمام المشترك بينهما فاما ان يكون مشتركا اصلا بين الماهية وبين نوع ما من
الانواع المباشرة كان مميزة الاله عن جميع المباشرات فاما ان يكون مشتركا بينهما وبين غيرهما
لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ما
عدا الله من جملة الماهيات ما هي بسيطة لاجزائها فيكون هذا الجزء متميزة الماهية عن الماهيات
التي لا يرتكزها في هذا الجزء فيكون فصلا للماهية **قوله** فانه على ما تقدم له يعني ان الله يثبت
التعريف المذكور للجنس في كلام المحقق وهو قوله فالجنس ما اشتمل على مختلف الطبقة بطريق توريثه على
ما تقدم من قوله تمام الماهية هو المقول في جواب ما هو وجها **قوله** لا يفتقر الى الجنس بينهما على ان يفتقر
التمام والذات معتبران في هذا التعريف المذكور للجنس في لا يقتضي هذا التعريف بفصول مقومة للآثار
كالجنس والمحمود بالارادة فان كلامهما وكان مشتركا على مختلف الحقيقة لكنه ليس بتمام
الماهية بالنسبة الى كل الحقيق وكذا لا يقتضي بالاعراض العامة كالما هيته امثاله فانها
ليست بذاتية لتلك الحقيق **قوله** يتحقق معنى للجنس آه يعني ان ما ذكره المحقق في تعريف
الجنس وان كان كافيا طرده وعكسه لكنه غير كاف في تحقيق معنى للجنس فانهم اعتبروا في
معنى الجنس كونه مقولا في جواب ما هو وجب لشركة الحقيقة فالشأن ان يقول ولا بد ان يكون
تمام

تمام حقيقة المشتركة اي ما اعتبره في معناه من المقولية في جواب ما هو وجب لشركة الحقيقة
قوله فلا بد ان يكون آه وذلك لان القول في جواب ما هو على الطريق المختلفة جاب المشتركة
المحضة لا يمكن ان يكون من عين واحد من تلك الحقيق فيكون جزءا للملك واحد منها **قوله**
فلا انتفاء من آه اما الاشخاص فلعدم كونها كلية من تسمية في العقل ووجوب كون الماهية
المرادة هيها كذلك واما الاصناف فلعدم كونها مقولة في جواب ما هو لا شتمالها على الوصفية
ووجوب كون الماهية لا شتمالها على مقولة في جواب عن السوال بما هو مقولا في الجواب
عن السوال بما هو **قوله** لكن ليس آه فان اتفاق الاحاد في حقيقة انما يكون باعتبار كونها
احاد لتلك الحقيقة فان اتفاق احاد الضاحك والناطق في حقيقة انما هو باعتبار
كونها احاد للانسان لا باعتبار كونها احاد الاله **قوله** وهذا التعريف آه والخصه لعبارة
عن الكل المضاف الى فرده كان زيد وضاحك وعمر وعمرهما على ان يكون الاضافة
داخلة والمضاف اليه خارجا فمفهم من اعتباري لا تحقق لهما في الخارج ولا شك ان الضاحك
كله داخل في هذه الخصه التي هي المحجوز اطاصل منه ومن الاضافة وانه تمام ما هيته
المرتبة في العقل فيكون نوعا بالنسبة الى تلك الخصه وبهذا القول في حيوان زيد وما هي بكره
حاسن وعمره قال في كتابه الى الله بعض الاشراحيين هذا الى قول باعتبار كونها احاد الاله لانه
المهيات امور اضافية تختلف باختلاف الاصناف فالمقول على الاحاد المتفقة بالحقيقة انما يكون
نوعا اذا اخذت الاحاد اذ الاله بان يقول هو غير ما هو فيخرج مرسا في النوع من الفصل
والخاصة لان مثل زيد وعمره وانما يكون احاد الماهية الانسية لالناطق والضاكن لا يملك هذا الصنف
على الجنس لان مثل زيد وعمره وانما متفقة الحقيقة لا انما نقول لانه ان يكون جميع احاد متفقة وواحد الجنس
ليس كذلك لكنه يشكك بما يقال ان الانسان بالنسبة الى خصصها النوع حقيقة انتهى ويظهر من كلامه
انه جعل قوله باعتبار متعلقا بقول بطلان وليس كذلك بل متعلق بقوله متفقة اي اتفاقا في الحقيقة بسبب
وعلى ما ذكره لا يخرج الخاصة والفصل لان تلك الاحاد والمتفقة احاد الاله واعتبار اتفاق جميع الاحاد في
الحقيقة بل الخلل اذا كان مقولا في افراد متفقة الحقيقة بسبب كونها افرادا كان هو نوعا حقيقيا بالانسان
البرهان وان كان بالانسان افرادا او جنسا او عرضا انتهى قوله ويظهر من كلامه انه جعل قوله باعتبار
متعلقا بقوله بطلان فانه يكون في كلام الله اشارة الى النوع بطلان على ذي احاد متفقة بالاعتبار المذكور
ولا يطلن عليه باعتبار آخر فيكون هذا النوع نوعا باعتبار ما هو فيخرج باعتبار اخر فيكون اطلاق اعتبارا او آه
اذا جعل متعلقا بقوله متفقة كما هو الصحيح يكون المعنى انه يطلق النوع على احاد متفقة حقيقة بسبب كون
تلك الاحاد احاد الاله وان اتفاق الاحاد الاله الى زيد وعمره وبكره في الحقيقة ليس بسبب كونها احاد

بحرورة فيقال في ذلك ان في هذه المادة ان التوضيح له لالة الفصل على الجنس يدل على ان مراده فلا خلاف
في المعنى بل في نقصان على توريثه لا حاجة الى اعتبار الالتزام لانه جعلها من قبيل الخلق في الصورة فلا خلاف
في نقصان في الدلالة انتهى اي في جعل نقصان الالتزام على ما ذكرنا ثالثة اما ان التوضيح له لالة الفصل على
الجنس مراد بلفظ الفصل فلا خلاف في المعنى فلا خلاف في المثالين من هذه الجهة بل في الخلق فيها من جهة
الدلالة فيكون الخلق في المادة في الصورة على توريثه لا حاجة الى اعتبار المثالين اما التوضيح له لالة الفصل
على الجنس بالالتزام واعتباره لانه جعل المثالين من قبيل الخلق في الصورة وهو لا يحتاج الى نقصان
دلالة الالتزام ليتوضيحا بل فيحتاج الى التوضيح لكون بعض الدلائل اعني الجنس محذوف او كون الفصل محذوف
على رتبة على ما من من التوجيه **قوله** في الثالث كما مر وهو يتقدم على الجنس لا يوجب نقصانا اتفاقا
قوله اما في الحقيقة فمطلق اي سواء كان تاما او ناقصا ما من من الحقيقة مطلقا لا يكون الا في بعض
الدلائل **قوله** وذكر الثالث في الحقيقة خاصة اي دون الحقيقة الحقيقية فان ذكر الوصف الخاص للجنس يدل على
بخلق الوصف العام منه الدلالة عليه فان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات **قوله** فان ذلك
انه يبين ان لا بد من هذا التاويل والالتزام فلا يمكن ان لا يلزم من مجرد الوصف الخاص بنوع فصلا عدم
انعكاس الخاص يلزم ذلك اذ لم يكن عاملا فلا بد من هذا التاويل والالتزام على كون قوله فلا يتحقق قبل ما لم يكن
لا كما يراه **قوله** على قبلي انه لا يلزم من مجرد ذلك بعض الفصول عدم الاطلاق وان يلزم ذلك اذا
كان عاملا فيكون على ما يتبادر سابقا **قوله** لا بد من التاويل والالتزام من جهة عن جميع الاعتبارات المحذوف فيكون الفصل
الخاص الذي ساقه وصفته هذا التاويل في الموضوع فمطلقا في تركه فيه الكثرة بغيره يكون وصفا
لنوعه موضوعه مكانه وهذا الجمل في المادة المحصورة مكانها فيكون خطأ في المادة على ما عرفت من
صياغة الخطأ **قوله** وكل من جعله ليعلم ان ما ذكره في بيان خطأ المادة بترك بعض الفصول في ١٦١
جعل الفصول في عبارة عن عبارة عن الحقيقة الذاتية في لادة بيان ترك الحقيقة الوصفية من هذه الحاشية واما
اذا كان الفصول في عبارة عن الحقيقة مطلقا يندرج الحقيقة الوصفية في عبارة ويستغنى عن هذه الحاشية **قوله**
وكان المثال الاول للحقيقة الوصفية فلا يكون ذكر الوصف الذي هو عرضي في الحقيقة في قوله لان الوصف
ليس جنسا له لئلا يكون هذا المثال لا للحدس المستحق **قوله** في بعضه انه وذلك كونه ترفعا بالاضافة الى الخاص
فعله افراده التي يعرفون من معرفته كل واحد من اقسامه بالنسبة الى العام الكثير الافراد **قوله** ولم يثبت انه
انما هي الافراد المحصورة من الوحدات **قوله** ويؤيد هذا المعنى انه اي يؤيد المعنى الثاني الذي هو كون الوصف
لا زائلا بل لا يزول الا في مثل فاني كونه في مثل المحدود غير موجب كونه ظاهرا دون تفرده
بالنسبة الى اللزوم الحق في المثال دون الحقيقة الحقيقية وعلى المعنى الاول يكون ان اللزوم الظاهر لا يفي
حداسية الحقيقة **قوله** وقد افترضنا في ذلك ان في العلم انما لم يتوضيحا بالافصاح لانه يعرف من
اشترطا

من اشتراط الاطلاق انتهى اي انما لم يتوضيحا لكون ذلك اللزوم الظاهر خاصة ان لا بد من اعتبار ما ذكره سابقا
من ان غلط جميع الحدود والاطراد والانعكاس فان يعرف من هذا الاخر ان اللزوم الظاهر هو الحدس المستحق
مختصة بالحدود لكون محذوف او ما عرفت من دخول غير الحدود عن **قوله** لان ذلك ان في العلم ان في العلم
الشيء يكون مقبولا عليه في العقل فطوره ان لا بد من العقل الشيء من العقل كل واحد من ذاتياته فمطلقا هو احد
منها فمطلقا مع زيادة في حق من جهة الدلائل **قوله** الاخر **قوله** ان ابدية المادة لا يدخل ما يتاويل
انما لا بد من عدم جريان على من هذه الحاشية الحقيقة فانه يجوز ان يدل بعض ذاتياته بعض يكون
فيها مثل الحدود او يكون اخفى منه اي يكون تعقلا هو قولا على تعقلا الحدود ووجه الرفع
هو ان ذلك الحد الحقيقي لا يكون من جملة الافسام السابقة المشتملة على خلق المادة كما ابدل
الجنس بالوصف العام او الفصل بالخاص **قوله** لم يتوجه ما ذكره انه يصدق على الاثنين تعريف الزوج
قانه عدد يزيد على الفرد واحد ويصدق على الواحد ايضا انه عدد بمعنى ما يصدق به بنفس عن الزوج الواحد
قوله في الحقيقة التامة اه وان اطلق لا يكتب بالبرهان **قوله** لا يلزم انهما آه وذلك لان كونها متساوية
بالاجمال لا يمنع الاستقراء عن البرهان فان هذا التاويل في الحقيقة لا في نفس الحاشية **قوله** لا يمنع
الاستدلال اه فانه اذا لم يجعل زريعة التصور الحدود بالحدود يلزم تأخر هذا التصور عن الدليل
فلا يلزم الدور **قوله** كما في الوجه الاول فانه لا يلزم منه امتناع الاستدلال مطلقا بل اللزوم منه
امتناع الاستدلال على اكتساب الحد للحدود واثباته له ولا يلزم منه امتناع اكتساب الحد وخصيصة
في نفس **قوله** اجزاء الحقيقة المتناقضة اه وذلك لان الجزأ يكون مغايرة الكل ان يكون ثبوت له بيتا اذا كان
الكل متصورا بالكل الذي يحصل بتصور جميع الاجزاء واما اذا كان متصورا بالوجه فلا يجب ان يتأخر
على تصور جزئه فلا يكون ثبوت يتأخر على تصور خصيصة اصله بخلاف ثبوت الشيء في ثبوت اطلاقه
المحدود فانه يثبت سواء كان متصورا بالكل او بالوجه **قوله** فلا فائدة في ان كان المحدود متصورا
بالكله لا يكون ثبوت الدلالة له الا ببيان فائدة الاستدلال على هذا الثبوت **قوله** فيوقف على اشتراط
كونه لا زائلا فانه اذا لم يكن يتأخر على تصور المحدود مع تصور لازمه الذي هو الحد الغير الحقيقي
كافيا لجزئه ثبوت له فلا يكون في اثباته حصول الاصل **قوله** كونه ترفعا بغيره لكونه اطلاقا محذورا
ووجه ان المراد بالحدس هو ما ليس بجملة فيشمل الحدود والية هي بكميات تقييده **قوله** وهذا
انتهى اي وهذا التقييد انشأ باللام التي مما ذكره الوجه الثاني وذلك لعدم الاحتياج في هذا التاويل
التقييد الذي لا غنا ولا فائدة له وهو تقييد اكتساب الحد بكونه المحدود واثباته له ويجعل ان يرد
بالتقييد التقييد الاستدلال عليه يجعل زريعة التصور الحدود بالحدود الاول وهو الظاهر **قوله** ولتبادر
اه فان المتبادر من قولنا اطلق لا يكتب بالبرهان هو امتناع خصيصة نفسه بالبرهان لا امتناع

اجابة المحدود بوجه وكذا او في حق قيل فان المظن ان هذا تعقلا لا بوجه **قوله** الاول انجب الاول آة
اي التورية الاولى للوجه الثاني انجب الاول فان دلالة الثاني على استثناء كسبها بطر المحذور واثباته
كما ان الوجه الاول كذلك **قوله** وايضا تعقل آة وظان التصور لا يستفاد من البرهان بل انما يستفاد من
القول الثاني وهذا يقتض ان جعل قولنا لا يكتب البرهان على ان اثباته لا يكتب منه كما في التورية
الاول لا على ان خصيصه في نفسه لا يكتب منه كذا التورية الثاني فانه كما علم ان كل شخص كلام الشفاء
ان لا يكتب البرهان آة قوله لا تعلم ان الضاكن حيوان ناطق ما جئت بسبب علمنا بان الضاكن
انسان فيكون علمنا بثبوت المحدود وعلته عليه اوضح من ثبوت الاوسط الذي هو اخصه المفردة
وهكذا القول اذا كان الاوسط سارما قوله قد بان مما سلفنا ان كل حد النوع على الفصل يجب
ان يكون اخص من حد على النوع فيكون كل الحد على المحدود اوضح من كل على الاوسط الذي هو الفصل
المساوي وهكذا القول اذا كان الاوسط صادقا فقولنا فيكون هذه المقدمة كاذبة وذلك لان
الضاكن من جهة انه اي هذا الحد عنوان ليس الا ما ثبت له الضاكن وليس صد من تلك الجهة
الحيوان الناطق الثالث وهذا قوله فان كان يتبين فلا يحتاج الى بيان الكبرى آة اي فان كان
حد الحيوان الناطق ثالثا على الثاني الذي هو الموضوع لطيفة المراد من عنوان الضاكن
الناطق الذي هو موضوعان لا كبريان كبريان فلا يحتاج هذا الحد الى ان يتبين بالكبرى بل الامم
بالعكس بان الكبرى يكون يتبين هذا الحد على ما عرفت من ان علمنا بان الضاكن حيوان ناطق
ماث بسبب علمنا ان الضاكن انسان وان كل حد النوع على الفصل يجب ان يكون اخص من
كل على الفصل قوله بل انما هو واحد فقد كذبنا فان عنوان الناطق ثالث ليس حد الكلام احد
واحد من احد الانسان بل هو حد عامية الحشرة كذا بينا قوله والحد الحقيقي للشيء لا يكون
الا واحدا وذلك لا متناه كونه الشيء الواحد حقيقة قولنا وان لم تعقل شيئا من ذلك
آة اي وان لم تعقل شيئا مما ذكرنا من الاحتمالات لم يكن الكبرى وهو كذا فان كل ناطق
حيوان ناطق ماث مسلمة قوله لكن اكتب بطبيعة لا يكون حدنا ماثا فافهم هذا وغير
مستطاع ما ادعينا من ان الحد الثاني لا يكتب بالبرهان والحد الاوسط بين الشيء وبين
حقيقة ذاته فان الحد الثاني ماث ذاته وما طلب وقوعه بين الشيء وبين حقيقة ذاته شيئا
وقوعه بينهما لا توسط الا بغير الابتناء بين الشئ وبين المتعارفين الذين امكن ثبوت
احدهما لاخر ويكون ذلك الثبوت غير بين والشيء مع حقيقة ذاته ليس كذلك **قوله** فالما
انما ذكره اشارة الى دفع ما يقال ان التحديد اذا كان تصويرا ونقش لصورة المحدود
فلا يترك المحدود في نفسه من التحديدات مع انه يذكره جميعا ووجه الدفع هو انه انما يذكر فيها
ليتوجه

ليتوجه الذين الاما هو معلوم لوجه فان التحديد كسب محدود ولا يتصور الا بعد كونه متصور بوجه
ليس يرسم له الذين بعد التوجه صورة اخرى انهم من صورة المرسومة فيمن تصور بوجه **قوله**
وان كان على صورتها اي الهيئة العارضة لهذه الاشياء فافهم صورة التحديد هي صورة هذا القول
في صورة الاجزاء والحكم لكن الكلام ليس في هذه الصورة العارضة للاختلاف بل في المعاني
للمعاني المحدودة **قوله** اجيب بان الحد مفهوم وهو المعروف بالمنع عن جميع ذاتيات المحدود
كما ان الية الاول لا ذلك بقوله لم يقل انه صفة آة وصرح بنينا وذلك بقوله واعلم انه لا يباين الحد
الا بعد عرفت هو به **قوله** وفي قوله تميزه عليه هذا العلم المستفاد من التقييد وهو ما عرفت
الذكر الحكم الذي لا يتحمل متعلقه التقييد **قوله** مع ادلة تقييد وهو جعل التميز مكان ما عرفت الذكر
الحكم مفيد للتقيد وهو كونه شاملا للتصور **قوله** وايضا لا يفرق المناقضات وهو المعروف بان
الثانيان لذاتهما **قوله** وفيما لا التصديق بان هذا مفهوم من من المطالب التصديقية
وصرح بعض المحققين بان من المطالب التصورية واستدل عليه بان القوم عدلوا بتقديم طلب
ما الاكتمية على جميع المطالب بان ما لم يزل معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فلا ينبغي
طلب حقيقة ولا التصديق بعلية الحركة وذلك الكلام من غير انما يتبين اذا كان التعريف
اللفظي اذ لا يطلب كما لا يخفى **قوله** ففهم الية آة اشارة الى ان المراد بالجمع ههنا هو
طلب البرهان وصرح به سابقا بقوله اذ مرجه طلب البرهان على ما منه بيان الكلام الشئ **قوله** وقوله
فقط متعلق بهما الطرف قال في القديم ويطلب تعلقه بالفصل اي اذ قصد الافادة فقط اذ لو قصد الافادة
مع امر اخر لبيان انه مفهوم لغيره او بغيره فوجه الجمع والاول هو الاول انتهى **قوله** التصديق
يطلق آة لما كان بناء كلام المحقق وانما ايضا على كون التصديق والتقييد متساويين في تقدير
فيما صدق عليه وهذا لا يتصور التصديق بالجمع المشهور الذي مترضورة ان القضية انما تطلق
على المفهوم لا العلم فان قدس به التصديق يطلق على احد العلم كامة في تقييد العلم لا التصور والتصديق
وعلى المعلوم اي المصدرة به بيان لما هو المستحق بالقضية عند فهم **قوله** ومن ههنا آة اي من كون
المصدق مجموع هذه الامور المعلوم من الطرفين والنسبة مع وقوعها توهم كون التصديق
مجموع العلوم المتعلقة بها اعني تصور الطرفين وتصور النسبة مع ادراك وقوعها اذ عاينا
قوله ويجمع الادراكات المتعلقة آة هذا بناء على ان الامام رجع عن القول بكون الحكم فعلا لا القول
بكون ادراكا على ما صرح به بعض المحققين **قوله** على آة اعني اشارة الى المفارقة الاعتبارية كافيته للاتصاف
بالمطابقة والاسطواناته الذي هما الصدق والكذب ولا يقتضي شئ منهما المفارقة بالذات **قوله**
وقوله ولا بد في آة اي على وقوع النسبة ولا وقوع آة في نفسه فافهم هذا جوابا عن استدلال آخر

عن ان القضية تطلق على الادراكات انتهى وجه الاستدلال هو ان قولنا لا بد من حكم نسبة صحيح في ان
القضية تطلق على الادراكات وانما عبارة عن العلوم لا المعلومات وذلك لان معنى الحكم هو ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها وظان الادراك والعلوم لا يكونان جزءا للمعلومات والمعلومات
بل ان يكون جزءا للادراكات والعلوم فيكون القضية عبارة عن الادراكات الاربع التي من جملتها
الحكم ووجه الجواب هو ان الحكم كما يطلق ويحل على ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها كذلك يطلق و
يحل على الوقوع واللاوقوع والمراد بهما هو هذا المعنى دون الاول او يرد به انه يجوز ان يكون
الحكم في هذا القول بمعنى ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها ويكون المراد به ان القضية لا بد فيها من
حيث انها حاصلة في الذهن من ادراك الوقوع واللاوقوع ولللازم من هذا كون الحكم بمعنى الادراك
ملا لا بد فيه من كون القضية مقنونة حاصلة في الذهن لا كونها لا بد فيها نفسا بل لزم منه كونها عبارة
عن الادراكات **قوله** اما اذا حكمنا قاله كلمة طلبة وانما مشبه هذا المثال شيئا على انه قضية
طبيعية والحكم فيها على نفس طبيعة الانسان لاعلى الطبيعة بقية العلوم على ما توهم وبسبب ذلك
قضية عامة وليطلب الحقيقة من منطلق الشفا انتهى قال بعض المتأخرين ان قولنا الانسان
نوع واطوان جنس او كلي او صادق على كثير من قضايا عامة فان الموضوع فيها هو الطبيعة
معتبر بقية العلوم قال النوعية والجنسية لا توضان الطبايع من حيث هي والآل كانت
الاشياء من انواع واجناس بل من حيث العلوم من حيث انها نسبة واحدة الى مشتركة قال
شيخ المطالع في ردة انه فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هي وبين ثبوتها لها فان
ما تعلقت الطبيعة بالاشياء فثبت ثبوتها من حيث هي اي مع قطع النظر عن عوارضها
ولو صح وان الحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى مشتركة مع ان هذا الجمله ليس بثابت لها من حيث
هي بل من حيث انها موجودة فليس يجب ان كل ما له دخل في ثبوت الجمله في نفس الامر يكون
ملاحظا للملك في الحكم وفيه اللاموضوح واللا يمكن الانسان في قولنا الانسان ضاكن موضوعا
بل الانسان من حيث انه متعجب الى غير ذلك مما لا يباين لها من الضاكن وقال بعضهم ان امثال هذه
القضايا قضايا شخصية فان الطبيعة المقيدة بالعلوم لا تكون مشتركة بين كثيرين والاصدق اسم
الطبيعة العامة وحدها على الجنسيات فيكون الجنسيات التي هي امور خاصة بطبايع عامة هي
وقال بعض اخواننا من علماء عدم ذكر السور فيها واخرج عن قدس سره انها قضايا طبيعية
فان الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي لاعلى طبيعة بقية العلوم كما توهم بعض المتأخرين
فهذه القضايا تكون موضوعاتها طبايع كلية لا يكون شخصية ولعدم بيان كيفية افرادها
لا يكون محصورة ولعدم كون الحكم فيها على الافراد لا تكون محالة ولعدم مقيد موضوعاتها
بقية العلوم

الحكم على الطبيعة

بقية العلوم لا تكون عامة فيكون موضوعاتها طبايع كلية مأخوذة بحيث لا يتصف الحكم فيها بلية
ولا جنسية قضايا طبيعية **قوله** وحمل الاحتمال اه قاله كلمة طلبة لان المقام يقتضي بيان جهة التسمية
انتهى اي مقتضى المقام انما هو بيان جهة التسمية لا انما لها هو ترك ذكرها في الحكم على ما قاله
التفان لان من انها سميت سملة لانها اهلست ولم يبين احكامها من النقايقن والكلوس كمنها
عنما يذكر الجينية وكونها في قوتها وظان هذا الا يصلح جهة التسمية فلا يكون مناسباً لمقام بيان
جهته فتدبر **قوله** طوان يستلزام الكاذب الصادق كلف قوتها لو كان الانسان فربا كان
حيوانا **قوله** قلت القطع اه حمله ان مادة عينها هو ان المقدمات الغير القطعية لا يفيد قطعاً
بالنتيجة اي يحصل القطع بها منها الصلا وهذا ضروري وما ذكرتم من جوان يستلزام الكاذب الصادق
كلف الختان المذكور لا يقدح فيما ادعينا فان القطع حيواني لان لم يحصل من كون الانسان
فربا وان كان هو مستلزم لهذا القطع ايضاً بل من كون حيوانا ناطقاً **قوله** بل على ما ذكرنا من
ان المقدمات الكاذبة لا تحصل من القطع بالنتيجة بل بالقطع بها فاصل من سبب آخر ان الكاذب
اذا زال الاعتقاد بسبب الاعتقاد لنقيضه فان زالت النتيجة لم يكن ثبوت النتيجة قطعية كون
زوال الشيء عن الاعتقاد منافياً لكونه مقطوعاً به والا اي وان شذبه النتيجة كان قطعاً مستلزماً
الى جهة اخرى لا الى الكاذب الذي لا **قوله** فوجب حمل اللام على الحقيقة كلف قوله في النقطة الى
فزعون ليكون لهم عهداً وحسناً **قوله** واعتبار كون اللزوم ايضاً قطعياً فان اللزوم لو كان
ظنياً كان اللزوم ايضاً ظنياً **قوله** حيث يقتل غالياً فان ذكر الشئ معزون بذكر الدور غالباً
وبالعكس قاله كلمة طلبة واقتضى فيما من امتناع البرهان على ثبوت الحد للمحدود انتهى
فان ما من فيه لزوم الدور وذكره فقط **قوله** وقد يقال الدور مستلزم للتميز في منه اي من
الشئ وهو رجب امور غير متناهية في كل واحد واحد من الطرفين وذلك لان امثلاً توقف على
الموقوف على الكان **قوله** موقوف على نفسه وهذه مقدمة لازمة من الدور ولنا مقدمة صادقة
في نفس الامر ان الموقوف غير الموقوف عليه فيلزم ان يكون نفس مائة الى يتوقف هو اي
عليه وهذه المقدمة وان كانت باطلة في نفس الامر لا لزمت الدور ايضاً وكذا امرها
مقدمة اخرى صادقة في نفس الامر ان نفس البيت الا فيكون نفس متوقفة على ب متوقفة
على عن نفس متوقفة على نفسا والموقوف غير الموقوف عليه نفس نفس امارة النفس متوقفة
عليها لكن نفس نفس البيت الا فيكون نفس نفس متوقفة على ب وب متوقفا على نفس نفس
ونسوق المقدمات فيلزم هناك نفس مرتبة غير متناهية وان كان الشئ لازماً لعدم تباين
المقدمات الضرورية قطعاً **قوله** والا لاسب بعبارة انه اي الوجه الاول هو ان الافتراض على الشئ

لدلائل على الدور كونهما مقتضى نفي غالباً انب بعبارة التي حيث قال دفعاً للدور والتسلسل
فلو كان وجه الاختصاص على التمسك احد الوجهين الاخرين للكان الواجب ان لا يذكر الدور ويكتفى
بالتمسك على ما هو مقتضى هذين الوجهين **والثاني** بعد ما ارادته اشارة الى العلة العقلية لعل
الظنية على معنى غير القطعية كما ان قوله فان الظن كذا ما يطلق اشارة الى العلة العقلية لهذا الجدل
والثالث ما درى من قول المحقق واما الامارات فظنية او اعتبارية المناسبة لما سبق
من المحقق في البرهان من قوله ومقدّمات البرهان قطعية لنتج قطعية اي مقدمات الامارات
ظنية او اعتبارية ووجه اعتبار دور والمناسبة لما سبق **والرابع** قد منع من جملة آية و
قد منع من كلام المحقق واما الامارات فظنية اي على احد هذين الامرين المتبادرين
وهي ان مقدمات الامارات ظنية وان نتاجها ظنية قول المحقق ان لم يمنع ما ع كان هذا
الاشارة الى ان مقدمات الاستدلال لا مقدمات او النتيجة اذ يظهر ان مقدمات الامارات
ظنية اي مستندة الى ظنية ولا يصح ان يقال ان مقدمات الامارات ظنية ان لم يمنع ما ع وان
يقال ان النتيجة ظنية ان لم يمنع ما ع على ما لا يخفى **والخامس** في اشارة الى ان مقدمات
لا بد فيها من ثلثة امور احدها كون مقدماتها غير قطعية وثانيها كون استدلالاتها نتاجها
غير قطعية وثالثها كون نتاجها غير قطعية فانه حيث قال اي ما في ظنية فقد اشار
الى ان الاول امر موضوع مسلم لا يحتاج الى التوضيح وذلك لان المراد بالامارة دليل
يكون مقدّمات غير قطعية واثارها في الثالث بان فست قول المحقق فظنية بان استدلالات تلك
المقدمات لنتائجها غير مقطوع به ولم يتوضّح للثالث احواله له على الثاني اذ يعلم من كون
استدلالات تلك المقدمات لنتائجها غير قطعية ان نتاجها لا يكون قطعية كما انه يعلم هذا من
كون الامارات المفيدة ايات غير قطعية **والسادس** في اشارة الى ان مقدمات الامارات آية فيه اشارة
الى دما فيهم من كلام الله من وجوب كون الامارة غير قطعية المقدمات ونتائجها واستدلالاتها
مقدّمات ايات **والسابع** كما في الاستدلال والقياس آية الظاهر ان اراد بالاعتقاد الناقد بالقياس
الفقهي الذي هو القياس وانما حجة زعمه الذي يظن انما حجة عن الاستدلال والقياس المستسمى
بالقياس المقسم من التمثيل المنصوص على ان نتاجها قطعي **والثامن** في اشارة الى ان مقدمات
آية في الضروب الاربع من الشكل الاول المستندة على شرطها الانتاج من ايجاب الصغرى
وكيفية الكبرى على ما سبق بيانه **والعاشر** وقد سبق حقيقة من ان تحقق النزوم لا يتوقف
على تحقق الخدم ولا اللازم فان قولنا العالم قديم وكل قديم مستثنى عن المؤثر يستلزم
قولنا العالم مستثنى عن المؤثر اذ لو تحقق من زمانه **والحادي عشر** في اشارة الى ان زوال المادة وذلك لما عرفت
من ان

من ان استلزام القياس الصحيح الصورة للنتيجة قطعي لا بشرط فيه فتخلص عنها وزوال الظن والاعتقاد
مع بعد مقدماتها على ما قاله او ينتجها استلزام اياتها خلف لازم قطعي عن الخدم وهذا
مستثنى قطعي **والثاني** يزول عنه آية فان معنى استلزامها اياه هو انما لو تحققت في نفس الامر تحققت
في الحقيقة هو قطعي وذلك لا يتوقف على تحققها واعتقادها **والثالث** في اشارة الى ان آية في كل ما
انما قال ان رايه لم يصرح به من استلزامه وذلك لان هذا الاستدلال انما يعلم ويستفاد من نتيجة قطعية
لان لازم الحقايق لا شك في انه غير صريح فيه **والرابع** في اشارة الى ان مقدمات آية اي من غير اعتبار
احد آخر منها لا يستلزم نتيجة فانما تعلم بالضرورة ان قولنا المتخذ حادث والعالم مستثنى لا يستلزم
قولنا العالم حادث ما لم يتفرجه من اضر هو هيئة الشكل الاول وشرايط انتاجه **والخامس**
لكن ذكر وجوب الاستدلال القطعي كما لا يخفى فان ما ذكره من خصوص موضوع الصغرى وموضوع
موضوع الكبرى ووجوب اندراج الموضوع في العموم موجب ومستلزم قطعي
للنتيجة والاتقاء موضوع الله الصغرى وموضوع الكبرى على ما هو شأن الشكل الاول
في ضروريته **والسادس** كما علم من التأويل آية وذلك بان يضمن السلب الى ما هو محمول
في الظاهر يجعل ذلك السلب المنظم اليه محمولا ويثبت ما هو الموضوع **والسابع** دلالة
على ما آية ووجه الدلالة هو ان كون هذه العبارة التي فرعها المحقق على كون الصغرى
موضوعا والكبرى محمولا متفرعة على كون موضوع الصغرى خاصا وموضوع الكبرى
عاما على ما بينا له بدل دلالة ظاهرة على صحة هذا التفسير وكون مراد المحقق
بخصوص الصغرى وموضوع الكبرى ما في آية الله من كون صغرى باعتبار موضوعها
خصوصا وكون الكبرى باعتبار موضوعها محمولا والمراد بهيئة الشكل الاول وان وجه
الدلالة ما ذكره **والعاشر** قد علم آية اي ذكر الله او لا قول فيثبت له ما ثبت له في آية الاشارة
الى التأويل ثم ذكر قوله فيبقى موضوع الصغرى ومحمول الكبرى الذي هو صريح عبارة المتن
بان فرع الاتقاء عليه ليظهر معنى الاتقاء في جميع الصور اي جميع الصور التي يكون
موضوع الصغرى فيها خاصا وموضوع الكبرى عام سواء كانت كبريا او نتاجها
موجبتين او سالبتين فان كون هذا الاتقاء متبعا على كون ما ثبت لموضوع
الكبرى ثابتا لموضوع الصغرى يقتضي ثبوت وتحقق في جميع الصور على ما لا يخفى
والحادي عشر ما هو المتبادر من الاتقاء فان المتبادر من قوله فيبقى موضوع الصغرى
ومحمول الكبرى هو الاتقاء في الجميع قال في كل ما ساء المتبادر من الاتقاء بالثبوت
لا بالاتقاء والاطحاصل ان قول فيبقى موضوع الصغرى ومحمول الكبرى يظهر منه شيان

اقتد بها ان ما تقدم وسيلة الى ذلك فيجب تنبيهه بما ذكره الفقه من خصوص موضوع الصغرى
وعوم موضوع الكبرى لتلاقي موضوع الصغرى مع محمول الكبرى كما هو حيث الشكل
الاول وتبين ان التلاقي بالثبوت يفرج به بعد التفسير والتأويل بذلك انتهى قوله
اقتد بها ان ما تقدم وسيلة الى ذلك فظهر بهذا انما هو من لفظ الفاء فانه يدل على ان
خصوص الصغرى وعوم الكبرى سبب لالتقاء موضوع الصغرى مع محمول الكبرى فيجب
بفسر خصوص موضوع الصغرى وعوم موضوع الكبرى كما فعله الله يثبت عليه هذا الالتقاء قوله
تأنيدي ان التلاقي بالثبوت وظهر بهذا الكون متبادرا الى الذهن من هذا القول قوله فخرج به آه
اي انه صرح بقول المصنف فيلتقي موضوع الصغرى ومحمول الكبرى بعد تفسير هذا القول بخصوص موضوع
الصغرى وعوم موضوع الكبرى وبعد ما ذكر ما يدل على التأويل من قوله فيثبت له لاجل
ان يعلم ان التلاقي بالثبوت فانه يعلم من ثبوته شبه التلاقي بهذا التفسير والتأويل كالاخي
وكذا ان اراد به آه اي وكذا يكون المؤلف اعم من العالم ان اراد بالعالم مجموع افراد كل نوع من
انواع العالم مجموع افراد الانسان ومجموع افراد الورس وغيرهما من انواع الحيوان وغيره اذ يصدق
المؤلف على كل من هذه المجموعات وعلى ابعاضها وعلى كل واحد من تلك الافراد ايضا اذا كان مؤلفا
كزيد وهذا الورس وبذلك يتبين هذا العالم كون المحمول اعم في صورة التساوي فاني المحمول في
قولنا كل انسان ناطق هو مفهوم الناطق وهو اعم من كل واحد من جزئيات الانسان
فورد ان آه قال في طلبه الى الله على ان ما تقدم ليس من قبيل التساوي انتهى يعني ان قوله
واعلم انما اذا تبادر على ان وجه العوم فيما تقدم ليس من قبيل وجه العوم الذي ذكره الله
في التساوي ووجه العوم الذي ذكره هذا العالم ويتبين ايضا كون المحمول اعم في صورة
اعم فلا يكون ملايا كاسيا **لكن** موضوع الكبرى آه اي موضوعها الذكرى وما جعل
عنوان الافراد هو محمول الصغرى فلا ينافي ذلك كون الحكم في الكبرى على الجزئيات كما لا يخفى
وقد قد خرج به في المواقف اي وقد خرج المصنف يكون طبيعة المحمول بما هو محمول اعم من
الموضوع في المواقف حيث قال في دفع ما اورده على نفسه من انك اذا قلت كل انسان
ناطق وكل ناطق حيوان فقد سلمت باحد المتساويين على الآخر بالكل على الجزئ قلنا الحق
اذا اشتبه لكل واحد من افراد الانسان الحيوانية لا تصاف بمفهوم الناطق فان ملاحظة مفهوم
الناطق بعينه باطلم بها وقال قد سره في بيان وآل صلا ان الاستدلال بمفهوم الناطق
على كل واحد واحد من جزئيات الانسان ولا يمكن ان كل واحد منها جزئ مفهوم ناطق
فخرج به استدلال بالكل على الجزئ **فرد** عليه آه يعني ان ما ذكرت من عوم مفهوم المحمول انما هي
فيما هو

فرد عليه آه يعني ان ما ذكرت من عوم مفهوم المحمول انما هي فيما هو

انما يصح فيها هو محمول الناطق كذا قولنا كل انسان ناطق فان مفهوم الناطق في عالم النطق وهو اعم
من الانسان وانما اذا جعل الانسان وسطا وقيل كل ناطق انسان وكل انسان ناطق كما ثبت فلا يصح
هذا الوجه كما لا يخفى **فصل** في تقدم آه اي هذا القول قياس فلا يكون المحذوف فيه آه
المقدمة الاستثنائية كبرى بل هو بمنزلةتها وصفا فان القياس الاستثنائي كالاخر ان كان مقدمته
الشرطية بمنزلة الصغرى في كونها موضوعية في موضوعها وذكرها الا لا مقدمته الاستثنائية بمنزلة
الكبرى في كونها موضوعية في موضوعها وذكرها **تأنيدي** وقيل لانه آه اي لاخذ فيه مثلا حذف
في الاولين دلالة لوعلى الملازمة وانقضاء الملازم فلان انقضاء الملازم وهو المقدمة الاستثنائية
مذكور عنها بلفظ لو وانها طالما صلت اي لها كما تذكر هذه الامور انفسكم كذا يدرك
حصولها وثبوتهما لا يحكم بقول الوهمية بهذا الحصول والثبوت في كل واحد منها **فصل**
لكنها قضيا شخصية فان الموضوع هو كل واحد منها جزئ حقيقي وذلك لم يعرفه وبما في العلوم
والبراهين المستقلة منها **فقد** ذهب عنه آه يعني ان من زعم احتياج الوجوديات
الى العقل انما هو باعتبار حصول طرفة الحكم فقط اما الحكم بثبوت احد الطرفين لاخر فمحتاج
الى العقل فقد غفل عن ان الحسنة كذلك وانها في حصول طرفة الحكم فيها غير محتاجة
الى العقل ضرورة ادراك البهائم واسطى النار وحرارتها والشمس واصنائها فلا
تقابل بين الوجوديات والمحمولات في ذلك فانه طرفة الحكم فان زعم ان المحمول
هيما على اطرافه والمحمولة كل محتاج حصوله الى عقل قلت المحمولة الوجوديات
اما وجود تلك العوارض في انفس او حصولها على التقدير من هناك مفهوم كل محتاج
اليه انتهى فتقول المحمول في الوجوديات اما وجود تلك العوارض آه وذلك لان ادراك الخارج
جوهرا انما هو باعتبار حصول الطوع ووجوده اما في نفسه آه وعلى التقدير من يكون المحمول
هو الحصول او الوجود وبما امر ان كليان فيكون ادراك طرفة الحكم في الوجوديات
محتاجا الى العقل **فصل** في شخصية الاقولة اشارة الى ما وجد ايرادا للمثاليين **فرد** وتبين على علم
هذا ما افترجه جمع كثير لا يمكن نواظريهم على الكذب وكل ما افترجه جمع كثير لا يمكن نواظريهم على
الكذب فهو حق **ان** اراد بها القضايا الكلية التي تستفاد من الافكار بالجزئيات
فان النفس اذا استملت الآلات الجزئية اعني اطوائس وادركت الجزئيات استفادت لان
يفرض عليها الكليات من المبدء والقباض فيحكم عليها حكما واحدا كليها وقوله لانها تقع
مبادي البرهان في العلوم اشارة الى ما يصح هذه الارادة **فرد** ولم يذكر القضايا الغلطية
القضايا وهي قضيا اذا تصور اطرافها والنسبة بينها حصل في الذهن قبيل يفيد بطلان

2
جزء رابع

كقولنا الاثنان نصف الاربعة فانه اذا تصورنا اطراف هذه العقول قيلان هكذا الاثنان على
 تقسيم الاربعة الى اربعة اقسام وبيد وكل عدد ينقسم الى اربعة اقسام وبيد هو نصف
 الاربعة اقسام **قوله** او لا ينهاه ذلك لاحتياجها الى العيان في الاصل في الذهن عند تصور
 الاطراف على ما ذكرنا **قوله** في منزلة آة الله والفرز الشدة والالهاية **قوله** لا يمتنع
 آة يتبين جميع الواجبات فان مقدمات الامارات آة اي كان انتفاء المقدمات القطعية
 الى الضروريات يقتضي بيان انواع ضروريات القطعية كذلك انتفاء المقدمات الامارة الى
 اليه يقتضي بيان انواع الضروريات الغير القطعية **قوله** واندر ارجح المسلمات قيل وهي
 تؤخذ من الخضم مسلكه فيما بين الخصوص فيستعمل على كل واحد منهم الكلام في رفع الآخر
 حقة كانت باطلة ووجه ظهور ذلك ان تحت الظنيات الفرقه ظهور ان مجرد التسليم عن
 الغير لا ينفذ اليقين قطعا **قوله** واما عدة آة المشهورات هي القضايا التي يحكم العقل بها
 بوجه عام اعترف الناس بها اما لمصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او سبب
 كقولنا موباه الفراء محبودة او حمية كقولنا كشف العورة مذموم او بسبب عادات و
 شرايع وادراك قولنا شكر الممنون واجب **قوله** فتباد على ان آة لا يكون قطعية مرفوعة وان كان
 المحقق من كل منهما فيصدق على كل واحد من المشهورات والوجهيات انه غير قطعية
 مرفوعة وان كان البعق من كل منهما قطعا على ما مر به ان التفتان **قوله** كما تقدم من
 تقييد التجربة والافسوس والتقصان فان الكامل منهما مفيد للقطع **قوله** فقد اورد كل قسمين
 على اسلوب اسلوب واحد فانه اورد اطمسيات والمشهورات على اسلوب
 حيث قال اطمسيات كما ان هذا آة والمشهورات كمن الصدق وادور التجربة
 والاحسوسات على اسلوب حيث قاله وكان التجربة الناقصة والاحسوسات الناقصة
 وادور الوهميات والمسلمات على اسلوب حيث قاله والوهميات ما تخيل آة ومسلمات
 ما سلم آة فانه في كل واحد من الوجهين ان جعل قوله والوهميات مجورا وما بعده خبر مبتدأ محذوف
 او عطوف بيان كان اول ما ذكرنا انتهى فتقوله كان اول ما ذكرنا من كون قوله والتجربة
 الناقصة معطوفا على اطمسيات بحسب المعنى لا على قوله كمن الصدق ووجه كونه اول
 عليه هو ان قوله والوهميات على تقدير كونه مجورا يكون معطوفا على الاحسوسات فلو كان
 بقوله كمن الاحسوسات معطوفا على كمن الصدق وكان مثالا للمشهورات يلزم كون الوهميات
 كذلك وان كان البطلان ومخالفة افعلا في المستهمل **قوله** لا يلزم محذوره لعله يشبه الباعث من عطف
 قول والتجربة الناقصة والاحسوسات الناقصة المقوله وكمن الصدق وهو الموافق لما انتهى
 من كون

في المستهمل من كون الاقسام اربعة فتدبر **قوله** او ما ذكره من آة يعني ان ما ذكرناه يجوز ان يكون
 عبارة عن المذكور الذي هو قوله ويستعمل كل نصيب الامرين في لا بد من ان الكتاب المكلف في كل
 مارة البرهان عليه بان يقال بحيث متعلق بمادة البرهان ويظهر ان البرهان ان يكون عبارة عن
 ذكره من الضروريات 29 لاجابة الاربعة المكلف **قوله** وفيما ذكره اي يكون الضمير مقدر
 راجعا الى الاقتران في الجملة ان الاقتران في عبارة الحصص وهي قوله وسنجد اجتهاد فيه
 اشارة راجع الى لفظ الاول في قوله والاول بغير شرط فان قوله الله هذا التفسير لهذا القول من
 الحصص فيجب مطابقا وفيه مودة على ان التفتان في حيث قاله البطلان الضمير اي في قوله لا اقتران او
 متعلق بالبرهان ثم قاله والاحسن ان يجعل متعلق القضية لان هذه التسمية لاهل حال
 التائب **قوله** ومع ذلك فالقضية اي ومع ايراد لفظه كل الى كان تركها ههنا الى ما في لفظ
 تعريف التعويضين على وجه يكون شاملا لجميع افراد اقسامها وميزة العامة عن جميع ما عداها حاصل
 من هذا التعريف المتعلق على لفظه كل اذ يعلم منه ان التعويضين قضيتان يلزم له فيكون
 جامعاً وشاملاً لجميع افراد اقسامها وان كل قضيتين يصدق عليهما انهما قضيتان كذلك فيكون
 مانعاً عن دخول ما سواهما فلا يكون ايراد لفظه كل في هذا التعريف قاسماً كما زعموا
 التفتان في قوله ولعلهم ارادوا التنبية بملاحظة الجزئيات آة اشارة الى ما هو الباعث
 للفتان في ايراد لفظه كل في اكثر تعاريفهم فانه في كل واحد من الجزئيات اقرب
 الى الذات المتعلين فاذا ذكر ما يدل على الاطراف يتوجه الذهن اليها وكان على الاجمال
 بخلاف المعاني المشتركة بينها فان تعقلها مجردة عن ملاحظة الجزئيات ابعد عن اذنانهم
 وباطلة المعنى المشتركة على الوجه الاول الى بملاحظة الجزئيات واما الثاني ملحوظ
 بالذات انتهى قوله تعقلها مجردة عن ملاحظة الجزئيات ابعد عن اذنانهم فيكون
 محالاً فيكون معقولة الى بملاحظة الجزئيات التي هي اقرب الى الاذنان قوله وباطلة
 المعنى المشتركة على الوجه الاول لعله يشبه المدعى ما يمكن ان يقال آة اضافة الجزئيات
 لا تشبه الا يجعل المعنى المشترك الذي هو كليها عنواناً لملاحظتها وتعقلها فكيف يتألف التنبية
 بملاحظة هذا المعنى المشترك الذي جعل عنواناً لملاحظتها على هذا المعنى المشترك وحاصل
 وجه المدعى ان هذا المعنى المشترك على الوجه الاول وهو ان يذكر ما يدل على الاطراف يكون
 مرآة والى بملاحظة الجزئيات فان الحصص 2 ملاحظة مفصلة متعذرة او متعذرة
 اجتناباً الى المعنى المشترك بينها لجعل اللملاحظة عنواناً للوجه الثاني وهو تعقل تلك المعاني
 في انفسنا مجردة عن ملاحظة الجزئيات يكون ملحوظة بالذات اي لا بتنبية الجزئيات

وجعلنا له مخلصا **قوله** قيل الوجه في ذكره أي الفقه في تعريف الموضوعات اللغوية حيث قال
عند تعريف المصنف لموضوعات اللغوية بقوله كل لفظ وضع لي في اللفظ الخ لا يذكر في اللفظ الخ
على حيث هو من ولا يدخل في عموم ولا نه يجب صدقه على كل فرد ولا يصدق بصفة اليوم وقد
ذكره لا في هذه الموضوعات اللغوية بصفة اليوم فوجب اعتبار ما في مكانه قال مع قولنا المو
ضوعات كذا وكذا أن كل لفظ وضع لي في كذا وكذا أن كان بين ظاهرهما فرق كما ستوف
انتهى **قوله** ليس بين أي ليس بين ظاهري ظاهره الخ وداعية قولنا التقيضان كل
التقيضين فرق كما كان بين ظاهري الخ وداعية قولنا الموضوعات اللغوية كل وضع
لمعنى والفرق الذي هناك أصح هو ما ذكره قدس سره أن اللفظ المفرد بلام الاستفراغ
يستغرق جميع الأفراد بلا تفصيل بخلاف لفظ كل مضافا إلى ذكره فإنه يفيد الاستفراغ في
التفصيل ولهذا يقال للرجال عند ذمهم لزمهم واحد ولو قال الرجل رجل عند ذمهم
لزمهم ذمهم بعد تمام التثنية **قوله** ولا يدخل في كذا وكذا لأن الحق هو أن يمتد التقيض
عن جميع ما عداهما ولا شك أن كون صدقة إحدى التقيضين مستلزما في الجملة لكذب الآخر
بما لا يوجد إلا في التقيضين على ما سري **قوله** الطاء أن يقال أنه إشارة من تنية التعريف
بهما من المتضمنين أي الكليتين مثل قولنا كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان
بأن **قوله** كذا لزم من أنه يعني أنها إذا دخلت في قوله يلزم من صدق إتيها كذب الأخرى
فلا بد أن يقال بالعكس ويجعل من تنية التعريف ويذكر به عن الكليتين المذكورتين
قوله وقد ثبت بذلك أي بقوله يلزمه العكس على أن العكس لازم لهذا التعريف وليس من
تمتة فليس هذا إذا كانا من الكليتين المتضمنتين إذ لا يلزم من صدق إحدى
باعتين الكليتين كذب الأخرى بل منهج كمنزلة صدقة ما هو بعض الأخرى فإن صدق
قولنا كل حيوان إنسان لا يستلزم صدقه كذب قولنا لا شيء من الحيوان
من الحيوان إنسان بل مع كمنزلة صدقة الموجبة الجزئية التي هي قولنا بعض الحيوان
إنسان الذي هو تقيض قولنا لا شيء من الحيوان إنسان وكذا صدق قولنا لا شيء من
الحيوان إنسان لا يستلزم صدقه كذب قولنا كل حيوان إنسان بل مع كمنزلة صدقة
السالبة الجزئية التي هي قولنا ليس بعض الحيوان إنسان الذي هو تقيض قولنا كل حيوان إنسان
قوله كما ذكرناه من أن كذب كل من قولنا هذا إنسان وقولنا هذا ليس بشيء لا يلزم
من صدق الآخر صدقه بل من صدقه يستلزم صدقه تقيضيه جميعا **قوله** ولا يفيد الاختلاف أنه إذا
عن مثل هذا زوج هذا فردان كمنزلة أم قولنا هذا فرد لم نشأ من صدق قولنا هذا زوج
صدقه

و صدقه بل منه ومن المتضمنة لقولنا هذا ليس بفرد وكذا القول في خلاف **قوله** على قبيل ما عرفت قلنا
المستبعد من قولنا إذا كذب أحد بهما صدقه الأخرى أن سلب الصدق هو الكذب و صدقه
فإن معنى هذا القول أنه نشأ ويخرج منه صدقه **قوله** كما استدلنا إليه أنه قال في كتابه الخ أنه ذلك
لازم من اعتبار الأصل سواء جعل العكس جزءا من التعريف أو لا انتهى أي لزوم الصدق ناشئ
من اعتبار معنى التعليل في الأصل الذي هو قولنا إذا صدقت إحدى بهما كذبت الأخرى ولا دخل
في هذا اللزوم كون قولنا بالعكس من تنية التعريف فإنه حاصل سواء جعل هذا القول جزءا
منه أو لا **قوله** ألا أن جعله أنه فيكون حكما محضا **قوله** فأنهما إنما يتناقضان أنه بالضرورة
المذكورة ولا هو لزوم كذب إتيها من صدق الأخرى ولا يعطوف عليه أي على هذا اللزوم
ثانيا وهو لزوم صدق إتيها من كذب الأخرى وهو المدلول عليه بقوله ويلزمه العكس **قوله** وفي
بعض النسخ أنه وهذا صريح في أن المراد عدم التقايرة المعنى **قوله** ليس التقايرة المذكورة وهو
التقايرة بينهما في المعنى بما عدا النفي والاثبات **قوله** ولا يتو عباره وهي قولنا لا باللفظ أنه
اعتبار في اللفظ وذلك بإرجاع الظاهر النفي إلى التقييد **قوله** ليقبل بالذات والاعتبار أيضا
ليفيد قوله أيضا بلزوم اتحاد اللفظ **قوله** فالأفراط عن مجموع قوله لا باللفظ فقط لا عن
التقييد وحده ليفيد كون الاتحاد في اللفظ معتبرا أيضا **قوله** مع أنه لا بد منه فإن تقيض القضية
الموجبة قضية موجبة أخرى مخالفة لها في الجهة على ما تقرر من أن تقيض الضرورية هو الكثرة
وتقيض الدائمة هو المطلقة وهكذا في سائر الموجبات **قوله** الخافرة أي وإني فست
أن قول المصنف بنوع بذلك أي بقوله بنوع من الموضوع لستم هذا التعليل إذ لو لم يفتر
بذلك ولم يفيد بقوله من الموضوع لم يلزم من اختصاص الرض بنوع كذب الموجبة
الناشئة التي ادعى كذبها من قوله كل إنسان كاتب فإن الكتابة مختصة بالإنسان لا ينافي
شمولها لجميع أفراد **قوله** ولا يخفى أن التقييد الرض بعدم الشمول لجميع أفراد **قوله** النوع بأن
يعاد بوض خاص بنوع غير شامل لجميع أفراد فإنه تكلف مستغن عنه بما ذكرنا قال في حاشيته
قيل الخافرة بهذا المعنى ليلزم عدم الشمول ويندفع اعتراض من قال هذا الذي يصح إذا كان
غير شاملا وهذا خلاف ما سبق في ذلك الخافرة ذكر وقيل هذا هو الرض الذي لو عرف به كان
غير متضمن عامرة في التقييد أقول لعله إذا كان التأويل المذكور هو ما غير التأويل المذكور
ثم وهذا هو السبب في اختصاص التأويلين أن الموضوع المذكور هو ما غير التأويل المذكور
على أن المراد نوع منه لم يكن ذلك في بحث الخافرة بل إن المراد اختصاص النوع على وجه
لا يكون شاملا انتهى فقوله وقيل هذا هو الرض الذي لو عرف به كان غير متضمن فلا يكون

هذا خلافاً لما سبق في الطحاوي في قوله ولعلنا إذا دأى الغالب يكون محالاً كما سبق
 في الحدان التأويل المذكور من هنا مغايرة للتأويل المذكور فيحتاج إلى العرض المذكور من هنا كالحق
 للعرض المذكور سابقاً وهذا كون التأويلين متغايرين فلا يصح القول بأنهما **يؤخر** بل يترجم
 في استدراكه وذلك لأن كون العرض في صفة مطلقة لنوع من الموضوع هو انتفاءه وعدم
 وجوده في نفس ما عدا هذا النوع من نوعه الآخر ومن الأشياء الخارجة عنه ولا شك أنه لا
 محل للانتفاء عن الأشياء الخارجة عنه في هذا التعليل فيكون المراد من كونه كذا اختصاصاً بنوع
 منه انتفاءه عن نوعه الآخر فيكون مفاده مفاد قوله انتفاءه عن نوع آخر منه فيلزم استدراك
قوله ردة ايضاً أي وردة كون قوله لا اختصاص به مستدركاً بالبيان بأن الاختصاص مستفاد
 من قوله لا اختصاص هو الاختصاص بغيره لا بغيره المتبني بالنسبة إلى بعض ما عدا هذا النوع
 أي لا يقتضي انتفاءه عن نوع آخر منه بل هو أن يكون المراد انتفاءه عن ثلث مغايرة لنوع الموضوع
قوله وفيه ان قوله أي يرد على هذا الرد ان قوله خاص بنوع من الموضوع يدل بظاهره على انتفاء
 العرض عن نوع آخر من الموضوع وكون اختصاصه بغيره لا بهذا النوع منه يدل بظاهره على انتفاءه
 عن جميع ما عداه سواء كان خارجاً عن الموضوع أو داخل فيه ومنه راجحة فإن المتبادر من
 الاختصاص هو الاختصاص على الإطلاق وعلى التقديرين لا مجال لكونه اضافية معينة إلى
 شيء ثالث فلو لم الاستدراك بأن حاله **قوله** وظهوره فلامعنه لما قال انتفاءه من أن
 هذه القضية لا تبين بالشرح **قوله** عطف على ما يقول أي لا على ما كان المقصد كما زعم الفاروق وجعل
 النسبة قسمة للمقصد فاحتاج لذلك إلى بيان الفرق بينهما **قوله** فان قصد فيها أي في الجزئين إلى
 مقدر جاز كذا بهما بل هو أن يكون بعض هذا المتعدد متصفاً بالحوال وبعضه غير متصفاً به فلا يصدق
 الثبوت للبرهان لا السلب عنه كالحكاية **قوله** إلا أن ذكر أي المقصد أما فرد معين والاشارة في
 الثاني المذكور البعض من زائد على موضوع الجزئين فان مفهوم الجزئية هو الحكم على بعض الأفراد
 غير اعتبار قصد يبين ذلك البعض **قوله** الحكم بأن الثانية على هذا التقدير هو الاشارة فينا على البعض
 المطلق المحكوم عليه في **قوله** نعم هو معين في نفسه وذلك لا يكفي فيكون موضوعاً للقضية الشخصية
 ويؤيده أي كون العبارة عارية عن كون متعيناً وعن الدلالة على معينة وان أمكن تفسيرها بالحكم
 عليه وهو بالبرهان **قوله** كانت القضية باهية البرهان وهو الظاهر في الاستثناء **قوله** ولذا
 فتره أي ولا جلياً المراد من قوله على وجه يصدق اصطلاحاً من التحويل يصدق الاصطلاح في
 الشك هذا القول معني الشرطية قال أي على تقدير صدق الاصطلاح **قوله** ليس بغيره لأن
 صدق الاصطلاح بالتحويل في نفس الأمر ليس بواجب لجواز أن يكون هو الاصطلاح كما كان في **قوله**
 وصرح

وصرح بعبارة أنه حيث قال لكن لو صدق الاصطلاح لظهر المعنى اللزوم كما من ان مطلقاً الشرطية
 تحمل على اللزومية على ما قال في فاسد الحاشية **قوله** والثالث رتبة اعتراض به أنه إذا قولنا بعض
 الإنسان حيوان يتبدل بفردى قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان على وجه يصدق ووجه الرد
 هو ان المراد من قوله على وجه يصدق ان يلزم فيصدق اصطلاحاً بالتبدل صدق الاصطلاح **قوله**
 ان الموضوعين الممكنين أنه وذلك لأنه لو لم يوفق كذلك على ما ذهب إليه الفاروق بل اخذ
 بالفعل على ما ذهب إليه الشيخ كان معلومة الاصل ذات الموضوع ثبت له وصف الموضوع
 بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان الممكن
 ربما لا يخرج من الفعل اصطلاحاً مركوب زيد ممكن للفرس والحمار ثابت للفرس فقط فيصدق
 كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل بخلاف الحمار **قوله**
 مركوب زيد يصدق حمار بل الامكان العام الذي هو اعم من الجاهات يصدق قولنا لا شيء
 من مركوب زيد بالفعل بخلاف الضرورة اذ كل مركوب زيد بالفعل فهو فرس ولا شيء من الفرس
 بخلاف الضرورة **قوله** وان السوال السبع الكلية يتبعه عدم الانتفاء من الوقيته التي
 هي اخص من القضايا الست الباقية التي هي المنتشرة والوجودية اللازورية والوقية
 اللازمية والممكنة العامة والمكنة الخاصة والمطلقة العامة يستلزم عدم انعكاس تلك
 الباقية لعدم انعكاس الاخص ملزم لعدم انعكاس العام وذلك لان عكس العام لازم
 له والاعم لازم للاخص واللازم اللازم لازم فلو انعكس للاخص ايضاً واما الوقية لا انعكاس
 فليصدق قولنا لا شيء من الفرس بخلاف الضرورة وقت الترتيب لا دأى مع كذب قولنا بعض
 المختلف ليس بفرس بالامكان العام الذي هو الجاهات لان كل فرس مختلف بالضرورة **قوله** يعلم
 سبق تقريره من ان المراد من قوله على وجه يصدق في تفسيره ان بعض صدقت هو ان يلزم
 صدق الماحصل وان الاتفاق مجرد التحويل بغيره كالكيفية على حالها فيدفع النقص الذي اوردته
 المتأخرون عليهم استدلال الشيخ في الشفاء على انعكاس لوجبة الكلية بعكس النقيض على
 مذهب القدماء بأنه اذا قلنا كل **ب** صدق كل ما ليس **ب** ليس **ج** ونعكس على بعض
ج ليس **ب** وقد قلنا كل **ج** **ب** هذا خلف ورتبه المتأخرون بأن لا يلزم ان يكون صدق
 كل ما ليس **ب** ليس **ج** يصدق بعض ما ليس **ب** غاية ما في الباب يلزم صدق قلنا ليس
 بعض ما ليس **ج** ليس **ج** وهو لا يستلزم صدق بعض ما ليس **ب** لان السالبة المدولة
 التحويل اعم من الموجبة المحصلة التحويل وصدق العام لا يستلزم صدق الاخص فلو منعوا
 تلك الطريقة قالوا فالاول ان يعرف جعل نقيض التحويل موضوعاً وعين الموضوع كقولنا

يؤخر

بجاء اختلاف القضايا

للاصل في الكشف لا يجعل نقض المحول موضوعا ونقض الموضوع محولا موافقا للاصل في
 الكشف قال شارح المطالع ومناط الشبهة جهتها انهم حملوا النقيض على العدول وليس
 كذلك فان نقض الجواب سلب لاثبات الالاباد فالماخوذ في عكس الوجبة موجبة سالبه **الطريق**
فقد قيل اراد ان محولها آه فانه مع ما يقال من ان كون المحول لازما للموضوع انما يصح في
 الضرورية دون غيرها اذ لا يمنع انتقال المحول عن الموضوع في غير هذه خصوصاً المفيد
 بالضرورة والادوام **فقد** طوان ان يكون رفع اللازم على وضع وصدق الملازمة
 على وضع آخر فان المعية في الملازمة الجزئية انما هو بعض الاوضاع لا جميعها كما في الكلية
 فيجوز ان يكون صدق الملازمة على وضع مغاير للوضع الذي يصدق معه رفع اللازم والمتم
 على عدم انتقال الموجبة الجزئية بصورة النقيض ايضا اذ يصدق قولنا بعض الانسان
 حيوان او بعض الحيوان انان مع كذب قولنا بعض الحيوان انان وبعض الانسان
 لا حيوان **فقد** والاول ان كل الحكم اللزوم آه اي لا على امتناع الانتقال فانه يختص بالضرورة
 والادوام الذي ان جعل الادوام مستلزما للضرورة ولا على صواب القيل فانه تكلف
فقد ويختص بالدليل آه اعني الضرورية والادائية المطلقتين والعامة ان اعني المشروطة
 والوقفية العامة ان اعني صيغتي اعني المشروطة والوقفية **فقد** ولا يرى في القوة
 الجزئية اذ ليس موضوعا مستلزما لمحولها في جميع افرادها فلا يستلزم انتقال المحول انتقال
 الموضوع الا اذا كانت احدى الصيغتين فان وصف الموضوع فيهما مستديم لوصف
 المحول فيكون رفع وصف محولها مستلزما لرفع وصف موضوعها فاذا صدق قولنا
 بعض الخاتم مخرق الاصابع مادام كاتبا لا دايما صدق قولنا بعض ما ليس بمخرق الاصابع
 ليس بمخرق **فقد** فثبت ان آه قال في طلبة طلبة في فثبت سابقا ان انتقالها الموجبة
 في الموجبات اكثر من لا كلي والانتقال على سالبه الكلية اكثر من انتقالها على سالبه الجزئية
 قليل وعدم انتقالها اكثر من انتهي وقال فيها ايضا فثبت ان قول ولا بد في الدليل من مستلزم
 فقد رفعناه ثم وايضا فثبت ان حكمه ان ليس للقضايا ضرورة عند المحض وما يتوهم
 من قول مستلزم فقد رفعناه ثم وايضا فثبت ان حكمه ان ليس باعتبار الجزئية وان لم
 يتوض مباحث الجزئية من الضروريات وغيرها انتهي فقوله فقد رفعناه ثم حيث حملنا
 الاستلزام على المناسبة المعنى - الا انتقال لا على الامتناع قول وايضا فثبت ان
 حكمه ان ليس باعتبار الجزئية فلا يصح قول هذا العالم فلذلك حكمه بان انتقالها على سالبه
 الكلية مطلقا **فقد** لان لازم الاصح لازم الاخص آه وذلك لان لازم الاصح يكون مشوبا
 ١٩١

٢٠٠
 ١٩١ اعم منه وعلى التقديرين يكون اعم من الاخص من ذلك الا اعم فلا يكون مستلزما لذلك الاخص فلا يكون
 متلازمين **فقد** بل العلة الخاصة آه اشارة الى ما في قول وضع الاوسط عند الطرفين
 يسمى شكلا من المساحة **فقد** وهو النتيجة آه اشارة الى ما في قول وضع الاوسط عند الطرفين
 وذلك كما لا يخفى انتهى وذلك لظن بقاء مجرد دليله الموجب كونه ابيض الاشكال لا يوجب توقف
 ما عداه في الانتاج على الرجوع اليه الى الموجب لذلك هو اخصا والانتاج حقيقة **فقد**
 وكما قيل في الاستحسان آه وان الدليل يصدق في نفس الجهد يكون على الجهد به واجبا عليه
 ولا اثر لغيره عن التفسير **فقد** واعتبر شرطها اي واعتبر شرط الاشكال الثلاثة في انتاجها
 لا بل رجوعها الى الاشكال الاول لا لانتاجها في نفس **فقد** فاعلم منه اي ما ذكر من ابطاله والانتاج
 وظاهره اي ظاهرا الكلام مستلزم لا يمتنع بانتفاء من اخص الدليل الخاص الذي هو الانتاج
 على انتفاء المدلول الذي هو انتاج ما عدا الشكل الاول **فقد** صرح المصنف في شرطه في عدم حكم
 الاصل الا على ما هو وان كان كل عدم الوصف عدم الحكم ولم يشترط الاخرين الخاص الذي
 هو الانتاج الى الاول **فقد** ولا يمكن ان يقال آه اشارة الى ما في قول وضع الاوسط عند الطرفين
 الكلام الاستدلال بانقضاء الدليل على انتفاء المدلول الذي هو الانتاج حتى يرد عليه ان
 فاض بل اراد به الاستدلال بانقضاء الدليل على انتفاء العلم بهذا المدلول اعني الانتاج وهذا
 هو لا خطأ فيه ان انتفاء العلم بالمدلول لازم لانتفاء دليله ووجه الدفع هو انه لا يمكن
 من المحض هذه الازالة لانه يثبت انتاج عدد ضروب من الاشكال الباقية بغير الانتاج وهو
 الخلف فانتفاء الدليل الخاص الذي هو الانتاج لا يكون مستلزما لانتفاء العلم بالانتاج
 حصوله بدليل آخر وهو الخلف ثم انتفاء الدليل مطلقا يوجب انتفاء العلم بالمدلول وحين هذا
 من ذلك **فقد** فقد استدل بانتفاء وجه دلالة الخصوصات بالاشكال الاول على انتفاء المدلول
 الذي هو الانتاج المساوي لتلك العلة فحقا وجودا ولم يستدل بانتفاء الدليل الخاص على انتفاء
 معلوله ليتوجه مدلول والتفريع بالمساوية آه اشارة الى ما في قول وضع الاوسط عند الطرفين
 لا يستلزم انتفاء المعلول ايضا طوان ان يكون للشيء الواحد علان مستقلتان في ايجاد
 فبانتفاء واحدة منهما لا يلزم انتفاء الشيء لوان يوجد بالآخرى وكون هذا المعلول هو الانتاج
 مساويا للعللة التي هي حقيقة البرهان ووجه دلالة الخصوصات بالاشكال الاول ظ
 غير محتاج الى البيان **فقد** بان يستقر الجزئيات وهي الضروب التي يقدرها القيل للاشكال
 الثلاثة **فقد** فثبت ضد الكلية و هي اكلية التي هي المناط لانتاج الاشكال الاول
 والانية و هي تحصل باستقراء الجزئيات من الضروب المقدمة العقلية للاشكال الثلاثة

وقد انزل دليله عليه
 عند الجهد به واجبا عليه
 على انه اذا تحقق انتفاء
 على الجهد به واجبا عليه
 ولا اثر لغيره عن التفسير
 صرح

وتتبع احوالها **لأن** عقد الوضع بطريق الايجاب قطعاً ضرورة ان الحكم في القضية
على ما صدق عليه العنوان في نفس الامر اما بالافعال او بالامكان **فقد** والاولى
ذلك لان الحكم بالاكبر على ما هو متصف بثبوت الاوسط والاصغر ليس متصفاً به بل سلب
فلا يتعدى الحكم بالاكبر اليه واما اذا كانت الصغرى موجبة او حكمية فانه تحت الوسطح ويتعدى
الحكم بالاكبر اليه **فقد** وكل واحدة منهما لو افق صغرى الاول فيكون الوسطح محمولاً فيهما و
عكسهما لو افق كبراه فيكون الوسطح موضوعاً فيهما **فقد** فواضح ان ذلك اي وجوب كون الكبرى
كلية **فقد** فيكون الكبرى موجبة جزئية اما كونها موجبة فلو وجوب كونها كلية في الكيفية للصغرى
التي هي سالبة واما كونها جزئية فلان الكلام على تقدير عدم كليتها **فقد** اي صلب المنه من الثاني
وهو سلب الاكبر عن الاصغر **فقد** وهي بغيرها اي هذه السالبة نتيجة للثاني او بنفسها
وذلك اذا عكست الكبرى الثانية وجعل هذا العكس عند الرد الى الاول كبرى او بعكس السالبة
وذلك اذا عكست الصغرى وجعل عكس عند الرد كبرى **فقد** والنتيجة في هذا الباب آه وذلك
لان كون عكس النقيض الذي يجعل كبرى موجبة سالبة الطرفين يقتضي كون الصغرى موجبة
سالبة المحمول ليكبر الاوسط فيكون النتيجة ايضا موجبة سالبة المحمول كقولنا بعض الناس
ليس معلوم لا يبيع وكل ما ليس معلوم لا يبيع يبيع بعض الغائب لا يبيع يبيع **فقد** فيحتاج المراد
الى سالبة بسيطة فان قولنا الثاني لا يبيع الا سالبه **فقد** لا يخالف صدور القياس الآحاد طرفيها
فان قولنا لا شيء من ليس **فقد** لا يخالف كبرى الاصل الذي هو قولنا **كل** **فقد** الآخ محمول الذي
هو سالبه وهو هناك يحصل **فقد** رجع الى الضرب الثالث آه فان صغره موجبة جزئية سالبة
المحمول فاذا جعل الكبرى سالبة كلية رجع الى الضرب الثالث الذي هو اصله في الانتاج من الضرب
الرابع بخلاف ما اذا عكس الكبرى بعكس النقيض وجعل هذا العكس كبرى لانها تكون موجبة
كلية سالبة الطرفين فلما رجع الضرب الثالث **فقد** لكونه لازماً آه يعني ان المحمول هو بيان الانتاج
بالمقدمة الاجنبية فان البيان بها يستلزم كون ما عداها واحدة غير مستلزم للمطابقاً بخلاف
بعكس النقيض فانه لكونه لازماً لا يستلزم عدم قياسه ما عداه واحدة فانه يكون مستلزم
للمطابق كالايجاز **فقد** ولا دليل آه اشارة الى ضعف التعليل المذكور وقولنا انهم استدلوا
آه اشارة الى ان الغائب ليس معلوم وكل ما ليس معلوم يبيع معلوم وجب ان يصدق قولنا بعض الناس
لا يبيع يبيع والاصدق نقيضه وهو قولنا بطلان **فقد** طريق الخلف آه فنقول في الضرب
الرابع اذا صدق قولنا بعض الغائب ليس معلوم وكل ما يبيع يبيع معلوم وجب ان
يصدق قولنا بعض الغائب لا يبيع يبيع والاصدق نقيضه وهو قولنا كل غائب يبيع يبيع
فجعل

فجعل هذا القول لا يبيع صغرى وكبرى الاصل الكبير كبرى فينضم قياس على هيئة الشكل الاول
بهذا الشكل غائب يبيع يبيع وكل ما يبيع يبيع معلوم ينتج كل غائب معلوم وهذه النتيجة منافية
للمصغرى الاصل اي قولنا بعض الغائب ليس معلوم ولما كان صغرى الاصل صادقة
فمما كان من غيرنا اعني هذه النتيجة كاذبة فلهذا هو مجموع المقدماتين اللتين هما
نقيض صغرى الاصل وكبراه كان هذه المجموع كاذباً ضرورة لمتلازمة كذب اللازم كذب
المفروض ولما كانت المقدمة الثانية منهما وهي الكبرى مفروضة الصدق كان كذب
هذا المجموع باعتبار كذب الصغرى التي هي نقيض النتيجة فيكون النتيجة صادقة ضرورة
امتثال اركان النقيضين وهذا القول في الامثلة الضروب الباقية من هذا الشكل **فقد**
على ان يكون آه يعني ان المراد بالثاني المنه هو كون الاصغر موضوعاً للاكبر سواء كانت
النسبة بينهما نسبة ايجابية او سلبية لاما هو المتبادر منها فيوجب الاتحاد وثبوت احدهما
للاخر **فقد** نعم لو قلنا آه اي لو تصرف في هذا القسم وجعلت الصغرى كبرى والكبرى صغرى
حين عكس الصغرى وجعل على هيئة الشكل الاول اريد الى الشكل الرابع والنتيجة هذا بخلاف القسم
الثاني فان اي تصرف يفضي فيه لم يغير نسبة بين الاصغر والكبر ولم ينتج اصلاً ولذا قال
فيه مطلقاً دون القسم الاول **فقد** يستفاد على كلامه آه اشارة الى ما ذكره فيما بعد من
ان عقد الوضع يكتفي لا يقتضي وجود الموضوع كما تقرر في موضعه اي الحقيقة
في الموجبة السالبة المحمول اذا لم يكن موضوعاً سلباً بل محصلاً او معدولاً ليجب ان لا يعكس لان
المحصل او المعدول يصير محمولاً في العكس فيقتضي وجود الموضوع وليس بوجوده فلا يصدق
فقد فاعتبار الصلوات آه اي اذا اشرقت ان عكس صغرى المقدمات لا يصدق كبروية الشكل
الاول فاعتبار صلاحية الكلية بنفسها او بعكسها على ما صرح به المصنف بقوله واما كلية اصلها
فليكن هو الكبرى اقر انفساً او بعكسها اشارة الى عدم صلاحية الجزئية الكبرى بوجوبها لا يواز
وقوع عكس كبرى اذا كانت كلية **فقد** وتارة يقع هناك بعكس اي بقية من وصفها آخر
فجعل هذا المثال العكس في قول المصنف او بعكسها على معنى القلب من وصف الصغرى الى وصف
الكبروية واية ما وقع في بعض النسخ او بقية مكان او بعكسها وانت خبير بما فيه من التكلف
وكونه في الغالب هو كما هو المتبادر من تفسير الشرح **فقد** لانه اشارة الى قول المصنف فليكن
هي الكبرى اشارة الى كيفية رد الشكل الثالث الى الاول في التوضيح شرح سامة التكرار
فان تقا صيلا الضروب تبين كيفية رده اما الاول وكذا اذا كان اشارة الى كيفية الانتاج
فقد فالمراد آه يعني ان قول المصنف فليكن خيلاً ان يكون اشارة الى كيفية رده الى الاول

لا يكون مراد المصنف بقوله او بعكس على الترتيب وقلبا من وصف الامر ٢٠٩ يكون الضمير قوله او
 بعكس راجعا الى الملاية وان يكون اشارة الى بغيته الانتاج بعد الرد فيكون ضمير بنفس راجعا
 الى النتيجة ويكون البناء في قوله بنفس او بعكس للملاية فيكون المعنى لا بد من كناية احدى
 المقدمتين ليكون تلك الملاية كبرى بعد الرد الى الاول ليتبين ان النتيجة كما في الضروب
 الاربعة التي كبرياتها كناية فاذ لا حاجة في هذا الى عكس حصول المظا او بعكس النتيجة كما في الفرضين عكس النتيجة
 الباقيين فانه لا بد من ان يكون عكس النتيجة ليحصل المظا فيكون المراد بالعكس في قوله بعكس
 هو المستوى ومعنى تطبيق الشئ على هذا المعنى الذي ذكره القائل في قوله بعكس هو الملاية
 المصنف هو عدم اياها فانه يكون ان يكون قول المصنف فليكن آية على زعم اشارة الى كيفية
 الرد الى الشكل الاول فيكون المراد بالعكس على زعمه عكس الترتيب على ما مر في هذا تفصيل الفروض
 وبما قرنا ظهور وجه التحليل **فقد** فان كانت هي آية اي فان كانت الجزئية التي ينتجها الاول
 الذي رد اليه الثالث نتيجة للثالث بعينه فذلك هو المظا من كون الثالث غير منتج الى الجزئية
 وان عكست اي تلك الجزئية التي ينتجها الاول بعينه كسراجي ايضا لان الجزئية لا تنكس
 الا الجزئية فالثالث لا ينتج الا الجزئية **فقد** ولذلك صرح باللازم اي ولاجل كون المال
 واحدا صرح انه بلا نتيجة اللازمة من الفرضين بعد ايراد مثالهما و هو قوله فبعض المقدمات
 ابوى **فقد** واما تعين آية اي انما تعين في الضرب الثاني ان يجعل قول المصنف كالاول صفة
 للضرب فقط دون اللازم مع جواز جعله صفة له في الثالث لان قوله في المثالين ياتي
 عن هذا العمل اذ لا معنى **فقد** فاما في الممدولة فان صدق قوله زيد لا كاتب يستلزم
 صدق قولنا زيد ليس بكاتب والاسكان لا تبا وهو يناه كونه لا كاتبا **فقد** فانه في قول
 عن الحاجة آية يعني ان نتيجة الضرب السادس من الثالث لا يكون الا سلبية جزئية
 و البيان المذكور للانتاج اذ قد يكون نتيجة موجبة سلبية المحول فاصح الرد هذه الموجبة
 الجزئية الى السلبية الجزئية واني يتأتى هذا الرد اذا كانت الموجبة السلبية المحول مستلزمة
 للسلبية البسيطة فظهر انه لا بد من التوضيح للحكم الاول الذي هو كونها مستلزمة للسلبية **فقد**
 يتناول الموضوع اي فان قلت سلب الكتابة في قولنا شريك الباري ليس بكاتب يتناول
 الموجودات الجزئية المتصفة بالكتابة قلت التاليف بين الموضوع والسلب المحول انما علم
 في ذلك الممدوم دون غيره فلا بد ان يكون الحكم في عكس على هذا الممدوم الذي وقع
 فيه التاليف دون غيره **فقد** راجعا الى ان كان ملاه فان المحول سلبا في قولنا زيد الممدوم
 هو ليس بشئ هو اشارة الى ان جميع الموجودات المقدرة والمحققة تسلب لا يتناول
 ولا يصدق

٢١٠ ولا يصدق على شئ من الموجودات اصلا ضرورة امتناع كون موجودا لاشياء
 في الحقيقة مستدرك فان المظا هي تكون الصغرى موجبة تكون عكسها موجبة **فقد**
 فيه الكبرى اي قدم في الرابع ما هو كبرى الاول لان الكبرى لا تستلزم اياها على النتيجة اجمالا هو الاصل
 في الانتاج **فقد** من الصغرى **فقد** ليحقق نسبة الاوسط اليهما على ما مر من ان الشكلين والهيئة
 الخاصة من وضع الاوسط عند هي بالوضع **فقد** لان اشارة اشارة الى ما ذكره
 انه التقاربات حيث قاله واحدا ما ذكره انه من ان الكبرى ان كانت سلبية كلية عكست
 الصغرى في هذا القدر لا يرجع الى الشكل الثاني **فقد** لا بد من عكس الكبرى يرد الى الاول فلما كانت
 عنه كونه معلوما من الشكل الثاني انتهى **فقد** فلا يتوجب انه آية رد ولا او رده اشارة
 التقاربات على انه حيث قاله بعد ما نقلناه عنه لكنه ما ذكره من ان الكبرى ان كانت
 موجبة كلية فان شئت عكست الكبرى بما لا ينبغي ان يصدق عن مثلها انه لا يصدق عكس
 لا يرد الى الثالث **فقد** لا بد من عكس هذا العكس ثم قلب المقدمتين ليرجع الى الاول ثم عكس
 النتيجة وهذا مراد اذ يكفي قلب المقدمتين ثم عكس النتيجة انتهى **فقد** فيستبعد التصرفات و
 الطريق فيهما يجب الظاهر وقد الطريق في المثال الانتاج الشكل او ضرب منه مما يوجب الحكم
 بكونه منتجا وان كان تلك الطريق بالحقيقة اليه الطريق **فقد** فاعلمت من انه لا يقاس
 من سالبين وشئ من الثالث فان هذا القول صريح في انه لو كان قياس من سالبين في
 المثال الثاني او الثالث امكن رد هذا الضرب من الرابع الى احد هي للانتاج فظهر منه
 انه يمكن بيان انتاج الرابع بالرد الى احد هي كما امكن هذا الرد **فقد** فاش راجعا الى
 الرد الى الاول والثالث بقوله عكست الصغرى حيث اطلعت ولم يقيد به بعبارة فانه قال
 عكست الصغرى وصدعا اوجع الكبرى على ما اشرنا اليه قدس سره في الرد الى الثالث بقوله عكست
 الكبرى وصدعا **فقد** لاقتضاه في التنبه على موضع واحد يعني ان قوله في القسم الثاني فان
 شئت عكست الكبرى ينه على ان يرد عكس الكبرى و رده الى الثالث يناه الانتاج فيما امكن
 عكس وهذا القول كان لعدم ذكر عكس الكبرى في القسم الثالث و رده الى الثالث في بيان انتاجه
 نظر الى ما سبق آية فان المصنف تعرض في الاول بطريق القلب وثانيا بطريق العكس بخلاف ما ذكره
 في اسقاط السالبة فان الاول في العكس والثاني في القلب **فقد** وهو احوال الى ما فعله
 انه من اماعات ترتيب ما ذكره المصنف في اسقاط السالبة الجزئية وجعل الاول اشارة الى طريق
 العكس والثاني طريق القلب من يوف اساليب كلام البلاغة في الاول اشارة الى اطلاق
 هي اشارة الى طريق العكس والبيان الذي هو ابتداء الاية ولا يطلق البليغ في اشارة اطلاق

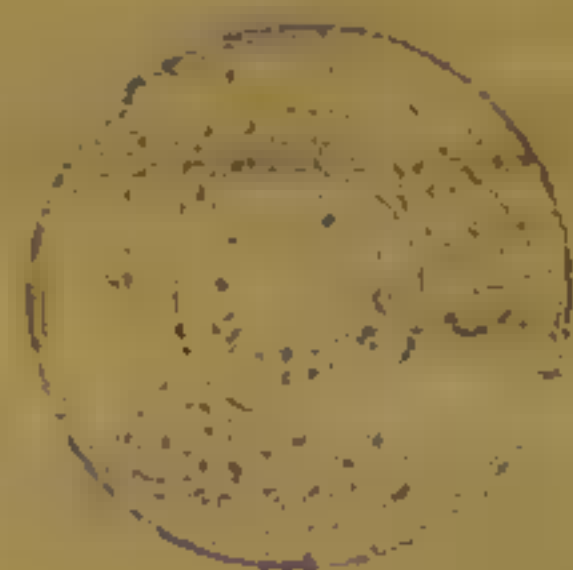
في مثال هذا الموضوع لفظ الاول الاعلى مثله ومن كون الاول ثالثة الطريق الكس لم يكن كون الثاني
 اثارة في طريق التكميل **لأن** المتقدمين وعكسهما جريئان في ذكره المتقدمين بدله الجريئتين
 على ما وقع في كلام الشارح والعلف ان يكون كلامه بغير حال عن نوع فراهة على ما لا يخفى **لأن** الاول
 لازم ان تكون الشمول اذ من جملة الاوضاع وقوعها وغوئها في الزمان **لأن** قيل اريد بالدوام
 ان يكون النسبة بين طرفة الساعات المتوالي يكون الارتباط بينهما فاعلم لا يكون ذكره الدوام زيادة
 لظهور عدم استلزام الشمول المذكور **لأن** كلما كانت الشئ طرفة كانت بالغة نصف النهار
 فان كونها شحكة دائمة بكونها من المشرق الى المغرب وعدم استمرارية في جهة المشرق بعد طلوعها
 يستلزم صدق كونها بالغة نصف النهار عند صدق كونها طرفة من الافق **لأن** اعتبار الاول
 وهو كون الارتباط بين المتقدم والتالي بحسب تحققهما لان الحق من ايراد تلك المسائل المنطقية في الكتب
 الاولى التي هي وسائل استنباط الاحكام الشرعية الشرعية هو تحصيل تلك الاحكام والعلم ليس
 بواجب الاثبات ونسبتها الى افعال المكلفين التي هي موضوع علم الفقه ايجابا بان يعلم ان هذا الفعل
 واجب عليهم او سلبا بان يعلم انه ليس بواجب عليهم وليس الحق من ايراد ما من العلم بصدق التام
 دائما بدوام صدق المقدم وذلك الحق انما يحصل اذا اعتبر الارتباط بحسب تحقق دون صدقهما كما
 لا يخفى **لأن** في ان الشمول اذ يعني ان كون النسبة بين المقدم والتالي كلية يفيد شمولها لجميع الاوضاع
 الممكنة **لأن** التام مع المقدم هذا الشمول ان كان في التحقيق والوجود كما هو المعنى في الفن على ما
 عرفت فقد اغنى عن الدوام كونه لازما لهذا الشمول وان كان في الصدق او كان محتملا في
 التحقيق كان الدوام بعينه كذلك ان كان في الصدق او محتملا في الصدق فلا حاجة اليهما معا بل
 يكفي احدهما فقط لان الشمول والدوام المذكورين كلاهما صيغتان للنسبة التي بين المقدم
 والتالي والنسبة الواحدة بين الشئين لا يتكف بصفتين متقاربتين على ما لا يخفى **لأن**
 من كون الشرطية لزومية اي شرطية التام القيد الاستثناء كون مقدمة الشرطية لزومية ليكون
 الاستثناء عين المقدم مستلزما لعين التام المستلزم بصدق التام مستلزما لتقيض المقدم ولم يخرج الحق
 بهذا الشرط اكتفاء بكونه مطروحا من قوله وهذا الحكم كالم لازم مع ملزومه **لأن**
 الحاشية الحاشية على الحاشية للسند قدس سره على المستخرجين الشرعية المختصين من حيث
 المجموع من اصول المالكية لابن الحاجب في وقت النسخ الكبري في يوم الخميس في شهر ربيع الاول
 في بلدة الحارثية في مدرسة القاسمي كتبه الفقير الحقير الى الله تعالى ربه الغني عن كل شيء
 عفو الله له ولوالديه واحسن اليهم واليه **راجع**



27

38

هذه کتاب حاشیه مخفی



تقول من هو الغرض من كتاب اوله وانما اوله وانما اوله وانما اوله
والتحقيق ان اوله وانما اوله وانما اوله وانما اوله
على هذا الوجه

هذا هو الغرض من كتاب اوله وانما اوله وانما اوله وانما اوله
والتحقيق ان اوله وانما اوله وانما اوله وانما اوله
على هذا الوجه

ما كان على سبيل الامكان ما قد تقرر في الاستصحاب فلا بد ان يتعلق باحوالها
وما يتب اليها من تلك الحقائق وقد استوفيت فلم يوجد في ما جاز على
الان يقصد به كل قسم مستو انما يكون في الترتيب بين الشيء والاشياء ابتداء
فيقول اننا لا نستطيع ان نثبت ان الشيء لا يتغير الا في وقت معين

او لا فانه لا ساقط من درجة الاعتبار في هذا الموضوع في نفس الموضوع
وان كان منه ما يفرضه وتزويلا او الاول في الموضوع بالذات لما كان الموضوع
استصحاب الامكان في يتوقف عليه هذا الموضوع ما كانت تتعلق باحوال نفس
الاستصحاب اوله وانما اوله اما احكام ما يستتبعها من اعتبارها في اوله وانما اوله

الا في كل قسم من احوال الاول لا باعتبارها في ما ليس كذلك فيكون
في الاستصحاب غاية انه لم يوجد ولو قيل ما يتصفه الكتاب اما ان لا يكون مقصودا
بالذات بل يتوقف عليه ذلك واما ان لا يكون كذلك وانما ان يكون مباحث
الاستصحاب في كل ما ياتي في وقت معين في وقت معين في وقت معين

وان كان مادركه او في وقت معين في وقت معين في وقت معين
للاولاد السبعة فالتى بالذات احوالها من حيث لا تلتزم على الامكان اما على
واما باعتبارها في وقت معين في وقت معين في وقت معين

من قال هو الاول مع الاجراء والترتيب في نظر الاطراف في بعض العلم والى
ان الموضوع هو الاول السبعة والامكان او قد بحث فيه عن اعراض الحكم
ايضا مثل ان الوجوب هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك
وهو ان لا يكون من حيث هو موضوع او مضيق وعلى الاعيان او على الكيفية لا في ذلك

منقول قول ابن سينا في قوله
ان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

ان يستلزم ان يكون له حقيقة لا فائدة من جهة الوحدة الضابطة الحرة
فيكون حادثة في حقيقة لا فائدة من جهة الوحدة الضابطة الحرة
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

وقد بان تضرره في الحقيقة لا فائدة من جهة الوحدة الضابطة الحرة
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

ولا نقلا

فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

منقول قول ابن سينا في قوله
ان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

ان يستلزم ان يكون له حقيقة لا فائدة من جهة الوحدة الضابطة الحرة
فيكون حادثة في حقيقة لا فائدة من جهة الوحدة الضابطة الحرة
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

وقد بان تضرره في الحقيقة لا فائدة من جهة الوحدة الضابطة الحرة
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

ولا نقلا

فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد
فان العلم لا يتصور الا بالاعتقاد

القصة
 في القيد بالشيء والاعانة
 في القيد بالشيء
 في القيد بالشيء
 في القيد بالشيء

بعض الاصول
بغير النطق لا ينافي العظم
سديم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a prominent vertical crease down the center. There are a few small dark spots or stains scattered across the surface.

لا ان الحاشية من قوله يتوصل
 آه ان العالم بالحقائق
 يتكلم القواعد من
 اهل الكتب والتوصل
 مستند

ما يتوصل اليه من قول يتوصل
 القواعد من قول يتوصل
 العلم والرسول وجه الال من حيث
 يكونه فلا بد من معرفة مفردة
 اصطلاحها وان تصور باعتبار
 فلا بد من معرفة المفرد من حيث
 البنية من حيث يعلم التباين
 والرافعة لاسيما حيث انما
 صحت تركيزها واصول الفقه كسب

اعني هذين اللفظين اللذين على معنيين
 وفي الاصطلاح **قوله** هذه اربعة معان
 المرجع كما في زعمه نوع استثناء
 الا المنع والكدل والادليل وقوع
 الى العلم دل على تعين الماد عن
 يعان في كذا كذا فيهم وبالضم
 استثناء عن العلم بتلك الاحكام
 تعلم جليل والرسول علم فانه وان كان مستفاد

علم جليل والرسول علم فانه وان كان مستفاد
 العلم بالاحكام فلا يفي فقره عرفا كاسب
 بالاحكام واما علم الله سبحانه وتعالى بالاحكام
 معانيه مستفيدة من العلم بالاحكام
 الشاذي قطب الدين
 الثابتة

اقام القواعد فاما
 القواعد فلا يتبادر
 من احكامها انما هي ان
 يكون ذلك الشيء كما يكون
 تلك القواعد فاما
 بالنسبة الى مثل
 مكتوب زيد علمه ان
 مستند

لا ان الحاشية من قوله يتوصل
 آه ان العالم بالحقائق
 يتكلم القواعد من
 اهل الكتب والتوصل
 مستند

ما يتوصل اليه من قول يتوصل
 القواعد من قول يتوصل
 العلم والرسول وجه الال من حيث
 يكونه فلا بد من معرفة مفردة
 اصطلاحها وان تصور باعتبار
 فلا بد من معرفة المفرد من حيث
 البنية من حيث يعلم التباين
 والرافعة لاسيما حيث انما
 صحت تركيزها واصول الفقه كسب

اعني هذين اللفظين اللذين على معنيين
 وفي الاصطلاح **قوله** هذه اربعة معان
 المرجع كما في زعمه نوع استثناء
 الا المنع والكدل والادليل وقوع
 الى العلم دل على تعين الماد عن
 يعان في كذا كذا فيهم وبالضم
 استثناء عن العلم بتلك الاحكام
 تعلم جليل والرسول علم فانه وان كان مستفاد

علم جليل والرسول علم فانه وان كان مستفاد
 العلم بالاحكام فلا يفي فقره عرفا كاسب
 بالاحكام واما علم الله سبحانه وتعالى بالاحكام
 معانيه مستفيدة من العلم بالاحكام
 الشاذي قطب الدين
 الثابتة

لا ان الحاشية من قوله يتوصل
 آه ان العالم بالحقائق
 يتكلم القواعد من
 اهل الكتب والتوصل
 مستند

ما يتوصل اليه من قول يتوصل
 القواعد من قول يتوصل
 العلم والرسول وجه الال من حيث
 يكونه فلا بد من معرفة مفردة
 اصطلاحها وان تصور باعتبار
 فلا بد من معرفة المفرد من حيث
 البنية من حيث يعلم التباين
 والرافعة لاسيما حيث انما
 صحت تركيزها واصول الفقه كسب

اعني هذين اللفظين اللذين على معنيين
 وفي الاصطلاح **قوله** هذه اربعة معان
 المرجع كما في زعمه نوع استثناء
 الا المنع والكدل والادليل وقوع
 الى العلم دل على تعين الماد عن
 يعان في كذا كذا فيهم وبالضم
 استثناء عن العلم بتلك الاحكام
 تعلم جليل والرسول علم فانه وان كان مستفاد

لا ان الحاشية من قوله يتوصل
 آه ان العالم بالحقائق
 يتكلم القواعد من
 اهل الكتب والتوصل
 مستند

ما يتوصل اليه من قول يتوصل
 القواعد من قول يتوصل
 العلم والرسول وجه الال من حيث
 يكونه فلا بد من معرفة مفردة
 اصطلاحها وان تصور باعتبار
 فلا بد من معرفة المفرد من حيث
 البنية من حيث يعلم التباين
 والرافعة لاسيما حيث انما
 صحت تركيزها واصول الفقه كسب

اعني هذين اللفظين اللذين على معنيين
 وفي الاصطلاح **قوله** هذه اربعة معان
 المرجع كما في زعمه نوع استثناء
 الا المنع والكدل والادليل وقوع
 الى العلم دل على تعين الماد عن
 يعان في كذا كذا فيهم وبالضم
 استثناء عن العلم بتلك الاحكام
 تعلم جليل والرسول علم فانه وان كان مستفاد

اصلا الى
فانفسها
الذات يقف
انفسها
مختصة

خط کان
وہم العین
وہم العین

إلى فناء الوجود الغير عن هذه المعلومات
 الحادثة غير عن النقطة سددهم
 الما من فناء بعد النقل سددهم
 الما من فناء بعد النقل سددهم
 الما من فناء بعد النقل سددهم

لا على خلافه من عدم
 عدم الإجماع على ذلك
 فلهذا مناهة الحكم
 في الأصول لا على ما في الأصول

القطع الدال على كون ظنه
مناها لكم وعلاמה له
تصل له العلم بالكم للعلم
بوجود مفرجه الذي
هو ظنه الى اصل من
الامارة الشرعية فقد
افق به الظن الى العلم
سند قدم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
وہم یستنبطون

مجلس ٢٠٠

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the center. A faint vertical crease is visible along the right edge, suggesting it was once part of a bound volume.

[illegible]

١٩٠١
 فلان من وجوب الخطية
 حكم كذا حكم النفس الامارة
 بالشر
 فلان من وجوب الخطية
 حكم كذا حكم النفس الامارة
 بالشر

الظن هو كونه باقيا فكل ما لا باق
الظن ان ظنه باقا واما فخلق
الظن والعلم في اعم بهما
الفعل مستند عدم
حيث قال علم سبيل
الغفل لم يدركه هبته
اعوضه لان غيوت
الكتاب والسنن معلوم
من الدين ضرورة والاجماع
يستدل عليه في الاجماع

وهو عبارة عن العلم الذي
 دل عليه يعلم حاله
 رة على من قال لزومه اي
 لزوم خطاب التكليف
 يعني لزوم اعتقاده ووقوعه
 والعمل بوجبه لاستناده
 الى الباري في مسئلة
 لان الكلام
 على ما يقتضيه
 الخطاب هو التكليف
 لا الخطاب نفسه

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the left edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

وہم نہ نافع علیہ ان
ہو الا کلان وقولہ
تقریر ان الایکوت علی کل
ذو البیض

وتوقف الموقوف وجوبه على ما لا يكون الكتاب وما لا
وجوبه على ما لا يكون الكتاب وما لا
ادلت قول وايضا انه ان يكون الكتاب وما لا
وتوقف الستة على ذلك فلو ان الكتاب فلان

ليس عجبا فلا يعلم ان من كلامه مع الاباء خبارا
البرهان **قوله** وهو الى صدور المبلغ بل العلم
تصدى له من السبع في بلاد عامه ولا طوي
ما فيه بقدرة الله العبدية فيراو الالم بخرم
بذلك الامانة فينزل على

مؤنة الوجود الا الله فالجبة من افعال الله
 قدرة مؤنة مع تفاوت مراتبها وتباين اقسامها
 وان في خلقها الادعوى الضرورة بقطع الاعيان
 المعادة القوية وظل العبارة بآية الله

[illegible]

يعلم من ذلك الامتناع بقصد تحقيقه لا خوف له

ایں مجاہدین نے ان فضیلات پر
اعتقاد ہوا اور اس کی وجہ سے
ان کا بے شک و تردید ایمان
میں اضافہ ہوا۔

ه او شرط نماييم و چون يوسف
 از مدي يوسف را صدق و الطبع
 كل او را دما سيند و بدخلفه الا كلام
 فوجان
 ملا بد من صدق و الا باع و العيان
 تمام
 ته فقه على الا لامة فانه

اليه هو الله لا اله الا هو فاعلم ان الله
 قد ثبت توقف بصدقته المفع
 برفاعته فضلا عن انما تصدقته الم
 عاوه ان لا تأثر لقدره العباد بل لا
 طما وفيه شئ ان من اثبت غيره

[illegible]

عن معاوية بن النخعي قال سمعت
سببا عنه لكون نصيبا عنه وان
الطامة على يده من خلف التوبة لا
في الحجة وفي بحث لان ثابته فيها
لا ترا على تلك القاعدة اصلا والها

بالجمل
لانه اذا دعاه اولاه التوف
فلا يكون منافيا لادعاءه ولا
لفظ لا يطغى ولا بالاولى لفظ
الاولى بجميع الحكومات بال
لاني ينفذ الاول
فلا يكون منافيا لادعاءه ولا
لفظ لا يطغى ولا بالاولى لفظ
الاولى بجميع الحكومات بال

فقد وقع ايضا من الخلل في قول الامام كجولاء الحق والارض
فقد اطلق الى ان مبادىء ونصوص موضوعا الى كجولاء ما يقع في الواجب
فمنها من المبادى لان اشياء يتوقف عليها وانما ذكر الحق في ما يتبين على ان الامام
في نسخة في ترتيب فائدة عليهم من نصوص الامام كجولاء بالاعتبار الاول مبادىء
والاعتبار الثاني لان ما يقع في كجولاء هو فائدة العلم من مبادىء ايضا على
ما اقتضاه المصنف من ان المنطق ان لا يكتب العلوم فوجب ان يكون كجولاء
حيث قال في مبادىء من المبادىء
مسائل من مبادىء فوجب بان غاية المنطق ان العلم بطرق الاكتب المستوفى في
العلوم لان حيث تعلقوا بمواد معينة بل لا وجه عام واما الاصول فغايتها العلم
بمبادىء الاشياء والعلوم

[illegible][illegible]

من الاحكام كما هو من تصورات التصديق بانها تارة او غيرها من حيث اعتبارها من
اولها فان ذلك مما لا مبادية ولا من حيث تعللها بالافعال لانه فائدة لهذا العلم
متأخرة عنه فلو امتد منه وتوقف عليه كان دورا وقد منع لزومه واستد بان كون
الشيء مباديا لا يستلزم توقف كل مسئلة منه عليه كما ان كونه فائدة لا لاوجب
توقيفه عليها فيجوز ان يكون الالتماس والنفي من حيث التعلق بشبه الالتماس وتوقف
لاخرى واجيب بان الفقه علم المجتهد والتصديق بالافعال يتوقف على علم بالجميع
التي يتوصل بها الاستنباط الاحكام عند من نفي تجري الاجتهاد فلو توقف على شيء
منها ما دار ثم يتوجه السؤال على من جوزه ان لم يكن مانع آخر والمصنف متوقف فيه

100

افترض على تقويم الاحكام واقعة في الحيات كما يدل عليه قوله يمكن اثباته في تقويم الاحكام ومنه
لكن قد جعل ايضا محكما عليه في مبادئ الاحكام كما في الاول حيث قال لا افترضات
الاحكام على حكم الواحد حكم

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ودية بصناعة البرهان كيف وكل التصورات أن ذكرت في علم آخر لا تكون سالما فيه
 بل مبادى تصويرية لها أيضا فلو ائتمت في بيانها لا غير ثم الدور أو التثنية والائتمين
 استمداد واحد مما من الآخر أو من تعليم الاصول انما يستمد من الاحكام انفسها كقولنا
 اجزاء الى المسائل لان علم الفقه قلنا العبد لله تعالى عن العلوم الى المواضع وفي
 قوله تعالى احفظوا انفسكم واولادكم من النار قوله تعالى احفظوا انفسكم واولادكم
 قوله تعالى احفظوا انفسكم واولادكم من النار قوله تعالى احفظوا انفسكم واولادكم

طبيعيين على علم الله وفضله ووجوده وقد جعله تصوره
شئاً واقعاً في هذه عبارة وقد جعله تصوره في الشئ
مكون على الطبيعي وهو المبادئ التصورية وقد جعله
في وظيفة العلم وهو المبادئ العلمية وقد جعله
في الأصول الموضوعة في العلم على الله تعالى كما يصح
في بعض العلوم كالمثل كوضع قواعد العلم الجاني السفلر وقال الله
بحق المبادئ العلمية المتوقفة في العلم الجاني الذي يكون ما على العلم
بحق الله المبادئ العلمية البنية للجن الذي يكون ما على العلم
العلم وقد يكون ما على العلم

اعلم من الفقهاء

علم والواقع منها في العلم

والتوفيق ان شاء الله تعالى
العلمية والاجلانية في
ذلك البعض من
الحق في خلاص التصورات
المتنوعة من

كانت في ما قيل من ان كلام
الشيخ مشطوب ومن
حيث ذكر بعض المبادئ
النفوس في المبادئ
وبعضها في الحقائق
مسألة

فقد علمنا من كلامه عليه السلام
أن الكلام في هذه المسألة هو
الكلية التي هي منصوبة إليه
منها فليس هو الذي هو
بلازم له بل هو الذي هو
مطلوب منه

وقيل الخلق جزء من
الكلام فقط فلهذا لم يرد
ونسب ذلك إلى الأحياء
لفظ الاله مسلمة

11

10

١٠

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease down the center. There are two small, dark, circular holes near the bottom edge, possibly from a binding process. The page is otherwise empty of text or illustrations.

نوعه المنطقية وحيث كان الوجود
متممًا ولا اعتبار في تلك النوعية

شي لان هو الاول والآخر
 منطقية بل هي جزئيات منطقية
 الحاج الاول وتجزئيات معينة
 منطقية او يقوى بها
 علم على اننا علم الام لان
 هذا الحجاج البرافعة مباد

علم البطن اصناف الانثى منها
صور التدبير القسرين الى

علم السطن و جعلها سبادی
 رشده و الرشده معش
 یل علی مایه الارشاد فیه رشده
 بالارشاد و تشریح علی کون رشده
 مدی فی الارشاد معش و فیه

11

قول اصطلاحاً یعنی آن مثال اصطلاحی است و لابد دلیل بحسب کل منها معینان اصطلاحاً
اصولاً و منطقاً استدلال
اعمال

ای بذر هسته این کون
العالم دیلا علی الصانع
سفر الفرج

توليد او اعداد الزوايا وعادة تناول التعريف القطعي والظني وشرح على الدارجة

المجلد الثاني

وضع هو التصديق الذي لم يثبت فيه مطابقة الخارج
ولا في مقارنا لا نظار دون التسليم منه ما يصدر ربه العلوم
ويستعمل على حال ومنه ما يصدق على من خلق وان كان
خافقنا لما يتقدمه غيبه مطلوب ومنه ما يلزم من الجيب
الجدلي ونسب ومنه يقول به القائل باللسان ان
يصدق كقول من يقول لا وجود للحركة مثلا فان
جميع ذلك يسمى او ضاعا وكانت الاعتبارات
مختلفة وقد يكون كلما تسليما باعتبار وضعها
باعتبار اخر مثل ما يلزم من ذلك
والجيب بالقبول ان لا يكون لا يكون ردا
والجيب قد يتعدى التسليم على ان لا يكون ردا
الوضع في تنازع فيه من مناه على ما في قوله
تسليمات والوضع على التسليم على ما في قوله
في مقول ما يوضع من الاقضية على ما في قوله
الاقضية ويرتبط بطلان الوضع على ما في قوله
باعتبار اعلم من ذلك فيقال انه يكون من الغيب حصول
الحق راي يقول بانه لا يكون من الغيب حصول
لأنه لا يكون ردا في قوله لا يكون من الغيب حصول
فقد يكون بيننا وبينه الاقضية على ما في قوله
على من علمنا بالحق الاقضية على ما في قوله
يكون علمنا بالحق الاقضية على ما في قوله
بيننا وبينه الاقضية على ما في قوله
وقد يكون بيننا وبينه الاقضية على ما في قوله
فجميع تلك الاقضية تحصل
عنها نتيجة ان لم يكن في
غير البرهان على ما في قوله
سعد الدين

قول فقولان اي قضيتان معقولتان او معقولتان فان الدليل كالقول والقبض
يطلق على المعقول والسموع الشرح او حقيقة ونحو او قيل اي مركبات
ويخرج بقوله يكون عنه قول اخر قولان فصاعدا من المركبات التقييدية او غيرها
ومن التامة كما يخرج قولان من التامة اذ لم يخرج في هذا وسطا وان كان في
يتناول القياس المركب في توحيد الفرض وتذكيره في غيبه على ان الرئيس لها مدخل
في ذلك قيل اي وصف القول بالآخر يخرج عنه مجموع اي قضيتين اتفقتا فانه يستلزم
احدهما وهذا لا يصح بهنا اذ لا يكون عند احدهما ولا عند حصول القول الآخر
سواء كان لازما متبعا او غير متبعا او لا يكون لازما متبعا ولا لامة وغيره
لان جميع التمثيل والاستواء والقياس البرهاني المكون من مقدمة قطعية لا فائدة
القبول والجدلي المركب من قضايا مشروطة او مسكنة لا لازم الا قطعية الا
وهذا هو الخطا في المتعلق بمقبولة او غير متعلقة لا فائدة القبول والسطح
البرهان في القول المركب من قضايا مشروطة لا فائدة القبول والسطح
والاجرام والاقسام والخصائص التي هي قضايا مشروطة لا فائدة القبول والسطح
وسمي قضايا بالاولى وسيختص بغيره بالسبب اطلاق الاقضية على الاجرام
فاستوفى الصناعات بأسرها لا يخرج من البرهان من الدليل او من القياس
لا برهان من غير الا اذا كان راجعا اليه او ما في البرهان فلا يستلزم لانه يشبه
فانه لا علاقة عقلية بين الظن وبين شيء يستلزم به من لا تتعارض مع بناء السبب
يوصل منه البرهان في استنتاج بيان المدعى بحال الظن وسبب ايماء الى ان
البرهان في ما قلناه او في ما قلناه قد اطلق بمرور المنطوق على اعتبار رتبة الاستدلال
للافتقار الى الاقدام مسلكا

في تعريف

في تعريف القياس وجعله مع ذلك شاملا للصناعات التي اجيب بانهم زادوا قيد
آخر هو تقدير تسليم مقدماته فلا استلزام في البرهان هو مع ذلك التقدير اما بدون
فلا استلزام الا بالبرهان وهو المراد منها فلا منافاة بينهما وان كان لا يلزم
لامدق له في الاستلزام فان تحقق اللزوم لا يتوقف على تحقق اللزوم ولا اللازم
كما لا يخفى او لا يرى ان قولا العالم قديم وكل قد يستلزم عن المؤثر يستلزم قولا
العالم يستلزم عن المؤثر اذ لو تحقق الاول في نفس الامر تحقق الثاني قطعا وهو معنى
الاستلزام ولا يخفى في معنى ما صرح بتقديره التسليم اشارة الى ان القياس من
حيث هو قياس لا يجب ان يكون مقدماته مسكنة صادقة ولو اتفق باعدها بقرائن ان
تلك القضايا متحققة في الواقع وان اللازم متحقق في ايضا كما ذكره موصفا في العلم
الاستلزام في غير البرهان انما يتم بان يستلزم تحققه او جواز تحققه بدون النتيجة كما في
استواء الظن مع بناء السبب لا بان يبين جواز عدم تحققه في نفسه
برهان النتيجة لانه بحث مدكورة علم الكلام هو ان فيضان النتيجة بطريق العادة
عند الاشاعة ولا استلزام ذاتها بل ان الاشاعة لا تكون فيضان النتيجة بطريق العادة
عليه فان اردنا بالاستلزام الدلالة امتناع الاعتقاد لانه لا يمكن ان يكون
العبارة في التوفيق الشافعي على ان الصحابة دون الواقع بخلاف الاول فانه هو مسلكنا وان كل
على الدوام والامتناع العادة فقد عدل به عن ظاهره هذا وقد قيل ان
ان الاستصحاب عادة لا يبعد ان يوجد في الامارة ايضا ورجان وجود الخلف
فيما يمنع ذلك ولا يخفى في البرهان اصلا وان امكن عقلا ومن قال هو ان الامارة
المؤثرة من مقدماته ظنيته مثلا فحصل منها النتيجة على تقدير واحد هو صدقها

ان تحقق
البرهان
في نفسه
لا فائدة
في الاستلزام
في حالي

واضح كون
البرهان
في نفسه
لا فائدة
في الاستلزام
في حالي

في تعريف

في تعريف القياس وجعله مع ذلك شاملا للصناعات التي اجيب بانهم زادوا قيد
آخر هو تقدير تسليم مقدماته فلا استلزام في البرهان هو مع ذلك التقدير اما بدون
فلا استلزام الا بالبرهان وهو المراد منها فلا منافاة بينهما وان كان لا يلزم
لامدق له في الاستلزام فان تحقق اللزوم لا يتوقف على تحقق اللزوم ولا اللازم
كما لا يخفى او لا يرى ان قولا العالم قديم وكل قد يستلزم عن المؤثر يستلزم قولا
العالم يستلزم عن المؤثر اذ لو تحقق الاول في نفس الامر تحقق الثاني قطعا وهو معنى
الاستلزام ولا يخفى في معنى ما صرح بتقديره التسليم اشارة الى ان القياس من
حيث هو قياس لا يجب ان يكون مقدماته مسكنة صادقة ولو اتفق باعدها بقرائن ان
تلك القضايا متحققة في الواقع وان اللازم متحقق في ايضا كما ذكره موصفا في العلم
الاستلزام في غير البرهان انما يتم بان يستلزم تحققه او جواز تحققه بدون النتيجة كما في
استواء الظن مع بناء السبب لا بان يبين جواز عدم تحققه في نفسه
برهان النتيجة لانه بحث مدكورة علم الكلام هو ان فيضان النتيجة بطريق العادة
عند الاشاعة ولا استلزام ذاتها بل ان الاشاعة لا تكون فيضان النتيجة بطريق العادة
عليه فان اردنا بالاستلزام الدلالة امتناع الاعتقاد لانه لا يمكن ان يكون
العبارة في التوفيق الشافعي على ان الصحابة دون الواقع بخلاف الاول فانه هو مسلكنا وان كل
على الدوام والامتناع العادة فقد عدل به عن ظاهره هذا وقد قيل ان
ان الاستصحاب عادة لا يبعد ان يوجد في الامارة ايضا ورجان وجود الخلف
فيما يمنع ذلك ولا يخفى في البرهان اصلا وان امكن عقلا ومن قال هو ان الامارة
المؤثرة من مقدماته ظنيته مثلا فحصل منها النتيجة على تقدير واحد هو صدقها

ان تحقق
البرهان
في نفسه
لا فائدة
في الاستلزام
في حالي

واضح كون
البرهان
في نفسه
لا فائدة
في الاستلزام
في حالي

في تعريف

جزء ثالث

كما في المنام لا ينبغي ان يكون المراد بالعلماء مذهبها هو العقول المعالجة بالحس
 الشاملة للوجود لان الفكر بهذا المعنى هو الذي يمتد في خواص الانسان وذلك لان
 الفكر قد يكون لطيف علم او ظن فيسقط او قد لا يكون كذلك فلا يربط بالاعتبار وما
 بعده فصل وان قال او ظن يتناول النظر في الامارات وما ذكرناه من ان
 العلم هو الانتقال المذكور وان اقصى هو النظر صرح امام الحرمين في ان مثل قال
 الامدى في الاطلاق مراد القاض ان النظر هو الفكر اي مما مراد فان وما بعد انما نريد
 انما قال الله هو بعيد عن الصواب اذ لا يباين المقام ولم يرد عليه في التوفيق
 ويوجب الانسحاب والجلات المتبادر من العبارة خلاف فيبعد راد في الاستقص
 الجدة ايضا بالقوة العاقلة وكثير من الآلات الادراك وبالدليل تفان قلت
 مادة الرب بالنظر العرفي كما ذكرنا مجموع الحركتين كما هو رأي القدماء ام الحركة من الجاد في الخط بترتيب
 الثانية كما هو مذهب المتأخرين وهل يتناول النظر في التصور الاول قلت
 النظر على المعنى الاول اذ به يحصل المعنى بالبركة الثانية وحدها والتصور
 في العلم ما فارق فيه يستناول الحركة الانطوائية التصورية والتصديقية البنية
 والظنون ويرى بجراحيات **الانتقال** الفكرية حركة في الكيفية الذاتية التي هي
 الصور المعقولة على قياس الحركة في الكيفية الحسنة فيستقل التفتي من ملاحظة
 صور الاخرى **قول** وان يوافق العلم عاصيف الجواهر من العرف وكذلك قولوا
 فلزوف بها وما قول فيعرف بها فمن التعريف والمذكورة المستهني ان ربما عرفت
 على الوجه الحقيقي بعبارة محركة جامعة للجنس والفصل الذي بين فان ذلك مشعر في اكثر
 الاشياء بل في اكثر المركات الطبية كراية المسك وطعم العسل واذا عجزنا

[illegible]

قلاوونيد لهذا الحديث
المعطلق

بالتالي في قياس قائلين مراده
على ما فهمه انتم

منه البقية ثبت القصور الخقدم
لا نقول لا يلزم من حصول امر
نقوره اذا لم يكن اللزوم على

والنصور عن الآخر على هذا فالجواب هو ان قيل قولنا تقدم فلان ما فيها مسطورة على قوله
لا يلزم لبعض الانظار من الجانبين لا المصدر اعطونا على قوله تصور كاقترانه الاول او
لذلك صح فيه المانع الواو تبيها على استثناء اللزوم معا فيكون تفصيلا لعدم استلزامه
بالحصول للتصور اذ في نفسه اما الاول فيلزم اللزوم على معنى ما لا يتبعه بل يجب قبل المتقدم
للتقدم واما الثاني فلان كل واحد من التبعية والتقدم يقتضي التباين فلا يجتمع
هذا التوجيه هو خلافه قيل وما يتوهم من ان التباين على صفة المانع هو ما يستلزم
تقديم تصور العلم لا حصوله البديهي ويلزم منه ان يكون اولها بالبداهة فجاوبه ان المراد قولنا
تقدم التصور على الحصول في غيره باي ما وقع ذلك التقدم في علم ان مثله
فيما ذكره في الخبر قولنا استدل لما ابطاله ان القائلين يكون ضروريا لا يلزم من بطلان

الاول ان معنى الضرورى على اصطلاح المصنف هو البسيط عقلا اى مما تلازم ان
 مساويان كالتسوية وبيان الملازمة الثانية ان حصول المعنى بل المعنى الحاصل ذاته
 للعلم اذ لو رفع مفهوم المعنى عن الذهن لارتفع ما هيته العلم عنه لانه معنى ان هناك
 رغبين يوجب احدهما الاخر او يستلزمه فان شيئا منهما لا يدل على كونه ذاتيا بل على ان
 الرفع الاول هو الثاني بعينه كما سيأتى في تعريف الذات لا فيكون ذاتيا لى اى غير خارج عنه بل تمام
 حقيقة واما بطلان الملازمة الثانية فالتى نتيجته فلان المعنى الحاصل قد يكون ظاهرا وحرها
 مركبا لتقليد او غيرها اى شيئا واما هذا ان فسر المعنى بامر حاصل للقوة المدركة

وان اريد

ط
سيف ذو الالام بالذبيعه
في مفهومه وليس ذاتا للعالم
بل لارزاقه مسلح

وان اريد به ما يقوم بالنفع في قول الشجاعة وسائر صفاتها ان جعل مرادها للمرضى
كما هو المشهور فلا فيه مثل السواد والبياض ايضا على التقدير وان لا شئ
ارتفاع المعنى طين ارتفاع ماهية العلم او موجب له غاية ان يستلزمه سببها
ايضا ما روي على اصطلاح المصنف في نقد ذكره والحدود ان ذكرها في كتب الملازمة
صحة وافادها واحصاها بافتقاره المصنف هنا وان كان المصحح امانظر الاصح في قوله
بالاعتقاد الجازم المطابق لموجب غاية الاشياء المتصوره اطلاقي عليه وقد يقال ان
معنى الثالث كما صح بذلك في المواضع فيكون هذا المصحح منه لشبهه بطلان قوله اما
فانما يتعلق بغيره لا يكونا قصد بقا
نظرا الى المصحح الذي استفاد من التقدير بيان لان ذكره على القول بانها اضافية

وهذا هو القول بالصفة ذات اضافية ولا يخرج الثاني كان الاول اصح واما القول
بعدم تصديق وعلمائهم من الحق في قولهم ان ما يقوم به ويتناول العلم
لا يربط به الا الحرف
منه على ان يكون
المفهوم منه
فان يفتقد
بالصدق
بل هو انما يقال
في لا يمتثل
التي هي كادرك
الشاي في حرفة
الحد ويغيب
اخرجه من
القديم مملح

وهو وبقولنا ان التميز اي توجب محله الذي هو النفس متميزة في الخارج الصفا
التي توجب محله التميز عن غيره فقط ومن ماسوى الادركات فان القدرة مثلا
التي توجب محله اعني العاجية لا تميزه في خلاف العلم فانه يوجب متميزة المحل وتميزه
وبقولنا لا يمتثل النقيض اي لا يمتثل متعلق التميز في نفسه بوجوه من الوجوه يخرج الصفا
الى المطلوب
التي توجب محله تميزه بمتعلقه في نفسه كالظن واخواته واما ان العلم
صفة قائمة بمحل متعلقة بشئ يوجب كون المحل متميزة بالمتعلق ذلك المتعلق
نقيض ذلك التميز فلا بد من اعتبار محل الذي هو العالم لان التميز المنفرد على الصفا انما هو
لا الصفا ولا اشك ان تميزه انما هو في نفسه بمتعلقه بالصفة التميزية هو الذي لا يمتثل
النقيض كما صرح به فيما بعد ولما ساء الى التميز بجان ثم الظاهر ان الملة في نفس التميز كما ذكرنا
ذلك

[illegible]

استدلوا على ان النقيض لا يمكن
ان يكون له وجود في ذاته بل هو
مستلزم لوجوده في غيره

نعم ان النقيض لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

هو مذهب النظام والنجار
القالين بان الجسم عبارة
عن اعراض جتمعة لا عن اجزاء

وقد برهن عليه الهلالي واما تجانس اجزاء الجسم فلا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

ولو قيل لا حاجة في بيان المقصود الا بالتوضيح للفاعل الخ

الاجزاء لا يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

كان قيل قد يستدل على
الاجزاء بوجودها في الجسم

نعم ان النقيض لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

على ان اجزاء الجسم عبارة
عن اعراض جتمعة لا عن اجزاء

استدلوا على ان النقيض لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

نعم ان النقيض لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

هو مذهب النظام والنجار
القالين بان الجسم عبارة
عن اعراض جتمعة لا عن اجزاء

وقد برهن عليه الهلالي واما تجانس اجزاء الجسم فلا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

ولو قيل لا حاجة في بيان المقصود الا بالتوضيح للفاعل الخ

الاجزاء لا يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

كان قيل قد يستدل على
الاجزاء بوجودها في الجسم

نعم ان النقيض لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

على ان اجزاء الجسم عبارة
عن اعراض جتمعة لا عن اجزاء

نعم ان النقيض لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو مستلزم لوجوده في غيره

وكانت هذه هي الحال في جميع المقولات لا اله الا الله واما على الاول فقلت ان هذا هو
ايضا

فبذل العلم
فيكون دافلا
العلم فلا يوحى
تدبر

باید انرا که در این کتاب
مفید است که انرا که در این کتاب
باید انرا که در این کتاب
باید انرا که در این کتاب

هذا هو المقصود من قوله ان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع
فان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين
فان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين

يكن تميزه لا تعرف فان قيل ما علة ذلك ان كان هو الشيء والاشياء فيكون
الذي لا يقضي ان كان هو النسبة فكله في انما باعتبار احد الطرفين عليها يقضي
لها باعتبار الواحد الآخر كسلف فالعلم من النسبة ان العلم في نفسه لا يتصور
مطلقا يقضي وقد سبق ان صفة حقيقة اجيب بان هذا مذهب العالمين بالتوفيق سابقا
بالاضافه وذلك على ما هو الحق من ان صفة حقيقة ذات اضافية او تقول اني اكتفى
بها بالنسبة لانه من هذه الافاق والصفة مرادة لتقدمها الا انه لا يمكن ان يكون
في الافاق ما يسمى بقوله ان تصورنا نسبة امر الى آخر من حيث ثبوته لا انتفاء عنه
وذلك المتصور الذي هو النسبة الثبوتية او السلبية اي تردنا بين اشياء

وتغيرها فقد علمنا ذلك الامر بين والنسبة ضربا ما من العلم ما النسبة فلان لا
شك فيما لا يتصور اصلا اما الامر فلا حال العلم بما دونها فكلنا في هذه الحالة
ضرب من الادراك ثم اذا زال الشك وحكنا باجدة في المتصورات من الاشياء
والشيء فقد علمنا تلك النسبة ضربا آخر من العلم وانما خصه لان الامر بين باقيا
عالمها وهذا الضرب من الادراك متميز عن الاول حقيقة وجدانا وبلازمة لا
وتنازع اللوازم والاختلاف صريح ملزم فماتها وهذا تحقيق حسن يدل على

ان الشك من قبيل التصورات وان الحكم في التصديق وان ادراكنا في الافاق
الحاصل بعد زوال الشك هو الحكم فقط فلو لم يكن علمنا او ادراكنا في الافاق
المتأخرين لم يحصل هناك ضرب آخر من العلم متعلق بالنسبة **قوله** اي حصولها
اي هذا الضرب هو النسبة نفسا فكانه قيل علم بغيره وعلم حصوله لا حصولها
فانما هو المراد ما عدا حصوله ولا حصوله في نفسه في الاشارة الى النسبة وما في نسبة

تقييده
يتعلق بالمراد حصوله
النسبة او حصولها
الاصل الاول فانه
يتعلق بالمراد حصوله
النسبة او حصولها
الاصل الاول فانه
يتعلق بالمراد حصوله

ايضا صورة الشك
يوجد في كل متعلق
النسبة وليس ذلك
الشيء الا النسبة
المتصورة من حيث
هي متعلقة بالاشياء
والشيء من
اي قلت المراد من هنا من
التوفيق ما سبق لكن
اعني التميز لانه منشاء
الافتقار الى هذه الافاق
للاكتفى به كسلف

اي وكذا هذا الضرب يتم من الضرب الاول بلازم
المشهور اي ان لا يلزم مشهورا متناظرا لالزام الضرب
الاول وتنازع اللوازم دليل على كون ملزم واخرها
منها لغة حسب الحقيقة
عليه سوال مشهور وهو انه قد مر ان الشك خارج
عن حد العلم لا سيما في النسبة وان التصورات داخل
لعدم احتياجها الى التمييز وان الشك تصور فان لم يكن
النسبة بطلان الحكم الاول وان الشك كذا ثبت كذا في الحكم
الاشياء والاشياء من المراد بالتصورات ما عدا الشك
فالشك لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين فالعلم
الصفة من معنى الادراك المطلق والاشياء من معنى
الاشياء من معنى الادراك المطلق والاشياء من معنى

هذا هو المقصود من قوله ان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع
فان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين
فان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين

تقييده او اشياء اولية لم يرد عليها احد طرفيها فادراك كل واحد منها
تصورا اما التصديق فهو ادراك ان النسبة الظاهرة واقعة او ليست واقعة
فلا يرد ان النسبة خارج عن حد التصور والاشياء هي التصديق والاشياء
معرفة والثاني علمنا النسبة من اية اللغة ان المعرفة تتعدى الى واحد العلم
الا ان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين فادراك كل واحد منها
تصورا اما التصديق فهو ادراك ان النسبة الظاهرة واقعة او ليست واقعة
فلا يرد ان النسبة خارج عن حد التصور والاشياء هي التصديق والاشياء
معرفة والثاني علمنا النسبة من اية اللغة ان المعرفة تتعدى الى واحد العلم

المحصل ايضا حيث اورد اسم العلم واعتبره القضية بما هي ظنية **قوله** وقوله
هذان اشارة الى ما سبق اليه من حصول النسبة فالنوع اشارة الى متعلق الا
والاول يتعلق بما عدا ذلك كعالمية اياه سواء كان نفس النسبة او غيرها من المفردات
وقد فصلنا سابقا **قوله** وجود الافاق المربعة وجدانا لا يحتاج الى استدلال
فان العقل اذا رجع نظر الى ان بعض التصورات والتصورات حصولها بلا
وكسب وان بعضها من خارج في حصوله الا ذلك من انكشافها من هذه الافاق
فما عدا ما يجد الحق مع عرفانه فينظر في ان الجارية تستدعي المناظرة و
اما ما عدا ما يجد ما انكشافه فينظر في ان الجارية تستدعي المناظرة و
طبيعي لا يقيد التقدم بالطبيعي جعل التوقف تقييده فلو كانت بينهما اداة ولو اريد
على اطلاقه كما في قوله **قوله** وهو الذي متعلق مفردا بان قولنا لا يتصور

اي كان قيدا مخصوصا لا لشيء لان التولية
ان يكون مساويا للشيء

تقييده
يتعلق بالمراد حصوله
النسبة او حصولها
الاصل الاول فانه
يتعلق بالمراد حصوله
النسبة او حصولها
الاصل الاول فانه
يتعلق بالمراد حصوله

فان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين
فان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين
فان العلم لا يتصور الا بالنسبة الى موضوع معين

ان بعضا من التصورات
والتصورات

تقييده
يتعلق بالمراد حصوله
النسبة او حصولها
الاصل الاول فانه
يتعلق بالمراد حصوله
النسبة او حصولها
الاصل الاول فانه
يتعلق بالمراد حصوله

وَدُنْ قَالْ وَيَكُنْ لَانْ قَوْلْ
اِيْ يَطْلُبْ بِالْاَيْلِ يَطْلُبْ
لِيْ نَسَبْ وَهُوْ قَوْلْ خِلَافْ
اِيْ يَتَقَدِّمُ تَقْدِيْمِ يَتَوَقَّفْ
عَلَيْهِ فَيَتَوَقَّفُ مَا ذَكَرْ وَاِنْ
جَعَلَ قِيْدَا لِيْ عِنْفِ اِيْ
يَتَقَدِّمُ تَقْدِيْمِ يَتَوَقَّفُ
لَمْ يَتَوَقَّفْ لَكِنَّ خِلَافَ الظَّ
مَنِ

ان لو لم يكن مشهوراً به بوجه من الوجوه وهو عدم ان لا يلزم
من عدم الشعور بوجه من الوجوه وهو عدم الشعور مطلقاً
وخلصه منه الشعور بجميع جهاته عدم الشعور مطلقاً
اي الرد لان حيث أنه عدم الوفاق بين العلم بشئ من وجه
والعلم بالوجه فان صح فلا يطوياً بين مردود والآن
فكلاً ما صحح واحد بها تفصيل للاخر فكل وجه لا يبطال
احدهما واذا قيل الاخر بطل الاضباب سامية
فان النسبة اذا سلمت على الرد يد و لزوم فلف
على كدرة واما لزوم الطلغ في احد الاقسام
لا مجال للمعارضة والتفويض و همنا لا يمكن من الاطاف
تكون قطعياً ولا من الطلغ في القسمين الاولين
فصحتي منفع في القسم الثالث فلو اطوبت

نمار
ن

فائدہ مراد
کی تقریر
عالمگیری

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

والاصل ان الاشياء هي
كانت في الوجود من قبل
فانما هي من قبل
الاشياء هي من قبل
الاشياء هي من قبل
الاشياء هي من قبل

هذه وحده هي من اجزاء المجد وكما في البيت قلنا لا هبة هناك هي من اجزاء
لا خصاير اجزاء المادية والصورية فيما تصور اجتماعا من لوازم مطابقة
ايها لا من مقوماتها كاجتماع المادة والصورة في البيت **فانما** من مقومات البيت
الذين من مادي من المخرج الى اصله بالترتيب المادي مما كان مغفولا عنه الى
يتوجه اليه بخصوصه كما اذا رتب جملة من مقوماته ليتبين ان هذا يتصل من الى
في اوله وحصل الاتصال ومثله فيكون في اوله او كان متوجعا اليه
بخصوصه لتفعله بوجه آخر غير الذي توجه اليه وهذا هو الوجه الذي يسمى وتوكل كما يتصل
تظهر حقيقة جواز الاتصال من في الاخر فان الذين يتصل من الى الى الحيات
من حيث هو خارج من الصوت الى الصوت كذا في الاول من المقبول **فانما** لا يكون
الاتصال والثاني من المقبول الى الفاعل فان قلت تحققة في الحدة والرسم
يشعر بوجوب تبيينها الجيب بان هذا هو المقبول في الصانع لا يتصل على كل
واحدة من الكيتين على القانون الصناعي واما القول فلا يتصور في الاخر
الاول فليس صاعدا من مبدئها من علم اي نوع من الكربين او كربين املاة
والجواب انه يتصور نسبة تقي او اشياء اي يتصور من حيث يتعلق بها
النق والاشياء وتصل ان يكون مودة الخلا من مبدئها من الاخر من غير ان يتبين
احدهما والمط هو التعيين فلا يلزم طلب لا شعوبه اصلا وهو خاطا طلبا هو
حاصل ذلك لان الاصل هو العلم بالنسبة من جهة تصور وهو مغاير للمط الذي
هو العلم بحصول اشياء معينة ونفيا بعينه ولا يستلزم ايضا اذ لو اخذ او استلزم
فاذا تصورنا نسبة دائرة بين النقي والاشياء لزم العلم بحصول كلا منهما فيلزم

لان ذلك هو الاتصال
المط المشعور به المبادي
لانه لم يتوجه الى المط
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول

جواب سوال مقدر
ان القول به في البيت
كما ان الكربين يتصل
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول

فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول

النفق

جند رابع

النفق من معا اجتماعها في الواقع ايضا ان اريد بالعلم ما يطابقه في العلم
في التصديق وعقائد في التصور ذهب الامام الرازي الى امتناع اكتساب التصور
واخصاره في التصديق للعلم مركب انما اصبحت الماديان ما ذكره هربا ما سبلا من
قول وصورة الحد كذا او ضلل المادة خطأ ونقص صورة البرهان كذا ثم اعلم ان البيت
اذا انت ثم من امور متعددة وتبع التياما هبة عارضة لها خاصة في تلك الامور
مادة واخلط في قوامه وتلك له هبة صورة والشيء هو تلك الخواص من حيث
موصوفة لا يحد اما بتقصيده طامعا في تعلقه بواحدة من تلك الحيات
بالجزء الذي يكون الكربين مع القوة والصورة بل هو الذي يكون معه الفعل لوزن
ان البيت السريية والمخرج موشان فلا يتوان في صورته فاما ان يقال ان
الجوهر بالعرض في حال فيه المتأخر عنه او تعقيب عليه ان يكون كولا عليه واطلوا واما
كما خرج بعض الفضلاء واما ان يقال اطلاق الصورة عليها يجوز على سبيل **القول**
ثم ان ذلك الخواص اذا كانت فلا تتصل ان يحصل من التياما لم يكن قبله ثم ان
ذلك حاصل منه قد يكون امر اذا اريد على جميع الخواص من حيث هو فيكون الكربين
صورة وقد يكون فيكون الكربين عين موداة مجموع ولا صورة تعينه هناك لا يرد ولا
فانما العشرة ان حلت على العدد في فلا وجود لها في الخارج وان حلت على العدد
في موجودة خارجا كذا على عين اتحادا في غير علم التقدير من يتصل ان يحصل لاحادها في
كيفية زائدة عليها وان لا يكون هناك الا مجموع تلك الاحاد واليه ان يقول ان كان
بعض ان حصول كيفية الزائدة بالتعقل مشكوك فيه وسيله على الشك في الوجود

فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول

فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول
فانما هو من المقبول

المجلد الثاني

الاسم المستوفى
منه الاسم المستوفى لان ال
نقص في ما دل عليه
الاسم المستوفى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الاسم الاول
الاسم الثاني
الاسم الثالث
الاسم الرابع
الاسم الخامس
الاسم السادس
الاسم السابع
الاسم الثامن
الاسم التاسع
الاسم العاشر
الاسم الحادي عشر
الاسم الثاني عشر
الاسم الثالث عشر
الاسم الرابع عشر
الاسم الخامس عشر
الاسم السادس عشر
الاسم السابع عشر
الاسم الثامن عشر
الاسم التاسع عشر
الاسم العشرون
الاسم الحادي والعشرون
الاسم الثاني والعشرون
الاسم الثالث والعشرون
الاسم الرابع والعشرون
الاسم الخامس والعشرون
الاسم السادس والعشرون
الاسم السابع والعشرون
الاسم الثامن والعشرون
الاسم التاسع والعشرون
الاسم الثلاثون

لا ارتضاع

فله موقوف خاصا لا يقدر الاضيق
فمنها الخواتم وفيه مصدران غريبان من مصنف
فيلكون التعريف
جامعا لا افراده

في الواح

[illegible][illegible]

فمن قال الزوجية للارادة
عوض ذلك بالارادة
فقد اضلها اذ لو كانت
لكذلك لم يثبت لغيره الا
بموطنها فاذ قطع عنها
انقطع لم يبق الزات في قد
ذاتها حتى يثبت لها الذات
فان قلت زوجه اذ صار
في ثبوت الذات لنفسه فلا
بعض الذاتيات غير كاف
في ذلك الجوع ٩٦ غيرهما

لان المفروض ان الذات غير معلومة
 تمامها فلا يتم ظهوره نذير
 وان المراد هو التصور فلا يلزم المصادرة على المط
 في قولنا لان في وان لا يلزم جسم تام اه لا شأنا
 يكون الا في التصديقات
 يتبع في رتبة
 ثم في رتبة
 وان الذي في رتبة
 الذي في رتبة
 التصديق في رتبة
 لغات من العبادات

۱۵۹۲

[illegible]

بما أقام الوضوء منه

[illegible]

المفارقة

عطف
لأن ادعاء اللزوم بوسط
على ما ظن قائله
من قولك بعد ذلك من غير لزوم
العلم بلزومه عن
فلا يصح جعله مأمورا
بذلك

فخرجوا وذهبوا فان اريد الاول خلاص القول بعد فهمه فان لا لازم للمادة
 ان لم تفهم وان اريد الثاني لم يتصور ترخيصه الا بتفريقه العقل **فان** مادة الحدة
 الثاني والوحي ذكر ان الحدة الحقيقية تبين عن الذاتيات وان الرسم تبين عن الوجود
 لازم واورول مثالا لربما تبين انهما قد اشار الى كنهيهما من تلك النوازل ولابد
 هناك من عرض صورة لها فخذ في بيانها واما اللفظ فهو بالمفردات او ما في حكمها
 فلا صورة له ومادة **قوله** اما صورة **قوله** اما صورة **قوله** اما صورة **قوله** اما صورة
 تبين صورة الحقيقة ظاهر فاما ان يقول الفصل بالتميز فاني اكان او عرضا فيتم
 من الرسوم ما يوجد في الجنس الاقرب ولو اريد ايضا هو او ما يقوم مقامه شيئا (الروح)
 المركبة من الاراضى العامة والخاصة ويدل عليه ان ما ذكره المصنف فكل ما هو مشترك
 الرسم حيث قال وجعل الوحي في صنفه ما فصلا واورده فيقول وفضل الرسم
 ان يرى مظاهره ويعتد عن التحصيل فان المولى بيان صورة يكون الاضلال بانقصا
 في الحدة وتلك في الحقيقة منه فان تقدم الى صفة الجنس لا لوجوب نقصا اتفاقا واما فكل
 المادة فيتم في كل علم **قوله** فصل في الاضلال في كبريا من جهة مادة الوحي
 صورته او صحتها في قطعها وطلعا الصورة في الحدة نقص في عدة تقدم الفصل على الجنس
 فطلعا في صورة مشهور واخر واما اسقاط الجنس مطلقا او اسقاط الاقرب والاقتصار
 على الابد فالظاهر ان نقصانها في المادة لترك بعضها وجعلها خلافا للصورة متباعدة
 كما ينبغي انما ما اورده على مظهرها وانه لا نقصان في ذاتها ولا في دلالة كنهها
 كما اسقط بعض الذاتيات تقدم الفصل على رتبة اذ عده ان يتأخر عنه وقوله لا
 لدلالة الفصل بالتميز عليه وثانيا لذلك لتبيل الاسقاط والاقتصار والاطلاق

ای طغیانی
بیان الحضور
ای طغیانی
بیان الحضور

بجنتي ثم بالفصل مسهب

کتابخانه ملی ایران

فیه اش رو

منہ

[illegible]

موقوف علی تصور بالی و تصور بالی موقوف
علی امانت البرکتی کا نام لایا گیا ہے
فلا بد کہ امانت کیوں لایا گیا ہے
موقوف علی مایہ وقف علی ہذا اور
چائی سکے

[illegible]

على الصحيح البعض يستغني عنه أفادته وأن اختلف فيها جهة الدلالة عليه
 كحل الاشكال على ذلك ذكر في الاحكام لا يتاسب المقام **وقوله** مقدمات البرهان قطعية
 عبارة المتنى حيث قال ومقدمات البرهان قطعية يستج قطعي لان لازم الحق صحتها
 يشوبه لانه قطعية كل من المقدمات والنتيجة على القطعية الاخرى وفادته ظاهره
 جعل قطعية نتيجة امر متساوي بناء على ان البرهان ما يفيد قطعيًا والاستدلال به
 على قطعية المقدمات يوجب استدراك قوله لان لازم الحق صحتها الواجب ان يقال لان
 في القطعي لا يفيد قطعيًا فان قلت دعوى ذلك كلية ممنوعة لجوان استدلال المكاذب
 كقولنا اذا كان الانسان
 قد كان حيوانا
 لا على قوله بل الواجب ان يقال انه

موقوفه اذ كان الانسان
فرب كان حيوانا

در این شهر از طایفه اهل ذریه است

وہو ازینہ اور از ستیزہ

[illegible]

قول الله وقيل المراد به اه فيه حيث اذ
 يعتبر في التوقفات على طرفيه امور غير متناهية في الدور الآان
 بعضها على بعض كما اضطررنا اننا اليه 29 يكون
 التوقفات في مواد متناهية بل في مواد غير متناهية
 ويكون تسلسلا متصفا بالانضمام الآان يرد بعدهم
 التوقفات ان لا يستثنى الحالا توقفه بل يرد بعدهم
 في التوقفات

فی بعض غیب
فقطیہ فلا
یہ دینے و

لازم المقدمات او النتيجة فاشارة الى ان يكون مقدمات الامارات قطعية اي غير مقطعية
او متشعبة الا لا بد من الاماقد مانه كذلك وفي قول قطعية بان يستلزم ام ثلث
المقدمات لتتبعها غير مقطوع به وبعلم انه ان نتلجب ان لا يكون قطعية فالامارة غير قطعية

قطعية دون الاسلام كما في الاستقراء والعلمان انفس يظن اشتباها بالعكس كما في العرب
المستلزمة لتساير بقينا اذ تم كتبت من مقدمات غير قطعية كقولك زيد يظن

ومن مذهبنا ظهور ان قولنا ليس بين الظن والاعتقاد وبين امر ربطه عقلي بحيث يقع
تلكه عنه مظهر فيه الا ذلك اننا يتاذا المرئ ان الامر الذي سيقا ومنه الظن والاعتقاد

المعد ما فان من اعتقد قدم العالم بشبهة حتى في الصورة ثم اطلع عليه بان صدقته

وهو الدلالة في المقدمتين الأولى أن معدنات البرهان قطعية وأن الدلالة

عنه فقل

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ

المستحقين بالقبول المقسم ومن التفضل
من العلة فان التفضل

1

في قوله لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
والاولى في شرطه
والثانية في تقسيمه

التي في احداهما دون الاخرى في كل واحد من الطرفين المتعلقين
لانه جعلنا نظريات جلية او اوجها في الاوليات لان تصور اطرافها كاف فيهما هو كاف
فيكون في كل من الطرفين في قولنا ولا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
وانما في قوله لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
بشرط ان لا يفرض في الاقتران الدور او الترتيب وانما في قوله لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
المراد من قوله لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
عدة المشهورات والوجه في انواع المقدمات الظنية فيها ان لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
الظنية كما تقدم وقولنا لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
بحسب ما كان قيل فانواع كالتجريب والاعتقاد والصدق على ما يتبادر في
بديهي الا ان يتوهم انما لم يشر الى ان المشهورات والآفلاكية بالتجريب والاعتقاد
الناقضين بربط ذلك الاما ذكرناه في عبارة الاقسام فان قوله والوجه في
مفهوم على ان مقدمات او ما بعده فهو وكذا قوله والمثل فان ورد كل قسم على استلزام
واحد ولا يلزم محذور في كل ما نقل من ان المذكور في المتن هو الحدس
والمشهور والوجه في الاقسام في هذين **قوله** ما ذكره يعني ان ما ذكره من
قوله ويمكن تصديق قضية الامر بان تحت متعلق بمادة البرهان بل العيان مطلقا
او ما ذكره من الضرورية مادة لا يعمود العيان بها نيات او غيره فخراني واراد بكونه
اللازم او تقييده منقورا في الفعل ذكره في عبارة **قوله** في الاقتران قضيات بالوكيل
محملة ان للصدق والكذب بخلاف المذكور والتقييد بالفعل امتياز من الاقتران في
لوجود اللازم في القوة لوجود طرفي فقط **قوله** في تقسيم هذا القسم من كلامه

لانه الامارة لا يكون
معدة مارة ولا متزامنة
معها قطعية بخلاف
الاعتقادات على محل

وإذا جعل قوله والوجه في
محذور او ما بعده فخراني
كان ادل على ما ذكرناه
في المتن

اختصار

في قوله لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
والاولى في شرطه
والثانية في تقسيمه

اختصار الاقتران في العلم الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
الشرطية فاعتذر بعضهم بحكمة على ان شيئا منها لا يلزم الاقتران بخلاف الاستثناء اذا
لا ينفرد من احدهما وبعضهم بانها ليست يقينية الاستنتاج وذلك لم يذكر في المتقدمين
فلم يثبت المصنف في الاقتران في العلم واول الشرح بان يقتصر على ذكر هذا القسم لا ينفرد من
عداه بناء على ما قيل في المفراد من مقدمته اي مقتضى الاقتران المذكور على العلم
وفي اشارة الى ان الظاهر في عبارة المتن وسبب المبدأ في راجع الى الاول الذي
هو الاقتران في اي سبب المبدأ في الاقتران في العلم الذي جعله من مقدمات **قوله** في المتن
ذات وصفة رد بانها لا يصح فيها هو موضوع ومحمول بالطبع كقولنا الا ان كاتب لا
عكسه واجيب بان الحكم عليه بزيادة ما صدق عليه وهو الذات والحكم به بزيادة
المفهوم وهو الصفة **قوله** الخويلي سبب اليه وسبب الموافقة للتمس مبتدا
وفي رواية اخرى ليعطى الفعل والفاعل في ذلك المدح بما فيها عدة قيل ويقال
موضوعا ومحمولا في الشكل الثاني كقولك ضحك كل اناسي وما ضحك عن النفس وكان
المصنف نظرا لاهية الشكل الاول لان الحكم يرتد اليه وما اعتبر ضمير في بيان المتداوي
المستند اليه عندهم قد يكون سورا عند المنطقيين كقولهم كل اناسي حيوان فجوابه
ان الحكم عليه بالمعنى هو الا ان **قوله** اجزاء المقدمات تسمى حدودا تنبئ على ان
الظهير في قوله هو الحد وراجع الاجزاء المقدمات لتقدمها معنى **قوله** لا بد من حد متكرر لان
النسبة بين موضوع ومحمول اذا كانت مجزولة فلا بد في توفيقها من ترتيب الكلام فيها
فتكرر لذلك قول ليس موضوعه اي موضوع الخط الذي هو اللازم المذكور سابقا
وفي رد على من زعم ان ضمير موضوعه ومحموله عبارة المصنف راجع الى الاوسط في تقسيمه
فيه وليس كذلك على محل

في المطالبة
العملية

فلا يكون
موضوعا
محمولا

في قوله لا يخلو الذي ليس فيه شرط اي متصلة ولا تقسيم منفصلة في الاقتران
والاولى في شرطه
والثانية في تقسيمه

لا كان الدليل الدليل قد يقسم على الخطا ابتداء بان يساق النظرية لما هو الخطا
 بعينه كذا بعض القياس المستقيم وقد يقوم على ابطاله فقيضه يلزم منه صدق قطعي كافي
 فيكون خلف وقد يقوم على خفي امر هو ملزوم لصدق الخطا كونه مكلفا فليقم صدقه
 ايضا كذا رد الاشكال الاول بحيث يحتاج الى عكس النتيجة فذلك كما اوردت المبيان ما
 ينقضه ويكسر
لا النقيضان كل قضيتين تاج الحصر في ايراد فظة وكل وان كان
 تركها او روج ذكرها في حاصلا لا يعلم منه ان النقيضين قضيتان الا انه وان
 كل قضيتين يصدق عليهما انهما قضيتان كذلك انهما قضيتان واكثر توثيقات
 الشايع المتقدمين من الادباء والاصوليين على هذه النسق لان نظريتهم على حقيقة
 الحاصلة وتقريرهم المعاني لا رعاية الاصطلاح فلا ينافون في امرها لا يترك
 وتعلمهم بلا فظة احاطة الجزئيات التي هي اقرب الى انما ان المستثنى على المعاني
 المشتركة بينها وقيل الوجه في ذلك ما اشار اليه في توفيق الموضوعات اللغوية وبيانها
 هي ثلاثة فحة النقيضين بصفة العموم على ان اللام للاستفاد فلا بد من ايراد كل
 في حجة ليطابق المحذور وليس بين كلاميهما فرق كما كان هناك **لا** يلزم من صدق
 ايتهما ان يقول ايتهما فمنت اما ان لفظة صدقهما في المتن لم يرده احد
 بل يتناول كلامهما ووجه بالذم لان مطلقا في المعاني في العلوم تحتها الفروقات
 ومطلقا في الشرط على اللزومية والقياسية ومن اللزوم هو اللزوم على الجزئيات
 بالحق **لا** يلزم من صدق العكس ان يقال وبالعكس كما في عبارة الكتاب في تفسيره ما ذكره
 يكون انه اذا من المتضادين انهما العكس الا ان يلزم من كذب ايتهما كما
 صدق الاخرى وتوجيه في الشرح ان خبر يلزم من راجع الى اللزوم تقدمه معنى وقد ثبت

خلا
 وايضا رد الاشكال
 الاول قد يحتاج
 الى معرفة العكس
 لان الرد
 قد يكون
 بعكس
 الصوري
 والكبرى

لا يمكن ان الجزئيات اقرب
 الى انما ان المستثنى
 فاذا ذكر ما يدل على
 الاحاطة يتوجه الامور
 اليها وان كان على سبيل
 الاجمال بخلاف المعاني
 المشتركة بينها فان
 تغفلها بكونها من ملاحظة
 الجزئيات بعد عن
 اذا نزلت وبما يلاحظه الخ
 المشتركة على الوجه الاول
 انه بملاحظة الجزئيات
 وعلى الثاني ملاحظة بالذات
 على

ارادوا
 التبيين

الحيلان

ايضا كانت كذب الاخرى
 كما يلزم من صدق
 ايتهما

بذلك
 كما هو ظاهر
 كما في كلامه
 كما في كلامه

اي ليس من تنه التعريف
 اي ليس من تنه التعريف
 اي ليس من تنه التعريف

بذلك ان العكس يلزم له فليس من تنه التعريف
 الاخرى بل يمتنع من كذب صدق ما هو تقيض الاخرى كما ذكره صدق الجواب او كذب
 وكذب سلب الاخرى لا يشترط ان قولنا اذا صدقت احداهما كذب الاخرى يتبادر منه ان
 سلب كذب هو الصدق ووجه في معنى قوله يلزم من صدق ايتهما فمنت كذب الاخرى
 ان يشاء او يتفزع منه كذبها وهذا يتفزع ما صدق في عدم الحاجة الى التقييد بالذات
 ولو ان كذا احتج بالانفكاك لورد ان صدق احداهما يستلزم لصدق تقيض الاخرى
 مع ملاحظة النظر في معنى العبارة
 الذي يستلزم كذب ملزوم ملزوم ملزوم فالنقيضان المتضادان
 لهما انهما يلزم من صدق ايتهما فمنت كذب الاخرى واحدا من ليس كذلك فان
 كذب الاخرى انما يلزم من صدق الاول ولا يستلزم صدق ما ينافي بالذات صدق
 فلا حاجة الى قيد العكس لافراج المتضادين ولا بالذات لافراج هذا ان هذا
 ليس بنافي ولا قيد للاختلاف بالاجاب والسلب من ان مثل هذا زوج هذا فرد
 وتوعد النقيضان بما ذكر من معنى العكس وقيل قضيتان يلزم من كذب ايتهما
 فمنت صدق الاخرى لغيره ولم يرد في القيد رايه على قياسي ما عرفت وهو هنا بحث وهو
 ان اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك لا يفرض عن القيود المذكورة كما اشدنا اليه ان
 اعتبره معنى التقييد كما ينبغي ان يلاحظ في الايراد يلزم الدوراد كذا واحد من الصدق
 والكذب سبب لصاحبه لان جعل احداهما علته في الذم من والآخر في المخرج او يرد اياه
 اللزوم من امتناع الانفكاك فخطا ونعم بعض من تصدى التوجيه مع الشرح ان
 الفهم المنسوب في قوله ويلزم من صدق العكس راجع الى كل قضيتين فانها قضيتان اذا تصفيا
 باللزوم المذكور او لا والمطلوب على ثباتها ليس هو المنع بل هو الخلو عما لا بد منها في
 الاصل

ان كان
 ان كان
 ان كان

ان كان
 ان كان
 ان كان

اي ليس من تنه التعريف
 اي ليس من تنه التعريف
 اي ليس من تنه التعريف

[illegible]

بالوضع او الحذف الى الهيئة الحاصلة به تسمى شكلا وان رتب الاشكال على هذا النسق
لان الاول ينظم طبيعي يستعمل فيه الذين من الحكم عليهم الى الوسط ومنه الى الحكم
بلا كلف فلا يحتاج قياسه كونه ضروريا الى بيان وانما يتركب من اربعة اقسام

انہی

انما ان الصفوى بالبرى بشتبى باليعبىة وسمى بالبرى لان يكون صاحبها بغير
 آتارة الا ان الستة عشر اقام بقدر العقل وبعضه لا ينتج فلا يكون فيها بالحق
 لان الانتاج بعينه الاستزاد معناه وحده فسطح الشئ وما المعبر فيه ويكون كحقيقت
 كل شكل ما ينتج بعد سقوط ما انتفى عنه شرطه من **الاشكال الاول** هو اربع اشكال
 الى القياس

ما بعد هذا هو المنهج من هذا الحقيقه ^{ان الممكن} ولذلك كان غيره موقوفاً على انتاجه على الرجوع اليه
 القيد واللام ^{ان الممكن}
 انما لا يمكن حثه فيكون انتاج ذلك الوجه لما يعلم بجوده الاول وانما قلنا ان انتاج
 وجه بل العلم بانتاجه ايضا يتوقف على رجوعه اليه لما علمت سابقا ان حقيقه البرهان
 هو الدليل وسبق مرتب اليهما فلا بد ان اصلا وان كان فان لم يكن حاصله
 لا يكون عليه لم يستلزم انتاج لطا اليه فلا بد ان ايضا وان كان حاصله فلا بد من
 مستلزمه لطا ولا فلا بد ان فطر ان حقيقته ما ذكر فلا انتاج الا فيها وجدت فيه
 ولما علمت ايضا ان جهة الدلالة ان موضوع الصنوع بعض موضوع الكبرى ^{ففيها}
 في حكمه فلا يعلم الانتاج الا بدلا ^{او} بالخطه فحقيقه البرهان وجهه الدلالة انحصرت
 في الشكل الاول فلا انتاج في قول الامر لا والعقل لا يعلم الانتاج الا بملاحظته ^{او}
 صرح به او لا وقول ليس من شرط جواب عما يبان ان العقل يحكم بالانتاج في الاشكال
 الباقية باطلاق ولا يلاحظ فيها حثية ^{او} لا الاول وكيف ولولا حفظها لتمكن من التغير
 وقد يحرم بالانتاج في ظروف لا يقدّر على ردّها الا الاول وقد علم ذلك في الكتب المنطقية
 كذا في ^{او}

استندم الخط حاصل للحكمو عليه وسيدنا في الشبه
بينهما اذا كانت مجزئة فان لم يكن هناك م
اي بين الخط والحكمو عليه ~ فلا ينافي اصلا مع

و ١٩٦٩ انه دليل ينفذ في
نفس الجهد ويعتبر عليه
القيمة عندنا لهم انفقوا
على ان اذا تحقق بغير
دليل في نفس الجهد يكون
على الجهد ١٩٦٩ انما عليه
ولا انظر لوجه عن النفس
حين صليح

ع
لا الانتاجها
في نفسها ط

فيا من
كأنه قيل ثم يرد المصنف
الكلام الاستدلال بانسقاء
الدليل على الخاص على استسقاء
المطلوب الذي هو الاشتقاق
حتى يرد عليه انه قطعاً مما
يقول اراد به الاستدلال بانسقاء
الدليل على استسقاء العلم به
الاول اعني الاشتقاق وهذا
لا قطعاً وفيه استسقاء العلم
بالدليل لانه لا يتم الاستدلال
من الخاص

بسم الله الرحمن الرحيم

و بعد از آن درین علی
ان المین لیوافق الاوط
مع الاصغر ای لا یتباین
فتعد الی کم الیه

ورفع بالعلوم وصيغة هو فصل والاول وسطا وكان سلبا في المراتب
 الایجاب سلبا بطلان اجابا بخلافه من حيث فانه لو جعل صوري لقولنا
 وكل ما ليس بـ آية كماله لان لا شيء من حيث وان كان سالبه لكنه حكم
 الایجاب لاستلزامه موجبة سالبه المحمول وان قولنا كماله هو ليس بـ وسبابة
 بيان الاستلزام واذ اريدت هذه الموجبة مع الكبرى انتجت تلك النتيجة
 فالایجاب ينتج في صوري الاول بالذات والسلب لاستلزامه الایجاب وجمهور
 انشاديين على ان المراد بـ الایجاب كون الصوري سالبه مركبة فانها تنتج بسبب
 الجزء الایجابي وليس بـ لان ذلك الایجاب لانه في حكمه بالصواب ما ذكره ان
 من تأويل السلب بالایجاب سلبا محمول ولا بد من تكرار النسبة السلبية في
 الكبرى فيكون سالبه الموضوع **قوله** ويرجع الشرط الى الشرط الذي هو ان
 واللام هو هو المعروف بقول شرط انتاج وفي بعض النسخ هذين الشرطين **قوله**
 بسقط السلب لانه لا يطرأ في المحل ان ينعكس **قوله** ان ينعكس احد المقدمتين
 ويجعل كبرى وذلك لان كل واحدة منهما توافق صوري الاول وعكسها يوافق
 كبراه فان عكست الكبرى وقع عكسها موقعا وان عكست الصوري جعل عكسها
 كبرى ثم ينعكس النتيجة **قوله** اي لا يمكن فيه ان يتركب من الموجبتين ذلك الى عكسها
 وجعل كبرى لان عكس موجب جزئية لا ينعكس كبرى للاول **قوله** فلم يتلأ قيا الى الطرفان
 اعني الاصول والكبرى كما في اخرها الایجاب في صوري الاول **قوله** فوافقه ذلك
 لان عكس الكبرى يجب ان يكون كليا فيكون الكبرى بعض كلياتها لو كانت جزئية لم تكن
 عكسها كليا **قوله** بان عكست الصوري لابد ان يكون كليا سالبه ليكون عكسها كليا

من موجبة وسالبة
 بعض الاقسام كانت
 بالفعل لا دائما

ان كل ما هو
 ليس بـ آية

اي جعل عكسها بالمعنى العقيد
 لا بالمعنى المصدري ففقيه
 استخدام طالع
 اي حين اذا كانت
 الكبرى اي التي تنعكس طالع

لان يقع

من حيث الایجاب
 من حيث الایجاب
 من حيث الایجاب

اما الایجاب
 فمستلزم اشتراط
 المنع من الكلام على تقدير كون
 فلا في جزئية مستلزم
 الكبرى في جزئية مستلزم

لان يقع كبرى في الاول فيكون الكبرى موجبة جزئية فالقياس حاصل بالرد مركب من موجبة
 جزئية وكلية سالبة فينتج سالبه جزئية موضوعها ما هو اكبر الشكل انشاديين
 لا تنعكس وان جعلتها سالبه المحمول وعكسها صلبا سلبا جزئيا من الموضوع في
 العكس فيكون موجبة سالبه الموضوع وليست نتيجة كذلك القياس في العكس الثاني
قوله واما كون لا ينتج الاساسية **قوله** ان كان معلوما استلزام
 ان كبرى الثاني بعد الرد الاول عكس سالبه ابدلان رده اليه بعكس احد مقدمتيه
 وجعل كبرى فلا بد ان يكون تلك المقدمة سالبه كلية تنعكس الى كلية اذ يتردها
 لا ينعكس كالسالبية الجزئية او ينعكس جزئية لانها كبرى للاول فالقياس المنعكس
 على هيئة الاول كبراه سالبه وينتج مثله لا تكون الاساسية وهي بنفسها او
 بعكسها سالبه نتيجة كماله **قوله** فان قلت سؤالا على ما ذكره من ان كبرى الثاني
 بعد الرد الاول عكس سالبه كلية اذ كيف يوجد ذلك في الغرض الرابع المركب
 الصوري سالبه جزئية وكبرى موجبة كلية فليس هناك سالبه كلية تنعكس
 كبرى للاول اجاب بان الكبرى الموجبة الكلية يستلزم سالبه كلية سالبه المحمول
 وتلك السالبة تنعكس لتستوي اما بغير كبرى للاول لا يقال فالقياس من سالبتيه
 لانا نقول تأويل الصوري بالموجبة سالبه المحمول فان قلت لم لم ينعكس في بيان
 باسبغ من ان الكبرى تنعكس تنقيض مغريها وتضم الى الصوري على هيئة الاول فينتج
 المطاقت لانه اراد توضيح ما ذكره من ان كبراه بعد الرد عكس سالبه كلية وكبرى
 تنقيضا موجبة سالبه الطرفين وليست سالبه محقة وان تأويلها صديقا
 والنتيجة في هذا البيان موجبة سالبه المحمول فينتج مادام الاساسية بسيطة و

لأن بعض ليس
 ليس بـ آية
 ليس بـ آية

لأن هذا السؤال على
 اعتبار الشرطين فانه
 لا يمكن الرد الاول و
 بها حاصلان من
 ولا يمكن الرد

لأن هذا السؤال على
 اعتبار الشرطين فانه
 لا يمكن الرد الاول و
 بها حاصلان من
 ولا يمكن الرد

لأن الاساسية على ما ادعاه
 في الثاني لا يكون الاساسية طالع

لكن بعد تعديل الموصوف
والحلول ١٢

أخيه

فانه يقول لا شيء من آ
 ليس به الا في كبري
 الاصل الذي هو قولنا
 كل آية الا في كبري الذي
 هو آية الله هو كبري
 يحصل له هو كبري
 يحصل له هو كبري
 فانه صفاء موحية جزئية
 سانية الكبري فان جعل
 الكبري سانية جعل
 العرب الثالث الذي هو
 جعل في الناس من الرب
 فخلقنا اذا الناس من الرب
 عكس التقيض وجعل في
 الكبري كبري فان جعل
 موحية سانية كبري
 فلا يرجع الا العرب الثالث
 في كبري

والصوت الكلية بمنزلة كبرى واما عكس الكلية مستويا او عكس يقين فلا يكون كبرى
 الاول في ارتداد شي من الفروب الستة وترجم انه وقع في بعض النسخ او بطلها وادام
 مكان او بطلها بغير تطبيق النسخ على هذا المعنى فقال لا بد من كلمة احد المتضمنين
 لتبرير كبرى في الاول لان الخوض في الجزئية لا يقع كراه لا بغيرها ولا بغيرها لان الخوض في
 وهذه القديس يتم الدليل واما قول البعض فلتكن آه فلم يتوض لانه كذا
 سيجي في تفاصيل الفروب هذا من شائبة التكرار لاننا قد اكدنا كبرية رده
 الاول كما سبق فالمراد بالعكس عكس ترتيب والضمير ضمير عكس الكلية او لا
 كيفية الانتاج بعد الرد اي يكون الكلية كبرى بعد الرد طبقا لنتيجة كافي
 الفروب الاربعة التي كبرياتها كليا او بطلها كليا في الفروب الباقية فالمراد بالعكس
 هو المستوى والفريان للنتيجة ولا يخفى قوله **فلا يصح القول الثالث** بالنتيجة
 الاجزئية لان العيان احوال بعد رده الاول لا يثبت الاجزئية لان صفة اية
 عكس موجبة او ما في حكمها فان كانت هي نتيجة الثالث فذلك وان عكس
 جزئي ايضا وقد اشارنا الى طريق الاستحاط والتحصيل **مما لا ينتج من الاول** اي
 كاللازم الاول يعني ان قول المصنف فينتج مثله كجمله ان يكون معناه ينتج الفروب الثالث
 نتيجة مثلا لللازم الاول المذكور سابقا وهو الموجبة الجزئية فيكون مثله مفعولا لانه
 ينتج انتاجا مثلا انتاج الفروب الاول ويكون مثله مفعولا مطلقا فيختلف مرجع الضمير في مثله
 والاول واحد ولا يصح باللازم بعدهما فان انتاجا مثلا انتاج الفروب الاول والاربع
 كاللازم الاول واما بيان انتاجه فليس كذلك بخلاف الفروب الثاني فان نتيجة وانتاجه
 وبيان كالفروب الاول واما تعيين فيه جعل الاول صفة للفروب بقوله يثبت او لا
 لقوله

لما من ان الوسيط
 في هذا العكس يكون
 في كبرى الاول موضوع

كان قبل هذا موثقا للام
 العلامة في دفعه لما قال

اي قبل من وصف
 الاخر ضحا

اي ولا جعل كون المائل
 واحدا من الفروب
 بالنتيجة اللازمة من
 الفروب بين بعد ايراد
 مثالا مما هو مفعول
 المقابلة ربوي فلي
 يريد به النتيجة الخ
 بعض المقابلة ربوي
 طاعة

لنقل يثبت طاما باللازم الاول لان البيان للانتاج باللازم **مما لا ينتج من الاول** بان نقض لا يمكن
 بيان بطل العكس والامكان كبرى الاول جزئية ولا بطل كبرى لانها سلبية جزئية
 لا تنكس ولو تنكس انكس لم يصح صغى الاول فاصح في ذلك الزيادة نقض
 انه يجعل الكبرى في حكم موجبة ثم تنكس جعل صغى العيان في حكم موجبة جزئية سلبية
 الموضوع فتستلزم موجبة جزئية سلبية الجزئية وتاويل الى السالبة الجزئية المطلوبة
 وهي نتائج الاول ان الموجبة سلبية الجزئية ما سلب جزئي محمول عن موضوع
 ثم اثبت ذلك السلب لا يقتضي على مفهوم السالبة مع امر لا يثبت جواثبات سلب المحمول
 للموضوع عن الموضوع واما الموجبة المعدولة فهي اثبت في عدم امر وجودي للموضوع
 فانت اذا اطلقت مفهوم الكتابة واضفت اليه مفهوم العدم ثم حكمت على الموضوع
 بثبوت ذلك العدم المضاف كانت القضية موجبة معدولة وان سلب مفهوم
 الكتابة اليه وسلبت عنه ثم حكمت عليه بثبوت ذلك كانت موجبة سلبية
 المحمول فان قلت قوله وقد اثبت السلب للموضوع دل على سلب نفس المحمول
 وقد مرج بان جزئية قلت مضاف الى المطلوب وينتج له جزئية وقد اثبت
 للموضوع ذلك السلب المضاف فلا مشا **فاما الثاني** ان الموجبة سلبية كقول
 ملزومة للسالبة ولازمة لها فبما مشا وانما لم يتوض لك الاول لكونه
 ظاهرا ثابته المعدولة كما هو المشهور وان الثاني لانه غير محال اليه هي
 لان لزومها للسالبة كاف في لزوم عكسها لانه لا يثبت من الحاجة
 في النتيجة المرددة الموجبة سلبية المحمول الى السالبة المطلوبة وبيان الثاني ان انتاج
 المحمول عن الموضوع في نفس الامر يستلزم ان الموضوع متفق على المحمول او لا
 مفهوم مفهوم السالبة والثاني
 مفهوم السالبة المحمول طاعة

فاما كونها موجبة
 فيكون الاول ان
 فيكون الاول ان

من موجبة السالبة المحمول
 بالنتيجة الاول لانها
 من المعدولة

هذا الرد اني ثابته اذا
 كان المردودة مستلزما
 لمردودة اليه طاعة

انه ليس كسلف عنه المحل لم يكن متساوؤه عنه صادقاً فيقول الامر فلا يخرج الاجاب
 سالب المحل في صدق الوجود الموضوع كالبية بخلاف المعدول والسلب
 في ذلك ان ما في الحقيقة هو السلب واما المعدول فيستلزم على معنى الاجاب
 تحقيقاً وان كانت الصفة المنقبة عند ثبوت الثالث ان معنى عقد الوضع في
 تقييد لا يتحقق وجود الموضوع انما يقتضي في الموجبة عقد المحل والموجبة السالبة
 المحل والعدم يكون موضوعاً سلباً بل محلاً له صدقاً لا يتحقق لان المحصل
 هو المعدول به نحو الوجود العكس فيقضي وجود الموضوع وليس بوجود فلا يتصوره قال
 قلت السلب الواقع محلاً لا يتناول ذلك الموضوع المعدول وغيره من الموجودات
 التي ثبت لها ذلك السلب فقد وجد موضوع العكس قلت التلازم بين الموضوع
 والسلب المحل انما علم في ذلك المعدوم دون غيره على ان المحل على المعدوم في
 الخارج سلباً خارجياً بل كان شاملاً لجميع الاشياء المحققة والمقدرة فليس
 يصدق على شيء من الموجودات اصلاً فلا صدق للايجاب في العكس قطعا
 هذا القرب طريق الخلف في هذا الشكل ان يوافق تقييد النتيجة فيكون كلياً لا شراً
 جزئية فيجعل كبرى وصغرى العقبين للايجاب صغرى فينتظم قياس على جزئية الاول وينتج
 ما يشاء في الكبرى الصادقة وفضلاً وبقية الكلام على ما سبق وقد وقع في اكثر النسخ
 عكس الصغرى انما موجبة بزيادة لفظ عكس وهو في الحقيقة مستدرك وان امكن
 توجيهه بان الاجاب العكس يدل على ايجاب الالان مستغن عنه وقد بطل انه هو موجبة تكون
 المشكك الاول بعينه قدم فيه الكبرى لانها الاصل في الاستنتاج وانما ظن ذلك لوافقته
 الرابع الاول في الصورة اذ الوصف فيه التقديم والتأخير موضوعاً في الاخرى فهو الاول

فلا يصح قولنا ان
 بان الموجبة السالبة
 المحل يتحقق الموجبة
 سالب الموضوع

اي يكون شاملاً
 قطع النظر عن السلب

د وانه ان بعض المتقدمين على الاخرين كان في الامر كذا فيكون كذا

وليس

وليس يصح لان ثبوت الاشكال وكما في هذا انما هو باعتبار ثبوت موضوع النتيجة و
 محولها يتحقق نسبة الاوسط اليها ولا ثبوت لها لا يتحققها فاذن الرابع انما يكون
 هو الاول لو كان نتيجة نتيجة واما الاقتصار على النتيجة فليس لاقسامها في هذا الرابع
 عن النظر الطبيعي وصورة انما في قياسه وقياسه كما كان تحصيل النتيجة في قياسه اسهل
 من انما عكس المقدمتين في الخارج الاول في مقدمته ما كانت كبراه كصغرى
 الاول وصغرى الكبرى الاول في ردة البرهان ولا يتناول منها جميع السالبة
 فان قلت لم لا يكون ج ردة عكس الصغرى او الاثبات عكس الكبرى قلت السالبة الجزئية
 الجزئية ان كانت صغرى لم تنكس لبرهنة الاثبات وان عكس الكبرى كان صغرى
 سالبة وان كانت كبرى لم تنكس لبرهنة الاثبات وان عكس الصغرى كان كبرى
 جزئية لانها ان كانت سالبة نكست الصغرى في ردة الاثبات من صغرى موجبة
 جزئية وكبرى سالبة كلية وينتج الخطا بعينه وقد علمت استنتاج اشار بالرد والخلف
 فاخذ منها على ما علمت سلم لان اشارة الطريق ردة الاول بعكس الكبرى لبرهان
 توسط اشارة لتوكيد عكس الكبرى في الالان عكس المقدمتين فليكن ابتداء التفتت زالا
 وكذلك قوله وان شئت عكست الكبرى اشارة الى ان عكس الكبرى يرتد الى الثالث
 من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية وقد بينت استنتاج سابقاً فاخذ منها
 مستمراً وجعل مبتداء في استنتاج الرابع فلا يتوجب ان تطول المسافة لان ذلك القرب
 من الثالث انما يرتد الى الاول بعكس الكبرى وجعل صغرى ثم عكس النتيجة فليكن
 منها عكس المقدمتين وعكس النتيجة وقد بينت اشارة بالرد الا اشارة والثالث على
 انهما بعد الاشارة بان استنتاج في ردهما ما وجب ان صلاصلا الرابع يرتد الى من فروق

ايضا
 ككبرى
 الصغرى
 الاول

فیتہ ماہیہ لانا
و لفتہ لتقیب
مقدور لغان
۴۴

يكون مستغلا بيان

منه و من بهر که در این کتاب است

التشاور هو القدم بالعدم اشارة المناسبة للعين الاصلية المتعارفة في السبق الاخير

وقد تبين عنه بلا ريب كاشفناه وذكر بعضهم ان اللام من هنا ليست صلة للوضع

اذ لو كانت موضوعات الخلق وجود التام بوجود المقدم اذا كانا مقديين

والفرض من هذا الوضع ان يستثنى في قبض المال لغير قبض المقدم فليزم

فالحق عدم المقدم بعدم التالكا هو مقتضى الملازمة فانه الحق من سابق

قوله ثم لما ذكر في قوله لا اله الا الله الفناء في الله تعالى

التي هي على انما هي من روضه النسيم التي هي من روضه النسيم

کتابخانه ملی افغانستان

المرتبة التي لا يمكن ان تستغنى عنها الا بالامور التي لا يمكن ان تستغنى عنها

بالاية استغاثوا والناشئ عن تقدير الالهة لاجل استغاثته قالوا وقد فعل

لوجود الملازمة من غير ان يقصد عدم المعلوم بعدم اللازم كما في قوله

لؤلؤ بحف التلم يعصده **قوله** والشفا المذکور بلو بسمی قبیل اختلف ظاهر كلامه

المحصل ان الاستثناء الذي يستثنى فيه نقيض التلا اذا كان مذكورا بل هو سكتي

فَيُحِلُّ خَلْفَهُ وَتَوْرِيْعُهُ بِآيَةِ الْبَيِّنَاتِ الَّتِي بَابُهَا نَفِيْضٌ مِّثْلُ مَا يَكُوْنُ فِيْهَا

بسيطاً كذلك الرجب عياناً لطاف قبلاً مركب بان يومئذ المطول غير من قبلة وضع

فليخبرني ان الله سبحانه وتعالى لما خلق الانسان قال له انا قد خلقتك من طين واني قد جعلتك خليفة في الارض فقل له يا رب اني قد خلقتك من طين واني قد جعلتك خليفة في الارض

فمن كان له من الدنيا حظ فليأخذ به قبل أن يأتيه الموت

[illegible]

يخرجون من تحتها إلى الجحيم والذين آمنوا وعملوا الصالحات هم فيها خالدون

مرتب چنانچه از میان بقیه یکس واحد او متعدد و تا بیست استثنای و هوان بوضع

[illegible]

مجلس العلماء
مجلس العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

عدم

فوائد
وكيفية
تعدد
النتائج

صلوة في يوم من قسمة بلات فاجودا
ان الله اراد ان يذبح ابنه الا
ان الله امر به ان لا يذبحه او
سلا القسمة المذكورة في كتابه الا ان
تدبره

فهذا البرهان على ما كان العلم الاول ^{او} مثال القسم الثاني المذكور في صدر الكتاب انتهى
 على ذكر المثال من المنفصلة وهو راجع اليه المعروف من التزام التناقض في تقدير اللوازم
 ولذلك قال فانه يتبين ان كل ما كان زوجا لم يكن فردا قال زوج هو المعلوم الذي
 يجعله وسطا فان قلت ردة الاستدلال متصلا او منفصلا الخ يتم بما ذكره اذا
 كان المقدم والنتيجة المتصلة والمنفصلة متساويين في الموضوع كما في الاشنة
 المذكورة والاشنة يقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وبقولنا اما
 ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا كمن الشمس طالعة فالليل ليس
 بوجوده قلت اما الاول فيقال ردة هكذا النهار لازم لطلوع الشمس الموجود
 وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود موجود بفتح النهار موجود والاشنة فيقال
 هكذا الليل مناف لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو مناف لطلوع الشمس الموجود
 ليس بوجوده بفتح الليل ليس بوجوده والمراد بالزوج اعم من ان يكون مذكورا ام مخفيا
 او ضمنا صرح بكونه مذكورا او لا ولا بد ان لا يخل من المعلوم المحط اليه اصل الحكم
 كما تقدم الا ان ثبوت المعلوم لموضوع المحط ليس مأخوذا من المقدمة الاستثنائية
 فقط لان استلزامه لثبوت موضوعه من المتصلة كبرى وانما ذكر في الاشنة السابقة
 فان قيل فليحل قولنا المحط ^{المتصلة} فلا يرد اليه هذا الاستدلال بل الرد انما هو
 فيما ذكرناه كما افترقه بعض الشارحين اجيب بان ما سبق من المحط يقتضي ان
 الاستدلال في المثال الاول فلا بد من الرد وقد اوى اليك بان الاقتران قد ردت
 اليه فليبين كيف يرد الاستدلال اذ فيه ردة لان الرد في الاستدلال على قيس الرد
 في الاقتران وقد علمت انه لا بد من استلزام المثال الاول فكذا اظهرنا ان قلت لو كان استلزام

ولا ان استلزامه
 وانما

الاستدلال

الاستدلال في المثال الاول وبيان ما لا يبرهن استلزامه دون الرد اليك فليكن المثال
 العقل لهية الاول برهونه بحيث لا ينفك ولا ينفك العقل بنفرد في الرد كما في
 الاشكال باللفظ متوسط بين العقل ^{اي الاول} لهية وقد عرفت انه لا يجيب في الاشكال العقل المتكهن
 من التوجيه بما ينافي في توجيه مع ما سبق من الكلام وان كان وجهه في كل احدى اوجه
 يرد الاقتران في الاستدلال اما الرد المتصل فيان يحل الوسط لموضوع المحط فيمكن
 قولنا الموضوع عبادة وكل عبادة بنية ان كان الموضوع الوضعية عبادة فهو بنية بنية
 فهو ظاهر البرهان واضح ^{الخطا} البرهان كما فرغ من بيان مادة البرهان وصورة
 اما ما يتعلق بهما من الخلل ليجد ردة فخطا البرهان اما خطا صوته
 اذ لو صح تخرج البرهان قطعا والقسم الاول اعني قطعا اما يكون من جريتين جهة اللفظ
 وجهة المعنى اما من جهة اللفظ فلا تناس القضية الكاذبة بالصادقة اذ كان ذلك
 الاتساق ناشيا من اللفظ بان يكون اللفظ يحتملها كما يحتمل الكاذبة والصادقة من حيث
 الدلالة وهذا اعني احتمال اللفظ للكاذبة والصادقة قد يكون للاشارة الى انما في الرد
 سواء كان بوجهه كاليقين او بغيره كما قلنا فنقول مثلا هذا غير هو صادق باعتبار
 مفهوم اللفظ ^{تصاريه} فيكون هو باللفظ لا يصدق القول المذكور باعتباره فيقع الاتساق بين
 الصادق والكاذبة بوجه اللفظ فاذا استعمل اللفظ في البرهان ورياء به المعنى الكاذب علمواهم
 صدق كاذب المادة وانما حروف العطف اي للاشارة الى حروف العطف مثلا في زوج وفرد و
 يصدق بانها اي في المادة الذي هو الخلق مجموع كبريت الرجوع والرد كبريت الاثنين والاشنة
 منه ان زوج وان فرد وهذا المعنى كاذب واللفظ يحتملها فان اذا لو لم ينضم الزوج والا فرد ولا يتم
 المجموع على ان كان المفهوم المعنى الاول الصادق وان لو لم ينضم الزوج على ان كان المفهوم

لفظ اية كجبهه لفظ وحى كاذب هو فرع من
 صفة منه فان لم يكن

الحد المخصوص

الصانع وان لو خط كل الوجود على الحية او لا تم كل الوجود عليها كان المفهوم كمنه في اللغة والادوات
 وفي العطف من ان بين المعنيين فاللفظ ان المراد بالاشراك لغة ليست ان المراد بالاشراك او المبتدأ
 بالوجهين الا فردوه بل الحقيقة والحي زايعة اذا اشتبهت بالحي بحيث يقع الالتباس عند الاطلاق **فصل**
 الكسوف والكسوف ضد المعنى اذا اريد حمل الجميع من حيث هو وكذا اذا اريد حمل كل واحد مع حمل
 الآخر فان المتيقن عليه ان كل واحد من المعنى ان مجموع مرادهم ولا يصدق انه كل واحد من المعنى
 واما استعمال اللفظ للمعنيين ما اشرنا اليه فانه ان ضمهم فاصح حملوا اولاً ثم حملوا مجموعهم
 المفهوم المعنى الاول وهو صادق وان حمل عليه حملوا اولاً ثم ضم اليه معاني كان المفهوم المعنى
 الثاني وهو كاذب وعلى مثال اللفظ فكل هذا طيب ما مر اذا كان طيباً في ما مر في الطب وما مر
 في الخفاة مثلاً فانه صدق في الافراد ونال جميع المعنى ان افرد كل واحد في الطب عن الآخر **فصل**
 وان ما كان صادقاً وان جمع بينهما وجعل الجميع من حيث هو كاذب فاللفظ يحمل
 والكاذب والسبب في ان اللفظ لا يحمل من المتماثلين **فصل** وقد يكون استعمال اللفظ وقد يكون
 احتمال اللفظ لكاذبة والصادقة بوجهين احتمال الاول ان المتماثلين الدال على معاني متماثلة
 كالكلمة او كالسيف والصادم فان الاول للذات مطلقاً والثاني باعتبار كونه قاطعاً في الفعل
 الذي هو على اللفظ ان فيجوز اللفظين بوجه واحد فيحمل احداهما على ما يلي عليه الآخر فيقع الخطأ
 كما يقال في سيف يقطع افعال صادم بناء على ما سبق وكل صادم فانه كذا في الصورة ايها كاذبة
 بالتبعية الصادقة فان قولنا هذا سيف صادق وقد يتوهم ان قولنا هو صادم بمعناه لفظ صادم
 بوجهين يعني السيف فيظن ان اللفظ افرقهما واما قولنا قد سره فيظن الوسط فاما ولا يكون
 فغيره كذا في البرهان من جهة الصورة لوجود معنى في الاشكال فكونه اعتباراً بغير الوسط
 فيما عليه ما سبق **فصل** واما المعنى في اللفظ فانه لا يلتبس الكاذبة بالصادقة

1216

فالحق في مادة البرهان انما هو التباس الكاذبة بالصداقة فقط وذلك التباس اعم من جهة
 فهو القسم الاول او من جهة المعنى فهو هذا القول اعني الاول ان يحكم على الجنس انما هو حكم نوع منه
 عما توهم التباس الموجبة الكلية كفسر في خطا لان كل اذن سواد لان كل اواد لون وان كل اصفر
 سياتر لان كل مرة سبالا اصفر وان هذا ايراد الحكم من اى من الحكم على الجنس يحكم نوع منه
 او ايراد الحكم على الخطا لان الخطا بالبرهان القيد بالبرهان وقت كجنس بالبرهان المفرد فيقال في رتبة
 كقارة الخطا بهذه رتبة كقارة وكل رتبة كقارة مؤمنة فانه لا راي ان كل رتبة كقارة
 قتل الخوف من خطا رتبة كقارة توهم ان كل رتبة كقارة قتل الخطا كما علم كقارة
 بحكم رتبة قتل الخطا فهذا الحكم هو وصف الايمان ثابت الرتبة متعينة بحال ان كونها كقارة
 قتل الخطا ثابت الرتبة مطلق وكذا يقال في الاعنى هذا مبصر وكل مبصر بالبرهان المبصر
 حكم ثابت المبصر وقت الظاهر الذي الشبهة وقد اثبت للمبصر مطلقا وكان توهم ان كل مبصر
 في الوقت المذكور لان كل مبصر في هذا الوقت مبصر التام من الخطا المعنوي في المادة من
 التباس الكاذبة بالصداقة لعدم ثباتها في كل رتبة التناقض فانه اذا لم ير رتبة ما كان
 قضية تبصير القضية كاذبة فيظن كون الاول صادقة وهي كاذبة الثالث من الخطا المعنوي
 في المادة التباس في الخطا بالاعتقالي فيجعل الاعتقاد او غير ما ليس مطلقا كالعظم فيستعمل في
 البرهان ويجري مجرى العظمي مع كونها غير مطلقا للواقع في القسم من الخطا كثيرة العلوم فان
 اكثر الناس يعمل المشهور او الاعتقاد في المفردة كالعظمي او يستعمل في البراهين معتقدا
 لا صادقا ولا متخلص من ذلك الا المتناقض يستعمل في المقدمات العقلية المفردة الرابع من الخطا المعنوي
 جعل الوتر كاذبة في المثال المذكور احد المقتضى كاذبة لانه ان اراد ان يستعمل في
 بالذات فهو كاذب لانها يجب بالبرودة بالبرهان كما ذكره لا يجب بالذات وان اراد ان يبرهن

۱۷۱۶

عدم كبر الوسط بخلاف الصورة

في تلك او بالوجه الكبري كاذبة اذ ليس كذا مجرد مطلقا باردا بل بالجد بالذات باردا على التقدير
 قد جعل الوجه كاذبا فان قلت اريد بالاول مجرد مطلقا بالذات باردا فلا خطأ قلت
 فلا يتكرر في الوسط ويكون الخطا في الصورة الا ان التمثيل على التقديرين الاولين والذين
 والوجه بالحق السابق كانت هم اذ لا يتصور باعتباره خطا في البرهان فان قلت لا يطعن بصدق ^{اذا قلنا}
 عليه طيور او كلها بصدق عليه طيور فهو مركب من الحيوان وغيره كان خطا لجعل الحيوان ^{العارض}
 بعض ما صدق عليه لانه كان ما صدق عليه طيور ان يكون ذاتيا لانه كان مركبا منه
 ومن يراه قلت هذا التحقيق من قبيل ابراهيم النكفي ان كان الحيوان جزءا بصدق عليه تمام ^{ان}
 كلها بصدق عليه يكون جزءا من الخطا المعنوي جعل النتيجة مقدمة من مقدمته ^{البرهان}
 بتفريقه والاعتماد على التبرير بوجه ما يليق بالانتماس ووجه مصادرة على الخطا من هذا القبيل وكل ^{نقطة}
 حركة فكذا الحركة فالمعنى هو ما عجز عن النتيجة قد بدت فيها الحركة كما رادوا ومنهم من جعل ^{المصادرة}
 من قبيل الخطا في الصورة قائلا ان الخطا في الصورة اما بحسب بعض المقدمات المصدق ^{وهو}
 ان لا يكون على هيئة شكل متين واما بحسب المقدمة الاخرى بان لا يكون اللازم قولنا
 عن المقدمة وهو المصادرة ومن جعل من قبيل الخطا في المادة يعني ان لا يفسر بالبيان
 الكاذبة بالمصادرة اذ ليس هو انتماس الكاذبة بالمصادرة اللهم الا ان يريد بالكاذبة
 ما ليس معلوم المصدق ومن هذا القبيل اي من قبيل جعل النتيجة مقدمة من مقدمته الدليل
 الامور المتصادقة فان احد المتصادقين في قوة الآخر فاذا جعل احداهما مقدمة من مقدمته ^{البرهان}
 الآخر كان جعل النتيجة مقدمة من برهانها مثل هذا ان لا زوايا وكل ذرايب من لاف المعنوي ^{التي}
 ومن هذا القبيل بعض الكليات دورتي وهو ما يتوقف ثبوت احدى مقدمتيه على ثبوت النتيجة اما
 بحسب او براتب وهو هذا القسم الثاني من الخطا في البرهان ما يكون بحسب الصورة وهو ان يكون
 في راجع عن الاشكال وذلك ما كان لا يكون على ما تبين الاشكال المذكورة لا بالقوة ولا بالفعل
 ولا ان يفقد شيئا من شروط الاشكال كما تقدم بيانه والله اعلم ^{في الكتاب}

نتائج جديدة على شرح النفاخ لمختار الشيخ ابن المطايع قدس سره في فائدة السطوح في صدور الشرائع

على الثاني
 من كتابه في شرح النفاخ

هذا شرح للمختار المختار



ایہ قطعہ کتاب السنۃ
المؤلفۃ فی اخبار الامراء والابناء
والنساء فی القلیب ان وجد
فی القیاس

رب العالمين وصلاة على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
فصور الهم في الاكثر وميل الى الاجابة والاختصار صفت مختصرا في اصول
الفقه ثم اقتصر على وجه بدعي وسبيل منسج لا يبعد السبب عن فعل صادق ولا
يرد الالاديب عن غير راد اسأل الله ان يتق به وهو صبي ونعم الوكيل ويحفظه
المهادي والآلة السمعية والترجيح والاجتهاد
الاول المهادي وهي ما لا يكون مقصودا بالذات بل يتوقف عليه ذلك وقد تأخر
من العلم تكميلا لا يبعد والآلة السمعية لان الحق لم يسطر الاحكام وانما
يكون منها لان العقل لا مدخل له في الاحكام عندنا فان الترجيح اذا الآلة الظنية

قد تتعذر ان لا يكون الاستنباط الا بالبرهان وهو يعرفه جراته الرابع الاجتهاد
هو الاستنباط الصحيح الذي فلا بد من موافقة احكامه ومطابقته وان لم يكن
مستورا او من راجع حقيقته كسب خطا الا ان يقصد به ضبطا يقلل من الخطا
ويسهل الاستنباط فيقال ما يقتضيه الكتاب اما مقصود بالذات او بالاول والثاني الجواب
اذ لا بد ان يتوقف عليه الحق بالذات والاولا جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه
والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

يتوصل بالاحكام الشرعية الشرعية عن ادلتها التفصيلية والمفرد اما حده
فلا وصول لا دلالة والفقهاء هو العلم بالاحكام الشرعية المستنبط عن ادلتها
والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

والثاني جازية اليه اصطلاح الاول لا يمكن ان يكون
الفرق بين الاستنباط الاحكام فالجواب اما عن نفس الاستنباط هو الاجتهاد
في الاستنباط من حيث اعتبارها باعتبارها من حيث كونها لا بد من موافقة احكامه

[illegible][illegible]

ان يكون التصديق بانها لا تكون الا بالانذار
 في الجهادي فتصورات التي يحولها الاطلاق منها وقد ذكر
 الموت وقت جميع الموت موضوعا لها الاطلاق مثل ان الواجب
 انما خارجة عن تصور من الاطلاق الا في ذلك الاطلاق
 لم يخص المراد في تصور الاطلاق من الفواير التي كانت من الجهادي
 وتكميل الصناعات لم يعبر قوله وان كان على سبيل الاستعداد
 يراد مثل هذا الانذار والنفق ويمكن ان يقال في الاستعداد
 من التي لا يكون الا بالانذار والنفق ويمكن ان يقال في الاستعداد
 والتصديق بانها لا تكون الا بالانذار والنفق ويمكن ان يقال في الاستعداد
 في التصديق بانها لا تكون الا بالانذار والنفق ويمكن ان يقال في الاستعداد
 الاستعداد الا الاستعداد
 ان الكلام العربي والاصطلاح
 ستمية الجهادي والاصطلاح
 القدرية

[illegible][illegible][illegible]

قوله ولا يبعد ان يجعل المرشد اه بعد كما قبل من الإطلاق لظا
المرشد على معناه الحقيقي والجازي فيها الا عين ان يؤول بان
الدليل لغة يطلق عليه لفظ المرشد من حيث انما اول افلا
ن الدليل فصيل بمعنى فاعل من الدلالة و هو اسم من الارشاد
والهداية واما ثانيا فلان قولنا لغة كذا معناه ان ذلك
معنوه من وجوب وضع اللغة فلا يصح بالمعنى الجازي وليس هذا المراد
في كلام الاممى لانه قال اما الدليل فقد يطلق في اللغة بمعنى
الدال وهو صاحب الدليل وقيل الذاكركه وقد يطلق على ما فيه
الدلالة وادشاد وهو المسمى ببلغة عرف الفقهاء اسما اوصل
العلم او ظن والاصوليون يفرقون فيعرفون الدليل بما يوصل الى
علم والا مارة بما يوصل الى الظن فذكره عند الفقهاء بما يمكن
التوصل به في النظرية الى اصطلاحنا او علمنا خبري وعند الاصوليين
ما يمكن التوصل به الى العلم بطائري والاقرب ان اصطلاح
الاصولي ما ذكره الله اه شرح الشرح

فولانته وهذا يتناو لا الامارة لان جميع العيين البرهان في النظر والشعور والسياسة
وجرتا بجوابه بل يكون مستلزم لذاته قولنا لا فرق في الامارة اذ يحصل بالبرهان من
فاني غيره لا يستلزم لذاته غيرا فانه لا علاقة بين الظن وبين شيء لا يتعارض مع
بما كتبه وفيه بحث مذكورة الكلام اعلم ان احاصل ان الدليل عندنا على
ثبات الصانع هو العلم انه قد علم ان العلم حادث وكل حادث فله صانع
من مستلزم لمطاحاصل الحكوم عليه فني فوجبت مقدمتان
من مستلزم لمطاحاصل الحكوم عليه فني فوجبت مقدمتان
احاصل خبرنا لا يصور يا فلان فوجبت فيما مقدمتان لانه واحد هما من الامور
والاخر عن ثبوت المعلوم فان قلت هذا يختص فيما ذكر بعضه لا لا ولا الاخر
تعبيره في قولنا من العلم بفتاحه وكل ربوي مفتاحه ولا فهو لو كان علم
ربوي كان مفتاحا وليس فليس قلت هما جفنا المطاح الوسط ان الشيء والاشياء
يقول هذا الوهم تقرره في المثالبين ان ثل الاقنات حاصله في مستلزم من الربوية في
انما كذا في ذلك وسواء يرجع اليها امر واحد وهو العلم الاول فبقيت بذلك
ان نظره الى ما ذكره والنظر الى العلم الذي يطلب به علم او ظن العلم التيقن
النفس في العلم بالقصد وذلك قد يكون يطلب علم او ظن فيسقط او قد يكون
كذلك كما قد ثبت النفس فلا يسمي نظرا بها صرح الامام في العلم وقول الامام
مراده ان النظر هو الفكر في نفسه انه الذي يطلب به علم او ظن بعينه
فيل لا يحد في العلم لعينه فيقول لا ضرورة من وجهين الاول ان غيره العلم
لا يعلم الا بالعلم فيقول علم كان دورا وجهين ان توقف تصور غيره العلم على حصول

العلم لا يتصور الا على صورة فلا دور الثاني ان كل واحد علم وجوده ضرورة واجيب
 لا يلزم من حصوله تصور او تقدم تصور **الحال** قد اقلتم في تحديد العلم بقيل
 لا يقد وقيل كذا اما ان يكون له لا يقد فافترق بين فعال الامام والمفترق في ذلك
 كغيره كغيره واذا عرف بالقبول او المثل والتشديد لانها ان اقلها فيجب فيكون العلم
 بها والافلا يعرف بها وليس بعيدا الا ان في تقدمه فيجب فيجب العلم
 وبتيمر عن غيره في مثال خبري ولا يعرف له لازم بين الثبوت لافترقه بين الامام
 عن جميع ما عداها ولا يصح التعريف لازم الا اذا كان كذا وكذا العلم من هذا القبيل
 فانما نوه باعتمادها في العلم والمطابق والموجب فيعلم ان اعتقادنا بان الواحد
 نصف الاثنين كذا وكذا ولكن لا علم المطابق وبيرة ايضا ضرورة واللام يحصل
 العلم بانه لا دور كذا وكذا فيكون لا بالغير وهو ضروري والجواب بعد تسليم
 كونه مطروحا ان توقف تصور العلم لما هو على حصول العلم بغيره اعني على
 شيئا متعلقا بذلك الغير لا على تصور حقيقة العلم والذي يراه حصول بالغير
 هو تصور حقيقة لا حصول خبري منه فلا دور للاختلاف الثاني ان علم كل احد
 بانه موجود ضروري ان معلوم بالضرورة وهذا علم خاص بسبب العلم المطابق
 والسابق على الضروري ضروري في العلم المطابق ضروري فالجواب ان الضروري حصول
 العلم هو غير تصور العلم الذي هو المستأنج فيه وذلك انه لا يلزم من حصول العلم
 ان تصور في يتبع تصور حصوله ولا تقدم تصور في يكون تصور شرط حصول
 واذا كان كذلك فان الاختلاف متعلقا فيعلم ان لا يلزم من كون احد ضروري
 العلم لا يتصور الا على صورة فلا دور الثاني ان كل واحد علم وجوده ضرورة واجيب
 لا يلزم من حصوله تصور او تقدم تصور **الحال** قد اقلتم في تحديد العلم بقيل
 لا يقد وقيل كذا اما ان يكون له لا يقد فافترق بين فعال الامام والمفترق في ذلك
 كغيره كغيره واذا عرف بالقبول او المثل والتشديد لانها ان اقلها فيجب فيكون العلم
 بها والافلا يعرف بها وليس بعيدا الا ان في تقدمه فيجب فيجب العلم
 وبتيمر عن غيره في مثال خبري ولا يعرف له لازم بين الثبوت لافترقه بين الامام
 عن جميع ما عداها ولا يصح التعريف لازم الا اذا كان كذا وكذا العلم من هذا القبيل
 فانما نوه باعتمادها في العلم والمطابق والموجب فيعلم ان اعتقادنا بان الواحد
 نصف الاثنين كذا وكذا ولكن لا علم المطابق وبيرة ايضا ضرورة واللام يحصل
 العلم بانه لا دور كذا وكذا فيكون لا بالغير وهو ضروري والجواب بعد تسليم
 كونه مطروحا ان توقف تصور العلم لما هو على حصول العلم بغيره اعني على
 شيئا متعلقا بذلك الغير لا على تصور حقيقة العلم والذي يراه حصول بالغير
 هو تصور حقيقة لا حصول خبري منه فلا دور للاختلاف الثاني ان علم كل احد
 بانه موجود ضروري ان معلوم بالضرورة وهذا علم خاص بسبب العلم المطابق
 والسابق على الضروري ضروري في العلم المطابق ضروري فالجواب ان الضروري حصول
 العلم هو غير تصور العلم الذي هو المستأنج فيه وذلك انه لا يلزم من حصول العلم
 ان تصور في يتبع تصور حصوله ولا تقدم تصور في يكون تصور شرط حصول
 واذا كان كذلك فان الاختلاف متعلقا فيعلم ان لا يلزم من كون احد ضروري

والحي ان جعل تقدم تصور
 التصور على الحصول فيجب
 ان لا يلزم من حصول او تصور
 حصول في تصور وقد يتقدم تصور
 في المتين لجواز ان يحصل ضرورة ولا يتصور
 او يتقدم تصور بصفة المضارع وفي بعض
 السج او قد تقدم تصور بصفة الماضي ومنها ايضا
 كذا وكذا كغيره من السج عطف على لا يلزم اي تقدم
 تصور على حصوله فينتج عنه فيعلمه والى اصل
 ان تقدم التصور فينتج عنه فيعلمه والى اصل
 الانفكاك وقد يوجد في السج فيكون دليلا على عدم
 الانفكاك لا قيل انما حدثت من صيغة الماضي
 لانه لا تقدم تصور العلم على حصوله لزم به تصور
 العلم لان حصول العلم لا يحد بوجوده ضروري
 بمعنى انه لا يتوقف على كسب اصلا ولا في على الجائز
 والصبيان والسابق على المبرهي او ان يكون
 بغيرها والجواب ان المراد جواز التقدم لا لزومه
 على اني شك ان في السج

كون الامر
 العلم لا يتصور الا على صورة فلا دور الثاني ان كل واحد علم وجوده ضرورة واجيب
 لا يلزم من حصوله تصور او تقدم تصور **الحال** قد اقلتم في تحديد العلم بقيل
 لا يقد وقيل كذا اما ان يكون له لا يقد فافترق بين فعال الامام والمفترق في ذلك
 كغيره كغيره واذا عرف بالقبول او المثل والتشديد لانها ان اقلها فيجب فيكون العلم
 بها والافلا يعرف بها وليس بعيدا الا ان في تقدمه فيجب فيجب العلم
 وبتيمر عن غيره في مثال خبري ولا يعرف له لازم بين الثبوت لافترقه بين الامام
 عن جميع ما عداها ولا يصح التعريف لازم الا اذا كان كذا وكذا العلم من هذا القبيل
 فانما نوه باعتمادها في العلم والمطابق والموجب فيعلم ان اعتقادنا بان الواحد
 نصف الاثنين كذا وكذا ولكن لا علم المطابق وبيرة ايضا ضرورة واللام يحصل
 العلم بانه لا دور كذا وكذا فيكون لا بالغير وهو ضروري والجواب بعد تسليم
 كونه مطروحا ان توقف تصور العلم لما هو على حصول العلم بغيره اعني على
 شيئا متعلقا بذلك الغير لا على تصور حقيقة العلم والذي يراه حصول بالغير
 هو تصور حقيقة لا حصول خبري منه فلا دور للاختلاف الثاني ان علم كل احد
 بانه موجود ضروري ان معلوم بالضرورة وهذا علم خاص بسبب العلم المطابق
 والسابق على الضروري ضروري في العلم المطابق ضروري فالجواب ان الضروري حصول
 العلم هو غير تصور العلم الذي هو المستأنج فيه وذلك انه لا يلزم من حصول العلم
 ان تصور في يتبع تصور حصوله ولا تقدم تصور في يكون تصور شرط حصول
 واذا كان كذلك فان الاختلاف متعلقا فيعلم ان لا يلزم من كون احد ضروري

ای فوجت العظیمہ
کی در بطنہ

كون الامر كذلك ليس في الخفاء اذا عطفنا الى هذا الموضوع **في تفصيل** ثم نقول

لو كان محروبا لكان بسيطا اذ هو معناه ويلزم ان يكون ظاهرا

استعمل علماء ان العلم ليس ضرورياً بل انه لو كان ضرورياً لكان بسيطاً ويزنم منه ان

يكون كلامه على ما لا ينفك اما الواو اذ لا معنى للفقير الا البسيط

كما سنستأنس واما الثانية فلان طبعه العزيم ذوات اللعاب اذ لم يرفع عن الفم ولا رقيق

ما سببه واما الثاني فلان حصول اليقين في العلم لا يوجب عن اليقين انما

ماية العلم عند ضرورة والخوض في لانه ليقدره لب طب فيكون ذلك عام

فيلزم من حقيقة حقيقة وإما بطلان اللازم فلان حصول المعنى قد يكون ظاهرا و

جهلا وتقليد او غير **اصح** و اصح الخ و دحضه بوجوب قيمة الاحتمال النقيض

فبدل ادراك الحواس كالاشعور والازيد في الامور المصنوية واعترض

بالعلوم العادية فانها يستلزم جواز انفيقن عقلا واجيب بان الجليل

اذا علم بالعادة انه في كماله لان يكون في ذهاب ضرورة وهو المردود مع التحويل

الغياث لو قدر له ملازمه النفس لانه يحبها **الغياث** لو قدر له ملازمه النفس لانه يحبها

[illegible]

ثم بعد ذلك انما حكمة لوجب على الخبير الا يتكلم في التبيين بهذا
 ثم انما التصور انما هو في الحقيقة والواقع انما هو في الحقيقة

بما قاله المصنف في القريض والصدق في القريض ولا يخفى من

کافی میری الاشعری یقین علی هذا وید فیہ اور کائنات الطولین کالشیعہ

والا زاد في الطة قبل ان يحال في هذه الامور المصنوية فخرج لان فيه ما في

لاور العينیه اطاریجیه وقد اعترض علی هذا الطبع بالعلوم بالامور العادیه کما

جبل جحار علم و جمل النقيض لجواز انقلاب جبل ذهب مثلاً تجانس

الحواجر واستوفوا في قبول الصلوات مع ثبوت القادر الخ رويهما بوجهان جواز

أرى الطوبى لهم الذين هم
بنادق

هذا على ما في نسخة المتكلمين

69%
TN 1200

2512-4a10B

يحيى بن يحيى
الشافعي المصنف والناطق القسوي وهذا
مضمونه فوض هذا الفرب من بين
الفرب الاثر بما لا يشك ان الله عليه

مما لا يحصل الا بالطلب ووجود الاسماء الاربعة ووجدانها في التكميلات الى معانده

طبيعيا الى ان يتوقف تحققه عليه وهو الذي متعلق مفردا بوجوده والشيء
فلا يلزم ان يكون له وجودا حقيقيا بل هو موجودا في ذهنه لا في الخارج

كان متعلقا بكربا في طلب مغدرات لتوفى خمسة واذك عدة فقد تيسر ان كل

مركب يكتسب باطوره ولا يشي من البسيط كذا في هذا ما وعدنا في بيان

أه البسيط هو مع الفزري والتفديني الفزري لا يتقدم تفديني

مردودیاکان و نظایر آنها که بخلاف ای شیخ در تقدیر اعلی و هو دلیل

فَيُطِيبُ الْإِذْنَ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَزِمُ مَنْ تَوَقَّفَ النَّصُورُ عَلَى نَصُورِهِ فَإِنَّهُ يُطِيبُ

عاصم فلا طلب الا فلان شعور به فلا طرأه اوجه ما نضرب القيد شعورا

من کل و من کل و من کل

25
مجلسه ۲۵

عصولاً والآلزم التقيضان **الموصوف** قد اورد على التصورات لاسطة منه لانه اذا

لا يملك ان يخلص من وجهه الا ان يعود الكلام مما يطلبه ويطلبه
بل ان يطلب ان يشوبها الى مجرداته الخ ذكر اننا نطلب التوفيق من غيرنا

مفضل و يطلب بعض بالتعالي كمن يرى الشفاعة كثيرة

لأن متصوراً تفصيلاً أي تصوراً حاضر البين ما هو كالغرض من الموضوع

عنه يلتفت اليه بالقصد في خفض فاذا انخفض حلة منه ورتب وصل مجموع لم

يكن كمن ينجى بناءً ثم رجا انتقا الذهن منه الما عيها كان مغفولا عن

المعصية وقد أورد على التصديق مثله فقبيل المطلوب منه لاذما

فاحصل او غير مشعوره كما تقدم والجواب انه يتصور النسبة ثانيا واثباتا

المطابقية أكدتها وذلك لأن العلم بالنسبة في جهة تصور باقي العلم حصولا
والله اعلم بقصده العاكف على هذا الفن والاشارة في كتابها

فما كان من ذلك الا انهم اجمعوا على ان لا يثبتوا له في الدنيا ولا في الآخرة

الركب مفردة وصورته هيئة افاصلية **ل** الحلل مركب مادة وهو كاتشب

[illegible]

على وجه الخصوص
 قبل الالتفات بالقصد الى ان
 من اجل كون الموضوع
 صفة مجموع لم
 مقفولا عنه
 من الصوت
 منه لانه اذا
 تغيا او اثنان
 علم كصولا

ومن اجل الجواب ان المصطلح التصوري مشعور ايضا انما هو
 لا يتغير فان الحيوان فقط والاشياء طوع كذا مثلا بطبيعة ويعرف
 مفصلة ثم يعلم احد بها الا الاخر فيحصل على تصوري وهو اقل
 ثم يلزم منه المحذور كما تمكّل فيعلم على ما يجزى
 بالافراد انما هي معلوميتها

وهذا مع ظهوره قد ضل على كثيرين من
 انهم رويوا انه هو اقليم من كون الانبياء
 التي عبارة عن ادراك وقوع الشيء
 هو لا وقوعها

كتاب طب
النفوس والمغنين
في ما
منه في
الوصف
طبيب

جنس جنس جنس
 جنس جنس جنس
 جنس جنس جنس
 جنس جنس جنس

الاول في التوفيق
 الثاني في التوفيق
 الثالث في التوفيق
 الرابع في التوفيق

ما يشتمل من الذات على صور مختلفة بالحقبة ولا بد ان يكون تمام حقيقة
 جنس تلك المختلفة وكل واحد من تلك مختلفة نوع له اذا اختلف حقيقة
 الحقيقة كما في الذات لا بد ان يحتمل فيكون حقيقة مجموع الجنس والفصل هذا وقد
 يطلق النوع على ذي واحد متفقا الحقيقة أي باعتبار كونها احاداً وليس
 نوعاً حقيقياً **مقدمة** الاجنس ترتب متباعدة الى ما لا جنس فوقه ولا
 الاعلى كالجود وتنزل الى ما لا جنس تحته وهو الاسفل كالحيوان وما بينهما
 هو الوسط وقد يكون مفرداً لا فوقه جنس ولا تحته فاعرفت هذا فالجنس
 نوع بالجنس الاول لا اندراج تحت جنس دون الثاني اذ احاده ليست متفقا
 والبسيط بالعكس أي النوع بالجنس الثاني لكون ان يكون افراده متفقا بالحقيقة
 لان الحقائق دون الاول لا واجد لها فلا جنس فقولوا البسيط بالعكس قضية
 سرية لا كية **والثاني** بخلافه وهو لازم وعارض فاللازم ما لا يتصور مخالفة
 وهو لازم للماهية بعد فهمها كالضرورة للثلاثة والركوبية للاربعه ولازم لوجود
 خاصه كالحدوث للجسم **الثالث** والعارض بخلافه وقد لا يرد ولا كسواد
 الطراب والرخي وقد يرد ولا كصورة الذهب **الرابع** بخلاف الذات في
 التعريفات الثلاثة فيكون ما يتصور في الذات قبل فهمها او المحلل او ما لا
 عقلا وينقسم اللازم وعارض فاللازم ما لا يتصور مخالفة الى لا يمكن
 وهو قسمان لازم للماهية بعد فهمها بخلاف الذاتية فانه لازم لا قبل فهمها
 سواء فرض وجودها او لا كالضرورة للثلاثة ولازم لوجوده خاصة دون الماهية
 كالحدوث للجسم وكونه ذاتا على الجنس **الخامس** وذلك لا يلزم ما به الجسم اراد الجسم
 والعارض من جنس
 واللازم من جنس
 واللازم من جنس
 واللازم من جنس

هذا الجنس لا يمكن ان يكون له جنس
 لان الجنس لا يمكن ان يكون له جنس
 لان الجنس لا يمكن ان يكون له جنس
 لان الجنس لا يمكن ان يكون له جنس

الاول في التوفيق
 الثاني في التوفيق
 الثالث في التوفيق
 الرابع في التوفيق

الاول في التوفيق
 الثاني في التوفيق
 الثالث في التوفيق
 الرابع في التوفيق

الاول في التوفيق
 الثاني في التوفيق
 الثالث في التوفيق
 الرابع في التوفيق

والعارض بخلاف اللازم فيكون ما يتصور مخالفة اي يمكن ومع الامكان قد
 للارزول كسواد الطراب والرخي وقد يرد ولا كصورة الذهب **اللازم**
 بعد فهمها قد يكون لا بوسط بل يتبين وقد يكون بوسط فلا يجيبه ولا اول ولا في حكم
 من كلام الجنس فيخطئ بخطأ **مقدمة** صورة اهل الجنس الاقرب في الفصل
 قد يكون نقص وفلكا مادة خطأ ونقص فخطأ يجعل الموجد والواحد يجعل
 الموضع الخاص بنوع فصلا فلا يمكن ترك بعض الفصول فلا يلزم كونها
 بنوع مثل ان يكون عرض فلكا لان صوابه وكما جعل النوع والبرهان جنسا مثل
 المشترط ان الناس العشرة وثم ونقص الرئيس باللازم الطالقي مثل الاثنى
 ولا بما يتوقف عقلا على مثل الزوج عدد زيد على الزوج واحد والعكس فانها
 وبان ومثل الناس جسم كالفن فان النفس اخص ومثل النفس كوكب نار فان
 الثمار يتوقف على النفس والنقص كاستعمال الاثنى فالزوجية والمشاركة
ان قد علمت ان الكلام كسواد صورة وان مادة اهل الذات والوحي بانها
 واما صورة فان تأتي بالجنس الاقرب في الفصل وقلا الصورة نقص في الحد كما
 سقاط الجنس الاقرب والاقصا على الابعد لانه الفصل بالاتزام على الانسان
 جسم طوي او سقاطا الجنس مطلقا لان الانسان ناطق وكنتدم الفصل
 على المشي الموطأ على الجارية بالصورة وفلكا مادة منه ما هو خطأ ومنه
 ما هو نقص فخطأ ولا مثله منها جعل الموجد والواحد لان مثلا
 وانها ليس ذاتيين لانه حقيقة دونها ومنها جعل الوحي الخاص بنوع
 ما فصلا بحيث لا يمكن كالمشاكل بالفعلة لان ومنها تركت بعض الفصول
 في الانسان
 في الانسان
 في الانسان

الاول في التوفيق
 الثاني في التوفيق
 الثالث في التوفيق
 الرابع في التوفيق

الاول في التوفيق
 الثاني في التوفيق
 الثالث في التوفيق
 الرابع في التوفيق

الاول في التوفيق
 الثاني في التوفيق
 الثالث في التوفيق
 الرابع في التوفيق

[illegible]

فان قيل المين تصور بانه حيوان
عاطل ينع تصوره بانه حيوان
مساوي وتصور النفس بانه حيوان
يكون ينع تصوره بانه حيوان
وبالمثل فاطل الطبعي
واحد كان ما عداها
لوانه وجزا الطبعي قد يتاخر
نسبة احد الاطراف لم يتاخر
فترفع التماخ الى المقدس
وان شئت فاعتبر او تصور
حيوان عاطل وحيوان مساوي
وحيوان يحد وحيوان متحرك
فان قيل المين تصور بانه حيوان
عاطل ينع تصوره بانه حيوان
مساوي وتصور النفس بانه حيوان
يكون ينع تصوره بانه حيوان
وبالمثل فاطل الطبعي
واحد كان ما عداها
لوانه وجزا الطبعي قد يتاخر
نسبة احد الاطراف لم يتاخر
فترفع التماخ الى المقدس
وان شئت فاعتبر او تصور
حيوان عاطل وحيوان مساوي
وحيوان يحد وحيوان متحرك

قد سبق ان التصديق نوع
من العلم وكيفية ما يتوقف
عليه من التصورات
واكثر ما يطلق التصورات
التصورات على المخلوقات
الطبيعية والتصورات
التي هي على المخلوقات
فهي باعتبارها على المخلوقات
تصديق فنية والافان تصديق
يعتقد احد اجزاء القضية
سبحه

سكونه هو اوصار كل شيء ويطلب عليه الدليل واليدلة النقل عن اهل لغة او غيرها
قال في كل تصديق فنية ونسبة البرهان مقدمات والحكم عليه منها اما جري
معيّن او لا والشأن اما بين جزئية او كلية او صارت الابعة شخصية وجزئية
مخصوصة وكلية واهلية كل منها موجبة وسالبة والمتحقق في المرحلة الجزئية
قال اهملت اول هذا وان انواع من التصورات والشرع في التصديقات
وكل تصديق يسمى فنية ويسمى الفنى بالبرهان اي اذا جعلت جزئية مقدمات
ولا بد فيها من حكم نسبة فيستدعي حكوما عليه وحكوما به فالحكم عليه يطلق بالبرهان
فيما اما جزئي معين او لا والشأن ان يكون مبيّن جزئية اي يكون الحكم على
بعض افراده او كلية اي يكون الحكم على كل افراده ولا يكون مبيّن جزئية و
لا كلية صارت اربعة اقسام الاول ما موضوعها جزئي معين فجزئى
ويسمى شخصية والثاني ما ليس موضوعها جزئيا معيناً ويسمى جزئية فلو بعض
الانسان عالم ويسمى جزئية محصورة والثالث ما ليس موضوعها جزئيا معيناً
ويسمى كلية فكل جوهر متحركة ويسمى كلية محصورة والرابع ما ليس موضوعها
جزئيا معيناً ولم يبين لاجزئية ولا كلية كقولنا ان في خسران يسمى مهلكة
والمحقق فيها الجزئية لانها تتحقق سواء كانت جزئية او كلية اذ الجزئية
لا يعتبر فيها عدم الكلية بل ان لا يتحقق لها فذلك اهملت ولا يتكبر فيها
البعض للاستفناء عنه **قال** ومقدمات البرهان قطعية ليست قطعية لان
لازم الحق من وبتنفي الضرورية والالتزم التمسك واما الامارات فظنية
او اعتقادية ان لم يمنع مانع اذ ليس بين الظن والاعتقاد وبين امر رباط
عقلاني

فان قيل المرحلة لمقتضى التقييم تتناول الطبيعة مغلقة
الانسان نوع واطبق ان جنس ولا يتحقق فيها الجزئية
لعدم الحكم على بعض الافراد قلنا كانت لم يقيد بها
لاجزئية ولا كلية لان المرحلة ما فيها جزئية او كلية
كقولنا غير مبيّن
دفع كما يتوهم من ان الجزئية والكلية يقتضى التقييم
باعتبار ان فكيف يتحققان يعني ان تقابلها انما هو
واما باعتبار الذات للتخصص والبيان للكلية والجزئية
بل لا بد من التوضيح للجزئية وعدم التوضيح للكلية وليس كذلك
الافراد

عقلاني
مقتضى لزومها

لزمها ما جاء قيام وجهها **قال** مقدمات البرهان قطعية وجزئية قطعية لان
النتيجة لازمة بمقدمات حقة قطعية ولازم الحق من قطعية ولا بد ان ينتهي الى
المقدمات الضرورية دفعا للذور والتمسك الخاضعين عن الاكتاب واما الامارات
اي ما هي فظنية فيستلزم النتيجة كقولنا اما ظنية او اعتقادية ولا يستلزم ذلك
في وقتها وجوبا ولا دأيا بل وقتها وما ذلك اذ لم يمنع مانع وانما لم يجب لانه ليس بين
الظن والاعتقاد وبين امر رباط عقلي بحيث يمنع خلفه عنه لزم والامام مع بها
موجب بها ان يكون عند قيام المعارض ويظهر خلاف الظن بحيث او دليل
قال وجوب الدلالة في المقدمات ان الصوري خصوص والكبرى عموم ويجب
فيستلزم موضوع الصوري وعمول الكبرى **قال** وجوب الدلالة في المقدمات
ويجب ما لا بد لزمتهما النتيجة ان الصوري باعتبار موضوعها خصوص
والكبرى باعتبار موضوعها عموم واندر ارج الخصوص بالعموم واجب
فيستلزم موضوع الصوري وهو موضوع الكبرى فيثبت له ما ثبت له وهو
عمول الكبرى فبما ان اثباتا فيلحق موضوع الصوري وعمول الكبرى وهو
وذلك قول العالم وقد مؤلف وكل مؤلف حادث فان العالم اخص من هذا المؤلف
ولذلك نقول العالم مؤلف فكم فاقص بالعالم وكل مؤلف حادث فكم فاقص
للعالم ونفي فيلحق العالم واذا علم انها اذات وبها فكم فاقص
لكن طبيعة المحول بما هو محمول اعلم فذلك لم يتوضّع للافريق **قال** وقد كلف
احدى المقدمات للعالم بها والضرورية انما هي اذات الباطنة وهي
لا يتصور له عقل كالجوع والامم ومنها الاوبيات وهي ما يحصل في العقل
اي من حيث هو

فان يقال ان
مقتضى لزومها
عقلاني

يعني ان المقدمات
تصديق بل هو ما المقدمات
والنتيجة لازمة بمقدمات حقة
قطعية ولا بد ان ينتهي الى
المقدمات الضرورية دفعا للذور
والتمسك الخاضعين عن الاكتاب
واما الامارات اي ما هي فظنية
فيستلزم النتيجة كقولنا اما
ظنية او اعتقادية ولا يستلزم
ذلك في وقتها وجوبا ولا دأيا
بل وقتها وما ذلك اذ لم يمنع
مانع وانما لم يجب لانه ليس
بين الظن والاعتقاد وبين امر
رباط عقلي بحيث يمنع خلفه
عنه لزم والامام مع بها موجب
بها ان يكون عند قيام المعارض
ويظهر خلاف الظن بحيث او
دليل

کلیا و اکثریای آن
مایه تحمل

الاسکار

بالحق الظاهر المتعارفين كالعلم بان النار حارة والشمس مضيئة
الاربع التجليات وهي ما يحصل بالعادة اعني فكر الترتيب من غير محالة ^{اي ليس للعقل}
عقلية وقد يتخصص كعلم الطبيب بعلوم المسهرات وقد يتم كعلم العاقل ^{مدقق في}
ان المزمع مسك الختام المتواترات وهي ما يحصل بنفس الاضمار ^{العاظمة} ^{لان ليس}
كالعلم بوجود مكة وبعداد من لم يهاها ^{بحاكم فيه} ^{١٢} واما المقدمات الظنية فانواع
الحدسيات كاشاهدنا نور القمر يزداد وينقص لقربه وبعدد من الشمس
فقط انه مستفاد من الشمس والمشهورات كحسن الصدق والعدل
وقبح الكذب والظلم والتجليات الناقصة والمحسوسات الناقصة ^{الوجوب}

كلية دارالعلوم

او يكون الاقران الاقران والاشياء المختلفة وسندكم مثاليها فالاقتران
بغير شرط ولا تقسيم اي يقتصر على التقسيم ويسمى الاقتران ابيات الطولية ولا
يتضمن التسليم الا في تقسيم او شرط ويسمى الاقتران ابيات الشرطية
لكنه يحدو ايا وكثرة تغيبها وبعد اكثرنا عن الطبع ثم المفردان من مقدار
تسليم المنطقيون موضوعا ومكولا والمسلمون ذاتا وصفة والفقران
مكولا عليه ومكوما به والخويون سند اليه وسندا او اجزاء المقدمة
تسمى حدودا ولا بد من حد متكرر باعتبار نسبة المطرقة الحط ويسمى الاوط
واما الاخران واهل المطرقة الحط فيسمى موضوعا للاصغر ومكولا للاكبر
المقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى مثاليها كل وضوء
عبادة وكل عبادة قريبة شبيهة كل وضوء قريبة فالعبادة الاوسط والو
الاصغر وكل وضوء عبادة الصغرى وقريبة الاكبر وكل عبادة قريبة الكبرى
قال صاحبنا وما كان الدليل قد يقوم على ابطال التقيض والمط تقيض

1

هذا هو المقام الذي لا يرد عليه

وقد يقوم على الشيء هو ما يكون والمطابق عليه حتى لا يتغير **الحوار**
لا كان الدليل قد لا يقوم على صدق المطا اجتماعا بل اما على ابطاله
المطابق يلزم منه صدق واما على تحققه فليس يلزم المطا وهو ما يكون المطا
عكس فليس صدق واما على صحة البيان النقيض والعكس والامر بالمعروف
ايمان ليس له ولا صدقها وكما يذكرها جميعا **قال** فالتقديرات كل قائم
قضيتين اذا صدق احداهما كذبت الاخرى والعكس فان كانت شخص
فشرط ان لا يتبع بينهما اختلاف المعنى الا للمنفى والاثبات فبما ان كل شخص
في الاضافة والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان والشرط
والا لزم اختلاف الموضوع لانه ان اخذنا ان يكون باء الكلية مثلا في الحكم
كاتب لان الحكم بوجهي فاقول بوجهي **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
الكلية المشتبه بجزئية **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
التقديرات للقضيتين يلزم من صدق اثباتها فثبت كذب الاخرى ويلزم من
العكس وهو ان يلزم من كذب اثباتها فثبت صدق الاخرى **والاجابة**
لا تقييد لزوم يكون بالذات دفعا لورود هذا ان هذا ليس بباطل
لان كذب كل منهما لا يلزم من صدق الاخرى من صدق واهلنا انه لا يخرج عن
الاخر جميعا والاضابط في التقديرات ان القضية اذا كانت شخصية يجب
يكون يتناولين تقديراتها لا يتناول كل من النفي والاثبات بالآخر فليس
ان يجرد الموضوع والحوال لا باللفظ فقط بل بالذات والاعتبار ويلزم
ذلك استحداث لولا ان لم يتحقق كذلك لاختلاف الاعتبار الاول
الاضافة

لان سبب كذب الاخرى
لان سبب كذب الاخرى

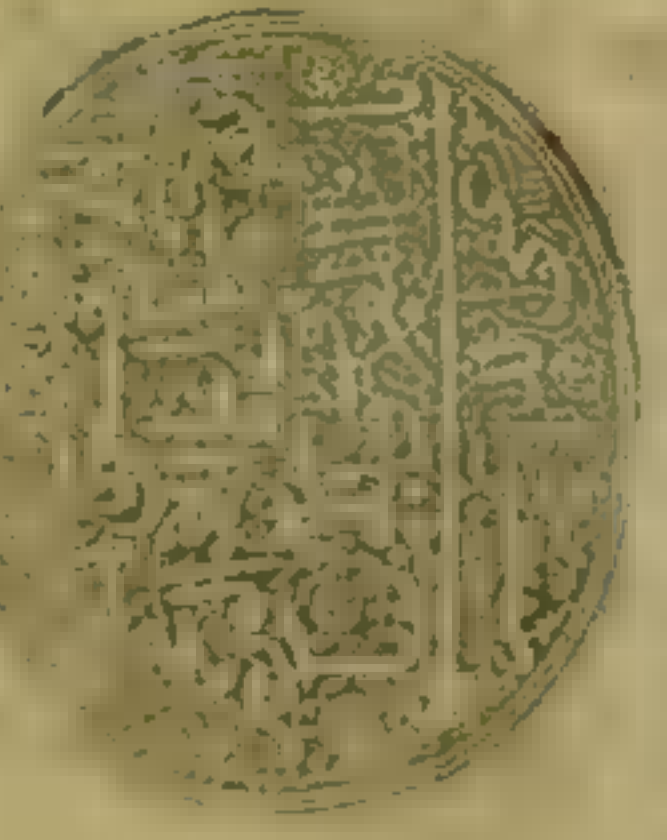
في الاضافة
في الاضافة
في الاضافة

هذا هو المقام الذي لا يرد عليه
هذا هو المقام الذي لا يرد عليه

في الاضافة
في الاضافة
في الاضافة

الاضافة مثل زيد باب زيد ليس باب الوارد في احداهما كذا في الاخر ولو لم
يتشابه التسمية الا في اللفظ والكلية مثل زيد ليس باب الوارد في احداهما كذا في الاخر ولو لم
الذات في احداهما جرد في الاخر لم يتشابه التسمية في الفعل والقوة مثل
المرأة المدرك مسكها في الاخر لم يتشابه التسمية في الزمان مثل الشارة النسي
ليست جارية التي من المكان مثل زيد ليس باب الوارد في احداهما كذا في الاخر ولو لم
مثل الابل متحركة الاصابع الابل ليس باب الوارد في احداهما كذا في الاخر ولو لم
القضية شخصية واما اذا لم يكن شخصية لزم ما ذكرنا في اختلاف الموضوع
بالكلية والجزئية **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
مثل كل انسان كاتب بالقول كل انسان ليس بكاتب **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
بمعنى خاص بوجهي من الموضوع كقوله كل انسان ليس بكاتب **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
والا فاصحح به ولا تنفذ من فوجي آخر مثلا بصدق اثباته للكل والجزئية
الا وانه كقول ولا فاصحح به **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
يكون صدقها مع كذبها لان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
صدق لان الحكم في الجزئية على جزئيتين من جزئيات الموضوع وان يوجد
ضمن كل جزئية في صدق الاجاب في ضمن جزئية والى سبب ضمن جزئية اخرى
ولو كان القصد الى بعض معين ان يقول بعض الانسان كاتب وذلك
البعض ليس بكاتب ونحو ذلك لم يكن صدقها اذا ثبت ذلك فثبت
ان بعض الكلية المشتبه بجزئية **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
الكلية السالبة وهو واضح **قال** فلو لم يكن بوجهي فاقول بوجهي
وجوب صدقها فكل الكلية الموجبة الجزئية الموجبة عكس السالبة الكلية

هذا هو المقام الذي لا يرد عليه
هذا هو المقام الذي لا يرد عليه



فمن ابراهيم الى ابينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

الحديث طلاق الخواتم من البين فليكن الوصية الكليتين والطلاق بين

المستقلة لتكسر او يوجعها على الكلية ^{ان الكلية} قال والمقدّمين باعتبار الوسط
اربعة اشكال فالاول محمول الموضوع النتيجة موضوع لمحوه والثاني محمولها

موصوفه لها والرابع عشر الأول فاذا ركب كل شكل باعتبار الجنية والكمية

الحديث الأخير في سبب شكله والاشكال اربعة لان الاوسط ان كان محمولاً في الصغر

موضوعه الکبری فالاول وان کان محولا فیها فالثانی وان کان موضوعا
فالثلث وان کان عکس الاول ای موضوعا فی الصفی محولا فی الکبری فالاول

ادراك كل شكل باعتبار مقدّميه في الایجاب والسلب والکلیة والجزئية

مقدرات العقلية ستة عشر فخرية بالان الصفوى احدى الاربع ويضرب الاربع في الاربع والاربع في

الشروط ويكون محققاته ما يقع بعد ذلك فالجسك الاول ليس وان كان يتوقف

علا رجوعه اليه فينتج المطالب الاربعة وشروط النتائج ايجاب الصفوى او طلبة
الاولى طلبة الكلية الكبرى ليندرج فينتج فينتج الاربعة موجبة كلية او جزئية وكلية

موجبة او سالبة الاول كل وضوء عبادة وكل عبادة عبادة الثانية كل عبادة عبادة

عباده و هر عباده را هیچ پدری از آیه انساب حسن و حسن عباده را

البناء على خلافه كسكن الحورية المنيعة مثلها ولا عكس الحورية الساكنة في القلعة
كما قضيت الحورية بان يكون الموضوع كقولنا والحواري موضوع على وجهه

[illegible]

فمن علف بعض الناس في الفرس انهم وهاكذا يعني ان لو وجدوا هذا
صدقا فهذا احدى وقد قال العنقية التي حصلت في بعد التمدد في علفه

الحاشية النسخ وعلامة الكلاية الموجبة هيئية موجبة لان العوض
والجمل قد استوفى فانه صير قاعلا في بعض ما صدر على الجمل صدقة

عليه الوضوء لكن ربما يكون المحرم اعم حيث لا يشهد الموضوع فلا

بازم الحکمت و ممکن الحکمت السابک است سالبه لا فاعلم فرین لا یلتحق بالکس
مما لا افراد و عکس الحکمته الموریه جزئیة للاتقاء و اخص فیہا من لای لا عکس

لها الجوان التي يكون الموضع من قدامها من الخلف من بعض فاما

كانت الامم الاخضرى ملايعة في قافها واذا كانت الخويبة الكريمة

[illegible]

بعض الآخر وهو يصح ما في التسمية الموجبة فتكون هذه التسمية في ذلك
كقولنا لا زعم لمؤثرها وعدمها لا ولم غيرهم لعدم المؤثر ومنه

خلفاء الخليفة في هذه البلاد امته ومن الامراء المسلمين الاخويين مشايخنا
 وعلقت اليك في هذه الايام في هذا الملك انا اخوتك فكون اخوتك

يا ايها الذين آمنوا انقضت لكم الميثاق التي كنتم عتقتم
 الا الذين اصابكم منكم المشقة فعليكم بالصلوة والصدقة
 والذلة ان كنتم امة واحدة

الموجبة للصديقين
التي هي ان لا يكون
بعض الايمان خيرا
من بعض الايمان
الذي هو في القلب
والذي هو في العمل
والذي هو في القول
والذي هو في السر

۱۲۷
 منک
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹

قولكم لا ينبغي الا سلبه الكثرة فيه الا ان حاول
 الكبري ما ينبغي ان لا يكون له الكثرة في الاصل الا ان حاول
 هذا الشكل لا يخالف الشكل الاول والاولى الا ان حاول
 كبراه كما في الشكل الاول والاولى الا ان حاول
 الاول على الشكل الثاني والثالث او على الشكل الاول
 السالبة على الشكل الرابع وهو سالبية كلية وحيثما لا يكون
 هذا الشكل الاول لا يكون الا سالبية كلية وحيثما لا يكون
 تكون كبراه عند الرابع اعني السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية
 على التقيض ايجاب في الشكل الاول على سالبية كلية
 اذا قلنا بعض في ليس بـ وحيثما لا يكون الا سالبية كلية
 في جميع الاشكال الا ان يكون في الاشكال الثاني والثالث
 كلية سالبية كلية او كلية موجبة جزئية سالبية كلية
 من ان لا يكون في جميع الاشكال الا ان يكون في الاشكال الثاني والثالث
 والتقيض لا ينافي اليه اذ يمكن ان يكون في الاشكال الثاني والثالث
 وحيثما لا يكون في جميع الاشكال الا ان يكون في الاشكال الثاني والثالث
 التقيض الموجبة كقولنا اجنبا باستلزام البيان بعكس
 الموجبة الكلية ايضا كذلك لا يمكن استلزام الموجبة
 التقيضية على جعلها كقولنا على راي المتأخرين على ان كلامي
 وعلى تقدير ان الحق عند ضرورتها محض في الاشكال الاول
 الثاني ليس بعينه فيكون هذا هو الصواب

وبين بعكس الكبري الثاني كليات الكبري موجبة الغائب ليس معلوم الصفة
 وما يصح بعده معلوم الصفة ولازمه كالاول وبين بعكس الصغرى وجعلها الكبري
 وعكس النتيجة الثالث جزئية موجبة وكلية سالبية بعض الغائب محمول وما يصح
 ليس محمول ولازمه بعض الغائب لا يصح بعده وبين بعكس الكبري الرابع جزئية
 سالبية وكلية موجبة بعض الغائب ليس معلوم وما يصح بعده معلوم وبين
 بعكس الكبري بتقيض مغزها وبين في ايضه وفي جميع ضربها بخلاف فنافذ
 نقض النتيجة وكل غائب يصح بعده وجعلها صغرى فتنتج تقيض الصغرى الصادقة
 ولا دخل له بتقيضه فاطل صواب **الاول** الشكل الثاني شرط انتاجه
 اختلاف مقدميه في الايجاب والسلب وكلية كبراه ومن حواضه انه لا ينبغي
 الا سالبية واما الشرط الاول اعني اختلاف مقدميه في الكيف فلما علمت
 انه لا ينبغي الا برة الاول واذا كان مخالفا لثمة الاول اي هو الكبري وجب
 في رده اليه ان بعكس احدى المقدمتين ويجعل كبري فان كانتا موجبتين فيكون
 فبطا لا يمكن فيه ذلك لان عكسها عكسها جزئية موجبة لا يصح كبري
 وادى كانتا سالبين ما يمكن فيه ذلك لكن لا ينبغي اذ يصح الصغرى سالبية الاول
 فلم يتلوا كما هو اما الشرط الثاني وهو كلية الكبري فلانها ان كانت ان
 عكس فوافق لان الجزئية عكسها جزئية فلا يصح كبري الاول وان كانت
 جزئية تكون عكسها صغرى وجعلها كبري والكبري صغرى فلا بد من
 عكس النتيجة اذ اصاب منها سلب متزوج النتيجة عن محمولها والمطالع ذلك
 كقولنا لا يمكن ان القياس في من جزئية موجبة وكلية سالبية فتنتج سالبية
 جزئية

يعني ان كان القياس من الضروب التي يكون رعاها الشكل
 الاول بعكس الكبري وجعلها كبري فاشطاط كلية الكبري واصطفا فان قلنا
 الرابع اعني بعض في ليس بـ وحيثما لا يكون الا سالبية كلية
 شرط في ايضه لا بد من عكس النتيجة اذ اصاب منها سلب متزوج النتيجة عن محمولها والمطالع ذلك
 ليس ان يكون لا ينبغي ان يكون في جميع الاشكال الا ان يكون في الاشكال الثاني والثالث
 اذ اصاب منها سلب متزوج النتيجة اذ اصاب منها سلب متزوج النتيجة عن محمولها والمطالع ذلك
 يكون في جميع الاشكال الا ان يكون في الاشكال الثاني والثالث

لا ينبغي من ج ب وبعين آت اذا جعل الصغرى
 بعد العكس كبري والكبري صغرى هكذا بعض آت
 لا ينبغي من ج ب وبعين آت اذا جعل الصغرى
 لا تتكس من ان الحاصل بعض ج ليس آت

جزئية وانما لا تتكس واما كون لا ينبغي الا سالبية فلان كبراه عكسها سالبية كلية
 آت اذا عكسها لا يتكس او بعكس جزئية لا يصح كبري الاول وقد علمت ان
 فتنتج مثله في الاول سالبية فان قلت فكيف يوجد ذلك في قولك بعض
 ليس بـ وكل آت قلنا **كلما** يستلزم لا ينبغي من الس ب وبعكس
 لا ينبغي في ليس بـ او ينتج المطر وقرب هذا الشكل باعتبار هذا
 الشرط ادبته اقم اذ يسطر الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية
 السالبة والكلية السالبة مع السالبة الجزئية والموجبة الجزئية
 الموجبة مع الموجبة الجزئية والسالبة مع السالبة الجزئية
 والسالبة الجزئية وآت السالبة الجزئية مع السالبة الجزئية والموجبة الجزئية كبري
 يبقى الموجبتان مع الكلية السالبة والسالبة الجزئية مع الكلية الموجبة الاول
 كليات الكبري سالبية ينتج كلية سالبية كليات كبراه الصفة وكل ما
 يصح بعده ليس محمول الصفة فكل غائب لا يصح بعده وبين بعكس الكبري
 فان قولنا كل ما يصح بعده ليس محمول الصفة تتكس كل محمول الصفة لا يصح
 بعده فبعضه كل غائب محمول الصفة وكل محمول الصفة لا يصح بعده ينتج المطر
 من الاول الثاني كليات الكبري والكبري موجبة ينتج كلية سالبية كالاول كل غائب
 ليس معلوم الصفة وكل ما يصح بعده معلوم الصفة ينتج كالاول وكل غائب
 لا يصح بعده ينافي بعكس الصغرى وجعلها كبري ثم عكس النتيجة فان قولنا
 كل غائب ليس معلوم الصفة عكس كل معلوم الصفة ليس بغائب
 هكذا كل ما يصح بعده معلوم الصفة وكل معلوم الصفة ليس بغائب

لا ينبغي من ج ب وبعين آت اذا جعل الصغرى
 بعد العكس كبري والكبري صغرى هكذا بعض آت
 لا ينبغي من ج ب وبعين آت اذا جعل الصغرى
 لا تتكس من ان الحاصل بعض ج ليس آت

[illegible]

المستسلم للكلوب لم يوجب القديسين
الم يوجب لهم ضرورة انهم لو صدقوا
اللازم عند صدقة اللازم لا يحتاج لكتب
الم يوجب اما بتفاديهما او بتفاديهما
فقط او بتفاديهما او بتفاديهما
بإطلاق اثنين الثالث وقد يقال في
العام لم لا يجوز ان يكون كذب كذب
الاجتماع وان صدق كل واحد من
اجتماع كسابة زينة وعدمه وان لا يحتاج
كل واحد من طائفتين لصدقة
المجموع الا صدق كل واحد اذا صدق
فلا يحتاج ولا لزوم للم

بمعكس احدهما وجعلها صغرى لموافقته في الكبرى فالتى ^{تسمى} ^{بمعكس} ^{الاول} ^{او} ^{الصغرى} ^{او} ^{الكبرى}
فان كانت الصغرى فاذا معكستها كانت الصغرى سالبة في الاول فلم يتلاقى الطرفان
لان الكلام على تقدير سكونها سالبه
وان كانت الكبرى فهي اما سالبة او موجبة فان كانت سالبة فاذا جعلتها صغرى
بيان الفساد
هكذا البعض
الاول لم يتلاقى الطرفان مطلقا فلما لم يتم حمل الصغرى على الكبرى ولا حمل الكبرى على الصغرى
ولا في نفس الانسان
بجزء من الطرفين وان كانت موجبة فعكسها جزئية فيجعلها صغرى والصغرى كبرى وهي سالبة فينتقد
ليس بجزء ولا قياس في الاول من صغرى جزئية وكبرى كلية سالبة فينتج جزئية سالبة و
بمعكس جميعها
يتلاقى ان على ان الاصول يجوز على بعض الاكبر ثم لابد من عكس النتيجة والالكان غير الخط
الخط هو
بيان الفساد

هذا بعض
 الحروف التي
 لا تكتب إلا
 في بعض الحروف
 ليس في غيرها
 فكيف يكتب
 الخط بها

بناء وعلو

[illegible]

[illegible]

هو ان اللازم
 هو ان المذكور في المتن في هذا القرب لفظه كالاول
 بتاول القرب الثاني وانما يحتمل ان يكون صفة النتيجة
 في نسخة المتن في هذا الموضع لفظه مثله والعينه
 للاول المذكور وهو القرب ومع ظهوره لا
 وجه يجعله عايد الا الاول الذي هو صفة اللازم
 وليس لمذكور وكانه وقع في نسخة من هذا ايضا
 كالاول فاشار الى انه يحتمل ان يكون صفة النتيجة
 بتاول اللازم وان يكون للقرب اي نتيجة القرب
 الاول وصاحبه حذف المضاف الى نتيجة الاول
 وعلى التقديرين مثله مفعول به لان الماتمة
 بين القربين (اي) في النتيجة دون البيان
 شرح الشيخ

من باب في الصفة
والاخرى في الاول
في باب في الصفة

متفاضلا ويأتيه بان يفيض على الكبرى بازاء حكم موجبة وهو قول
لا يباع على ان كان السلب موجباً للموجول وقد أثبت السلب للم
موجبة سالبة للموجول وهي لازمة للسالبة ووجه تنقيحها الى قولنا بعد
متفاضلا به وحكم يجعله صفى لقولنا وكل بر مقتاة ينتج ما
الضرب قد يتبين بالخلف ايضاً ان يأخذ نفقض النتيجة كما اخذ
الا انك هناك كنت تجعله صفى لكبرى القياس ومهمنا
القياس وذلك لان على الصفوى دائماً موجبة ونفقض النتيجة
لولا لم يصدق بعض المقناة لا يباع لصدق نفقضه وهو كما
جعلنا الكبرى لقولنا كل بر مقتاة انتج كل بر يباع وكان ان
يباع هف وتقرره ما تقدم وكذلك الضروب الى
ولا يخفى تفصيله **قال الشك الرابع** وليس الاقديا و
نتيجة عكس واجبة الى السالبة ساقطة لانها لا تنحل الى
وان كانت جزئية الثانية لم يتلاقيا وان كانت الاولى
كانت الصفوى موجبة كلية فالكبرى على الغلب وان كان
فالكبرى موجبة كلية لانها ان كانت جزئية وفليت و
وعكس النتيجة وان عكس وبعيت لم تصلح للكبرى و
كلية لم يتلاقيا بوجه وان كانت موجبة جزئية فالكبرى
كانت موجبة وفعلت الاولى لم تصلح للكبرى وان
الكبرى جزئية وان كانت موجبة جزئية فابعد فنتج منه

شكلا الرابع وليس الا تقديما وتأخير الاول لان
 سالبه ساقطة لانها لا تتشكل ان بقيتا وقلبتا
 ية لم يتلافيا وان كانت الاولى لم تصلح للكبرى فان
 كلياته فالكبرى على القلب وان كانت سالبه كلياته
 ما ان كانت جبرئية وقلبتا وجبت جعلها الصغرى
 ت وبعيت لم تصلح للكبرى وان كانت سالبه
 كلياته جبرئية فالكبرى سالبه كلياته لانها

مفترة لا الهية وكل وضوء عبادة فينتج بعض المفترة وضوء ويتبين بالقلب فيها
وعلى النتيجة الثانية مثله والثانية جزئية الثالث كل عبادة لا يستغنى وكل
وضوء عبادة فينتج كل مستغن ليس بوضوء ويتبين بالقلب وعلى النتيجة الرابع
كل مجامح مستغن وكل وضوء ليس بمجامح فينتج بعض المستغن ليس بوضوء
ويتبين بفكره الخامس بعض المجامح مستغن وكل وضوء ليس بمجامح وهو
مثله **الاول** الشكل الرابع وقد يظن انه هو الشكل الاول بعينه قدم فيه الكبرى
واخر الصغرى لو افقت في الصورة وليس كذلك لان الاشكال يتعين باعتبار
موضوع النتيجة ومحوها كما علمت ولا يتعين ذلك الا بتعيين النتيجة فاذا كان
يكون شكلا اوليا لو كانت نتيجة نتيجة وليس كذلك بل نتيجة على النتيجة الاول
لان الخط في قول كل **ج ب** وكل **ا ج** بعض **ب** او لو جعلت من الشكل الاول
لا يتجلى **ا ب** والجزئية **ا ب** ساقطة في هذا الشكل لا تصلح لاصغر
والاكبري لانه انما يتردد الاول باحد الطرفين اما على مقدمتين مع بقاء
الترتيب واما بقاءهما مع عكس الترتيب ولا يتردد عنه بعكس المقدمتين
ولا يتأتى شيء منهما اذا كانت سالبة جزئية اما على مقدمتين فلان هذه
لا تنفك واما على الترتيب فلان السالبة الجزئية ان كانت كبرى صارت
صغرى الاول سالبة فلا يتأتى الطرفان وان كانت صغرى صارت كبرى
الاول جزئية فلا يعلم الا ندرج واذا سقطت هذه فالصغرى احدى الثلثة
الاخر فتكلم على التفرعات الثلث الاول ان يكون موجبة كلية وترجيح في
في الكبرى الثلث لانها ان كانت سالبة كلية عكست الصغرى لرجح الاثني وان
ثبتت

بعض المستغن مجامح
كل مجامح ليس بوضوء
بعض المستغن
ليس بوضوء وكذا
الخاص
لان لا تم ثبت لم يتعين الا صغر والاكبر فلم يتعين
الصغرى والاكبري فلم يعلم ان الوسطا في
الصغرى موضوع في الكبرى او بالعكس
محول فيهما او موضوع فيهما
شرح الشرح

فلا سلافة
مدان

وان ثبتت عكست المقدمتين وان كانت موجبة كلية فان ثبتت عكست الكبرى وان
ثبتت عكست المقدمتين اي عكست الجزئية وان كانت موجبة جزئية ثبتت المقدمتين
الثاني ان يكون كلية سالبة وترجيح ان يكون الكبرى كلية موجبة والا كانت اما جزئية
موجبة او كلية سالبة فان كانت جزئية موجبة لم يكن الطرفان اما على مقدمتين فلان
النتيجة لابد من عكسها وهي جزئية سالبة لا تنفك واما على كبرى فلا يغير الكبرى
جزئية في الاول وان كانت سالبة صارت الكبرى من السالبيين فلا يتجلى ان تفرق
تفرقت فيه والما في شكل ردت لما علمت انه لا يقبل من السالبيين فينتج من الثانية
الثالث ان يكون جزئية موجبة فيجب ان يكون الكبرى كلية سالبة والا لم كانت
موجبة لسقوط السالبة الجزئية فان كانت كلية لم يكن الطرفان اما الاول
وهو على المقدمتين فلان على الكلية جزئية ولا تصلح كبرى للاول واما الثاني
فثبت المقدمتين فلا تلا اذا قبلت جعلت الجزئية الموجبة كبرى للاول فلم ينتج وان
كانت جزئية فابعدا الجزئيين وعكسهما جزئيتان فلا يتجلى بنفسها
لا بعكسها بوجه وان انتاج الجزئية يستلزم انتاج الكلية لان لازم الاصح
لازم الاصح وقد علمت ان الكلية لا ينتج فقد علمت ان ضرب الشكل خمسة
الاول كلية موجبة وموجبة كلية ينتج جزئية موجبة كل عبادة مفترة لالهية
وكل وضوء عبادة لازم بعض المفترة وضوء ببيان بالقلب في الصغرى والكبرى
ثم عكس النتيجة بان يقول كل وضوء عبادة وكل عبادة مفترة وكل وضوء
مفترة بعض المفترة وهو الخط الثاني مثله الا ان الثانية اي الكبرى جزئية
فتقول كان كل وضوء عبادة بعض الوضوء عبادة والنتيجة واثباتها الاول

كلية ككون
لا يتجلى
من فلا يتجلى
الترتيب
بشكل
النتيجة

وان ثبتت عكست المقدمتين وان كانت موجبة كلية فان ثبتت عكست الكبرى وان
ثبتت عكست المقدمتين اي عكست الجزئية وان كانت موجبة جزئية ثبتت المقدمتين
الثاني ان يكون كلية سالبة وترجيح ان يكون الكبرى كلية موجبة والا كانت اما جزئية
موجبة او كلية سالبة فان كانت جزئية موجبة لم يكن الطرفان اما على مقدمتين فلان
النتيجة لابد من عكسها وهي جزئية سالبة لا تنفك واما على كبرى فلا يغير الكبرى
جزئية في الاول وان كانت سالبة صارت الكبرى من السالبيين فلا يتجلى ان تفرق
تفرقت فيه والما في شكل ردت لما علمت انه لا يقبل من السالبيين فينتج من الثانية
الثالث ان يكون جزئية موجبة فيجب ان يكون الكبرى كلية سالبة والا لم كانت
موجبة لسقوط السالبة الجزئية فان كانت كلية لم يكن الطرفان اما الاول
وهو على المقدمتين فلان على الكلية جزئية ولا تصلح كبرى للاول واما الثاني
فثبت المقدمتين فلا تلا اذا قبلت جعلت الجزئية الموجبة كبرى للاول فلم ينتج وان
كانت جزئية فابعدا الجزئيين وعكسهما جزئيتان فلا يتجلى بنفسها
لا بعكسها بوجه وان انتاج الجزئية يستلزم انتاج الكلية لان لازم الاصح
لازم الاصح وقد علمت ان الكلية لا ينتج فقد علمت ان ضرب الشكل خمسة
الاول كلية موجبة وموجبة كلية ينتج جزئية موجبة كل عبادة مفترة لالهية
وكل وضوء عبادة لازم بعض المفترة وضوء ببيان بالقلب في الصغرى والكبرى
ثم عكس النتيجة بان يقول كل وضوء عبادة وكل عبادة مفترة وكل وضوء
مفترة بعض المفترة وهو الخط الثاني مثله الا ان الثانية اي الكبرى جزئية
فتقول كان كل وضوء عبادة بعض الوضوء عبادة والنتيجة واثباتها الاول

كلية ككون
لا يتجلى
من فلا يتجلى
الترتيب
بشكل
النتيجة

بعض المستغن مجامح
كل مجامح ليس بوضوء
بعض المستغن
ليس بوضوء وكذا
الخاص
لان لا تم ثبت لم يتعين الا صغر والاكبر فلم يتعين
الصغرى والاكبري فلم يعلم ان الوسطا في
الصغرى موضوع في الكبرى او بالعكس
محول فيهما او موضوع فيهما
شرح الشرح

الثالث كلية سارية وكلية موجبة ينتج كلية سارية كل عبادة لا يستغنى عن الثانية وكل
 وضوء عبادة ينتج كل مستغن ليس بوضوء وبيان بالكلية المقدمتين ثم مكن
 النتيجة وهو شرط الرابع كلية موجبة وكلية سارية ينتج سارية جزئية كلما مباح مستغن
 وكل وضوء ليس بواجب ينتج بعض المستغنى ليس بوضوء وبيان بكل المقدمتين
 حتى يصير موجبة جزئية وكلية سارية فينتج سارية جزئية الى ما من حيثية متو
 وكلية سارية فينتج جزئية سارية بعض المباح مستغن وكل وضوء ليس بواجب
 فبعض المستغنى ليس بوضوء وهذا مثل الرابع في اللازم والبيان بكل المقدمتين
قال والاستثناء في ضربان ضرب بالشرط ويسمى مقصودا ويسمى المقدم الاول
 شرطية والشرط مقدم على الجواب والاولى المقدمة الثانية هي استثنائية وشرطها ان
 ان يكون الاستثناء لعين المقدم فلازم عين السال او يقتضى السال فلازم
 يقتضى المقدم وهكذا حكم كل لازم مع ملزومه والا لم يكن لازما مثلاً ان
 كان هذا انسانا فهو حيوان واكثر الاول باني والثاني بئوي يسمى قايض

فبعض بعض المستغنى
 مباح وكل مباح ليس
 بوضوء فبعض
 المستغنى ليس بوضوء

قد ينهم من طالع العبادة ان كل قايض استثنائي وهو اثبات المطالب بطلان يقتضيه وضرب بغير الشرط ويسمى مقصودا ويلزمه ان الانفصال
 متصل بئوي مستغنى في يقتضى الثاني فهو قايض لازم مع الثاني وان تنافيا اثباتا ونفياً لازم من اثبات كل يقتضيه الطغنى
 ان يقتضى الثاني وليس كذلك بل يشترط فيه
 ان يكون عبارة عن قايض بطلان يقتضيه
 احد اقسام الاشارة شرطية والآخر استثنائية
 متصل مستغنى في يقتضى الثاني
 هكذا الاول يثبت المطالب بطلان يقتضيه
 وكل يثبت مقتضيه بطلان يثبت
 لولم يثبت المطالب بطلان يثبت
 ليس بواجب فيلزم بئوي
 المطالب لكونه يقتضى المقدم شرطية

الاولى

الافرى استثنائية وشرطه بعد كونه النسبة بين المقدم والسال كلية دائرية ان يكون
 في الاستثنائية الاستثناء اما لعين المقدم فلازم عين السال واما يقتضى السال
 فلازم يقتضى المقدم اذ لو انتفى احداهما جاز وجود الملزوم مع عدم اللازم
 وانه يبطل كونه لازما مثلاً ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكن ان كان قايض
 لكن ليس يكون فليس انسان ولا يلزم من اثباته يقتضى المقدم يقتضى السال ولا
 من استثناءه عين السال عين المقدم لجواز ان يكون اللازم اعم كذا المثال المذكور
 وكان قصد بذلك المثال التنبه على هذا ثم لو قد رآه السال في لزوم ذلك ولكن
 خصوصاً المادة لا النفس لتصوره الدليل وهو باطية بلا فائدة لزوم المقدم
 للثاني وهو متصل بالآخر ان اكثرهما في الاول وهو ما يستغنى فيه عين المقدم
 ان يذكر الشرطية بالفتحة ان قايض وضعت لتعلق الوجود بالوجود واكثر الثاني
 وهو ما يستغنى فيه يقتضى السال ان يذكر الشرطية بالفتحة لو قايض وضعت لتعلق
 المقدم بالعدم وهذا الثاني وهو المذكور بئوي يسمى قايض الخلف وهو اثبات

المطالب بطلان يقتضيه كما قلنا لو ثبت يقتضى النتيجة لثبت مقتضى الا مقدمته
 من القايض فيلزم له واللازم بطلان فلا يثبت الضرب الثاني ما يكون بغير
 شرط ويسمى استثنائية منفصلاً ويلزمه تعدد اللازم مع التنافى بين امرين
 ولا يلزم من وجود هذا عدم ذلك ومن وجود ذلك عدم هذا اذ لولا
 ذلك والفرض انه لا لزوم صريحاً كان احدهما لا يستلزم الآخر ولا عده فلا
 لزوم اصلاً فلا يستلزم لانه انما يكون باللزوم كما تقرر في التنافى ان كان
 اثباتاً ونفياً كان هناك تنافيان وفي كل تنافى لازمان وذلك الرابع

لا يجوز ان يكون الثاني قايضاً
 عن الاول انما هو مقتضى
 بطلان لان مقتضى ما يثبت
 جميع الاوضاع وانما يثبت مقتضى
 على المقدم والاخر ان مقتضى
 البئوي في جميع الاوضاع
 البئوي على جميع الاوضاع

على ان كلمة ان تعلق ثبوت الجواب بالشرط ولو تعلق ثبوت
 الجواب بالشرط او تعلق ثبوت الجواب بالشرط او تعلق ثبوت
 او متعلقين او متعلقين او متعلقين او متعلقين او متعلقين
 وانما لا يقتضيه كونها لا تعلق بالشرط لا تعلق بالشرط
 كلامه يطلب منها شرح الطلح

مقتضى هذا الكلام ينبغي ان يكون جازماً لشرط الثاني او لشرط
 مقتضى الثاني كمن يقتضى الملازم بئوي لا يلزم من
 مقتضى الثاني بئوي لا يلزم من مقتضى الثاني بئوي لا يلزم من
 في قولنا هذا العدد اما زوج او فرد او زوج او زوج او زوج
 فليس بغيره كونه ليس بغيره فلو زوج او زوج او زوج او زوج
 تلازم لانها في ذهاب بعض ان زوج او زوج او زوج او زوج
 معناه ان يلزم تعدد اجزاء المنفصلة لوازيم
 تنافياً فبئوي جزاء المنفصلة لوازيم
 كما انها قد يكون نتائج القايض والنتائج
 لوازيم ولا يلحق ضعف هذا وانما يلزم
 ان يرد التنافى بين اللوازيم بل المرد انه
 لا يرد من تنافى بين امرين اما احدهما
 المنفصلة المستقلة في القايض الاستثنائي
 المنفصل على ما صرح به الله العلامة وحاشا
 مقتضى الله الحق لا يلزم عليه ولا عليه ولا عليه

دون الاولين وكنية لا جعل اي لا يلزم من اشتداد عين كل يقضي الآخر و
 ظل مثاله الخشنه اما لاجل اول الامراه اذ يستغنيان والامكان رجلا وامراه
 لكن يجتمعان كانهما ليس بل ارجل فهو لا امراه اولين لا امراه فهو لا رجل
 ولو قلت كنهه لا امراه فليس لرجل وكنهه لا رجل فليس لامراه لم يصدق لاجل
 في **الحال** ويرد الاشياء في الاقتران بان يجعل المعلوم وسطا **الاول** القيا
 الاقتران في المثال الاول علمت انها ترد اليه فليست كيف يرد الاشياء في
 الاقتران في طريقه ان يجعل المعلوم وسطا وثبوت وهو الاشياء صفوي
 والمعلوم هو او التمهيد كبرى مثاله انفصل الانسان اما زوج او فرد لكنه
 زوج فهو ليس بفرد فانه يتضمن كلا كان زوجا لم يكن فردا فيقول الانسان
 زوج

اشارة الى ما سبق من انه لا بد في البرهان ان اقترانيا
كان او استثنائيا مطلقا كان او منفصلا من
و مستلزما للحط فيلزم مقدمه ليقوت
اللزوم واخرى لبيان اللزوم فالحققة
الاستثنائية القائلة بثبوت الحققة
صغرى والمقدمة القائلة بنبوت اللزوم
الاما قوله ان الشك في الحققة
الافتراس لا يجعل الحققة بغير الاستثنائية
مثلا يقول في ان كان هذا الانسان
لكنه ليس في ان كان هذا الانسان
حيوانا لان كل انسان حيوان
حيوانا وفي كل حيوان ليس
وفي قولنا العدد ليس حيوانا
هذا زوج وكل زوج امار زوج
هذا ليس بزوج وكل زوج ليس
فالاد باللزوم ما يستلزم الحط لا ما
16 المقدمة المتصلة
س 9 ل 12

ج ۱۵۹

۸۱۸

هذا میرزا جان علیا طنبی

شماره

۱۵۹

[illegible]

قوله يا قوم من القدر الى حاصيل انتم
 تعلمون القدر اربع اركان احد هي وقوعه في القدر
 الاخرى ثانيا مع انه غير عند الله كما في قوله
 سبحانه والشيء عنده بالثانية في قوله وان كان الشئ
 مع انه غير عند الله كما في قوله وان كان الشئ
 في الصلوة في الزكوة في الخصال كل منى اشارة الى
 احد المذكورين اما الاول الى الاول والثاني الى
 الثاني والاول الى الثاني والثاني الى الاول على
 ما قاله الشيخ والله قد اقتصر في بيان سوال على احد
 وجهي منشا التوهم اعني الثاني جعل قوله الهي
 والتفصيل عطف عليه المذكور وانما الاقتصار
 تفصيل لان التاكيد ليس في حق التاكيد مع انه
 يستلزم كل عبارة اخرى على ما يليه بحاله
 محمد الدين

قوله اقول ان كان
الملكوت اله في البطال
الارسل حيث لا يشاء
في القيد اله
قوله اقول ان كان
الملكوت اله في البطال
الارسل حيث لا يشاء
في القيد اله

[illegible]

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ مِمَّنْ كَفَرُوا فَهَلْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُونَ الْغَيْبُ مَا فِي الْأَنْفُسِ فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ

[illegible]

لا يمشى بالقافية
 طامع من
 المتقدمين
 يتقدم الى الامام
 الفيلسوف الجليل

التصورات الثلاثة من حيث كونها متروضة لكم وبسط كونها كذلك يسمى تصديقا على هذا المقول
فمن عين التصديق بسط عروضا لكم في عين عدم الحكم بتحقيق جميع اجزاء التصديق
ولم يحقق التصديق فيتوجه النقص **قوله** وفيه ان الحكم بامكان جميع الكمالات
الموجودة اقول الجواب عنه ان مقصودنا ان يبين ان الالحاد المنقول قد اورد
على الكلام المنقول وهو المذكور في حكمة البيان واجيب عنه بوجهين وحين قيدنا
الكلام بالوجود لا يرد علينا وليس بضره انه يرد على ما ذكره هرشيدل على ما ذكرنا
ان نقل الكلام الذي اورد عليه هذا الالحاد واجيب عنه فقال قيل كون كل مركب
ممكن مستلزما له ولو كان مراده ان هذا الالحاد يرد دمهنا كان ينبغي ان يقول قيل
هذا مستلزما له لعدم ان نظره فيما ذكرنا وهذا توجيه توجيه لا يخرج فيه الجمل الى شبهة
متعلقة بالموضع آخر مع انه في النسخ التي رايناها لم يكتب الا في هذا الموضع حيث
قيل هذه هي الغاية متعلقة بقول لا شك في وجود ممكن ما كما لم يكتبات ولا سيما
هو ان الجمل باللام يفيد العموم فخلاصة الكلام انه هو لا شك في مكان
كل مركب ويلزم منه امكان التركيبات المستترة فان هذا مع ما فيه من التسلف
الذي لا يخفى على الناظر غير صحيح في نفسه لانه لو قال اذا قيل لا شك في وجود ممكن ما
كما لم يكتبات كان المراد بالتركيبات الموجودة فكيف يتناول المستترات حتى يتوجه
الالحاد وايضا الخاف من جعل الخاشية متعلقة بهذا الموضع قيد الوجود
هو معتبة في ذلك الموضع ايضا فلا فائدة في هذا الالحاد فاستتم لما امرت
وعلى ما قرناه عرفت ما في قوله خلاصة الكلام **قوله** لان الاحتياج الى اللفظ متعلق
في اي وصف كان اه اريد بالوصف الوجود او عدمه لان الامكان اصطلاحا انما
يطلق بالقياس اليها وازاد بعدم كتابة الذات وعدم اقتضاها لها اقتضا تاما
ان للذات مدا بشاركة الغير وانما مقتضية اقتضائا قصا واللفظ مدخل فيه
على ما هو الظاهر من اللفظ فلا يتحقق بغيره الباري عز وجل فانه لا يقتضي الوجود
اقتضائا تاما ولا بالباري تعالى شاعلا انه لا يقتضي عدم اقتضائا تاما والدليل
على ما ذكره

على ذكره ما تقرر عندهم ان الافتقار الى الغير معلول للاسكان ولا مدخل لغيره فيه ثم افتقد
الكل الى اجزائه وجودا وعدمه ما ضروري كيف وقد عدتوا من خواص الجزاء المقدم على
كله وجودا وعدمه فاما يمكن التزام كون المركبات المختلفة تقتضي العدم لاجزائها وان
عدمها لا يقتضي العدم جزئيا منها سيما مع التزام كونها مفتقرة الى الكل من حيث الوجود و
التوابع بان صورة انعدام المركب بالضرورة لا يتقدم عدم الجزاء على كمالها بل هي سابقة
من عدم الفرق بين المتقدم الزماني والذاتي كيف وفي صورة وجود المركب دفعة
وجود الجزاء على وجود الكل وذلك لان ما لم تقدم الفاعل هو الاحقية في الوجود و
العدم على ما فيه الشئ في النقط الى حين من اثارته وقيل ان الفعل بكم باقية الجزاء
في الوجود والعدم بالنسبة الى كماله وايضا المشهود في تسمية التقدم الذاتي ما هو متحقق لاستعمال
الافعال ونظير ان العقل بكم باني وجد لا فخره العقل وكذا الحكم باني عدم الجزاء لعدم الكل
والخمس منه التزام كون عدم الجزاء مستندا الى ذات الكل وقد قوت ان الواسطة ان كانت
مستندة الى الذات لا يقدح في كونها واسطة واجبا بالذات فكذلك صورة الاستنتاج
ليكون ان يكون احد الحاصلين منافيا لآخر فلا يصحدها هذا اشارة الى ما استدل به في شرح
المطالع بانه لا حاجة ان يكون شئ مستلزما لما ينافيه وذلك لان الاستلزام ملزوم
لجواز الاجتماع والمنافاة مستلزمة لعدمه فلو كان شئ مستلزما لآخر وكان منافيا
له ايضا لزم لجواز اجتماعه معه وعدم جوازه معا ضرورة ان اجتماع الملزومين
ملزوم للاجتماع اللازمين ولا يخفى ان هذا التقرير اندفع ما توهم اننا لاسلم ان احد
الحاصلين ان كان منافيا لآخر كان لا يجامعه لان غاية الامر انهما جميعا يمكن الجمع بين ان
يستلزم الجمع وذلك لاننا يتبين ان المستلزم للجمع الذي هو اجتماع التقيضين اي جواز
الاجتماع وعدم جوازه هو الاستلزام والمنافاة وقد فرضنا وقوعهما اقوال لكن يمكن
دفعه بان المراد بجواز الاجتماع وعدم جوازه اللازم للاستلزام ان كان هو وجود الاجتماع
في نفس الامر بمعنى ان تحقق معاني الوجود فتكون الاستلزام مستلزما له ثم كيف والضرورة
قد تتركب من الكاذين وان كان بمعنى انه ان تحقق الملزوم تحقق لازمه فيرجع الى

125

مفهوم شرطية لزومية وهي انه اذا تحقق احد الطرفين تحقق الآخر وكذا في جانب المناقاة
يرجع عدم جواز الاجتماع اللازم هذه الزومية اخرى هي انه اذا تحقق احد الطرفين لم يتحقق
الآخر فبما ان الكلام لا يدعى المناقاة بين الطرفين وهذا الكلام **الآفة الاولى**
ان يقال ان التركيب مطلق يستدعي الاسكان اذ هذا التزام لصحة الدعوى الكلية للوجود
غيره المتضمنة متباعدة عن بعضها احد التخصيصين والالتزام من ان مجموع التخصيصين
ليس في ذاته باطل بالذات وليس الذي منه توية النطق على ما توهم وقيل لا يرد
النقض ولا يضرنا ذلك فتدبر ثم دعوى لزوم كون شريك الباري عن اسمه
محكما من التزام كون كل مركب وهم يحض القول قد يتوجه على ما اختاره في دفع
النقض ان التزام كون المركب من الصدق والمركب من النقيضين محكما ذاتيا
وانما هو متمنع بالذات بالذات بعيد عن الانصاف وينقض عن الطبع وتيرة
عنه العقل ومخالف لتقريباتهم اقول في دفع الاشكال القوي المتمنع بالذات هو
اجتماع النقيضين لا مجموع النقيضين اذ يمكن تحقيقهما على سبيل التعاقب
والح هو مجموعهما من حيث الجوع وهذا مشهور في الاسنة ان اجتماع النقيضين
محور ارتفاعهما فان قلت فتشغل الكلام اليه فان اجتماع النقيضين نسبة
فلا يلزم الجوع النقيضين مفتقرة الوجود والافتقار لمزوم الاسكان الذاتية قلت
ان النسبة انما تنتم الى الطرفين من حيث الوجود لا من حيث عدم ايضه ولهذا
قد تنطبق النسبة بين الامرين بدون انتفاء احداهما كالحبة والعداوة بين الشخصين
لا يقال الاجتماع بخصوصه نسبة مفتقرة الى الطرفين من حيث عدم اذ لا يمكن عدله
مع تحقق الطرفين فعدمه لا يكون الا بعدم احد الطرفين فلا يكون ذاته مقتضا تاما
لعدم لانا نقول يمكن عدمه مع تحقق الطرفين على سبيل التعاقب نعم لا يمكن
عدمه مع تحقيقهما على سبيل الاجتماع وذلك لا يقتضي افتقار عدمه الى عدم الطرفين
بل ذلك لان احد النقيضين لا يمكن مع الآخر فان قلت كيف يمكن ان يكون انتفاء
ضرورة عدمه وممكن الوجود وقد تقرر في الطبقات ان ضرورة عدمه لزوم
لاستنتاج

لاستنتاج الوجود قلت هذا ايضا متمنع الوجود اذ لا يمكن لاستنتاج الوجود الا في
العدم وكون الذات مقتضية للعدم اقتضا تاما اما ان يمكن الوجود من جهة
افتقاره في الوجود الى الطرفين فهذا الافتقار انما هو في وجوده الفرضي ومعناه انه
لو كان موجودا كان محققا الا لغيره وكان محكما فلا يلزم اسكانه في نقل الامر وذلك
ممثل ان يقال شريك الباري عن اسمه على تقدير وجوده كان واجبا بالذات
مع انه متمنع بالذات في الواقع فان قلت هل يمكن ان يقال مثل هذا في المركب
من الضدين ايضا قلت لا لانه احتياج الكلام الى الاجزاء من حيث الوجود
والعدم ضروري ويمكن نفيه بان ذلك في المركبات الممكنة وذلك من المستحقات
فلا افتقار في هذا مثلا هذا المركب الى الاجزاء من حيث الوجود الفرضي والافتقار
من جهة العدم انما هو من جهة الاستحياج من جهة الوجود فاذا كان هذا يجب
الوجود الفرضي دون الواقع فتشكل فكذلك الاول فلا يلزم ما يناه في الاستنتاج
المطلوب كالجواب **قوله** وبسبب ان منه ان من ان التركيب مطلق يستدعي
الاسكان او ان البساطة من الملزم للوجوب الذاتي لا يلحق انه لا يرتب واثبات
الموقوف على الخ وان كان في الالات في بالغير لا غير وذلك لان ذلك انما يلزم في
الموقوف الذي هو المركب الموقوف على اجزائه لا مطلقا وكذا لا يرتب ما بعده
الا بعد كل الملزوم واللازم على المركب واجزائه ويمكن ارجاعه الى ما ذكر قبله
وهو ان الاحتياج الى الغير مطلقا يقتضي الاسكان **قوله** والاصل ان اسكان الملزوم
القول يمكن حمله بوجه آخر ذكرته في تعليقي على تلك الحاشية ولا بأس بان نذكر
ههنا فتقول استنتاج الانفكاك المعبر في اللازم اعم من ان يكون ذات الملزوم
مقتضية له او غيره او اعم من ان يكون ذلك مقتضا ذاتيا او مقتضا واقعا
واذا كان كذلك فاسكان الملزوم لذاته واستنتاج لازمه لذاته لا يقتضي اسكان
لحق الملزوم بدون اللازم الا بالنظر الى ذات الملزوم اسكانا ذاتيا ولا
يشاي ذلك عدم اسكان حقيقة بدون النظر الى ذات اللازم وحسب لواقع

ولعل اللزوم ههنا مقتضى ذات اللازم او امر آخر فكان لازما واقعا لا اذا
فتدبر **قوله** لا يقدح في ذلك كما قيل قاله المحقق الشريف قدس سره في الحاشية
واعلم ان هذا الكلام ظاهر مقتضى النظر الجليل والتحقيق ان الافتقار
مطلقا من اثر الامكان لا غير وان كون الوجود بسبب الماهية بط سواها كان
بلا واسطة او بوسطة على ما يستفاد من دليل كون وجود الواجب عينه ووقع
طائرا اليه بقوله فيه حافية ان البناء في التشكيك في الامكان من جهة اثره الذي
هو الافتقار ولا شك ان المقتضى المأمور بالافتقار **قوله** واعلم
ان هذا البرهان يفتقر الى ان يكون علة الحدوث علة البقاء اقول هذا مع انه
غير صحيح في نفسه مخالف لما ذكر في الحاشية الثانية في الجوابية اما الاول فلان
الدليل غير موقوف على كون تلك الجملة مجتمعة في الوجود على ما زعمه اذ كما ان
الجملة المجتمعة جملة موجودة على وصف الاجتماع ومحتاجة الى علة موجودة
كذلك الجملة المتعاقبة الاجزاء اذ ظان وصفي الاجتماع والتعاقب ليس له
مدخل في الافتقار وعدمه واما الثاني فلما يقول وكذا القول بان جميع الا
المركبة من الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية مجتمعة في الوجود فيكون
ممكنا موجودا بناء على كون كل واحد من هذه موقفا في نفسه بحدوده سوى
المعلول الا في فرضنا فيطلب موجودا افتاد الوجود بخلاف جميع العلوم
النظرية المذكورة فانها غير مجتمعة في الوجود فلا يكون ذلكا لجميع متصفا
بالوجود فلا يطلب كاسب مقيد الوجوده فان كل واحد بان هذا الفرق يحكم وان
الجملة المركبة من الممكنات المجتمعة كما افتقرت الى علة موجودة كذلك العلوم
النظرية المتعاقبة يتأخر هذا الاتحاد في الوجود ويمكن ان يجلس **قوله** في بيان
هذا الكلام منه اشارة الى جواب الالبراد المذكور اقول لو سلم توقف الدليل
على اجتماع الاتحاد في الوجود ويمكن اثبات الاجتماع بوجه غير ما ذكر من ان علة
الحدوث هي علة البقاء ودون ذلك خطأ الفاعل وذلك لانه اذا ثبت انه لا يجوز
بقاء

بقاء المعلول بدون علة مطلقا بل حين وجود المعلول لابد من وجود علة ما في
الجملة سواء كانت هي العلة المبدئية او لا او علة اخرى بمنزلة ثبت انه يجب
اجتماع العلل والمعلولات في الجملة ويتحقق جملة مجتمعة الاجزاء واما اثبات
ذلك فبان الامكان علة الافتقار وهو لازم للممكن في جميع اوقات وجوده فتفقد
الافتقار وهو لازم الذي هو معلوله دائما واما القول بانه مفتقر في جميع اوقات
الوجود الى وجود العلة في الجملة وان كان في ان الحدوث قد فوج بان مقيد
البقاء كقيد اصل الوجود لابد ان يكون موجودا حين الافادة لان البقاء
عبارة عن الوجود في زمان الثاني كما ان الحدوث هو الوجود في زمان
الاول فظان الفرق بالاولية والثانية غير مؤثرة في الافتقار وعدمه **قوله**
قيل لا يخفى عليك اقول اجيب عن ذلك بان احتياج ذلك الجميع الى علة ط اذا كان
الممكن الواحد مفتقرا الى العلة كذلك الممكنات الكثيرة وكما ان الموجود الواحد
يحتاج كذلك المربوات **قوله** في الترتيب المذكور بان علة هذا اما عين الجملة او
جزؤها او خارج عنها والاولان باطلا فتبين الثالث وقوله وسيجى تحقيق
الكلام ثم في هذا المقام اشارة الى ذلك فان قيل لاسم ان ههنا جملة غير كل
واحد واحد له علة داخلية في السلسلة ولولزم من تحقق اثنين تحقق شئ
ثالث لزم من تحقق اثنين تحقق امور غير متناهية اذا الثالث مع الاثنين
قوله يستلزم تحقق رابع هو مجموع الثلاثة وهكذا القول اذا تحقق اثنان في
معلوم بالضرورة ان ههنا شيئا هو موضوع الكثرة والافنية وظان ان كل
واحد ليس كذلك فبالضرورة لابد من تحقق امر آخر واما لزوم التسلسل فمفوض
بان اعتبار مجموع الامر من مع كل واحد منها اعتبارا للشيء في الشيء فمفوض
وهذا بط لا يستلزم تحقق آخر بخلاف اعتبار هذا مع ذلك فانه اعتبار
صحيح مستلزم لتحقيق آخر فتأمل **قوله** وقيل انهم يجوزوا ان يقول
يمكن الفرق بان بناء الدليل على ما سيحى ان العلة المستقلة للمركب

علم مستقلة بجزء وهذا لا يجري في العلوم النظرية لانها معدة ليست علما موجبة
 بعضها لبعض بل شروطا واما على الاثر المبداء الغياض وهو خارج عن تلك
 السلسلة ولا يندرج في تلك التسلسل لانها ليس طرقا لها فتأمل جدا فان
 قلت هذا الدليل من الحكمة وذلك التجويز من بعض المنطوقين فلا منافاة
 قلت الحق ليس ان هذا من قائل واحد لا يجوز لنا قائلها بل هذا التجويز
 لا يفيق شيئا من هؤلاء المحققين المباحين مع جريان هذا الدليل المشهور في
 دفعه **وقد** ويمكن ان يقال للآدم منه توحيه ان الدليل المذكور في ابطال التسلسل
 في العلوم النظرية مبني على مقدمة هي ان مقتضيات الامور الغير المتناهية باطل
 والاعتراض ان مقتضيات الامور الغير المتناهية على تقدير قدم النفس بطلان غير
 مسلم واقامة دليل آخر على اثبات اصل الدعوى وهو امتناع تخصيص العلم
 النظري بطريق التسلسل لا ينفذ في دفع هذا الاعتراض عن المقدمة المذكورة
 في دليل الاول وذلك لان نعم يبقى الكلام في ان القوم لم يعتدوا بهذا
 الدليل الاخر في اثبات دعواهم في ذلك الموضع والامر فيه جازم وعند
 هذا اندفع ما يوجب من ان هذا لا يدفع الايراد المذكور بل هذا الاعتراض
 بغيرهم احتفاء وان هذا التجويز فتأمل **فقد** يمكن ان يكون هو كجواب في تلك
 الممكنات اقول فيه بحث لانا نقول جميع الممكنات بهذا الاعتبار ان كان مما
 يستغنى عن المؤثر فكان في حد ذاته بحيث يجب له الوجود فكان واجبا بالذات
 واما ان الواجب كيف كان يكون غير الممكن بالذات فهذا بحث آخر يتعلق
 بالصفات ولا يندرج في اثبات اصل الذات والآن نقول الكلام اليه
 بهذا الاعتبار ويطلب عن علمه هل هو في السلسلة فيلزم ان يكون
 متأخر بهذا الاعتبار الذي كان مقدما باعتبار ما هو خارج عنها فهو
 بهذا الاعتبار كان علمه لبعض تلك الاحاد فيلزم ان يكون دافعا للسلسلة
 والمخلص اننا نأخذ جميع الممكنات بجميع اعتبارات كونه ممكنة مستقلة الى
 المؤثر

الى المؤثر فانه كان علمه نفسه باعتبار آخر لم يجز ان يكون هذا الاعتبار دافعا للسلسلة
 لانه خلاف المفروض فيكون خارجا واخرج عن جميع الاعتبارات المستقلة باعتبار
 لم يفتقر فيلزم ان يكون واجبا لذاته وعند هذا يدفع الايراد بان يكون التسلسل
 في الاعتبارات والجواب ان الاعتبارات المجمعة في كل مرتبة ليست المتناهية
 والاعتبار الذي هو علمه جميع الاعتبارات خارجا عن هذه المرتبة وان كان
 دافعا في الاعتبار المطلق وهكذا هذا ويمكن الجواب ايضا بان علمه نفسه
 باعتبار نفسه اقول بان الاعتبار علمه للوجود اخرج لان العلمية ليست من
 جبهة نفس الذات لانه عين المعلول بل من جبهة هذا الاعتبار والاعتبار لا ينفذ
 الوجود للحايق الخارجية وسنسلم ان بناء الدليل على دعوى تلك المقدمة فتأمل **وقد**
 الظاهر ان يقال قد يكون آه اقول بوضوح من جميع العارفين التنبيه على ان ههنا محذورين
 اذ يلزم خلاف المفروض من وجهين احدهما انه يلزم ان ما فرضه وهذه علمه على كونه
 الغير وتاثيرهما ان ما فرض علمه للجميع علمه لبعضه **فقد** ومنها تقدم الشيء على نفسه
 بمرتبة واحدة او بمرتبتين او بمراتب يعنى يلزم الجمع بين الاضداد اقول الاولى
 ان لا يفيد في هذا الشيء النفس لتناول تقدم الشيء على علمه وكذا يلزم كون الشيء
 علمه قربة وبعبارة معالفة اخرى مغايرة وكونه تامه وناقصة كذلك وفي المحذور
 الاخر لم يقيد هذا التقييد حيث قال على معلول واحد شخه ولم يقيد بكون ذلك
 العلوم نفسه هذه كلها بناء على ان الكلام كان في العلم المستقلة على ما هو
 المفروض واما ان بعد البحث يظهر ان هذا الشرط والعلة المستقلة واحدة
 منها فعلى تقدير التسليم لا يضر لان بناء الكلام على فرض كونها مستقلة والمحذور است
 لازمة على هذا الكلام الفرض واما انه يلزم من هذا الفرض ما ينافيه فلا يدفع لزوم
 المحذورات غاية الامر ان هذا دليل آخر على فساد الفروض وهذا مفيد للمسلم
فقد لا فساد في ان سباق الكلام اقول هذا وان كافة ظاهرا نظرا الى اساقه كمن
 يمكن ان يقال المتبادر من لفظ جميع الممكنات مع قطع النظر عن السباق هو الجواب

مطلقا وينبغي على العبارة على ما هو الظاهر من نظرنا انفسنا ليعلم ان قولنا ان كل الاحاد
اشارة الى احاد جميع الممكنات لا الاحاد الالهية في السلسلة المخصوصة والموج
منه التنبية على عدم اعتبار الهيئة الاجتماعية كما صرح بانها حيث قال ونحن ما اعتبرنا
الا تلك الاحاد فتدبر **فصل** كان اولى يتناول المركب من الواجب والممكن انما قال الا
لا يمكن دفع وجوده منها معنوية اما اللفظية فنحن ما اشار اليه بقوله او مستلزم
له وذلك بتقديره في نظم الكلام ومتنا ان قولنا ان الخارج عن جميع الممكنات هو الواجب
مقتضى ما يكون ذلك الخارج يصح ان يكون واجبا لذاته وذلك الخارج ليس كذلك
فليس مما نحن فيه واما المعنوية فوجوده منها ان هذا الخارج لا يمكن ان يكون علة
للجانب لان علة الجلة لا بد ان يكون علة لكل واحد من اجزائها على ما حققه المحقق
في جواب الاعتراض الثاني فيلزم عليه التنبية بغيره بغيره ومتنا ان علة الجلية
ما كانت علة لكل واحد واحد من احاد السلسلة فكانت مصدرة لجميع الممكنات
وكل ما كان كذلك يكون واجب الوجود لا محالة لان هذا من خواص الواجب
لذاته واما ان مركب من الواجب والممكن ومثل ذلك لا يكون واجبا لذاته
فهذا اجبت اخر يتعلق بالصفات واما اصله ان يمكن توجيها الكلام بالغاية
ولما كان كذلك كان الاول ان يكون الكلام معلوما وجدا لا جازما اليه **فصل** فلا يكتفى
بقوله وما يتنا من لا يجوز ان يقول اما اوله فلانه ينبغي ان يقول وما لا يتنا من لا
يجوز الاستغناء بالتنا من جهة ان الجوع هو المتنا من لان الجوع ثابت للمتنا
واما ثانيا فلانه كان قوله وما لا يتنا من لا يجوز له في قوة قولنا ما لا يتنا من في الكلام
هذان **فصل** في اشارة الاستغناء بالتنا انما يقول راد الاستغناء دلالة على سبيل التصديق
كانه قبل التنا من جهة من يوم الجوع فيلزم المصادرة فيندفع ما ذكره من المتنا نعم
ينبغي المناقشة اليه انما رايه فذلك يمنع قوله العلم بالتنا من يتوقف على العلم بوجود
الواجب وذلك لاننا كثر اما تصور التنا من تصدق بوجوده ولا يخطئ به بالتنا
ان الواجب بوجوده غاية الامر ان التنا في الواقع مستلزم لوجود الواجب
وليس

وليس الكلام في منع انه غير مفيد منها والاول ان يقال ان كان الجميع متعزبا بالتنا من
يتناول صورة الشيء **فصل** الاول ان يقال بدون الهيئة الاجتماعية قولنا قد اش
المؤيد من قوله ولا وجه في ذلك اما اعتبار الهيئة الاجتماعية واثارها ان الحاد بالملاحظة
ان الاعتبار منه وبغيره الخ ان الحاد لا اعتبار ما يكون على وجه الجزئية فالحاد بعدم
ملاحظة الهيئة ان لا يكون جزءا للجزء سواء كانت عارضة لها ام لا فالحق التقدير يحصل
الحق **فصل** قد سمعت ما فينا من راحة ما من حديث ان شيئا كان شرط المعينة
الاجزاء الامر واحد كما في التصديق واشتت بغيره ان هذا ايضا يدعي على موضع آخر
وهو قوله على المحلول المركب الذي هو عين مجموع الاجزاء وذلك بان يقال مثلا
ان ان الصورة بالمادة شرط لكون مجموعها عين المركب **فصل** هذا ليس مخدرا هذين
الفتن من هو ذلك بان يقال لو ان يلاحظ بعضا واحدا واحدا وبعضا اخر الاجزاء او
بعضا يلاحظ اثنان فهذه الامور كذلك واشتت تعلم ان هذا لا يضر في مقصوده
فالحق ما لا يجرى التحقيق والتنبية على عدم الظهور حتى يكون **فصل** ولا حاجة
الى اعتبار عدم الهيئة الظاهر ان يقال ان عدم اعتبار الهيئة ولا يبعد ان يكون
التقدير والتنا في واقع من النسخ **فصل** ولا سافية قوله فيما سبق كما في الاعداد
والتي لان المراد هنا ايضا ان الهيئة الاجتماعية خارجة من حقيقة
للاعداد وان كانت عارضة لها اعلم انهم اختلفوا في ان الخواص والوالم
المستندة الى الطابق العددية هل هي مستندة الى اجزاء الصورى لها كما
في سائر المركبات الجوهريه او الى نفس الاحاد بتلك العدة وقد ذكر وجهه
في كتابه على شرح الجوزي ان القول بان الاعداد تنسب من الاحاد لا من الاعداد
التي تحتها من على القول الاول اذ على تقدير ان يكون الاثنان مثلا نفس الوحدتين
فلا فرق بين القول بان الاربعة مثلا مركبة من الاحاد بتلك العدة بانها
مركبة من اثنين اثنين وذلك لان حقيقة الاثنين اذا كانت نفس الوحدتين
ومن المعلوم بالضرورة ان نفس الوحدتين جزء الاربعة لانها مركبة

منه انما يتناول ما لا يتنا من جهة ان الجوع هو المتنا من لان الجوع ثابت للمتنا
واما ثانيا فلانه كان قوله وما لا يتنا من لا يجوز له في قوة قولنا ما لا يتنا من في الكلام
هذان **فصل** في اشارة الاستغناء بالتنا انما يقول راد الاستغناء دلالة على سبيل التصديق
كانه قبل التنا من جهة من يوم الجوع فيلزم المصادرة فيندفع ما ذكره من المتنا نعم
ينبغي المناقشة اليه انما رايه فذلك يمنع قوله العلم بالتنا من يتوقف على العلم بوجود
الواجب وذلك لاننا كثر اما تصور التنا من تصدق بوجوده ولا يخطئ به بالتنا
ان الواجب بوجوده غاية الامر ان التنا في الواقع مستلزم لوجود الواجب
وليس

من الوحدان بتلك الوحدة فالوحدة بعدة الاغنية جزاء لها ايضا هذا واما
ان القول بان الاعداد ليست مركبة من اعداد دونها مما اختاره المحققون
فالغيبه الذي ذكره مذهب على مذهب غير المحققين **قوله** ولا حاجة الى اعتبار
عدم الية الظان يقول ان عدم اعتبار الية ولا يبعد ان يكون التقييد و
وقع من **الشيء** **قوله** ولا خلاف في دلالة على ان الية في كل مركب لا بد ان يعبر
جزء منه وذلك لان كل مركب لا من اعتبار الوحدة اما الحقيقة فكما ان المركب
الحقيقية والاعتبارية فكما ان المركبات الاعتبارية وذلك لان الوحدة تساوي
الوجود على ما يستلزم منهم لا يخفى فيما نحن فيه لا بد من اعتبار الوحدة اما
اولا فلما عرفت ان الوحدة تساوي الوجود فلا يتركب عنه واما ثانيا فلما
تملك الاحاد الغير المتناهية لا يمكن ملاحظتها تفصيلا فلا بد من ملاحظتها مجتمعا
على وجه كلي اجمالي على ما مرح المصنف في التمهيد لكونه اعتبار الوحدة معقلا
فظهر ما خلفنا بين القولين اقول على ما قررنا ان دفع ما قيل من ان الية
لا ينافي القول بعدم دخول الية في السلسلة المذكورة الا اذا قيل بوحدة
السلسلة والسيد لم يقل به ولا هو لا بد من تقرير البرهان ان يكتب هذا واعلم
ان الية الاجتماعية في المركبات الاعتبارية ليست جزءا لها على ما مر
في كيف والمركب الاعتباري كالعسكري ان كان مركبه اعتباريا لكن
وجوده في الخارج محقق والية التي اعتبر فيها اعتبارا في كيف يكون
جزءا منه ان كان في المركبات الحقيقية التي لها وحدة حقيقية فزاده قد
سواء ان الاشياء المتعددة لا تفرق شيئا واحدا وحدة حقيقية مالم يعبر عنها
بينة وحدانية هي جزءا من المركب والاستفاد من كانت قد مر على ما مر
العين ان الية الاجتماعية في المركبات الحقيقية جزءا من صور وفي المركب
كيات المتمايزة الاجزاء مستحتم ان يكون عارضا ليست جزءا وانت تعلم
ان تمايز الاجزاء وقع على سبيل التمثيل والافالظ ان المراد مطلق
المركبات

١٢٧
المركبات على الحقيقة اقول وعلى ما حققنا ان دفع الخفاة بين الكلامين نعم
يرد على ما في حاشية المطالع ان الوحدة المعبرة في المقسم اعم من ان يكون
حقيقيا او اعتباريا والتفصيل عند الامام من اصطلاح وليس مركبا
حقيقيا حتى يجب ان يكون الية الوحدة جزءا له على ما حققنا على ان الحكم
بجزءه في الصور يصير سببا لارتباطها بالاجزاء لا ماديا وهو مركب
فقد **قوله** هذا ايضا في الاعتراف بعلية الية التامة فذا جاب عن هذا الاشكال
المصنف في حاشية شرح التجريد بما حاصله ان الموقوف على الواقع في تعريف
الية اعم من ان يكون موقوفا عليه بتوقف واحد او بتوقفات متعددة
فان الحكم كما يصدق على واحد من افرادة كذلك يصدق على كثير منها والية
التامة من قبيل الثاني فيرجع الكلام الى ان المعلوم يتوقف على كل
من اجزائها فلا دور اقول لو كان كذلك يلزم عليه المعلوم المركب
لنفسه فليعلم ان مرادهم ليس هذا العلم التام الا ان يقال المراد من يتوقف المعلوم
عليه في الية يتوقف واحد او بتوقفات متعددة وهذا التقييد لهم من
اضافة الية الى الية واجاب عن الصدر الفاضل بان توقف الية التامة
على كل واحد من اجزاء المعلوم بناء على كون كل واحد منها جزءا لها
لا يستلزم توقفها على المعلوم وجزئية نفسه لها كيف ولو لم يزل من جزئية
كل واحد من اجزائه في الامم جزئية ذلك الشيء الذي لا ينفك عنه
لزم جزئية الشيء نفسه وتوقفها عليه اقول اذا كان كل واحد من اجزائه
جزءا لا ينفك عن الشيء بعد ذلك الام فانه لم يكن له جزءا كان غيره
ذلك الام ولا ينفك عنه وكان جزءا بالضرورة فان قلنا قلت انهم قوا
بان الاربعة مثلا مركب من وحدات اربعة لامن اثنين واثنين فمنها
كل واحد من اجزائه اثنين جزءا للاربعة والاشياء ليس جزءا لها ولا عينا
قلت قد علمت ان هذا الكلام مبني على اعتبار الجزء المصور

في العدد 2 لم يصدق ان جميع اجزاء الاثنين جزء للاربع بل اجزاءها هو الاجزاء
 الحادية فقط ومنهم من اجاب باننا اشتراكا من كون جميع اجزاء الشيء
 على ذلك الشيء فجميع اجزاء المعلول نفس المعلول بل ذلك مشروط بكون
 مقارنته الصورة للمادة القول فيه ايضا بحث لان هذا الاشتراك انما يحل
 نظر لما عرفت عند قول هذه الشبهة وتوكيده انه لا يتصور تحقق الصورة بدون
 المادة فانها لازمة لذاتها غير ذاتي للدور اذ كان هذا الاشتراك ايضا
 داخل في العلة التامة فالداخل 2 هو الصورة المقارنة للمادة فيلزم مع
 الدور وسيجب في كلام المنسحب من اجواب ما وجه يندفع عنه ما عارضه في كلامه
 كان نفس المعلول او انه عليه والقوة هذه الشبهة افتتار ببعض المتأخرين
 في اجواب كتاب التبريد ان اطلاق العلة على العلة التامة باصطلاح آخر لا
 يحسن ما يتوقف عليه المعلول لئلا يذاعر قول العلة التامة بجميع ما يتوقف
 عليه المعلول فيجعلوا كون الشيء متوقفا على صفة الاجزاء الله التامة لا
 لنفسه فتدبر وعند هذا نظر ان دفاع المناقاة التي اوردتها فتأمل **قوله**
 والسر في القول بهذا السر بكون كل مركب سواء كان متمازجا او غير متمازج
 فيلزم على تقدير كون العلة التامة متقدمة على معلولها توقف الشيء على نفسه
 برتبة او لا فيلزم توقف الشيء على نفسه برتبة كما في الشيء في نفسه فيلزم
 للخاص مدخل القول وذلك لانه معلوم بالضرورة ان الامر الذي ارجع عن المركب
 اذا لم يكن له مدخل في تحقق شيء من اجزائه وفي الجمع والمركب كما خلق فيه
 لم يكن له مدخل في تحقق ذلك المركب اصلا وهذا بخلاف ما اذا كان ذلك الامر
 جزءا واحتياج المركب الى اجزائه لانه لا وجوده فقط وانما اصله ان
 الاحتياج الى اجزائه لا يجب ان يكون من قبل الاجزاء بل يكون لذاته وان
 كان قد يكون من قبله الاجزاء ايضا كما اذا كان جزءا ثانيا واما الاخر
 المميزه فلم يكن من جهة تلك الجهة او من جهة اطلع فيها يتحقق فيه الجمع
 والمركب

من جهة الجمع فيما يتحقق فيه الجمع والتركيب وما نحن فيه ليس من هذا
 القبيل لا يقال ههنا يتحقق الجمع والتركيب في زمان لا نناقول هذا لانهم
 لم يجدوا اجزاء على الخوب المعين ولا احتياج الى علة على حدة وعلى ما حققناه
 اندفع ما قيل عليه لا يلزم من عدم مدخلية الخارج في الواجب الممكن المفروض
 عدم مدخلية في المركب كيف ولو كان كذلك لزم عدم مدخلية ذلك الممكن في
 المركب المفروض ضرورة عدم مدخلية في نفسه وفي الواجب لذاته **قوله** وكذا
 الحال في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر قول يمكن ان يقال مراده من مجموع
 الموجودات جميع الموجودات التي لم يحج شي منها الى الخارج او جميع الموجودات
 القديمة فعلى مذهب الحكماء لم يحج الى شيء خارج عنها او يقال مراده من ذلك
 هذا وذلك بان يكون المراد بالممكن ما يتناول الممكن بحسب الوجود الخارجي وما
 يكون ممكنا بحسب ثبوته في نفس الامر بل ما يكون ممكنا بحسب عدمه حتى
 يتناول عدم المانع وهذا المعنى الممكن وان كان غير ما اصطلاح عندكم اذ الممكن
 اصطلاحا ما يكون بالقياس الى الوجود الخارجي والامر الاعتباري ممكن باعتبار
 تحققه الاعتباري الذي كانت عليه بهذا الاعتبار لكن اطلاق الممكن على مثل هذا
 غير غريب في كلامهم **قوله** بل على انها علة وكل علم يجب ان يتقدم على معلولها
 قول يمكن ان يقال اطلاق العلة على العلة التامة على ما عرفت ليس باصطلاح
 مشهور فلا يلزم تقدمها من اطلاقها عليها **قوله** في حيزها باعتبار
 تقدم اجزائها ولم يذاعر قولها بجميع ما يتوقف عليه المعلول فجعلوا ما يتوقف عليه
 المعلول اجزائها واذا كان كذلك كان توهم تقدمها تامشيا من تقدم اجزائها
 فتدبر ايضا قد سمعت ما نقلنا عن المصنف رحمه الله ان المراد بالموقوف عليه
 في تعريف العلة اعم من ان يكون يتوقف واحد ويتوقفات متعددة وظهر
 ان مفاد التقدم هو كون الشيء ما يتوقف عليه الشيء الاخر على انه في المشهور لم يكن
 قيد العلة في تعريف العلة التامة بل عرفت بجميع ما يتوقف عليه الشيء وظاهر انه

في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر قول يمكن ان يقال مراده من مجموع الموجودات جميع الموجودات التي لم يحج شي منها الى الخارج او جميع الموجودات القديمة فعلى مذهب الحكماء لم يحج الى شيء خارج عنها او يقال مراده من ذلك هذا وذلك بان يكون المراد بالممكن ما يتناول الممكن بحسب الوجود الخارجي وما يكون ممكنا بحسب ثبوته في نفس الامر بل ما يكون ممكنا بحسب عدمه حتى يتناول عدم المانع وهذا المعنى الممكن وان كان غير ما اصطلاح عندكم اذ الممكن اصطلاحا ما يكون بالقياس الى الوجود الخارجي والامر الاعتباري ممكن باعتبار تحققه الاعتباري الذي كانت عليه بهذا الاعتبار لكن اطلاق الممكن على مثل هذا غير غريب في كلامهم

في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر قول يمكن ان يقال مراده من مجموع الموجودات جميع الموجودات التي لم يحج شي منها الى الخارج او جميع الموجودات القديمة فعلى مذهب الحكماء لم يحج الى شيء خارج عنها او يقال مراده من ذلك هذا وذلك بان يكون المراد بالممكن ما يتناول الممكن بحسب الوجود الخارجي وما يكون ممكنا بحسب ثبوته في نفس الامر بل ما يكون ممكنا بحسب عدمه حتى يتناول عدم المانع وهذا المعنى الممكن وان كان غير ما اصطلاح عندكم اذ الممكن اصطلاحا ما يكون بالقياس الى الوجود الخارجي والامر الاعتباري ممكن باعتبار تحققه الاعتباري الذي كانت عليه بهذا الاعتبار لكن اطلاق الممكن على مثل هذا غير غريب في كلامهم

في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر قول يمكن ان يقال مراده من مجموع الموجودات جميع الموجودات التي لم يحج شي منها الى الخارج او جميع الموجودات القديمة فعلى مذهب الحكماء لم يحج الى شيء خارج عنها او يقال مراده من ذلك هذا وذلك بان يكون المراد بالممكن ما يتناول الممكن بحسب الوجود الخارجي وما يكون ممكنا بحسب ثبوته في نفس الامر بل ما يكون ممكنا بحسب عدمه حتى يتناول عدم المانع وهذا المعنى الممكن وان كان غير ما اصطلاح عندكم اذ الممكن اصطلاحا ما يكون بالقياس الى الوجود الخارجي والامر الاعتباري ممكن باعتبار تحققه الاعتباري الذي كانت عليه بهذا الاعتبار لكن اطلاق الممكن على مثل هذا غير غريب في كلامهم

في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر قول يمكن ان يقال مراده من مجموع الموجودات جميع الموجودات التي لم يحج شي منها الى الخارج او جميع الموجودات القديمة فعلى مذهب الحكماء لم يحج الى شيء خارج عنها او يقال مراده من ذلك هذا وذلك بان يكون المراد بالممكن ما يتناول الممكن بحسب الوجود الخارجي وما يكون ممكنا بحسب ثبوته في نفس الامر بل ما يكون ممكنا بحسب عدمه حتى يتناول عدم المانع وهذا المعنى الممكن وان كان غير ما اصطلاح عندكم اذ الممكن اصطلاحا ما يكون بالقياس الى الوجود الخارجي والامر الاعتباري ممكن باعتبار تحققه الاعتباري الذي كانت عليه بهذا الاعتبار لكن اطلاق الممكن على مثل هذا غير غريب في كلامهم

وذلك ما ذكره في المتن من كون ما قبل
المعلول الاخرى على ما قيل في المتن
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

قد اشار اليه رحمه الله حيث قال ويمكن التمسك بهذا في نفي علية الجزاء وما قيل
في دفعه بان النسب للآثار ولا امكن ان كافيا في لزوم ترجيح المرجوح ان فرض
ان الجزاء الذي هو علة لكل واحد من افراد السلسلة واما اذا فرض ان هذا
الجزء هو ما فوق العلول الاخرى الى النهاية فلا يلزم ترجيح ما فرجه فلا يظهر
بطلانه الا اذا تبين لزوم التسلسل في الحكم ايضا فمذموم بان ما فوق
الاخرى غير النهاية يفتقر الى جزئه ويكون ذلك في لزوم ترجيح المرجوح
وافقت الكل الى جزئه من اجل البداهات ولا يحتاج في هذا التقرير
الى بيان التسلسل في تلك الجملة على انه لو كان كذلك فكيف يقول المصنف
رحمه الله ويمكن التمسك بهذا في نفي علية الجزاء ابتداء على ما فرجه **قوله** ولا
ترجح المرجوح اه اقول هذا الشارح الى اعتراضه وهو انه رحمه الله على ما ذكره
في تعريف الفاعل المستقل بالثابت على الثاني وحيث يصدر التعريف على كل
واحد من السلاسل التي ما فوق العلول الاخرى فكل واحد منها علة لكل لا البعض
فقط حتى يلزم ترجيح المرجوح والجواب ان مراده رحمه الله من لزوم ترجيح
المرجوح من علية الجزاء ان كان البعض فقط على ما هو الظاهر فيكون ذلك
لوجود الجملة وايضا هذا مبني على ان ما يتصور في كون الجزاء علة للجملة
لزم الترجيح المذكور واما ما ذكره من ان **احد العلل** كل واحد لا البعض فقط
فلزم نواتر العلل المستقلة على طرف العام فكانه قد قيل يلزم اما ترجيح
المرجوح على ما هو الظاهر او التوارد على الوجه الاخر **قوله** وما ذكر في بيانه
حيث قال اه اقول قد اشار رحمه الله الى الفرق وهو ان الفاعل المستقل لا بد
فيه ان يكون موجودا مفيدا للوجود ومن المعلوم ضرورة ان مفيد الوجود
لا بد ان يكون متوقفا بالوجود سواء كان العلول بسيطا او مركبا واما
العللة التامة فالمعتبر فيها ليس سوى انهما جميع ما يتوقف عليه العلول
واللازم منه ليس الا هو في العلول على اجزائها لا على نفسها وقد عرفت

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه

قوله ولعل ذلك وقع من الغلط في النقل أو حاشاه عن ذلك بل هذا
الايراد نشأ إما من نسيان ما أورد رحمه الله في أول الرسالة ان هذا
المسلك وإن لم يكن مبينا على بطلان التسلسل لكن بطلان التسلسل يلزم
منه ويثبت به او توهم ان مراده من قوله نحن بصدد ما يبطله في اثبات
الواجب بل مراده رحمه الله انه بصدد ابطال بعد اثبات الواجب حتى كان
يعضدوا بالعرض والقرينة عليه ما اشار اليه في أول الكتاب فلا تغفل
هذا واما الجواب بان المراد ان القوم بصدد ابطاله في المقام الآخر وهو
مقام ابطال التسلسل على ما نقله عن المحقق الشريف ط ثم أقول يتوجه على
قوله رحمه الله لم يحجج الى علة خارجية عن علل الافراد ان اللازم منه ان يكون
المجموع هو مجموع علل الاحاد الذي هو جزء بالسلسلة وهو ما فوق العلل
الاخير الى غير النهاية وهو بصدد بيان كون العلة نفسها فالسند لا
يطابق المنع هذا واعلم انه لو اخبرني الايراد ان العلة التامة هي الجزء
وهو ما فوق العلل الاخير فان علة شيء من الاجزاء لم يكن خارجية عنه من

المذكور عليها م
الخلاصة
المعظم في الزعم
فعل عليه
تنتها بالجنف الذي
لان ما ذكره لا
الملازمة للمفوعة
الحقيقة اثبات
ولست مقصود
في عرض للمص
اشارة فيع انه
خبر بر عليه منع
وجوده بالفعل
الانه كلف في
الي علم مستدا
الكنز المفروض اولاً

[illegible]

[illegible]

عطف على قوله
اقول مقصود
رحمة الله و
حاصل اللفظ
ان معنى اللفظ
اللفظ لا يريد
على مقصود
المصنف هو
الذين

[illegible][illegible]

سفر او کا فساد اخلاق
فی الشیء ام لا
حی الذی

فمن لم يفتقر الى الله عز وجل فليفتقر الى الله عز وجل

الشيخ
عليه السلام
في كتابه
المنهاج
في معرفة
الرجال
الذين
كانوا
مع
العليين
عليهم
السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
عليه السلام

كل معلوم حتى ان هو يحتاج الى الوجود
يقف على عينه ما في تلك الواحدة
فوجب هذا الحاجة الى الوجود
فان المعلوم لا ينفك عن الوجود
اعني ان الوجود لا ينفك عن
الوجود

قلنا هو ذلك الذي
المتنوعات وكلها في المانع الذي
من شأنه أن يمنع أن يكون الوجود
ويعني كما سبق بقوله وقد صرح
الآن فقال قوله ثم قال الفعل لا يتحقق
أه ليس في ذلك بل هو هذا ما يريد
له كما لا يخفى على الذين يتحقق قبل
لعل وجهه أن الوجود لا يتحقق قبل
العاجب تعالى الأول فليكن
صدور العلول الأول فليكن
بالذات ثم في شأنه الانتصاف في
تعالى ثم في وجود العلول
المانعية من جهة العلول
وجوده في الجهة أعني العلوية
الذاتية لا يقال المتغير في القسائية
الذاتية لا يقال فليكن أن
لا يكون المانع هذا المعنى من جود
في شيء من القدماء ومن اليعقلون
ولعل وجهه صوابنا لأنهم
الانتصاف بأن من شأنه أن يمنع
تفصيل الشئ في الكلمة أما
فخرج أو ذهبا بل لا يمتدعي
أما كان الشئ وهو غير متفكر
ولكنه فالوجود ذاته في
والأدهان الوجود والشيء
والساقلة فكيف الوجود في الوجود
في علم الله تعالى كما لا يخفى على الذين
رحمه الله

١٠٠
 من تلك العصابة
 العصابة والحداد والساد
 على الأركان وإن كان حزين
 على ما هو عليه من حال
 عاوى لهم في هذه الأبد
 أن لا يغير في ذلك
 والصبر في جانب العدل
 المحمدية في العدل
 نعمة الله به في المال
 لا اعتبار في الشاغل
 العدل لأنه داخل في العصابة
 بسبب الدنيا وفي العصابة
 فكل الأركان من فضايلة

الكتاب في معرفة رتبة الوجود
والاعمال في معرفة رتبة الوجود
والاعمال في معرفة رتبة الوجود
والاعمال في معرفة رتبة الوجود

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or inventory record, located at the bottom right of the page.

١٠
 اعتراف ابي عبد الله
 عن ابي الحسن عليه السلام
 في قوله تعالى
 ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ لِنَفْسِهِ عَذَابًا
 يُقَالُ لَهُ عَذَابُ الْوَقْعِ﴾
 قالوا يا ابا عبد الله
 انما هو عذاب النار
 فقال لا والله لا
 عذاب النار الا
 عذاب يوم القيمة
 قالوا يا ابا عبد الله
 انما هو عذاب النار
 فقال لا والله لا
 عذاب النار الا
 عذاب يوم القيمة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

كون جميع الاضداد
 غير المعلول وان كان
 في صفة قبل ان يقول
 ان ما ذكره هو كماله
 انقول ان الله والقول
 والاعمال والاشياء

...والله اعلم
...والله اعلم

وجه انما ملأ عرفت في حاشية
 وبما ذكر في بيان من الاشارة الى
 الفرق حيث قال اقول لقد استعمل
 الفرق وهو ان السامع يكون الفرق
 لا بد فيه الى كيفية وجه الله
 حكما من الذين هم في العلة
 من اذ لو جاز في كل من
 قوله انما الفرق بعض
 في شرح قوله انما الفرق بعض
 التامة نفس العلة بعض
 تخص بعض عينية العلة بعض
 المركبات وانما الفرق بعض
 له لا تمثوله سيما السامع من
 الدين

له لا تموت
مضى الدين
لأن التعصية الأولى لا تأتي في الغاية
والنقد لم ينجح من الدين
وليس بخاتمة من الدين
وهو أن الانتقص
وجه الاظهر
وجه اعد في اذا فرض كون
تلك السلسلة المكملات نفسها
على ما هو المحقق الفرق بين
وايضاً لا يمكن الفرق بين
المكملات الذاتية الفرق بين
اضاً نعم اردو ان
الاقتضاء
المقتضاء

اد
نصف
بأخيه في خلاف
الملك الحسين
وغيره من

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower portion of the page.

واما قوله المجموع بهذا المعنى ليس معلولا
 واحدا الى فلسفيا ماداه منه عدم
 الفرق بين اهل المجموع والافراد بل
 غرضه ان علمه المجموع عين علمه
 الاحاد فهذا انه بهذا العلم ما
 استأثر الله بعوله المستدعي علمه
 وكذا السواء الا اني صرح في
 هذا العلم الى غير ذلك من
 الدين رحمه الله
 فيه انه لم يتبدل على الجملة وان
 فنية الفرد بل سنية او غير سنية على
 انها المتمايز مع ظهوره انه ممكن
 ما سيق واستعداد كل ممكن
 علمه متمايز لعل ما يتمايزه
 عن فوجهم

علمه مفاهيم
ع في حكم
ان تشبيه شيئين
انما هو على افتقارهما ومساواتهما
في امر الخالفات ومساواتهما في
مخفى هذا امر الخافض
مظاهر اذا لم ير فكما ان كل واحد
يستدعي علمه مفاهيم العلمين
تقدم في تعابير العلمين
الخالفات فلم يقع الواقعة على الخافضة
في يد العلم الخافض

الارتباط وقد علمت ان الارتباط لا يخلص في الحلول فنقول هذا
المجموع من حيث ان يبين الارتباط من جهة الترتيب بين اعيان
المعلول ومن احب اعتبارها منفردة ان لا يفسر الارتباط على تامة
وقد علمت تقدم الاعتبار الثاني على الاول فلا تدفع في تعدد م العلة
التامة على المعلول وايضا الفرق بين المجموع باعتبار الاول و
المجموع باعتبار الثاني ضرورة ولولا الاعتبار وتكون هذا التفاضل
للعلة والمعلول فيقول المص رحمه الله ولا يدفع حديث الارتباط
منظور فيه اللهم الا ان يقال انه مبني على الارتباط من جهة الحلول
كما في النسخة القديمة فتأمل ثم اقول يمكن الجواب بوجه
اخر وهو ان يقال المركب من الواجب ومعلوله الاول له احتياج
الى كل واحد من جزئيه احتياجا ذاتيا وهذا الاحتياج مشترك بين
الجزئين ولا شك ان له احتياجا اخر الى خصوص احدهما وهو الواجب
من جهة كونه فاعلا للمركب وللجزء الاخر منه والعلة التامة جميع
ما يتوقف عليه المعلول على اعتبار يتوقف عليه فلا بد ههنا من
اعتبار الواجب مرتين في العلة التامة مرة من جهة كونه جزئيا
لهذا المركب المعلول والمعلول مفترقا لاحتياجا ذاتيا مع قطع
النظر عن الوجود مرة من جهة كونه فاعلا للمركب وللجزء الاخر
وهو الاحتياج من حيث الوجود ظاهر ان المركب من الواجب
المعتبر مرتين ومن المعلول الاول ليس عين هذا المركب لكن
هذا الجواب يدفع الشبهة اذا تسكها على عينية التامة لعلة
التامة للمعلول لا على عدم تقدمها عليه واجاب عن الشبهة
الثانية صدر المدققين بالتعدد قد يؤخذ مجالا وهو بهذا

فوق قد علمت ان الارتباط لا يخلص في الحلول فنقول هذا
المجموع من حيث ان يبين الارتباط من جهة الترتيب بين اعيان
المعلول ومن احب اعتبارها منفردة ان لا يفسر الارتباط على تامة
وقد علمت تقدم الاعتبار الثاني على الاول فلا تدفع في تعدد م العلة
التامة على المعلول وايضا الفرق بين المجموع باعتبار الاول و
المجموع باعتبار الثاني ضرورة ولولا الاعتبار وتكون هذا التفاضل
للعلة والمعلول فيقول المص رحمه الله ولا يدفع حديث الارتباط
منظور فيه اللهم الا ان يقال انه مبني على الارتباط من جهة الحلول
كما في النسخة القديمة فتأمل ثم اقول يمكن الجواب بوجه
اخر وهو ان يقال المركب من الواجب ومعلوله الاول له احتياج
الى كل واحد من جزئيه احتياجا ذاتيا وهذا الاحتياج مشترك بين
الجزئين ولا شك ان له احتياجا اخر الى خصوص احدهما وهو الواجب
من جهة كونه فاعلا للمركب وللجزء الاخر منه والعلة التامة جميع
ما يتوقف عليه المعلول على اعتبار يتوقف عليه فلا بد ههنا من
اعتبار الواجب مرتين في العلة التامة مرة من جهة كونه جزئيا
لهذا المركب المعلول والمعلول مفترقا لاحتياجا ذاتيا مع قطع
النظر عن الوجود مرة من جهة كونه فاعلا للمركب وللجزء الاخر
وهو الاحتياج من حيث الوجود ظاهر ان المركب من الواجب
المعتبر مرتين ومن المعلول الاول ليس عين هذا المركب لكن
هذا الجواب يدفع الشبهة اذا تسكها على عينية التامة لعلة
التامة للمعلول لا على عدم تقدمها عليه واجاب عن الشبهة
الثانية صدر المدققين بالتعدد قد يؤخذ مجالا وهو بهذا

فوق قد علمت ان الارتباط لا يخلص في الحلول فنقول هذا
المجموع من حيث ان يبين الارتباط من جهة الترتيب بين اعيان
المعلول ومن احب اعتبارها منفردة ان لا يفسر الارتباط على تامة
وقد علمت تقدم الاعتبار الثاني على الاول فلا تدفع في تعدد م العلة
التامة على المعلول وايضا الفرق بين المجموع باعتبار الاول و
المجموع باعتبار الثاني ضرورة ولولا الاعتبار وتكون هذا التفاضل
للعلة والمعلول فيقول المص رحمه الله ولا يدفع حديث الارتباط
منظور فيه اللهم الا ان يقال انه مبني على الارتباط من جهة الحلول
كما في النسخة القديمة فتأمل ثم اقول يمكن الجواب بوجه
اخر وهو ان يقال المركب من الواجب ومعلوله الاول له احتياج
الى كل واحد من جزئيه احتياجا ذاتيا وهذا الاحتياج مشترك بين
الجزئين ولا شك ان له احتياجا اخر الى خصوص احدهما وهو الواجب
من جهة كونه فاعلا للمركب وللجزء الاخر منه والعلة التامة جميع
ما يتوقف عليه المعلول على اعتبار يتوقف عليه فلا بد ههنا من
اعتبار الواجب مرتين في العلة التامة مرة من جهة كونه جزئيا
لهذا المركب المعلول والمعلول مفترقا لاحتياجا ذاتيا مع قطع
النظر عن الوجود مرة من جهة كونه فاعلا للمركب وللجزء الاخر
وهو الاحتياج من حيث الوجود ظاهر ان المركب من الواجب
المعتبر مرتين ومن المعلول الاول ليس عين هذا المركب لكن
هذا الجواب يدفع الشبهة اذا تسكها على عينية التامة لعلة
التامة للمعلول لا على عدم تقدمها عليه واجاب عن الشبهة
الثانية صدر المدققين بالتعدد قد يؤخذ مجالا وهو بهذا

بعض الناظرين في هذه الرسالة بان الحجب لا يسلم ان ذات
 الاثنين في هذه الصورة ممكن بل واجب وممكن وقوله لا احتياجه
 الى الاحاد قلنا لا يسلم ان ذات الاثنين في هذه الصورة محتاجة الى
 الاحاد كيف ومعرض الاثنينية في المثال الذي ذكره ليس الا ذات
 الواجب والمعلول الاول ولا شك ان المعلول الاول ليس محتاجا
 في ذاته الى نفسه وليس الواجب ايضا محتاجا اليه في ذاته وليس
 هناك الا هاتان الذاتان فظهر ان ذات الاثنين ليس محتاجا
 الى كل واحد من احاده اقول فيه نظرا لان افتقار الكل الى اجزائه من
 حيث الذات من اجلي البداهات ومع هذا كان مما صرح به
 الشيخ في الشفاء قالوا العلة المادية والصورية على الذات والماهية
 لا احتياج المعلول اليها من حيث الذات والفاعل والغاية على الوجود
 كيف وحقيقة الاثنين ليس الا هذا الواحد وهو كذا الواحد
 فالنظر الى ذاته يعطى انه لا يتحقق الا بعد تحقق هذا وذاك وقد صرحوا
 في بحث خواص الجز ان الجز مستقدم على كل وجود او عدما ومن
 انكر احتياج الكل الى جزئه فقد استلزم عن الفطرة الانسانية و
 عدم احتياج المعلول الاول الى نفسه وكذا الواجب لا يدل على نفي
 احتياج الكل من حيث الكل اليه كيف ولولزم من عدم افتقار كل
 واحد من اجزاء الكل الى شيء عدم احتياج الكل اليه ايضا لزم في
 حقيقة الاثنين عدم حاجة الى شيء من الوجودتين بل في كل مركب
 اعتباري ليس بين اجزائه احتياج يلزم هذا وذكره في مالم يتوهم
 احد ثم قال فان قلت قد ثبت ان كل موجود اما واجب او ممكن ولا
 شك ان معرض وصف الاثنينية ليس واجبا فتعين ان يكون ممكنا
 قلت الوحدة معتبرة في المقسم فهو ليس واجبا ولا ممكنا اقول
 الوحدة غير معتبرة في جميع التقسيمات على ما ذكره المصنف في

في حاشية التجريد ولو اعتبرت الوحدة فليكن اعم من الحقيقي والاعتباري
 وعلى ما عرفت ولو اختصت بالاول لم تكن الجملة المفروضة من الممكنة
 الصفة التي يطلب عليها في الدليل الذي كان الكلام فيه ممكنا مع انهم
 قاطبة في تقرير هذا الدليل يحكموا عليها بانها ممكنة ولو سلم انه لم يطلق
 عليه ممكن اصطلاحا فاحتياجه الى كل واحد من جزئيه مما لا يخفى
 ينكروا ويصدق على جميع اجزائه الذي هو عينه انه جميع ما يتوقف عليه
 هذا المجموع ولا معنى للعللة التامة سوى هذا فثبت مط من يتسكك
 بهذه الشبهة على عينه العلة التامة للمعلول وعلى عدم تقدمها
 عليه ولا يتعلق الفرض بانه يصح اطلاق لفظ الممكن عليه اصطلاحا
 ثم قال فان قلت قد اشهر بينهم احتياج الكثير الى اجزائه وهذا ما
 له قلت معنى كلامهم هو ان التوهم من حيث التقدم محتاج الى اجزائه
 اذ محتاج اليها في وصف التقدم ولاذاته اقول انت بما قررتنا تعرف شاعته
 ثم التحول من كلام المدققين جوابه رحمه الله بانه في تفسير ونسبه الى نفسه
 ولما لم يكن لذكره فائدة لم نطوّل الكلام بانه لا يعلم حاله ثم اقول
 كلام الجيب راجع دل على انه جمل المعلول بمجموع الواجب والممكن والعلة
 كل واحد من الواجب والممكن على ما يستفاد من قوله راجع فان مجموع القوم معا
 لا يسعهم دافئهم وهم لا معا يسعهم وحيث نقول كيف يمكن ان يلتزم
 ان كل واحد من الواجب والمعلول الاول علة تامة للمجموع منها اما والا
 فلانه لا يكفي كل واحد في وجود المجموع سيما المعلول واما ثانيا فللزم
 العلة التامة للمباينة لشيء واحد وسيجيء ان غير جائز ثم اعلم
 ان هذا القائل الناظر في كتاب اجاب عن النظر لان المجموع بهذا المعنى
 كثيرا بما قرره انما من ان احتيا الكثير الى احاد من جهة كثرة لاسم حيث
 الذات لا يلزم دخول المعلول الاخير في العلة التامة للجملة لان المراد

في حاشية التجريد

في حاشية

العلّة التامة لذات الجملة لا الصفة التي هي الكثرة وانت تعلم انه على هذا
لا يلزم دخول العلّة المادية والصورية في العلّة التامة مع ان لزوم
ما اتفقوا عليه وبالجملة متناعا انكار احتياج الكل الى اجزائه من
حيث الذات مع ان ذات الكل ليس ذوات الاجزاء مما لا يخفى على من
له ادنى شعور **قوله** بل نقول كل ما كان يستند الى نفسه بواسطه او لا
فهو مستند الى اجزائه اقول لما اعتبر في العلّة المستقلة التقصير
المذكور وهو ان يستند المعلول اليه او الى اجزائه او الى ما صدر عنه
ينبغي ان يخصص المستند الى نفس الشيء بما يستند اليه بلا واسطه
وكذا في الجزاء نعم لا بد من ذكر التعميم في جانب المستند الى الصاد وعنده
وكيف يجعل المستند الى نفس الشيء اعم مما يكون بلا واسطه او
بواسطه مع انه يلزم تراخي الاقسام اذ كل ما استند الى الشيء
مستند الى اجزائه وكذا كل ما استند الى ما صدر عن الشيء استند
الى اجزائه وكذا كل ما استند الى الصاد عن الشيء استند الى نفس
ذلك الشيء بل بلغوا حذو ما صدر عن الشيء لانه داخل في المستند
الى الشيء بواسطه - وعنده هذا نقول العلّة والجزء المعلول لهما
متساويان في الاثر المستند الى انفسهما لكن يختلفان في المستند اليهما
باعتبار اجزائهما فالمستند الى اجزاء الجزاء اكثر من المستند الى اجزاء
العلّة التي هي ما فوق المعلول فقط مثلا المستند بلا واسطه الى ما
فوق المعلول الاخير الى غير النهاية ان اجزائها هو كل واحد من
احاد السلسلة حتى المعلول الاخير اكثر من المستند الى اجزاء علّة التي
هي ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية ان اجزائها هو كل واحد من
احاد السلسلة التي هي ما فوق المعلول الاخير فقط ولعلّ ربه ان ينظر
الى ذلك وقال ما قال لكن ينبغي ان لا يقول المستند الى النفس في علّة

في علّة الجزاء اكثر من المستند الى نفس الجزاء اذا المستند بلا واسطه
الى جزئه الذي هو علته متساويان ولعلّ المصنف سلم اكثرية المستند
الى نفس الشيء في جانب علّة الجزاء على سبيل الترتيل والتبع لا انه
جعل الاستناد الى الشيء اعم من ان يكون بلا واسطه او بواسطه
و **قوله** لا يرد عليه ما اوردته اقول لكن يرد عليه شيء اخر وهو انه
لما اعتبر في الاستقلال الاستناد الى الشيء او الى اجزائه او الى ما
صدر عنه وكان المستند الى ما صدر عنه في علّة الجزاء اكثر من المستند
الى ما صدر عنه في الجزاء فادّعى ان المستند الى النفس في جانب
العلّة اكثر كانت العلّة اولى في العلّة لان اكثرية الاستناد اليها فيها
من جهتين وفي نفس الجزاء من جهة واحدة فالصواب ان يترك
الذين حديث الاولوية ويلزم ان كل واحد علّة مستقلة بهذه المعنى ولا
استناع من اجتماع العلّة المستقل المتداخل كما قرره فتأمل **قوله** ليس ذلك
على الاطلاق اه ما بينه سيد المحققين في صدور مرتوارد العلّة على
سبيل البدل والكلام ههنا في تواردها على سبيل الاجتماع ولا يخالفه
بين الكلامين **قوله** الاول ايقار ههنا ما انا قال الاول لانه يمكن ان
يكون مراده ربه انه في قوة اول المسئلة **قوله** بل نقول لا يظهر محصل
هذه التوضيح ما ذكره وبيان لمصادقه وبكفي هذا فائدة **قوله** هذا راجع
الى المعنى المذكور ان من جهة ان مصداقهما وهو ما فوق المعلول
الاخير الى غير النهاية واحد والا فلا خفاء في ان هذا اعتبار آخر
غير الاول **قوله** والاولى ههنا ان لا يذكر العلّة التامة اقول ارا
بها المؤثر التام لان المؤثر يصدق عليه انه علّة والقرينة عليه ان
الكلام في الفاعل المستقل **قوله** لا يجدي سبيلين نفق **قوله** في
يرجع الى ما ذكره او لا الى قوله ثم ان قوله بما فصلنا لك خير بان الحف

هو الثاني ليس على ما ينبغي ان يقول مراد المصنف رحمه الله من المؤثر التام هو
 الفاعل المستقل لا العلة التامة ولم يرد هذا عن غير علة بالمؤثر التام ومراده
 رحمه من كون المؤثر التام في المجموع جميع تلك السلاسل ما ذكره اول قوله
 في رجوع الى ما ذكره اوله ان اراد رجوعه اليه ان احاد المجموع الاول من بعضها
 المجموع الثاني فلا فساد في هذا الرجوع اذ لا ينافي كون الثاني اولى
 وان اراد هذا بعينه هو الاول فظاهر الفساد وتقصير المقام
 انه قد مر عند جواب النقض الثاني على ان العلة المستقلة للمجموع
 علة مستقلة لكل جزء منها ان العلة المستقلة لكل مجموع ومجموع
 العلة المستقلة لاحاده وهذا امر حق وقد تقرر عنده ايضا وحج
 فالعلة المستقلة لتلك السلسلة هي مجموع تلك السلاسل التي
 واحدها علة مستقلة لواحد من احادها وقد علمت الفرق بين
 جزئية تلك الاحاد متفرقة كما في الوجه الاول وبين جزئية تلك المجموعات
 كما في الثاني وقد مر نظيره في الاعداد فانه مركبة من الوحدات
 لا من الاعداد ووزنها وحج يظهر الفرق بين الوجهين وان
 الحق هو الثاني وقوله بما فصلناه اشارة الى ما قرره في هذا
 النقض وجوابه ونحو الفرق بين الاعتبارين قال ثم ان قوله
 وانت بما فصلناه خبير بان الحق هو الثاني ليس على ما ينبغي
قوله فانهم بنوا كلامه بالمرّة حاصل ان الظاهر المتبادر من
 كلامه قد سكره ان المراد من العلة التامة هو الفاعل المستقل
 المقارن للموقوف عليه على ما دل عليه سوق كلامه فحملها على المجموع
 المركب على ما فعله رحمه الله ليس على ما ينبغي وحج ينهدم ما بنى كلامه
 عليه وعند هذا ظهرا انه لم يندفع ما ذكره بان مراد المصنف من العلة
 التامة هي المجموع لا الفاعل المقارن اقول نعم يمكن ان يقال المصنف

كله

المصنف رحمه الله نظر الى ظاهر لفظ قد سكره حيث اطلق العلة التامة
 على تلك الجملة فحمل على ذلك واذا الاول كلامه قد سكره ويحمل العلة التامة
 الى غير ذلك على ما ذكره فليتبين نظره وينتقل الى موضع اخر لانه
 اندفع بالكلية وذلك لان الفاعل الماخوذ على هذا الوجه يمكن اختيار
 كونه بعضا من السلسلة فكان هذا الحمل شريفا في المحذور مع الشك
 الاول المذكور في كلامه رحمه الله وذلك لان الاحتياج الى البعض الآخر
 الخارج عن الفاعل المقارن بجميع ما يتوقف عليه المعلوم لا ينافي في
 فعل ذلك البعض الآخر بعض من تلك الامور المقارنة وما ذكره في دفع
 مردود بان ان جعل المعلوم محتاجا الى الفاعل الماخوذ على هذا الوجه
 فالترديد في كونه عين للجزء او بعضها على تقدير عدم الاشتغال
 على الامر الخارج ان كان وقع فيه كما هو المتبادر فيجوز كونه اي ذلك
 الفاعل فقط جزء للمجموع وان كان الترديد وقع في المركب من الفاعل
 ومن الامور جميعها وهو الظاهر من كلامه وظاهر ان ذلك المركب هو العلة
 التامة بعينها فيجوز كونها بتمام الجملة كما قال رحمه الله بل نقول قد سكره
 في نفي البعضية لا يتم الا اذا اخذ الفاعل مع تلك الامور المركب منه
 ومنها ليصح دعوى عدم الاحتياج الى الخارج عنه وفي نفي النفسية
 لا يتم الا اذا اخذ الفاعل مقارنا لها حتى يتم عدم كونها بنفسها وانه
 رحمه الله لا راعى تطابق لجزء الكلام وتوافقها في ان في الشك البعضية
 لا بد من اعتبار التركيب حمل في الشك النفسية على ذلك ايضا وحج
 صار علة تامة بالمعنى المشهور وقد اعترف قد سكره لجواز كونها
 عين **قوله** ويمكن دفعه بان يقال ان قول نفسي كلامه قد سكره بهذا
 التوجيه تلبيسا وتلبيسا لا يليق بحالة وبشأن قد سكره وذلك
 لان اتمام نفي البعضية انما هو بان يحمل تلك الامور جزوا اتمام نفي

المنفعية بان تجعل مقارنته خارجة عن العلة وايضا ما وضع
اولا هو تقدم الفاعل المقارن وما رد فيه انه عين او بعض
هو المركب كما هو المظن بقرينه فلا يتطابق بين الجزاء كلامه
قد سكت ولا انتظار فتأمل **قوله** لكن بقرينه امر اخر اقول
هو جعل الفاعل للمقارن الفاعل في زمان المقارنة او الفاعل
بشرط المقارنة ففي الاول لا مجال لما ذكره لان وجود الفاعل المقارن
يجمع ما يتوقف عليه المعلول وتقدمه على المعلول ضرورة في
كل معلول سواء كان بسيطا او مركبا وعلى الثاني يقول لا فرق
بين ان يجعل تلك الامور جزاء او شرطا في وجوب التقدم وعدمه
فكل تقدم العلة التامة في عين المركبات فكذلك الفاعل المستجمع بهذا
المعنى وكما لا يمكن الحكم بتقدم العلة التامة في المركبات ولا يكون
العلة التامة بالمعنى المشهور كذلك هذا الفاعل الماخوذ على هذا
الوجه فقولنا وايضا العلة الفاعلية المستجبة لجميع ما يتوقف
عليه المعلول مما يحتاج اليه المعلول محل نظر واطلاق العلة
عليه كاطلاقها على التامة كان بمعنى اخر فلو كان عين المعلول لا يلزم
تقدم الشيء على نفسه اذ العلة بهذا المعنى كالعلة التامة
ليست متقدمة ولا يلزم الدور فان قلت امتناع كونه علة لنفسه
ليس مبيضا على انه لو كان كذلك لزم تقدم الشيء على نفسه بل على
ان فاعل الشيء ليس عين ذلك الشيء قلت سيجي في تمة كلامه
قوله ما يدل على ان الفلاس ذلك حيف قال وهذا الفلاس
من علية لنفسه اذ اللازم في تقدمه على نفسه بمرتين
فتدبر **قوله** قد عرفت ما فيه انت ايضا قد عرفت ما ادفع به
ما فيه **قوله** هذا لا يدل على ما ادعاه من ان هذا العجب اقول

١٧٢
اقول امثال هذا في مقام انشاء الذم فكان ادعائيا يختلف باختلاف
الاذواق وليس خبرا وودعوى **قوله** هذا الترديد فيجب اقول
هذا الترديد قد يقع بين امور بعيدة للمبالغة في البحث و
التفتيش **قوله** والحال فيه ايضا مثل ما مر اقول الحال فيه ايضا
مثل ما مر **قوله** قيل يمكن ان يقال اقول هذا لم يدفع ما اورده ربه
لانه دليل اخر وقد اورده قد سكت في هذا الشق دليلا اخر و
نظر رحم الله في خصوص هذا الدليل وليس غرضه انه لا يمكن
استدلال اخر عليه ولعل غرض القائل انه يمكن اتمام كلام قد سكت
بما قال في الشق الاول لا دفع ما اورده فتذكر **قوله** رحم الله فذلك
اقول هذا المطلب اهم المرات وينبغي للمطالب ان يبذل فيه الجهد
والمصدر رحم الله لم يقصد اتمام هذا الدليل ولا اثباته بدليل
استخرج واقول في اثباته انه لو كان الفاعل المستقل للجملة هو
الجزء منها وقد تحقق ان الفاعل المستقل للجملة لا بد ان يكون فاعلا
لكل من احاد الجملة او مشتملة على فواعلها وقد عرفت ما سبق ان
الجزء الذي يصلح ان يكون كذلك هو ما فوق المعلول الاخير الى غير
النهاية ليس الا فنقول كل واحد من احاد ما فوق المعلول
الاخير الى غير النهاية يكون معلولا لا محالة ولو كانت هذه الجملة
مشتملة على فاعل كل واحد منها فكل واحد منها علة هي جزء من
تلك السلسلة فالسلسلة مشتملة على معلولات وعلى تلك المعلولات
فبارك ذلك واحد من معلولات تلك السلسلة علة داخلية فيها
وعدد المعلولات الداخلية فيها لا يزيد على عدد علالها الداخلية فيها
والا لم تشتمل على السلسلة على جميع علل الاحاد هذا خلف ولا ينقص
عنه والا لزم اشتغالها على علة لا تكون معلولا وهو خلاف المفروض

لان المفروض اذ كل واحد منها معلول فتعين ان يساويه في يلزم
 ان يكون علة الشيء في مرتبة معلوله بل يلزم ان يكون علة الشيء لنفسه
 اذ على تقدير كون كل منها معلولا وعلة لا يكون علة كل واحد متقدما
 عليه في المرتبة والالزام زيادة عدد العلل عدد العلولات وقربتنا
 متساوية وظلا انه لا يكون علة كل واحد ما يتأخر عنه في المرتبة
 فتعين ان يكون علة كل منها نفسه وانت باء في تأمل تقدير على
 جريان في ابطال التسلسل وقيل في اثباته ~~فلا يلزم~~ ما فوق المعلول
 الاخير ليس فاعلا لكل واحد من افراد السلسلة والالزام تقدمه
 على اجزائه بمراتب كثيرة فيكون مشتملا على علل الافراد وهو لا يمتنع
 على هذا التقدير علة لفرد لا يكون يلزم ان يكون بازا لكل واحد من الافراد
 الحاصلة فيه واحد هو علة له واحد هو علة للمعلول الاخير فيكون
 ما فوق المعلول الاخير زائدا على نفسه بواحد ~~هنا~~ وبعبارة اخرى كل
 ما فرض فيها فوق المعلول الاخير من الاحاد فلا بد من علة داخلية فيه
 فيبقى المعلول الاخير بلا علة داخلية فيه وان شئت قلت يلزم ان يكون
 بازا لكل فرد من افراد ما فوق المعلول الاخير فيها فرد هو مبداء السلسلة
 التي هي علة له واخر هو مبداء سلسلة هي علة للمعلول الاخير فيلزم
 ايضا زيادة الشيء على نفسه اقول هذا الوجه حسن قريب من برهان
 التضائيف وقال بعضهم في توجيه هذا البرهان بعد ما قد قرر مقدما
 احدهما ان العلة يجب ان ترجح وجود المعلول على سبيل الوجوب
 بحيث لا يتطرق اليه الغوام بشرط وجودها أصلا وثانيتها ان
 المركب يصور انعدام الغوام جملة الاجزاء بالامر بحيث لا يبق منه
 شيء ما حاصلا ان مجموع الممكنات لا مكان لكل واحد من احاده يجوز
 ان ينعدم بحيث لا يبقى منه شيء فوجب ان يكون لذلك المجموع

المجموع علة يمنع بالنظر اليها هذا الغوام وما هي الا امر خارج عنه اذ كل
 جزء يفرض سواء كان بسيطا او مركبا لا يصح له هذا العلة بشرط
 وجودها يجب له المعلول فلو كان جزء من هذا المجموع علة له بحيث
 به وجوده ويمتنع به عدمه لزم تقدمه على نفسه وعلى علله وهو
 محال انتهى ولا يخفى ان هذا الوجه قريب لما اخذ جده لما ذكره المصنف
 في الطريق الثاني على ما سيجي وقيل عليه ما ذكره من لزوم تقدم الشيء
 على نفسه وعلى علله على تقدير علته الجزئية لامتناع هذا النحو من الغوام
 مدفوع بان انعدام المجموع بالا سير رفته بان يوجد واحد لا بان يوجد
 كل واحد واحد من احاده فلا يلزم من علته شيء لامتناع هذا النحو
 من الغوام على المجموع تقدمه على كل واحد من افراده بل يكفي كونه علة
 لوجود واحد من تلك الاحاد فلا يلزم من علته ما فوق المعلول الاخير
 لامتناع هذا النحو من الغوام عليه لكل واحد واحد من الاحاد حتى
 يلزم تقدمه على نفسه وعلى علله بل يكفي علته للمعلول الاخير اذ وجوبه
 يستلزم لامتناع هذا الغوام اقول ويكن تخصيصه بان يقال لا بد
 لهذا المجموع من علة يجب بها وجوده ويمتنع عدمه ولهذا المجموع
 يتصور نحو ان من الغوام احد هي الغوام بالامر بحيث لا يبقى
 منه شيء وثانيهما عدمه بانعدام جزء الامر كيب او بسيط وعلة
 المجموع لا بد ان يمنع به جميع الخفاء وعدمه ومن جعلها عدمه بانعدام
 جزء ما لا يجوز ان يكون علة لنفسه وهو ظاهر ولا يجوز ان يكون
 صحيح ان يكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلله اذ هذا الجزء صار سببا
 لامتناع عدم نفسه وعدم ما يتقدم عليه وما كان سببا لامتناع
 عدم شيء كان سببا لوجوبه وان شئت قلت هذا الغوام في قوة
 السبب الجزئي ونقيضه الايجاب لكل واحد واحد بهذه العلة فيلزم

بان امتناع الغوام المجموع بالامر في نفسه

فيلزم عليه الشيء لنفسه وعلله المتقدمة عليه وح ينزفع عنه
 ما قبل ولعل هذا القائل اخذ انفراد الجمل بالاسير مكان انفرادها
 في ضمن جزء ما لان في الماخوذ منه وقع هذا كما سياتي **قوله** هذا انما
 من عدم الفرق بين الكل والافرادى اقول هذا داخل فيما اورد عليه
 المصوم ومع هذا يمكن دفعه بما مر ان هذا المجموع لما اشتمل على ارتباط
 هو الترتيب بين احوالها مثلا لحصل التباين بين العلة والمعلول
 فالمعلول هو المجموع بشرط الارتباط والعلة هي المجموع على الانفراد
 اي الماخوذ لا بشرط الارتباط وهو المراد بالاجزاء بالاسير وقد عرفت
 تقدم للاعتبار الثاني على الاول ثم يبقى عليه ان دعوى ذلك في مجموع
 ليس بصواب اذ في المجموع الذي لا ارتباط بين اجزائه اصلا لا يتحقق
 الاعتبار ان الهم الا ان يخص بكل مجموع بين ارتباط هذا الكلى قوله
 وكذا الثاني لما تقر من العلة التامة القريبة لكل مجموع وهو جميع
 اجزائه ياتي عن هذا التخصيص ثم يمكن اصلاح كلامه بما قررنا فغير
 ثم مراده من الموثر الموقوف عليه مسالحة وح ينزفع ما ذكره بقوله
 وايضا ان الموثر هو الفاعل اه وكذا ما ذكره بقوله ومنه يعلم
 ان قوله لان الموثر الى قوله من التأثير والايجاد واما ما اوردته بقوله
 ولا خفاء فدفعه ان الشيخ قد حقق في طبيعيات الشفاء ان العلة
 القريبة ايضا للمركبات ليست الا الاجزاء والفاعل والغاية خارج
 عنها حيث قال ثم الفاعل والغاية كما هما مبدآن غريبان من المركب
 المعلول فان الفاعل اما ان يكون مهيا للمادة فيكون سببا للايجاد
 المادة القريبة من المعلول لا سببا قريبا من المعلول ان يكون معطيا
 للصورة فيكون سببا لايجاب الصورة والغاية سبب للفاعل
 في انه فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها فالمبادى

الفاعل

فالمبادى القريبة من الشيء هي المهيول والصورة انتهى ومن عاد
 الشيخ ان يصير غنائه بانه يشبه ونحوهما على ما نقله العلامة
 الشيرازي وكذا ينزفع قوله وكذا الحكم الكلي وذلك لان المراد ان المحقق
 اراد بالموثر التام جميع الاجزاء وجميع الاجزاء قد يكون علة تامة
 كما في المركب من الواجبه تعالى والعقل العشر مثلا بلا مشاشر
 المعلولات وقد لا يكون كما اذا جعل الواجب خارجا عن المجموع
 المعبر فذاك ليس كليا وليس بناء كلامه على انه عمل الموثر على الموثر
 الفاعل لا ندح لا يكون قيد الكلى مفيد لان الموثر بهذا المعنى وان
 كان في البسيط قد يكون علة تامة على ما مر لكن في المركبات لا يجوز
 ذلك ضرورة توقفه على الاجزاء ايضا وهو المراد ههنا على ما دل عليه
 المجموع وجوابه على هذا ان المراد بالعدة التامة جميع الموقوف عليه
 القريب لا جميع ما يتوقف عليه المعلول مطلقا وعلى الوجه الاخر
 فالجواب على ما عرفت ان المراد بالموثر غير الفاعل الموجود
 هذا وانت خبير بان ايراد هذه المناقشات على مثله لا يليق
 بالفضل فاقبل **قوله** ويحجه عليه ان اجزائها باسرها ايضا لا يخ
 اقول قد علمت جوابه بان المراد بالاجزاء بالاسير الذي جعلت علة
 هي المجموع من غير اعتبار الارتباط ومعلولها المجموع بشرط الارتباط
 والاولى بالقياس الى الثانية نفسها باعتبار خارجة عنها
 باعتبار اخر على ما عرفت نظيره في كون الشيء جزء المجموع باعتبار
 خارجا عنه باعتبار اخر واما قوله وايضا ان اجزائها باسرها
 ايضا مجموع اه فجاوبه ان مراده بالمجموع المجموع الذي بين احاده
 ارتباط كما فينا نحن فيه وعلى هذا يمكن دفع النقض بمجموع العقول
 الشرع وذكر بان يقال علتها الاجزاء بالاسير وكون الاجزاء من
 دون اعتبار الترتيب **قوله** وهو بطل لما تقر ان العلة التامة

قوله وايضا مجموع كذا فلن نقف على ما خارج عنها

القريبة لكل مجموع جميع اجزائه قلت قد عرفت ان ما ذكره في مجموع
يكن فيه اعتبار ان من حيث الانفراد ومن حيث الارتباط حتى
يصح ان يكون علة باعتبار نفسه باعتبار آخر والمجموع بلا ارتباط
لا يتصور فيه ذلك فالمؤثر التام فيه عنده ليس هو جميع الاجزاء بالامر
اذ لا يلزم عليه الشيء لنفسه اقول مما حققناه اندفع ما اوردته رحمه
في آخر البحث اذ دون اثباتها **قوله** شرط القناعة اذ ما حققنا
وقررنا ثبت ان مجموع الاجزاء لا بشرط الارتباط يتوقف عليه مجموع
بشرطه وقد علمت انه المراد بالمؤثر التام قد يقال ان الاجزاء
بالاسرار ايضا لا يمنع اقول لا يخفى على المتأمل ان الاجزاء لما كانت
داخلة في ذات الشيء والنظر اليها من تمام النظر الى ذات الشيء
بخلاف الامر الخارج **قوله** متبني هذه الوجوه الثلاثة اه اقول بما
حققناه اندفع ذلك وكذا النقض بالتركيب من الواجبات الصرفة
ايضا وغيرها لا هذا المجموع ليس مما كان كلامه فيه اذ قد عرفت
انه مخصص بما بين احاده ارتباط **قوله** فيه ان كل ما هو مغاير لشيء
اقول جوابا لانه اذا دخل باعتبار خارج باعتبار آخر على ما مر
غيره **قوله** كان جواب المحقق الطوسي ابطلا لا يستند اقول انت
بما حققناه تقدر على ابطال المنع **قوله** هذا المحصر اقول قد عرفت
اندفاعه ايضا فتذكر **قال المصنف** يلزم ان يكون ارتفاع الكل
بالكلية اقول خص الارتفاع بكونه بالكلية وبقيته بقوله بان
لا يوجد وهو لا بشيء من اجزائه اصلا والصواب التعميم
ليتناول ارتفاع الكل باعتبار ارتفاع بعض اجزائه ليرتب
عليه قوله ويلزم منه امتناع عدمه بحيث لا يمكن ان ينطبق اليه
العدم اصلا بوجه من الوجوه ان عدمه بالكلية او باعتبار
عدم بعض الاجزاء وقوله فيكون جميع الاجزاء ممتنع لعدم

١٧٥
العدم بالنظر اليه لان عدم كل جزء يستلزم عدم المجموع وانما بجميع
الاجزاء كل واحد منها ثم اقول لو طرح المقدمة المنوعة عن البين وهي
احتياج المجموع الى موجود مستقل بالمعنى المذكور وهو ان لا يستند
المجموع الا اليه الا ما صدق عنه يتم الكلام بالباقي وذلك بان يقال لابد للمجموع
من موجود يكون ارتفاع الكل بالكلية او باعتبار ارتفاع بعض الاجزاء
ممتنعا بالنظر اليه اذ العلة ما لم يمنع جميع انحاء عدم المعدول بالنظر
اليها لا يصح ان يكون علة له فيكون كل واحد من الاجزاء ممتنع لعدم بالنظر
اليه لان عدم كل جزء يستلزم عدم المجموع والشيء الذي به يكون جميع
تلك الاحاد كذلك يكون خارجا عن المجموع لان نفسه ولا داخلية
اذ لو كان نفسه او داخلية فيه كان نفسه واجبا لذاته على الاول والآخر
فيه على الثاني لان ما يمنع عدمه بالنظر الى ذاته كان واجبا لذاته ولا
يخفى انه على هذا التقدير يندفع ايضا ما ذكره بقوله ويج نقول
لا نسلم اذ لا يمكن اختيار كون العلة داخلية لما عرفت انه يلزم كون
ذلك الاخر ممتنع لعدم نظر الى ذاته وكذا لا يوجب قوله لو ثم ذلك الكسفي في
اثبات المطود ذلك اقول لكن يتوجه عليه ان ذلك انما يتم على تقدير ان
يكون عدم الجزء عين عدم الكل على ما ذهب اليه البعض وقد اختار
المحقق الشريف قدس سره في حاشية المطالع وفي حاشية التحرير
وحاشية شرح المختصر في الاصول اذ لا يتصور كون الجزء علة للكل بل
ان يكون عدمه الذي هو عين عدم الكل ممتنعا بالنظر الى
ذاته فكان ذلك الجزء واجبا لذاته **قوله** واما اذا كان عدم الجزء علة
لعدم الكل وليس عينه وهو الحق لان الاستلزام بتمام المحال وظ
ان وجود الكل غير وجود الجزء فكذلك عدمه غير عدمه فلا اذا اللازم

ان يكون الكل متمنع بعدم بالنظر اليه لان يكون الكل والخم متمنع
المعتمد بالنظر الى ذاته حتى يكون واجبا لذاته قنأ **قول** المصنف
نقول لا نسلم ان العلة المستقلة اه فان قلت لا مدخل لمنع احتياج
المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور في هذا المنع بل الوسيلنا احتياج
المجموع الى موجد لا يستند بشئ منه الا اليه او الى ما صدر عنه يمكن
ان يقال لا نسلم ان العلة المستقلة التي بها يتمنع عدم العلول
يجب ان يكون خارجا قوله والا لكانت الى كاحر ما قال قلت اذا
سلم احتياج المجموع الى موجد لا يستند بشئ منه الا اليه او الى ما
صدر عنه كيف يمكن ان يقال وانما يلزم لولم يجمع الى علة بها
يتمنع عدمه وذلك لان تلك العلة لا تسكر انه مما يحتاج للمجموع
اليها وليس نفس ذلك الدخل المفروض انه علة للمجموع ولا مما
صدر عنه وذلك نظرا ان هذا المنع انما يظهر وروده على
تفسير تفسير العلة المستقلة بغير ما قرره في الدليل واليه اشار
رحمة الله حيث قال بان لا يستند وجود شئ منه الا اليه او الى ما
هو مستند اليه بغير تفسير العلة المستقلة ليظهر وروده
المنع المذكور وهذا لا يكون الا واجب الوجود وذلك لانه لو كان
ممكن الوجود كان له علة وتلك العلة ليست نفسها ولا مما صدر
عنها وكان مما يحتاج اليها المجموع فلم يكن ما فرض علة مستقلة علة
مستقلة **قول** ليس هذا الا ملخص السؤال الاول والثاني والثالث
اقول السؤال الاول منع الاحتياج الى موجد هو مستقل بالمعنى
المذكور والثاني ما اشار اليه بقوله ونقول لا نسلم اه والثالث
ما ذكره بقوله ولو تم ذلك واما قوله ثم الجب فذلك بالحقيقة

بالحقيقة ليس ايراد على هذا الطريق بل على ما ذكره المستدل في موضع
اخر مخالفا لما ذكره ههنا ولا يكون ايراد على هذا الدائم ثم لا يخفى
ان السؤال الثاني والثالث متفرعان على الاول فالجواب هو الاول
فلهذا خص التخصيص به واما قوله على ان جوابه انه قد مر
مرار منه رحمه ان الموجد المستقل لكل مجموع هو مجموع العلل
المستقلة لاحادها وذلك مبني عليه وظ انه اذا كان كذلك
لم يصح القول باحتياج المجموع الى علة مستقلة بمعنى ان
اشياء منه لا يستند الا اليه او الى ما صدر عنه اذ مجموع
السلاسل ليس مما لا يستند المجموع الا اليه او الى ما صدر عنه اذ
يستند الى اجزائه اليجب فهذا الكلام بمنزلة السند لمنع المذكور
ولهذا استماه لتخصاله **قول** الاولى ترك كلمة في قول وقد ذكر
ههنا بعض المقدمات ثم احال الباقي الى ما سبق فلا غبار
في كلمة **قول** ولو سلم التقارب فهو لا يدل على الاحالة هذه مقدمة
ادعائية والفاء للتفصيل والبيان لا للتعليل **قول** يترأى منه
الاعتراض عليه من وجهين لا يذهب عليك ان حواله مقدمة
على ما سبق انما يصح او يحسن ادتين فيما سبق ولم يتبين
فيما سبق وهذا مع قطع النظر عن كون الكلام تاما في نفسه
او لا وكونه غير تام في نفسه كلام اخر فظهر وروده الاعتراضين
كما هو مقتضى لفظه والتاويل الذي ذكره في غاية البعد والكل
قد بر ويمكن ان يقال ان الشئ اذا كان واجبا كان عدمه محالا
بالذات اه اقول هذا الدليل منقوض بالحوادث المتعاقبة الغير
المتناهية وهذا التسلسل جائز مبرر واجب عند صحة صدور
الحوادث عن التقديم وذلك تسلسل في المقدار والواجب ليس
داخلا في تلك السلسلة ولا طرف لها لانه فاعل لا معد وبيان

ان الواجب ليس مستقلاً شيئاً من اجل العلة المستقلة. كل من هو الواجب
مع الجملة السابقة على ذلك الواحد فاذا اعدم الجميع يلزم التخلّف عن العلة
المستقلة حتى يكون محالاً لعدم كل واحد مع وجود علة المستقلة
وهي الواجب مع العلة السابقة عليه محالاً واما اعدم مع عدم
تلك العلة فليس محالاً لانه وهو ظاهر ولا غيره اذ الغير الذي
يكن بل يجب به وجوده يكن بلا علة يجب به وجوده على فرض عدم
الجميع من الازل هو الواجب والواجب ليس مما يجب به وجوده
وجوده شيء من الازل ليس علة مستقلة موجبة له حتى يمنع التخلّف
عنه والتخلّف عن العلة الغير الموجبة جائز فلم يمنع هذا النحو
من العدم وهو انعدام الجميع بالكلية ويمكن الجواب بان نوعها
قديم وبرزوا جميعاً يلزم زوال ذلك النوع القديم وهو
المستند الى الواجب اما ابتداء او بواسطة قديمة فكان عدمه
محالاً ولهذا قالوا ما ثبت قدمه امتنع عدمه وتوضيح ذلك بطريق
من حواشينا على حاشية المصنف على شرح التجريد **قوله** فيه تأمل
اذ الظاهر وجود الغير بمنزلة وضع المقدم اقول تغير الوجود
الى الوجوب وبالجملة ذكر الوجود تارة والوجوب اخرى تبينها
على انه يمكن التفرير بوجوهين اذ كما ان وجود المعلول على تقدير
وجود العلة هكذا وجوبه على تقدير وجوبه الضبط بل وجوده
ايضاً **قوله** بحث يظهر بالتأمل الصادق البحث يرجع الى عدم
ظهور دلالة ما ذكره على كونه سراً لما تقدم واقول ذلك يندفع
بالتأمل الصادق في كلام المصنف رحمه الله وتوضيحه ان الوجوب
بالغير بمنزلة قضية شرطية وذلك بان يقال اذ اوجب ظن وجوب
المعلول على المعلول والعلة وجب هذا لما يلزم على فرض وجود
العلة وجوبها فلا يلزم وجوبه في الواقع الا اذا تحقق وجوب

وجوب العلة وذلك بان يستثنى وضع المقدم لينتج وضع التالي فتحقق
الوجوب في التالي انما يثبت اذا وضع المقدم بان يحكم عليه بالوقوع
حكماً حلياً على البت وفي الصيغة المفروضة لا يتحقق الحكم الحلي في مقدم
من المقدمات فلا يلزم حكم حلي على البت وتال من التاليات فكما
لا يتحقق ههنا الاحكام حلية فرضية فكذلك لا يتحقق الاوجوبات
فرضية وكما ان تحقق حكم حلي واقع على تقدير لا تنافي الشرطيات
في الفرض المذكور غير واقع فكذلك تحقق وجوب واقع على البت
في الفرض المذكور غير واقع فلا بد من ان ينتهي الى وجوب ذاتي
حتى يكون الحكم فيه حلياً صرفاً فينتج حلياً آخر هو الوجوب بالغير
هذا اذا قرأ الكلام على تقدير وجودات تلك الاحاد واذا قرر على
تقدير عدمها فانه بمنزلة شرطيات كانت مقدماً لها كاذبة فكيف
ينتج ~~مقتضى~~ وضعها وضع التالي الذي هو الوجوب بالغير
وعلى التقديرين يندفع الضبط ما ذكره بقوله لا يدل عدم انتهابها
الى وضع مقدم الى قول وكيف وهناك وضع مقدمات غير
مقناهية اما على تقدير الثاني فظاً واما على تقدير الاول فلان
المراد من وضع المقدم وضعه على البت على انها حلية صرفية
يحكم الذهن فيها بالحكم البتوي ويسكن عندها الا انه يحكم بها
على تقدير اخر لانه يرجع الى الحكم الشرطي فلم ينتج حكم حلياً آخر
هو الوجوب الواقع بل اللازم هو الوجوب الغرضي فتأمل
قوله وايضاً لا خفاء في ان اقول في الموجود في النسخ التي
رايناها فلا يلزم وجوب شيء منها ولا مجال للمناقشة
والظن في ان نسخة كان الوجود يدل الوجوب **قوله** لان المقدم
القائلة بان الشيء اه اقول الطرف المذكورة تمامها موقوف

علم ان العلة المستقلة للجملة لا بد ان تكون علة مستقلة لكل واحد وعلى
ما يحذو حذوها ودون اثباتها خرد القتاد واما تلك المقدمة فقد
ثبت في الامور العامة وسيجيء بيانها في الخاتمة واما الايراد الآخر
فمنها انه مما لا يحتاج الى بيان **قوله** وايض هذا الحكم منه بيا في ما
ذكره لاحفاء في انه اذا كان الطريق الثالث يرجع الى الثاني
على ما زعمه فكان مراده من اقوى الطرق انه اقوى مما لم يحتاج
اليه وذكر **قوله** هذا هم وان ادعوا البداهة فيه لجواز ان
يقضي الذات من حيث هو الوجود كما يقول به المتكلمون
اقول هم حكوا بان هذا المنع من المتكلمين مكابرة وان العلة
بتقدم المفيد للوجود من حيث الوجود على المستفيد من عن فرق
بين ايجاب نفسه و غيره وايض المراد من الوجود ما هو مبدء
الاثار فاذا كان الذات من حيث هي مفيد ووظائف مبدء الاثر
في هذه المرتبة هو الذات فالذات في هذه المرتبة كانت عين
الوجود القائم بالنفس وقد حقق المصبر رحمه الله ان الوجود
اذا كان قائما بنفسه كان وجودا وموجودا كالضوء القائم
بنفسه فانه ضوء ومضي في ذات في هذه المرتبة موجودة
فالتقدم من حيث الذات يرجع الى التقدم من حيث الوجود
وهو هذا ولا يخفى ان ما نقل عن المتكلمين لسند المنع وان
يجوز مثل ذلك في غير الواجب فلا يرد ما قبل هذا لما يقولون
في شأن تعالى ولم يقل احد بذلك في شأن الممكن لان عدم قول
احد بذلك لا يبرهن عدم جوازه عند العقل بل لا بد من البرهان
عليه او دعوى الضرورة كما قررنا الاول ونقلنا الثاني **قوله**
واستبان منه ان الاول ليس بظ من ملاحظة مفروم الممكن

الممكن الممكن اقول انهم صرحوا بان الحكم يحتاج الى الممكن الى الموثق
بديهي اولى وخفاء الحكم بالنسبة الى بعض الازدهان الخلف
نقص الممكن والا فبعد ملاحظة الممكن بالحقيقة وهو امر تيسر
طرفاء الوجود والعدم بالنظر الى ذاته يحكم حاجته الى الموثق
عن اصلا وهذا يقتضي ان يكون حقيقة الامكان هو التساوي
ولو نقش فيه بناء على ان الامكان اللازم من التقسيم مالا
يقضي ذاته الوجود والعدم اقتضاه تاما على ما ذكره فيمكن
توجيه كلامه بان مراده من ملاحظة مفروم الممكن ملاحظة
بما هو لازم وبالدليل وهو التساوي والامر فيه سهل **قوله**
فان كان الواجب علة كافية فهو في طرفها وذلك لانه لم يحتاج
ذلك الواحد الى باقي السلسلة فيكون الواجب مقطوعا والا فلا
اذا الاحتياج الى الواجب الخارج عن السلسلة لا ينافي الاحتياج
الى الممكن الداخل فيها وايض اقول اذا الكلام في ترتيب العلة
المستقلة وكان المفروض ان العلة المستقلة لكل واحد
غير خارج عن السلسلة فاذا احتياج الى امر خارج عنه
فان كان ذلك الخارج علة مستقلة لزم توارده العلين
المستقلين وان كانت علة غير مستقلة كان في حكم التوارد
اذ دليل بطلان توارده العلين المستقلين جارحهما
اذ يلزم الاحتياج الى ذلك الخارج لغرض كونه علة والاستغناء
عنه لغرض كونه ما فوقه مما هو داخل في السلسلة علة مستقلة
فاذا اخص الكلام ببطلان التسلسل في العلة المستقلة
يلزم المطلق ان تسلسل العلة المستقلة المفروضة قد بطلت
نعم بقي الكلام على التقدير الثاني في ان الواجب كيف يكون

بديهي

منقطعاً لها فان اريد يكون الواجب مقطوعاً لها انها انقطعت
بسبب الواجب حصل المطع على ان المدعى انقطاع التسلسل المقرو
وقد حصل لانه وان بقي الاحتياج الى احاد السلسلة لكن
من جهة اخرى على ناقصة صارت كاملة بضم الامور الخارج الذي
هو الواجب لا من جهة انها على مستقلة فقد **قوله** وكذا
لا يدل على بطلان الدور كذلك اي مطلقاً في اشارة الى انه يولد
على بطلان الدور في الجملة وهو ما اذا كان فيما بين العلة المستقلة
ومعلومها وسيشير الى ان المراد التخصيص بالتسلسل في العلة
المستقلة نعم يتم الكلام في انه يلزم بطلان التسلسل اقول
نعم يتم الكلام في انه يلزم بطلان الدور ذلك لان الواجب كان
علة مستقلة لبعض من اولها لم يجد توارد العلة المستقلة
على معلول واحد على سبيل الاجتماع فاذا كان الواجب علة
مستقلة له لم يكن ما في السلسلة علة فيبطل الدور فعلم
ان جريانه في بطلانه كالتسلسل يصح بعد التخصيص والايح
فيه قبله وهذا ما وعدنا في اول الكتاب **قوله** وسنذكره
لما ذكرنا وهو ان الموجد لا يلزم ان يكون علة كافية حتى ينقطع
الاحتياج الى الداخل وقد عرفت ما فيه ونختم هذا البحث
بنقل طريق اخر استخرج بعض المتأخرين وتقريره ان مرتبة
الوجود متقدمة على مرتبة الابدان فان الشيء ما لم يوجد لم يبق
على ما عرفت ولو انحصر الموجود في الممكن والممكن لا يوجد الا باليجاد
الغير له كان مرتبة اليجاد متقدمة على مرتبة الوجود فيلزم الدور
اقول هذا ما خرد لما ذكر في حاشي شرح المطالع في ابطال
نظريه جميع العلوم وذلك بان يقال نعم بالضرورة ان مرتبة

مرتبة المعلومات متقدمة على مرتبة الكسب اذا لم يكن الشيء
معلوماً الا بكون كسب اخر منه ولو انحصر المعلومات في النظرية
وهي لا يعلم الا بالكسب لزم تقدم الكسب على المعلومات فيلزم
الدور واعتبر من عليه المصور حرامه في حاشية الجدير على المطالع
ووافق سند المدققين بان تقدم المعلومات على الكسب من جهة
ان فرداً منها متقدم على فرد منه وذلك لا ينافي التأخر من جهة
ان فرداً اخر من الكسب متقدمة على فرد اخر من المعلومات
فافراد الكسب المعلوماتية يتسلسل فيبين كل من المعلوماتيين
كسب وكذا بين كل كسبين معلوماتية وهكذا اقول لا يخفى جريان
الجواب في الدليل المذكور فتأمل واقول في ثبات الواجب ما هو
مبنى على ابطال الدور والتسلسل بعد تمهيد مقدمة هي كل
ما يغاير الشيء مثبتاً له بعلة تجعل له وقد عولوا عليها في اثبات
عينية الوجود له تعالى وهذه المقدمة ادعى لضرورة فيها المص
في حاشية التحريد في بحث خواص الواجب حيث قال كل ما
يغاير الشيء فان ثبوته لذكر الشيء او انصاف ذلك الشيء به اوج
كونه هو او ما شئت قسمه امر لا يستغنى عن العلة فان الانسان
مثلاً لا يحتاج الى ما يجعله انساناً واما كونه امراً فيحتاج الى علة
وذلك لان في توسط الجعل بين الشيء بالبداهة ونفسه منع
او اما كونه شيئاً اخر فيحتاج الى سبب ابداهة فلذلك حكم الحكماء
بان وجود الواجب عينه حتى يستغنى وجوده عن غيره اذ
لو كان غيره فارتباط به اما ان يكون ناشياً عن ذاته تعالى
فيلزم تقدم الذات بالوجود على وجوده او غيره فيلزم
افتقار الواجب الى غيره تعالى انتهى اقول علم هذه المقدمة

المتقدمة

ضرورة يحكم بها عقول الحكماء وايضا انهم جعلوا المجعولة علامة كون
الشيء عرضيا كما ان عدم كونه المجعولة علامة كونه غير عرضي حتى
ان بعضهم كالأندلسي عرف العرض بما يكون معللا وتبعه ابن الحاجب
واذا لم يرد هذا فنقول ان كان في الوجود موجود بوجود هو
عين ذاته وبعبارة اخرى ان كان بوجود قائم بنفسه فهو
الواجب اما اولا فلصدوق تعريف الواجب عليه اذا انفكاك الشيء
عن نفسه فمتنع ذاتي فيصدق عليه انه يجب له الوجود بالنظر
الى ذاته واما توقيف الاخر وهو ما يقتضي ذاته وجوده بالنظر
في مرجع اليه والا فلا تأثير ولا اقتضاء كما صرحوا به واما ثانيا فلما
حقق في حاشية التحرير ان مناط الواجبية هو عين الوجود
مع قيامه بنفسه واختارز بالقيد الثاني عن وجود الكمالات
وان لم يكن فكل موجود موجود بوجود جائز لا يد عليه وينقل
الكلام اليه حتى يدور او يتسلسل وهو باطلان فلا بد ان ينتهي
الى موجود بوجود هو نفسه وهو الواجب وهذا البرهان
كما ثبت وجود الواجب ثبت كون وجوده غير زائد على ذاته
قوله فتأمل اشارة الى بعض ما مر به بل الى جميع ما مر ولعله عمله
على ذلك لما عرفت من ادفاع بعض ما مر من هذا اشارة الى ما سبق
منه **قوله** تأمل فيه ما فيه اشارة الى انه يجوز ان يكون الكلام في سلسلة
العلل المستقلة فيندفع الاول واما الثاني فيندفع ايضا بما قررنا
اننا انما في حكم توارد العلة المستقلة ويمكن ان يكون فيه اشارة
اليها معا **قوله** تأمل فيه ما فيه اشارة الى منعه وهو مكابرة
قوله انتخير بما في هذه المقدمة لاحتمال ان هذه المقدمة
وهي انه لا شك في وجود موجود ما ليسيت قابلة للبحث

للبحث والمنع ومع قطع النظر عن ذلك لم يسبق من كلام فيها
ولم يستفد منه ايضا اللهم الا على مذهب السوفسطائي المتكبرين
لوجود الاشياء مطلقا القائلين بانها اوهاام وهيالات
لكنه لم يسبق منه ذلك نعم قد سبق منه منع وجود الكمالات
المتعددة على مذهب التصوف نعم قد بينا قضي فيها بان الوجود
الذي لا شك في وجوده لا يحمل كونه واجبا فالنرد يدقيق و
جوابها **قوله** وهذا مبني على ان العلة مطلقا اقول ليس
كذلك اذ الكلام في ترتيب الفواعل ويكفي فيه وجوب تقدم العلة
الفاعلية مطلقا والتفصيل ان الدور يتصور فيما عدا العلة
القائمة لشمول التقدم بما سواها والتأخر بما سوى معلولها
واما فيها لمبني على صحة تقدمها وذلك في البساطة ظن
وفي المركبات محذورا بل على ما مر من وجوبها **قوله** اعلم ان الدليل النسخي
على بطلان التسلسل اللازم من الطريق الاول **قوله** واما في الملاد
الا على فلا بد ان يكون موجوده اقول قال في حاشية شرح
التحريد قد ذكره الحكماء ان التعقل الصرف هو التعقل البسيط
ان العلم الاجمالي الذي لا كثر فيه وانه التعقل المستفاد من المبادئ
العالية واما التفصيل للنفس من حيث انها نفس بمقونة الفروع
البدنية وقال في الرسالة الجديدة في اثبات الواجب والذي
يشبهه ان يكون مذهب الحكماء هو ان ذاته تعالى عين العلم
القيام بذاته كما انه عين الوجود والقيام بذاته فهو علم بذاته وعلم
بمعلولاته اعمالا كما سبق التلويح اليه من نقل كلام من قال ان
الصورة المحسوسة لو قامت بذاتها كانت حاسة ومحسوسة
فهذا العلم القيام بذاته علم بذاته باعتبار وعلم اجمالي بمعلولاته

باعتبار آخر والخشية الاولى على الخشية الثانية فعملية بذاته من حيث انه ~~علم~~ علمه بغيره وكان العلم الاجمالي فنيا مبدءا للعلم التفصيلي كذلك العلم الاجمالي الا لغيره للصورة التفصيلية في الخارج وفي المراكز السفلية والنفسانية هذا كلاً وهو صريح في ان علم الملاء الاعلى على نحو الاجمالي والنقض غير مسلم عندهم ان التفصيل نقض يحتاج فيه الى القوى الجسمانية وفي العقول لا يلزم الحارة المنتظرة الا اذا حصل لهم التفصيل بعد الاجمالي وليس كذلك عندهم بل انه يلزم التقيي في الاضافات لاني نقض الصفات الكمالية وتفسير المرام ان جمهور المتكلمين لما فسروا العلم بالاضافة او بالصفة التي هي ذات اضافة لزم عليهم حدوثها ضرورة ان الاضافة فرع تحقق الطرفين وعندهم ان كل ما حدث كان متناهياً اللهم الا على مذهب القائلين بثبوت المعدومات في الخارج واما الحكماء فعندهم ان ذاته لما كانت مبدءاً لجميع الموجودات فكل العلم بجميعها لكن على سبيل الاجمالي الصورية قريب من هذا لكنهم قالوا يتحقق العلم التفصيلي في شأنه تعالى ايضاً وهو عند حصولها واحداً واحداً وعند بعض من الحكماء ان علمه تعالى بها حضوري ويلزم على القائلين باثنا اضافة وعلم جميع هذه التقادير لا يتحقق الصور العلمية في شأنه تعالى حتى يحصل الموجودات الذهنية واما انه يلزم على جميع هذه المذاهب عدم علمه تعالى بالمعدومات التي لم توجد اصلاً وعلى بعضها انه يلزم عدم علمه بالحوادث قبل حدوثها وذلك نقض فهذا ايراد ~~الاصح~~ ورد عليهم وقد يصدق الدفعة على بعض هذه التقادير وذكر بان يقال على مذهب من جعل اضافة وصفة

ذات اضافة الاضافة يقتضي تميز الطريق لا تحقيقه ووجودها والتميز لا يقتضي التحقق اصلاً ولا يخفى ما فيه وعلى مذهب من جعله نفس الذات لا يلزم جهله تعالى عن ذلك ولو اكبر بالمعلومات لانه ان اراد المعدومات الصرفة ~~فليس~~ فليست شيئاً يمكن نقلها العلم حتى يكون عدم علمها بها نقضاً واما المعدومات الصرفة التي لها وجود في الجدة خارجياً كان اذ حقيقاً فالواجب مبدءاً لها فهو عالم ولعله لا جدور ووالاشكال ذهب الشيخ الرئيس في اشارته الى قيام الصور بذاته تعالى وقد شنع عليه المحقق الطوسي في شرحه بلزوم مفاسد مثل لزوم تكملة صفاته وكون ذاته تعالى بالنسبة الى تلك الصور قابلاً وفاعلاً وكونه محلاً لمعلولاته وكون معلولاته له الاول غير مبين لذاته الى غير ذلك مما يخالف الظن من مذهب الحكماء وحقق علمه تعالى بان علمه بذاته عين ذاته ولا تغاير الا باعتبار نوعي جميع الموجودات على ما هي عليه علمياً فعلياً مجرداً من جهة العلم بالعلية التي هي ذاته على حضوريها وكذا يعلم الجواهر العقلية جميع معلولاتها على حضوريها وعلتها على اشتراكها بارتسام الصورة والواجب تعالى يحضر عند العقل مع جميع تلك الصور فمن هذه الجملة ايضاً يعلم اذا صورها هذا خلاصة مقالة في علم الواجب ويرد عليهم انه يلزم على هذا احتياج الواجب في علمه بالحوادث قبل حدوثها وبالحوادث بعد ما الى تلك الجواهر وايضاً يلزم ان لا يكون صورة المعلول الاول باختياره ضرورة انه يقتضي سابقة علم اجاليا به فيلزم سبق الشيء على نفسه وانت علمت لما نقلنا ان الحق هو ما اختاره المصنف من ان علم الله تعالى اجمالي صرف فلا يتوجه

ان الصور الغير المتناهية حاصلة فيه حتى يجرى برهان التسلسل
وكذا العقول فتأمل **قوله** وايضا ان كلامنا من تلك المراتب اقول هذا ما
ذكره المصنف في حاشيته التجريد وغيرهما لكن لم يثبت بخبر ذلك وجودها
تقصيلا بل يجوز ان يكون موجودة بوجود بسيط اجمالي في
بعض المراتب العالية صرح بهذا الجواز المصنف في حاشيته مشروح
التجريد وعلى هذا لا مجال الجريان برهان التطبيق هذا وما قيل
عليه ان المتكلمين لم يقولوا بالعقول وعلومها فسهولان هذا
قال القزالي الرأى الحكيم القائلين بوجودها وعلومها وذلك عرفت
ان النقص بالاعداد مشترك بين الحكيم والمتكلمين وكذا ما قيل
بجود المصور والعدم كاف في جريان برهان التطبيق ولا يتوقف
جريانه على وجودها وذلك لان البرهان لا يجرى في الاشياء
الصرف ما لم يكن له تحقق بوجه ما وهو **قوله** وقيل لان
ان السلسلة الغير المتناهية من اقول هذا المنع ليس على قانون
المنافاة وذلك لان قولهم بخلاف للوحدات ليس من تمام جواب
النقص لانه قد تم عند قول فلا يجرى فيه التطبيق وهذا الكلام
لاشأن ان برهان التطبيق جارها فان هذه الصورة
داخلة في المدعى عند حتم في فنقول فتأمل راجع الى المنع
عليه فالمنع عليه منع على المنع **قوله** وهذا لا يتم في المبادئ
العالية لا يخفى ان هذا مشعر بالمنع فكان منعاً على المنع وقد
عرفت حقيقة الحال في المبادئ العالية **قوله** فيه انه لا يخفى من ان
يكون كل واحد في الجملة الناقصة بازاء واحد واحد من احاد
الجملة الزائدة اقول فيه نظر لانه ان اراد يكون كل واحد في الجملة
الناقصة بازاء كل واحد من الجملة الزائدة ان يقع في المرتبة

المرتبة النظرية لم ترتب ما يقال من الجملة الزائدة فظانه لا يتصور
بدون الترتيب والكلام على فرض عدمه وان اراد ان يقع بازاء
كل واحد من احاد الزائدة واحد من احاد الناقصة بمعنى انه
لا ينقص عدد الجملة الناقصة عن عدد الجملة الزائدة كما يدل
عليه قوله يعني انه لا يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابل واحد
من الناقصة لان ماله عدم ازاياد احاد الزائدة على الناقصة ففما
الثاني وتنع الانقطاع كيف وهو اول التراجع والقول بزيادة غير
متناه على غير متناه مما لا يكون ضروري البطلان فان الحكمي ذهبوا
الى اتساع النفوس الناطقة والنظام الى اتساع اجزاء الجسم **قوله**
والذهاب الى وجود الاحاد الغير المتناهية في قوع الازهاب
الى زيادة غير متناهية على اخر ضروري انه بعد استقاط واحد
يتبقى جملة غير متناهية ايضا كانت انقص من كلها في ذكره مبني
على الخلط بين وقوع واحد واحد من احادى الجملة بازاء واحد
واحد من الاخرى بالمعنى الاول المقضى لتحقيق الترتيب وبينه بالمعنى
الثاني الراجع الى المساوات في العدد وايضا ما ذكره تفصيل
لما اورده عليه بانه لا يلزم من عدم وجود جزء في الجملة الزائدة
لا يوجد في مقابلة جزء من الجملة الناقصة لتساوى الجملة
لجواز مقابلة القليل بالكثير مثلاً اذا طبقنا طرفي جبل على طرفي
جبل اخر اقصر منه يكون ما بين طرفي الجبل الزائد اكثر مما بين طرفي
الجبل الناقص مع ان الثاني يقابل الاول وكذا اجزاء تقابل اجزائه
مع ان كل جزء من الثاني انقص مما هو بازائه في الاول مثلاً نصف
الثاني في انقص من نصف الاول وكذا اربعة من ربعة وهكذا
اقول بعد ما قال المحشى انه يقع كل واحد من الناقصة بازاء

واحد من الزائد لا بحال لمنع المساوات مستند بجواز مقابلة الكثير
بالقليل لانه صريح بان يقع واحد بازاء واحد لا ازيد ولا انقص
بل الحق في الجواب ما ذكرنا وللإمام الرازي مقالة في هذا المقام
يظهر منها سر اعتبارهم الترتيب في اجزاء البرهان فذكرها قال في
دفع توهم من زعم ان كل ما يحتمل الزيادة والنقصان فهو متناه
ولم يعتبر في افتضاء الزيادة والنقصان التناهي مكان المطا
بقية العلم بان كل ما يحتمل الزيادة والنقصان يكون متناهيا
اما ان يقال انه من الاوليات او من النظريات وباطل ان يكون
من الاوليات فان العقلاء اختلفوا فيه فمنهم من زعم ان
الاجسام مركبة من اجزاء لانها لا نهاية لها بالفعل ومنهم من زعم
ان العالم مركب من اجزاء كرية الشكل صلبة لا نهاية لها ومنهم
من قال بالخليط الغير المتناهي والمسلوف اتفقوا على ان
مقدورات الله ومعلوماته غير متناهية ومنهم من زعم
ان انواع الالوان المقدورة لله تعالى غير متناهية والجزء الذي لا يحركه
عندهم يمكن حصوله في احياز غير متناهية على البرهان ومنهم
من اثبت في العدم ذوات غير متناهية ومنهم من يثبت
له تعالى صفات غير متناهية وكذا يعلم بالبرهان ان مراتب
الاعداد غير متناهية وكذلك يعتقد ان تضعيف الالف مرارا
لانها لا نهاية لها اقل من تضعيف الالف مراتب لانها لا نهاية لها
وكذا تعلم ان الامكان الماضية لا بداية لها والحركات الحادث
في المستقبل والتي يمكن حدوثها لا نهاية لها مع ان كل هذه
الامور محتملة للزيادة والنقصان فان عود بعضها اقل
لا محالة من عدد كلها فهذه المذاهب يفيدنا اجماعا منقدا

منعقد بين العقلاء على انه ليس كلما يقبل الزيادة والنقصان
يجب ان يكون متناهيا فكيف يقال العلم بوجوب تناهي ما يقبل
الزيادة والنقصان من البرهيات واقول لا يخفى ما في بعض
الامثلة من الشاع اذ الكلام في الغير المتناهي حقيقة وبالفعل
وبعض من تلك الامثلة كان عدم التناهي فيها بمعنى انه
لا ينتهي الى حد لا يمكن الزيادة عليه وبين المعنى بكون بعيد
على ما هو المشهور بين الجمهور وذلك مثل لا تناسي مغزول
الله تعالى فانهم صرحوا بانه غير متناهيه بمعنى لا يقف وكذا
لا تناسي مراتب الاعداد وتضعيفها وكذا لا تناسي الحركات
الحادثه في المستقبل والتي يمكن حدوثها قال فاذن هذه
القضية لا يصح الا بالبرهان وذلك البرهان لا يتقرر الا بما
يحتمل الانطباق وبيان ان الموجب للتناهي هو انه يجب
انتهاء التناقض الى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده من
الزيادة وهذا لما يجب ان لو تقرر وقوع جزء من الجملة
الناقصة في مقابلة جزئين من الجملة الزائدة فانه اذا
ذلك لم يمكن ان يتناهى الناقص الى حد لا يبقى منه شيء
ويبقى بعده من الزائد وذلك لما يتحقق فيما يحتمل الانطباق
لانه اذا فرض جزء من الجملة الزائدة منطبقا على جزء من
الجملة الناقصة استحال ان لا ينطبق جزء اخر من الجملة
الزائدة على ذلك الجزء من جملة الناقصة لاستحالة حصول
الجسمين في حيز واحد فلا جزم اذا صار جزء من الجملة الناقصة
مشغولا بخامسة جزء من الجملة الزائدة استحال ان يصير هو
بعينه مشغولا بخامسة جزء اخر بل المشغول لخامسة كل جزء

من الجملة الزائدة جزء آخر من الجملة الناقصة وذلك يوجب ان
ينتهي الناقصة الى حيث ينقطع ويتبع بعد ذلك من الجملة
الزائدة مقدار الزيادة واما الامور التي لا يحتمل الانطباق
فليس هناك بين اجزاء الجملتين مماثلة حتى يكون مماثلة
يمنع من ان يماسه جزء آخر بل ليس بينهما نسبة الامن
وجهاين احدهما كونه كل واحد منهما مثالا لشيء ان لا يكون
مثالا لغيره واما في المقادير فان المشغول بما سته جزوا
يمنع ان يكون هو بعينه في تلك الحالة مشغولا بما سته
جزء اخر فلا جرم كانت المماثلة والانطباق مظهرية للفضل
الحالي من العوض والاخران يعرض في الذهن تقابل احدي
الجملتين بالجملة الاخرى وذكر ايضا على وجهين فانه اما
ان يعرض احدي الجملتين بالجملة الاخرى من حيث هما جملتان
فلا يكون في ذلك الامتساك شيء واحد شيء واحد واما ان
يعرض تقابل احاد احدي الجملتين باحاد الجملة الاخرى
وذلك لا العقل لا يقوى على تحصيل اعداد لانها لا
لها على التفصيل واما ان تقابل بعض احاد الجملتين
ببعض احاد الجملة الاخرى فلا يلزم منه وقوع النقصان
في الكل وظنا قلنا ان الفضل الحالي عن العوض لما يلزم
عند وجود الانطباق وثبت ان احتمال الزيادة والنقصان
لا يوجب التساهي الا بهذا الشرط انتهى قول غير المتساهي اذا لم
يكن من جنس المقادير ولكن بين احادها ترتيب طبيعي
كما في فيما نحن فيه كان لكن الانطباق ويجوز البرهان
فيه وذلك لان الوجه الاول من الوجهين الذين ذكرهما

للنسبة يتحقق ههنا ولا يرد ما اورد عليه بقوله لكنه لا يلزم
من كون الشيء مثالا لشيء ان لا يكون مثالا لغيره ههنا وذلك
لانه عند تحقق الترتيب الطبيعي او الوضع امتنع تحقق
المماثلة التي بين واحد من احديهما وواحد من الاخرى وهي
ان يقع احدهما في مرتبة في جملة كان يقع الاخرى في نظيرة هذه
المرتبة في جملة بين ذلك الواحد وواحد اخر وهو وظنا قلنا
المقادير يتحقق الترتيب بحسب الوضع وظهر ان امكان
التطابق في قوة تحقق الترتيب وينظر به سراعته من
القوم ويظهر ايضا وجه صحة قول الامام وذلك بحال لان
العقل لا يقوى على تحصيل اعداد لانها لا لها في التفصيل
اذ في صورته عدم الترتيب لا يمكن التكليف الا بان يجعل
كل واحد من احديهما بازا واحد من الاخرى وذلك يقتضي
ملاحظة كل واحد على التفصيل ولا يمكن الاجمال بخلاف صورة تحقق
الترتيب اذ كل واحد من احديهما وقع بازا نظيره من الاخرى
في نفس الامر بلا حاجة من ان يجعل الذهن بازا **قوله**
وفيه ان منع الامكان الذاتي بعد كون الجملتين آه اقول ظهر
مما قلنا وحققنا ان صورة عدم تحقق الترتيب الوضع والطبع
كان وقوع كل واحد من احديهما بازا واحد من الاخرى انما
هو مجرد جعل العقل بازا وظنا ان هذا يقتضي ملاحظة
العقل اياها بالتفصيل ومعلوم ان ذلك ممنوع من العقل
فالمنع موجه ليس قريبا من المكابرة على ما زعمه واما الايراد
الثاني فجوابه ان امكان وقوع كل واحد من احديهما بازا واحد
من الاخرى لا يقتضي امكان ان يقع كل واحد بازا نظيره حتى

يظهر الخلف وذلك بان يقع الزايد في الجانب الغير المتناهي بل يبقى
 احتمال ان يكون الزايد في الجانب الغير الزايد في الاوساط فتأمل
قوله فيه بحث يعلم مما ذكرناه اه اقول انت ايضا عرفت دفعه
 فتذكر ان المصنف قال في حاشيته الخريد بعد قوله اقول لقائل
 ان يقول هذا القول لا يقال على تقدير الترتيب في الوجود يكون
 الاحاد واقعة بعضها بائنا بعض في الخارج مع قطع النظر
 عن تطبيق العقل لانا نقول ما معنى وقوع بعضها بائنا
 بعض في الخارج ان كان المراد ان لبعض نسبة الى بعض
 بحسب الترتيب في الخارج فذلك لا يتحقق الفرق اذ الكلام في انه
 بدون ذلك الترتيب يتحقق التطبيق العقلي ونفس هذا الترتيب
 ليس انطباقا عقليا حتى يقال ان الانطباق حاصل هناك
 في الخارج وان كان المراد ان بعضها ينطبق على بعض في الخارج
 فليس كذلك كيف لا والانطباق امر مفروض العقل بين كل منها
 وبين ما تقدم عليه وهو طائفة انتهى والخلف ان انطباق اجزاء
 السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعنى بالمنطبقين ههنا
 ان يكون كل منهما معروضا لمرتبة واحدة من مراتب الاعداد او لكونه
 اول السلسلة فيكون الجزء الاول من احديهما منطبقا على
 الجزء الاول من الاخرى والثاني والثالث على الثالث وهكذا
 ومعنى التطبيق هو النسبة بالانطباق وعند هذا ظهر
 الفرق بين صورة الترتيب وعدمه اذ في الاول يكون الملاحظة
 الاجمالية دون الثاني كما يظهر بالتأمل الصادق نعم يرد على هذا
 الدليل النقض بترتيب الامور المتعاقبة اذ لا تخلص عن
 التزام هذا التسلسل سواء كان في الاوضاع الفلكية والصور

على الثاني ٢

والصور النوعية كما عند الفلاسفة او في تعليلات الارادة
 كما عند المتكلمين وذلك لان الواجب قدوم وتختلف المعدول
 عن العلة التامة مع سواء في ذلك العلة التامة الموجب
 والمختار كما نقرر في بحث العلة والمعدول في حدود
 كل حادث لا بد من حادث ينضم الى الواجب حتى يصير
 المجموع علة تامة لهذا الحادث المفروض وينقل الكلام
 اليه حتى يلزم تحقق حوادث غير متناهية مترتبة ولا جائز
 ان يكون مجموعة بل يكون متعاقبة ثم ان كانت معدومات
 فلا يجوز ان يكون عدما لوجوده اذ لا لانه لم يقبل العدم
 فتعين ان يكون عدم وجود حادث فلا بد من حوادث
 موجودة متعاقبة غير متناهية في وجود كل حادث و
 هذا اجري البرهان فيه كاف نقض البرهان وحله ما اشار
 اليه الامام الرازي حيث قال وعلى هذا البرهان اشكال
 يتعسر على حله فهو انه يجوز امتدادها مع تلك الفضلة الى
 غير النهاية ولا يكون الزايد كالناقص وقرر هذا الكلام في
 شرح حكمة العين بانه ان اردتم بلزوم كون الزايد كالناقص
 غير متدبروها بما الى غير النهاية لزوم عدم تفاضلها عند
 تقدير التطبيق في تلك الجبهة على ذلك التقدير فاستحالته
 مع اذ كل مقدارين لاحدهما في جهة كيف ما كانا اي سواء
 كانا ذاهبين من نقطة واحدة الى غير النهاية او من
 نقطتين مختلفتين بالتقدم والتأخرهما متساويان
 في تلك الجبهة بمعنى سلب التفاضل عنهما في تلك الجبهة
 من غير استحالة وان اردتم به لزوم تساوي حديهما في تلك

للجهة على ذلك التقدير فهناك اللزوم والفقه فيه ان المساوي يقال
 بالاشتراك على معنيين احدهما هو توافق حدود المقارنين
 عند التطبيق والتقدير وذلك اذا كان لهما حدود ولا تفاضل
 عند ذلك وثانيهما هو سلب التفاصل عنهما في جهة وذلك
 اذا لم لهما حدود فلا يتصور فيه تماثل تفاضل الحدود وغير
 المتساوي انما يستلزم القلة والكثرة او الصغر والعظم
 حتى يقال كل مقدار لا يساوي مقدار اخر فاما ان يكون
 اقل منه او اصغر بواضع واكثر اذا انتهى احدهما عند حد
 في التطبيق ولم ينته الاخر عنه بل يتجاوز فيوصف المنتهى
 بالقلة والصغر وغير المنتهى بالكثرة والعظم فاذا حمل
 المتساوي واللاتساوي على المعنيين بوجود الحدود
 لم يكن القسمة اليهما حاضرة بل القسمة الخاصة بان يقال
 اما ان يكون للمقادير حدودا ولا فان كانت فهي اما متساوية
 او غير متساوية وان لم يكن فذلك قسم اخر غيرهما واذا كان
 فاذا فرضنا التطبيق خطين محدودين في جهة وغير محدودين
 في جهة كان عدم التساوي في تلك الجهة بالمعنى المتعلق بوجود
 الحدود لا يستلزم قصر احدهما وطول الاخر انتهى واعتراض
 عليه المحقق الشريف قدس سره في حاشية على هذا الموضع
 بان الخط الغير المتناهي يمكن تجزيته باجزاء متساوية بفرض
 حدود فيه كما في الخط المتناهي غاية ما في الباب ان الحدود
 والاجزاء في المتناهي متناهية وفي غير المتناهي غير متناهية
 ونحن سقط ما ذكره لوجود الحدود فعدم التساوي انما
 يكون لانتفاء التوافق بين الحدود الموجودة وذلك يستلزم

٤ المتعلقين

يستلزم الطول في احدهما والقصر في الاخر ويلزم منه التناهي
 فان قلت منع فرض الحدود الغير المتناهية بناء على عجز الوهم
 فذلك بالحقيقة عجز الوهم عن فهم الانطباق وهو ما اشار
 اليه المصنف اقول فيه نظر لان تقسيم غير المتناهي في جهة واحدة
 فقط الى اجزاء متساوية محتملا لا يمكن تنصيفه ولا تثليثه
 ولا ترسيعة وهكذا والسرفية ان اذا انفصل من الجانب المتناهي
 شيء في اي موقعة كان لما بقي في الجانب الاخر الغير المتناهي
 غير متناه وهو لا يساوي المتناهي نعم يمكن فيه فرض اجزاء
 متساوية غير متناهية بمعنى لا ينقضي لانها اجزاء غير متناهية
 متساوية بالفعل فتأمل ثم قل قال ولظن ان مراد الامام بحوار
 ذهبا بهما الى غير النهاية مع تلك الفضلة هو ان تطبيق الوهم
 لاستغراق الخطين ولا يستغرقهما بالاسر بحيث لا يبقى فيهما
 شيء لم يلاحظ الوهم لاجل التطبيق بل كل فرض وصورة
 الوهم في التطبيق الى حد ففكرنا في شيء اخر من الخطين فيهما
 الانطباق وهكذا الخطان ذا صلبان وفي احدهما تلك الفضلة
 والتطبيق لا ينفك ولا محذور وهذا بالحقيقة عجز الوهم
 عن التطبيق في جميع اجزاء الخطين بل هو واقع دائما في بعضها
 ولا حاجة في توجيه كلامه الى السطو بل الذي لا طيل تحته اقول
 فيه نظر اما اولها فلما عرفت ما نقلناه عن الامام ان في المقادير
 بل في مطلق ما يتحقق فيه الترتيب سواء كان وضعيا او طبعا
 يحتمل الانطباق الخارجي ولا يحتاج فيه الى ملاحظة الوهم
 اجزاء الخطين بالتفصيل حتى يقال الوهم عاجز عنه فهذا
 الكلام مع انه مخالف للواقع غير مطابق لما نقلناه عن الامام

ايضا فلا يصح توجيه كلامه به وامانا ثانيا فلان الامام اورد هذا
 الاشكال في المباحث المشرقية على وجه لا يمكن عمله على ما ذكره
 وذلك لانه قال بهذه العبارة وعلى هذا الوجه ان شكك بتعسر
 على حدة وهو ان تطبيق نهاية الزايد على نهاية الناقص انما
 يمكن على احد وجهين لئلا يحرر الناقص بكليته الى
 جهة نهاية الزايد حتى يتطبق نهايته على نهاية الزايد ويحرك
 الزايد بكليته عن جهة نهايته حتى يتطبق نهايته على نهايته
 الناقص وثانيهما ان يزداد الناقص حتى يتطبق طرفه على
 طرف الزايد او ينقص طرف الزايد ويترك حتى يتطبق على طرف
 الناقص وثالثهما ان يبقى الزايد على نهايته الناقص ويظهر
 في الزايد فضلة لا يتطبق على الناقص وذلك مثل خطين متوازيين
 رابين في نهايتهما فاذا طبقنا بين نهايتهما احدهما في الزايد
 فضلة لا يتطبق على الناقص ثم لا يزال تلك الفضلة وينقل
 الى الجانب الاخر الى ان يظهر الفضلة في الجانب الاخر اذا عرفت
 هذا فنقول اذا ادعينا صحة التطبيق بين نهايتي المقدارين
 على الاول فقد صادفنا على المطلوب الاول لان الخط انما يمكن
 ان يتحرك بكليته اذا اخلى مكانا وشغل غيره وذلك انما يصح اذا كان
 متناهيما من كل جهة وان ادعينا ذلك بالوجه الثاني يصير
 كل واحد منهما بعد النمو والذبول متساويا للآخر ولا يلزم
 منه محال وان ادعينا ذلك بالوجه الثالث فللخصم ان يقول
 الزايد والناقص ممتدان الى غير النهاية ويبقى في الزايد تلك
 الفضلة الغير المنطبقة ابدا ولا ينتهي الى حيث يزول تلك الفضلة
 فاذا هي ممتدان الى غير النهاية ولا يلزم مني ان اجعل

ان اجعل الناقص مساويا للزايد لان الفضلة ابدا موجودة مع
 الزايد هذا كلامه ولا يخفى عدم ملائمة لما ذكره قدس سره بل
 هو لا انطباق على ما وجهه المشرع **قوله** لم يكن الاستيفاء
 المذكور ما نفعنا تأمل ففهم ما فيه المشارة الى ما يدفع به
 وذلك لان التقدم والتأخر مع تطبيق كل على نظير من الجملة
 الاخر يقتضيه ان ينتقل الزيادة الى الجانب الغير المتناهي فتدبر
قوله قد سمعت ما فيه اشارة الى تقرير التام برغمه وقد عرفت
 حاله **قوله** فيمكن ان يمنع توقف بعض الجملة على بعض اخر
 منها اقول هذا الكلام لا يخفى عن دقة اوردناه في توجيه كلامه رحمه
 وقد نقلنا عنه انه موجود في بعض النسخ حيث قال وليس كل واحد
 في الشيء يتوقف ذلك الشيء عليه كيف ولولزم ذلك لم يتصور الامور
 الغير المتناهية بل المتعددة مطلقا من غير ترتيب ضرورة ان
 المجموع اذا اسقط منه واحد يتوقف على الجميع وهذا المجموع الثاني
 على الجميع الاول اذا اسقط منه اثنان وهكذا فيلزم الترتيب
 في النفوس الى الغير المتناهية التي اثبتوها ومنعوا ترتيبها
 فبحر في التطبيق بل لم يكن تخصيص الغير المتناهي بالمرتبة
 معنى انتهى **قوله** فيه انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى القطع
 وبوجود الزمان المنطبق عليه اقول هذا النقض مذكور في
 المحاكات واجاب عنه بان تلك الاجزاء فرضية بل ليس هي بال
 حركة واحدة وكذا الزمان متصل واحد منطبق عليها والذي
 يوجد بالفعل الفرضي كان متناهيما فينقطع التسلسل فيه
 بانقطاع الفرض والاعتبار وقيل انهم صرحوا بان الموجود من
 الحركة في الخارج ليس الحركة بمعنى المتوسط واما الحركة بمعنى

على تفنن التقرير وتوقعه فلا تفعل **قوله** فلا وجه لتغييره الى تلك العبارة
اقول ان الادب اذ ذكره او لا ما ذكره عند تقرير الدليل فالمراد طلاله
اعتبر اوله لا نفس التطبيق وحرثا قابلية وان اراد به ما ذكره
قبيل ما ذكره هذا بقوله وهي ان الثانية اما ان يستغرق الاول
على تقرير التطبيق فالجواب ان المقصود التحيز بين العبارتين
بعد العدول عما ذكره اوله ولا فساد فيه **قوله** هذا المنع بالمال
هو المنع الذي آه انما قال بالمال منع لتحقيق التطبيق قابلية
فتغاير من هذا الوجه لكن هذا ليس فرقاً مؤثراً في حسن
التغير من الاول والعدول عنه وعلى ما قرنا اندفع ما قيل هذا
منع قابلية التطبيق وما ذكره او لا منع صحة التطبيق بالفعل
فينبغي ان يكون بعيداً لان السند في كلا المنهين واحد **قوله** ولو كان
بيان المراد ان بيان المراد نافع في التقرير الاول دون الاخيرين
لا تكاب التغيير فهما دون ذلك ولو كان بناء الكلام على بيان
المراد لضاهع كل من التغييرين **قوله** واما اذا توجه الى مجموع
الامور الغير المتشابهة اجمالاً يحزم قبله نظر لانه ان اراد ان
العقل اذا لاحظ مجموع الغير المتشابهة اجمالاً يحزم بان المجموع
الغير المتشابهة يجب ان يكون وراثة علة فهو على تقدير تسليمه
وجهاً اخر براسه الى علم انتهاء السلسلة الغير المتشابهة غير
الاستدلالات المذكورة والكلام في هذا الدليل وان اراد ان العقل
اذا لاحظ المجموع الغير المتشابهة مجزئاً يتم هذا الاستدلال
ويحكم لا جبر بلزوم كون العلة وراثة المجموع الغير المتشابهة
فهو ما لا وجه له لان ما ذكره المستدل في بيان لزوم زيادة

زيادة العلة من الله لو لم يزد العلة لكان شئ من العلل منطبقاً
على معلوله انما يتم في الجملة المتشابهة دون غير المتشابهة سواء
لو حظت بحللاً او مفصلاً اذ عدم الزيادة في غير المتشابهة يحوز
ان لا يكون لكونه غير المتشابهة لا انطباق المعلول على علة بخلاف
المتشابهة فان عدم الزيادة لا يتصور الا بالانطباق اقول المراد
الثاني والمنع الذي ذكره غير المنع الذي قرره البرهان بوجه
اخر لدفعها وهي المنوع التي ذكرت في الوجه او النقص لا محالة
والمناقضات التفصيلية في وجه الاعتراض على ما ذكره المحقق
اذ المنع الذي اوردته راجع الى المنع الذي فعلنا عن الامام الرازي
على هذا البرهان وهذا المنع على هذا الوجه لم يكن منه عين
ولا اثر في الكتاب ومقصود المحقق الذي اوردته بحيث لم توجه
شئ من المنع المذكور عليه واما انه يرد عليه منع اخر كما قد وقع
النظر وادعاه على الاصل الدليل وبناء الكلام على انه هو راعيه
او عدم وروده ففيه ضاكر له فليتأمل وهذا الكلام الذي ذكره
المحقق جواباً عن النظر بعينه ذكره المصنف في حاشيته شرح التحرير
جواباً عنه حيث قال ويكون ان يقال ان الفعل يحكم بان كل جملة يتكافى
عليانها ومعلولاتها بهذا الوجه لا بد لها من علة خارجة حكماً
كليا من غير فرق بين الجملة المتشابهة وغير المتشابهة اذ العلل
والمعلولات المطابقة على هذا الوجه محتاج الى خلع مقدم
اذ لو لم تجع الى خارج كانت هي بعينها علل ومعلولات وفات
السبق الذي هو مقتضى العلية وهذا الحكم بدليها بالنسبة
الى العقول المتحدثة فان العقل اذا لاحظ اجمالاً ان هذه السلسلة
بمسلسلة يتولى في عدد عليانها ومعلولياتها وليس شئ من تلك

العليات متكافئة للمعلولات التي اطبقت عليها فربما جزم بافتقارها
الى علة متكافئة والشبهة انما نشأت من طلب التفصيل في الحكم
الذي يحكم به العقل اجمالاً ونظير هذا ما يقال ان العقل يحكم
بأن الموجد متقدم على الموجد من غير تفصيل بين موجد بنفسه
وغيره ثم يثبت به ان الماهية لا تكون علة لوجودها انتهى وبما
نقلنا ظهر ان المصنف قصد في تقريره دفع ذلك النظر على وجه
لا يتوجه ما اورده القائل كما لا يخفى على التامر **قوله** وما يرد على
احدهما يرد على الاخر اقول ليس كذلك لان ما كان وارداً على الاول
لا يرد على هذا اذ لا يمكن ان يقال لا بد لمجموع المعلولات المتناهية
من علة دون غير المتناهية او يقال علة لمجموع المعلولات
المتناهية بمجموع علل الاحاد دون علة لمجموع المعلولات الغير
المتناهية او يقال لمجموع العلل المتناهية سابق في المرتبة على
مجموع المعلولات دون غير **هذا** المتناهي وبالمجمل الايراد المذكور
مداره على تفرقه بين المتناهي وغير المتناهي وهذا لا يخفى في شيء
من مقدمات هذا التقرير وهو ظاهر اقول لكن يرد على هذا التقرير
شيء وهو ان المراد بالسلسلة في قوله بمجموع المعلولات الواقعة
في هذه السلسلة ان كان ما عدا المعلول الاخير وهي السلسلة
المبتداه مما فوقه في نقول علة التي هي مجموع علل احاده ما فوق
المعلول الاخير الواقع في هذه السلسلة وهو ما فوق المعلول
الاخير الواقع في السلسلة الكبرى الداخل فيها المعلول الاخير الصرف
فان هذا المجموع الذي هو علة ليس عين مجموع العلل الواقعة
في هذه السلسلة اذ مجموع المعلولات في هذه السلسلة هو
ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية وبعبارة اخرى هو الباقي

الباقي من السلسلة الكبرى الاولى بعد استقطاع المعلول المحض وعلته ما
فوق المعلول الاخير الواقع فيها ان ما فوق ما فوق المعلول الاخير المحض
الى النهاية فانه علة جزء لما هو معلول لا علة فلا يفوت السبب
الذي هو مقتضى العلية وان كان المراد هو مجموع السلسلة
الكبرى الداخل فيها المعلول المحض فعلة التي هي مجموع علل احاده
ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية وهي المجموع والجزء مقدم على الكل
فلا يفوت السبب ايضا في التلام تلبس وتلبس فتأمل **قوله**
الهم الا ان يفتبر فيها التقدم والتأخر وضعا لكنها اجزاء فرضية
فاعتبار التقدم والتأخر فيها ينقطع بانقطاع الاعتبار بحركات
الا فلا اقول قد عرفت ان اجزاء الحركات والازمنة المنطقية
عليها فرضية لا يحصل شيء بالفعل **الا** بفرض العقل واعتباره
فنيقطع بانقطاع الاعتبار **قوله** موجودة مفصلا في الملاء الاعلى
قد عرفت جوابه فتذكر وقد اورد على برهان التضايقي بانه ان
اريد انه يزيد عدد المعلول على عدد العلية بحسب نفس الامر
فهو مما يأتى في هذا الدعوى لو كان للمصنفين وجود في الواقع والواقع
انه ليس كذلك لكونها صفتين اعتباريتين انتزاعيتين كما حقق في مظانه
وان اريد انه يزيد عدد المعلول على عدد العلية بعد اعتبار العقل
ايها وانتزاعها من هذه الاحاد فالعقل لا يترفع جميع تلك العلويات
حتى يلزم المحذور المذكور واجيب بانه كما ان العلية والمعلولية
متضايقان كذلك العلة من حيث انما علة متضايقة للمعلول من
حيث انه معلول وعلية والمعلولية وان كانتا انتزاعيتين فلا ستر
ان العلية والمعلولية موجودان في الخارج وعبري البرهان فيهما

بلاقصور فاما نقول لو تسلسل العلة الى غير النهاية لزم زيادة
عدد العلولات على عدد العلل في تلك السلسلة ببيان الملازمة ان احاط
السلسلة ما خلا المعلول الاخير معلول علة فبتساوي عدد العلل
وعدد العلولات فيما فوق المعلول الاخير ضرورة انطباقها انطباقا
خارجيا والمعلول الاخير معلول فقط اقول كما ان العلية والمعلولية
اعتباريتان لا تحقق لهما الا بان تتراع الفعل لا يقدر على اشتراخ جميعها
فلا يحصل الغير المتناهي فزما كذلك العلة من حيث انها علة والمعلول
من حيث انه معلول لا يحصل بالفعل الا بعد اشتراخ وصفي العلية
والمعلولية والفعل لا يقدر على اعتبار جميع العليات والمعلوليات
فلم يحصل المجمع العلل من حيث هي علل وجميع العلولات من
حيث انها علل ولا العلولات الغير المتناهية كذلك وان اريد
ذوات العلل والمعلولات لهما ليسا متضايفين اصلا وايضا
لم يحصل من سلسلتان وجملتان بل ليس المجموع ذات
غير متناهية وسلسلة واحدة بل الحق في الجواب ان العلية
والمعلولية موجودتان في نفس الامر بل في الخارج على ما هو المشهور
من مذنب الحكماء القائلين بوجود الاضافات في الخارج وبوجود
وجودها في نفس الامر تبنى الجوابان الدليل وليس اعتبارية
محضة حتى لا يتحقق الا باعتبار الفعل وفيه تأمل بعد لان وجودها
في نفس الامر لا يلزم ان يكون على نحو التفصيل بل يجوز ان يكون
وجودها في بعض المدارك العالية على نحو الاجمال فلا يحصل
عليات ومعلوليات غير متناهية بالفعل فتأمل جدا ونختم
هذا البحث بنقل بعض دلائل استخرجها بعض فضلا و زماننا

زماننا وقد قررناها بتقررات تتوجه عليه بعض الارادات فذكرها
بتقررات من قبلنا يندفع عنه تلك الارادات مع ما يرد عليه من
قبيلنا عندنا وانت تعلم ان كل ما يدل على بطلان التسلسل يمكن به
بادني تصرف اثبات الواجب فزما انه اذا ترتبت العلة الى غير النهاية
مثلا فلا يخفى اما ان يكون عدد زوجا او فردا وعلى الثاني تسقط
واحد او الباقي تكون زوجا لا محالة وعلى التفسيرين كان له نصف
اذ لا معنى للتوزيع الا ما ينقسم الى متساويين كان كل واحد منهما نصفه
ثم نقول النصف الذي وقع في جانب المتناهي لا بد ان يكون متناهي
ضرورة لخصاره بين المبدأ وبين المنتصف ويلزم من تناهيه
تناهي كماله لان ضعف المتناهي يكون متناهي لا محالة وفريد
التقرير يندفع عنه وجوه من الارادات لا تطول الكلام فذكرها
والايراد عليها والجواب عنها اقول في دفعه ان غير المتناهي من طرف
واحد لا يقبل التخصيف والتوسع ولا ينقسم الى اقسام متساوية
مطلقا على ما عرفت وذلك لان كل ما انفصل منه كان الباقي غير
متناه ولا نسبة بين المتناهي الذي انفصل منه وبين ما بقي منه
واما ان كل عدد لا بد ان يكون زوجا او فردا فذكرنا هو في الاعراض
المتناهية اللهم الا ان يلزم ان غير المتناهي داخل في الفرد ومنها
انه لو انحصر الموجود في الممكن ذهبت سلسلة الكمالات الى
غير النهاية وهو محال لانه لو وجد سلسلة غير متناهية كان
بين الواحد من تلك الاحاد ومجموعها مجموعات غير متناهية
مترتبة كان بعضها جزء من بعض مثلا الواحد جزء الاثنين
وهو جزء الثلاثة وهكذا فيلزم لخصاها ما لا نهاية له وكان مرتبة

الاخر ومحسورة بين الحاصرين وعلى هذا التقرير لا يتوجه النقض بالابون
 الغير المتناهية الخاصة للتحرك في بن الابن لان تلك الابون فرضية محضة
 والحاصل منها في كل مرتبة كان متناهيًا وتلك الجمل موجودات خارجة
 حاصلة بالفعل ولا ان العدد امر اعتباري انتزاعي والعدد ذات
 ليست محسورة بين الحاصرين لما قررنا ان المجموعات موجودة في
 الخارج كانت غير متناهية بالفعل وكان بعضها جزء من بعض
 وكان احد طرفيها الواحد الذي هو مبدأ الجملة المفروضة والاخر
 نفس الجملة لان تلك المجموعات المترتبة الغير المتناهية التي بعضها
 جزء من بعض كان كل واحد منها جزءًا من الجملة المفروضة اقول نعم
 يمكن منع كون تلك المجموعات بعضها جزء من بعض وان كل واحد
 منها جزء من الجملة عرفت بكل واحد من تلك الاحاد جزء لنفس الجملة
 المفروضة على ما عرفت نظيره في العدد فانه مركب من الوحدات
 لا من الاعداد ودونها فكذلك الحال في المحدودات على ما عرفت مفصلاً
قال المصنف اولوية يكون في وقوعه اعلم ان اثبات الواجب موقوف
 على احدا لا من اما في الاولوية الذاتية او عدم كفايتها او القوم
 جعلوا هذا البحث باعتبار الشقين مطلبين وما نقله المصنف
 من الدلائل اقاموها على المطلب الاول فالاولى توكلوا اولوية يكون
 في وقوعه **قوله** ودفعه بان الكلام في اولية الحاصلة الى اولى في هذا
 المرفوع تامل اذ الكلام في ان الذات لم لا يجوز ان يقتضي اولوية
 احد الطرفين اقتضاء اما الذاتية ومع هذا لا يجب صدورها
 عنها بناء على ان يكون الاقتضاء على سبيل الاولوية وذكر كما
 ان الذات اقتضت الطرف الرابع على سبيل الاولوية دون
 الوجود والحاصل ان الكلام في ان المقضي التام لشيء هل يجب

يجب صدور الشيء عنه حتى يمنع تحلفه عنه سواء كان ذلك الشيء اولوية
 المانع او غيرها ولا بد صدورها عنه راجحاً وليس التراجع في ان المقضي
 الناقص لشيء هل يجب صدور الشيء عنه ام لا ولا يمكن الحق انه
 لا يجب وما ذكرنا من انه يكتفي الاولوية الخارجية كالدائمية بل ما لم يجب
 الشيء من العلة لم يتحقق ليس في العلة الناقصة لما عرفت بل في
 التامة فاما بن عليه **قوله** حوايه من ان الذات اذا كفت
 في اقتضاء الاولوية كانت تامة تامة لها فكان يجب صدورها
 عنها مجرد دعوى في المتنازع فيه بل العمل المصمم لهذا لم يلفت الى نقله
 ودفعه **قوله** تأمل لا بد له من بيان اقول بيانه ان المراد
 ان سبب الطرف المرجوح مانع عن وقوع ذلك الطرف واولوية
 وتوقف وجود المعلول على عدم المانع مما لا يتكرر في التكرار المحدود
 اليه اشار الى ذلك وليس مدار العدول على ذلك حتى يقارن او ناعلي
 التكرار المحدود وهو لم يندفع الا بالعدول عنه وهو عين الاخر
 بقصور التكرار الاول بل على الترام ان عدم المانع يعبت في جميع العلل
 التامة وبعد التناول عن ذلك فغير انهم كثيرا ما بين العلية بمنزلة
 هذا وليس مقصودهم مجرد الاستلزام لانه اعم من العلة بل
 المراد فيما نحن فيه انه ما لم يندفع علة الطرف الاخر لم يتحقق ذلك
 الطرف والحاصل ان معنى العلية هو معنى كلية الغاء وهو حاصل
 ههنا كما في حركة اليد وحركة المفتاح **قال المصنف** الاول اننا لا نسلم
 انه لو تحقق سبب الطرف المقابل اقول لما حققنا ان في الاولوية
 الذاتية مطلبين والدليل الاول على المطلب الاول وهو عدم كفاية
 الذات في الاولوية لعدم كفاية الاولوية في وقوع الطرف الاولى
 لم يندفع ذلك المانع على ما قبل بان الفرض هو ان الممكن لا يكون احد

مقدمه اشار اليها العلامة القوشجي في شرح التجريد هي ان المقابلين
بالذات هي بالسلب والايجاب الال المتناقضان والتقابل بين
الواجبي بالواسطة وكان بلا حيلة ان احدهما مستلزم لرفع الآخر
بان المتناقضات بين راجحية طرف و راجحية الطرف المقابل له ليس الا
الاستلزام راجحية الطرف المقابل من راجحية ذلك الطرف المستلزم
لسلب راجحية لكن راجحيته ليست منافية لسلبها لاختلاف
الجهة اقول فيه نظرا بعد تسليم المقدمة المذكورة وقطع النظر
عن ان المقسم في تقسيم التقابل الى الاربعة المشهورة هو التقابل
بالذات حتى يخرج وجود المعلوم في محله مع عدم اللازم عنه
على ما فصل في مقامه وخرج التلثة الباقية فلا يصح التقسيم
الى الاربعة نقول من قال بان الزعمان الناشئ عن الذات لا احد
الطرفين يجامع الزعمان الناشئ عن العلة للطرف المقابل
كيف نقول ان احدهما في قوة سلب الآخر وكيف يصح منه ان
راجحية احد الطرفين مستلزم لرجحية الطرف الآخر فتأمل
ولا تختلط بالحوار ان بناء الكلام ههنا على الخلط بين التنا
قض وبين تناقض اقسام التقابل ولم يند ذكر في مثال التنا
قض كونه الشيء قائما وقاعدا او متحركا وساكن الى اخر ما قاله
وقد اشار الى وقوع الخلط في الكلام المحشي اقول يمكن توجيه
الكلام بوجه وجه وان كان بعيدا عن اللفظ وهو ان ليس
مقصوده من وحدة الاضافة لتحقيق التناقض ما يترأى
من ظ عبارته بل مقصوده ان المتقابلين هما اللذان لا يمكن
يجمعان في محل واحد من جهة واحدة فوجه الجهة معتبرة

معتبرة في مطلق التقابل ولا يخص بالتناقض وعند اختلاف العلة
لا يتحد الجهة فلا يتحقق التقابل مطلقا فتأمل **قوله** لا يخفى في ان
تلك الامور ليست متناقضة اقول هذا الكلام مبني على ان الوجه القاصر
خلط بين التناقض المصلح ومطلق التناقض المتناول للاربعة
وقد بين رحمه ان وحدة الاضافة شرط في الاول دون الثاني
والمذكورات من قبيل الثاني فلا اشتراط فهذا يرجع الى ما سيذكر
في الوجه الاخير وليس مما ذهب عنه المصنف رحمه **قوله** هذا مردود
بما يرد على الوجه الثاني اقول هذا وجه مستقل مشتمل على توجيه
قولهم شرط تحقق التناقض وحدة الاضافة وحاصله ان هذا
الشرط للزوم التناقض كليا لا لتحقيقه بوجه باللائم منه ان
حين تحققها يتحقق التناقض لزوما بعد شرائط اخر عند عدم
تحققها لا يلزم عدم تحقق التناقض بل يلزم عدم لزومه مع
جواز تحققه ففي هذه الصورة يجوز تحقق التناقض مع عدمها
ولا ينافي ذلك بالشرط المذكور وظانه لا يرد عليه ما اورد على الوجه
الثاني لكنه وادعى الوجه الثاني لانه لا يمكن اشتراط توجيه
الاشتراط المذكور اصلا بل صرح فيه بابقائه على العموم واذ بقى
الاشتراط على العموم فيجب ان لا يتخلف التناقض عنه مع انه قد
تخلف في الصورة المذكورة ههنا هذا لكن قول المصنف في ما نقله
عنه في توجيه قوله ولا يخفى ما في هذا الوجه حيث قال فيه فالوجه
اما التخصيص بما عدا العلة او الوجه الاخير لا يلام جعل هذا
وجهها مستقلا اذ لا ينبغي ان لا يقتصر على التخصيص والوجه
الاخير بل يتعرض لهذا الوجه ايضا ثم اقول الظاهر من قول **قوله**

من قال وليكن ابتداء وهما على العموم انه جعل هذا وجهها آخر لكن لا يجرى
اذلا وجعله في **دفع** الاعتراض المذكور اصلا اذ الاعتراض
هو ان وحدة الاضافة شرط التناقض وقد يتحقق التناقض
في هذه الصور بدونها فالقول بان وحدة الاضافة مطلقة
مربط للتناقض مع تسليم تحقق التناقض فيها بدونها عن
الاعتراض **ف** لو ردد الاعتراض لاجواب له بل الصواب ان ذكره
للتنزيل عن تخصيص والمقصود منه انه لو سلم بقاءه على العموم
ولم يرتكب التخصيص المذكور لم يضر لكن بناء على ما قررناه اولا
من هذا شرط العموم الحكم لا لنفسه فلا يلزم عدم التناقض
بدونه بل اللازم عدم كلية التناقض بدونه فيحقق التناقض
في تلك الصور بدونه لا ينافيه و **د** لم توجه ما اوردته المص
على ما نقل عنه ثم اقول **يورد** على التخصيص بما عدا العملية
ان في الامثلة المذكورة يتعدد الاضافة بالقياس الى غير
العلة حيث قال ولو بالاضافة الى مكانين او عشرين فكان
هذا الوجه غفل عن ان في الامثلة المذكورة تعرض الغير
العلة ايضا فذكر **قوله** بالعلة انما كانت متعددة في الوقوع
او اللا وقوع فالتناقض باق اقول فيه **م** نظر اما اولا فالات
في الصور المذكورة لم يتحقق القضية السالبة فابن اللا وقوع
حتى يقال بتعدد العلة يؤثر في تعدد الوقوع واللا وقوع دون
النسبة الثبوتية المشتركة بين الموجبة والسالبة بل لم يتحقق
فيها الا الموجبة ولو تنزلنا عن هذا وقلنا مراده ان تعدد
العلة توجب تعدد النسبة التامة الخيرية التي هي الوقوع

في هذا الوجه

الوقوع واللا وقوع دون النسبة التقييدية الايجابية المشتركة بين
والسالبة سواء كان المحقق هو الوقوع واللا وقوع معا والوقوع
فقط فنقول المحمول يتعدد في الامثلة المذكورة وعند تعدد
المحمول كيف ينبغي اتحاد النسبة الثبوتية اللهم الا ان يقال بناء
الكلام على الانحاض عن ان الامثلة المذكورة لا يتحقق فيها
التناقض الاصطلاحي او على ان **احد** الوقوعين فيه
يترتبة اللا وقوع فانقياع العقود يترتبة سلب القيام ولا وقوع
فتجد المحمول ويظهر من هذا وجه اخر لدفع ما ذكرنا او لا
فانهم وامانا فلان العلة في الامثلة المذكورة علة لثبوت
القيام ولثبوت العقود ولا وقوع لثبوتها وهو ظاهر فتعدد
النسبة الثبوتية بتعدد العلة وامانا ثالث فلان بناء على
ان في القضية يتحقق نسبتان احدهما التقييدية ايجابية
مشتركة بين الموجبة **و** والثانية نسبة تامة خبرية بتعدد
في الموجبة والسالبة وهي متعلق التصديق على مذهب الحكم
وهو مذهب المتأخرين ومخالف لما حققه العلماء وكلاما
ما قرره الشيخ الرئيس ومع هذا خلاف ما حكم به الوجوه ان
الصحيح اذ الوجوه ان بعد **د** تصور الطرفين لا يجد النسبة
واحدة هي تامة خبرية بتعدد في الموجبة والسالبة كانت
متعلقة للتصديق فتأمل **قوله** ومنه يعلم ضعف الوجه
الثلاثة اقول في دفع ما اوردته على الوجه الاول لا ينبغي جملة
العلة على علة النسبة الثبوتية حتى يتعدد هذا النسبة
بتعدد هاهنا على علة الوقوع واللا وقوع فتعدد هاهنا النسبة

والسالك

لا الثبوتية وقد عرفت ان الضمان بناء على اعتراض على جعل التناقض
 بالمعنى الاعم الشامل المتضاد وظان في التضاد مثلا لا يشترط
 اتحاد الاضافة كيف وبتعدد المقيد بتعدد الاضافة لا
 محالة وفي دفع ما اوردته على الثاني مع انه اوردته المصعب على نفسه
 ما حققناه انما على انه يمكن ان يقال بناء على ايراد على حمل التناقض
 على معنى الاعم ووحدة الاضافة ليست شرطا لتناقض هذا
 المعنى بل هو شرط الكلية الحكم في ضمن نوع منه وهو التناقض
 المصطلح وفي دفع ما اوردته على الثالث ان مراده رحمه الله
 بما نحن فيه زحمان الوجود وزحمان العدم لا النظائر المذكورة
 او كان هذا الكلام على طريق التمثيل فكانه مساو بالرفع الاخر
 او اخص من رفع الاخر فتأمل **قوله** فيه خفا لا بد من قال باجتماع
 الزحمانين جواز ان يكون احدهما اقوى من الاخر لكن على ان
 يكون الرابع بهذا الزحمان اولى على الاطلاق اي لا يكون للاخر
 اولوية اصلا ليكون متمنا بل كان مرجوحا وزحمانه دون
 هذا الزحمان فتأمل **قوله** بل لعله بعد اقول لا يخفى من له درية
 بفهم المعاني من العبارات انه اذا قيل ما يقتضيه ذاته الوجود
 وقصد اعم من ان يكون بالذات وبالواسطة فهذا ليس بعيب
 عن العبارة وان كان المنبأ در ما هو لا بواسطة واذا اريد
 ذلك كان المفهوم منه اذا قيل من غير النظر الى غيره ان ذلك الغير
 لم يكن واسطة ومقصود رحمه الله ذلك وظان تقييد الاقتضاء
 وتخصيص الغير بعد التقييد بالوجه الذي ذكره رحمه الله ليس مثل
 ما في توجيهه قد سكت لان التخصيص المذكور فيه لا يفهم

لا يفهم من اللفظ اصلا والتوجيه المنقول عن حاشية رحمه الله على
 التجريد قريب من ذلك وليس فيه بعد ايضا لجواز ان يكون المانع
 عنه تنقضا اقول قد تقرر في الحكمة والكلام ان شريك الباري عز اسمه
 ليس له مصداق يتحقق في نفس الامر ان يتصف بالمانعية فيها
 بل ليس له الا وجوده فرضي بحضرة كزوجة الخمسة ومرجعه الى ان
 العقل يعبر شيئا ويفرض ان شريك الباري عز اسمه ليس يتحققا
 في الخارج ولا في الذهن شيء كان شريكا للباري عز اسمه في الواقع
 حتى يمكن ان يتصف بالمانعية بل انما ان وجوده مجرد الفرض وكذا
 مانعيته والمانعية التي كانت مجرد الفرض ولم يكن في الواقع بل لم
 يمكن فيه ليس عدمه داخل في عدم الشيء وكذا الكلام في اجتماع
 التقيضين فيما يصح ان يكون مانعا لا يكون الا ما يكون وجوه
 ممكنة ومعلولة وكيف يمكن ان يكون ما هو شريك الباري عز اسمه
 متحققا في نفس الامر ولو كان ما شريك الباري عز اسمه في الواقع
 موجودا في نفس الامر كان فرد المفهوم واجب الوجود وما كان
 فرد المفهوم واجب الوجود وجب ان يكون موجودا في الخارج لان
 المراد بواجب الوجود واجب الوجود الخارجى واذا **واجب الوجود**
 الخارجى لشيء كان موجودا فيه لا محالة اذ الوقوع لا ينكر عن
 الوجوب فتأمل **قوله** ولا بد لتفيه من دليل اقول الدليل ان الشيء
 الاول الذي كان وجوده معلول دائر على وجوده اذ العدم كان
 يكفي لعدم ذلك المعلول معنى العلية التي هي مصححة الاستمرار الغاء
 التعقيب متحققة بينهما فاذا كان وجود الشيء الثاني ايضا عللة
 له وعند وجود الشيء الثاني لم يتحقق الشيء الاول بل كان معدوما

فيلزم اجتماع العلقتين المستقلتين على معلول واحد وهو عدم
فلكا المعلول ان فرض وجود الشئ الثاني على علة مستقلة او المستقلة
والناقصة ان كانت ناقصة وقد علمت ان هذا الصانع لا يلزم
الا استغناء عن تلك العلة الناقصة لكان المستقلة والا فتقار
اليها لكونها علة ناقصة **قوله** بل غير واقع كنف آه هذا الوجه
لعدم الوقوع مذكور في حاشيته رحمه الله على التجريد وقد راسناه
في بعض حواشي الرسالة منسوبا اليه ايضا **قوله** انما يظهر
اذا كان ترتيب العلل كافيا في قولنا لاجر برهان التطبيق لا بد
من امتياز بين الاحاد الغير المتناهية حتى يلزم من النطاق
مبدأ احد المثلثين على مبدأ الاخرى النطاق كلي على نظيره ونظيره
انتقال الزيادة الى الجانب الغير المتناهي على ما عرف مبسوطا ولا
يخفى الا التماثل بين ملزماتها يكتفي بالامتنان بين الملزم وذلك
بان يقال يطبق اللازم للعلة الاولى من احدي المثلثين على لازم
العلة الاولى من جملة الاخرى والثاني على الثاني وهكذا فتدبر
قوله وفيه بحث وان الممكن اه اقول التفاوت بين السؤالين
لا يقع في غرضه رحمه الله اذ ليس غرضه سوى ان ما ذكره قدس
سره يصلح ان يكون جوابا لسؤال اوردته وان كان يضرب
من العناية بل هذا انصرف من حيث استنبط من جواب
ذكره قدس سره لدفع سؤال ما يدفع به سؤال آخر **قوله**
وفيه بحث لانه لما لم يجب اه اقول القول لم جعلوا الامكان
بمعنى التساوي علة للحاجة حيث قالوا اذا لاحظ العقل ان الشئ
يتساوى وجوده وعدمه جزم بحججه هذه الملاحظة انه محتاج

محتاج الى مزج حتى لا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر فليست
التساوي لم يلزم الاحتياج الذي هو معلوله وقوله مردودا
قول من قال الماهية المكتبة توجد بالرحمان ليس معنا ان المقيد
للوجود والمعطى له هو الرحمان حتى يتوجه ان الرحمان امرى
اعتباري فكيف يعطى وجود الشئ في الخارج بل المراد ان الماهية
المكتبة التي لا يجب لها الوجود لذاتها والعدم كذلك يجوز ان يوجد
بنفسه مجرد ان الوجود ان يحل له من عدم وذلك كما يقال الواجب
موجود لان وجوده واجب فان معناه انه موجود من جهة
انه واجب وجوده لان ذاته علة لوجوبه وهو علة لوجوده
بل ليس ههنا تأثير وتأثر والحشي لم يفرق بين الامرين وخطا
احدهما بالآخر وما نقل من ان الوجود لو كان زائدا على الواجب
كان صفة منقترمة الى غير نفسها فبني على ان كل ماهية غير الواجب
لا يمكن ان يتحقق بذاته بل منقترمة الى علة مغايرة لذاته والكلام
ههنا في اثباته والخاص ان هذا من منفعات هذا المبحث
فلا يشب بهذا المبحث ولا يكون مستورا منه **قوله** هذا ثم كيف
ولا بد ان لا يستند اه اقول وقد عرفت ان المنع لذاته لا يتحقق
له اصلا فلا انضاف له بالمانعية بل ولا امكان ذلك ايضا فليس
انتفاؤه شرط الوجود شئ وما ذكره من الاشتراط فعلى سبيل
التحيز والنظر الى المظنوع له هذا قال بعده او تعالج لا تعتبر
ارتفاع المانع على نحو ما قال آه فكانه عدول عن التقرير الاول
المبنى على التحيز والنظر الى المظنوع الى هذا التقرير المبني على ما هو
التحقيق **قوله** ولا شك ان كلا من تلك الامور ليس باعتبارها

محضا قول هذه الامور ليست اعتبارية محضة لا يكون لها منشأ
ايداع كانياب الاغوال ورؤوس الشياطين لكن ما لم ينكرها العقل
من معروضاتها لم يتحقق موجودات تفصيلية مما يوزع نعم
انها موجودة باعتبار وجود معروضاتها لكن لا تفصيل لا بل
اجمالا لا يلزم التسلسل اذ لا يلزم امور متكررة غير متناهية
فلا يحرك برهان ابطال التسلسل وهذا الذي ذكرناه هو الذي
اورده رحمه في حاشية التجريد في دفع التسلسل في النزومات ونحوها
ويمكن ان يقال العلم بما موجود في بعض المدارك العالية على نحو
الاجمالية فلا يلزم التسلسل الكثير وايضا على ما صرح بذلك ايضا
رحم في حاشية التجريد **قوله** وانه ينافي الوجوب الذاتي اقول
هذا حق اللهم الا ان يخص ذلك الامر بكونه من صفات المستندة
اليه لاننا لم ينافي الوجبة على ما عرفت مما نقل عن المحقق الشريف
قدس سره **قوله** فيه تأمل لان الوجوب هناك بالنظر الى الاول
المستندة الى الذات اقول عود احد الدليلين الى الاخر لا ينافي ورود
بعض الاعتراضات على احدهما دون الاخر اذ كثيرا ما يتقرر دليل
بقرين يرد على احدهما شيئا لا يرد على الاخر شيئا منها والفرق
الذي ذكره لا ينافي ذلك بل انما ينافي العينية على ان هذا التقدير
ليس اشعار بان المتلازمين لا بد ان يكون احدهما عللة للاخر او
هما معلول عللة واحدة والمنفية التي بين المتضادين ينافي الاول
فتعين الثاني قوله ضرورة محتمل امرين احدهما ان يكون مقدمة
واحدة لبيان المعلول كما قرنا وتاينهما ان فيه إشارة الى تحقق
التلازم بينهما ايضا وهذا **قوله** هذا لما يتم اذا كان اقتضاء

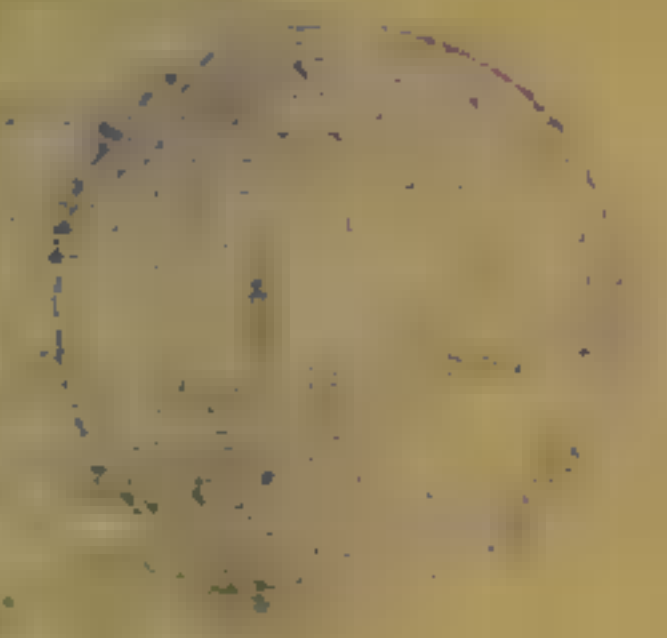
اقتضاء الذات آه اقول هذا لا يرد في غاية الحسن والقبول لكنه رحمه الله
قد تعرض له في حاشية الرسالة على ما قد وجدناه في كثير من النسخ
وكيف يذهب مثله على مثله والقرينة عليه انه صح في الدليل الذي اخرجه
شرحه التجريد **قوله** فاقابل فيه وفيه ما فيه إشارة الى ما نقل المحقق
الشريف ان الوجود المستند الى ما يستند الى الذات ذاتي ولا يكون غريبا
قوله هذا الامتناع انما هو بشرط الوصف لا يخفى على المتأمل ان هذا
يرجع الى ما نقل عن المحقق العلامة قدس سره او يستفاد منه **قوله**
لكن عدم العقل الاول آه اقول عدم العقل الاول ليس محالا بالذات
حتى يتشع امكانه الذاتي فظان الكلام في الحال والممكن الذاتين فتامر
ولا يخفى **قوله** هذا يخالف لما ذكره المصنف في حاشية التجريد اقول
ما وجدناه في النسخ المنقولة عليها من الرسالة لم يوجد فيها قوله
بعد اثبات انه لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته بل وقعت هكذا
قلنا احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضرورة ومعناه على هذا
ان الاحتياج الممكن الى العللة الفاعلية ضرورة وان مفيد الوجود
لا بد ان يكون موجودا اذ الاحتياج الى ما يعطى الوجود انما يثبت بعد
اثبات الاحتياج الى امر خارج في الجملة سواء كان مع التساوي او مع
البيحان وانه كان موافقا لما نقله عن حاشية التجريد اذ حاصره
يرجع الى ان الاحتياج الى الغير يلزم الاحتياج الى ما يعطى الوجود
وهو لا بد ان يكون موجودا بالضرورة سواء فيه التساوي او
عدمه وعلى تقدير تحقق هذه الزيادة كان المراد انه على تقدير
اثبات التساوي يثبت الاحتياج الى الغير اذ ترجح احد المتساويين
وبين على الآخر بلا مرجح ثم واذا ثبت الاحتياج الى الغير ثبت الاحتياج

الى ما يعطى الوجود وهو موجود بالضرورة هكذا ينبغي ان يفهم هذا الوضع
 والتكامل على التوفيق **قول** ضعف كلام المصنف هنا من وجوه
 منها المدافعة بينه وبين ما في حاشية التجريد ومنها عدم صحة ما في
الرسالة من وجوه **قول** لا بد ان يكون **الاحتياج** الى ما يعطى الوجود
 لذاته بدو وقعت هكذا قلت احتياج الممكن الى ما يعطى الوجود
 ضرورة ومضاه على هذا ان احتياج الممكن الى العلة الفاعلية ضرورة
 وان مفيد الوجود لا بد ان يكون موجودا **الاحتياج** الى ما يعطى
 الوجود انما **ثبت** بعد اثبات الاحتياج الى امر خارج في الجملة
 سواء كان مع التساوي او مع الزحان وح كان موافقا لما نقله
 عن حاشية التجريد ان حاصله يرجع الى ان الاحتياج الى الغير **يحتاج**
 الى ما يعطى الوجود وهو لا بد ان يكون موجودا بالضرورة
 سواء فيه التساوي او عدمه وعلى تقدير تحقق هذه الزيادة كان
 المراد ان على تقدير اثبات التساوي **ثبت** الاحتياج الى الغير
 فنخرج احد التساويين على الاخر بلا مزج **وقد** اثبتنا الاحتياج
 الى الغير **ثبت** الاحتياج الى ما يعطى الوجود وهو موجود بالضرورة
 هكذا ينبغي ان يفهم هذا الوضع والتكامل على التوفيق
 الرسالة وقد عرفت دفعهما **قول** مع ذلك تعريف العلة بصديق
 عليها فيه تأمل اذ تعريف العلة ما يحتاج اليه الممكن والمتبادر
 منه ما عدا الامكان والصفات السابقة عليه لكن يبقى النظر
 على ما لم يسبقه كالاحتياج والتاثير والوجوب وقد علمت دفعهما
 فذكر **قول** بل خلاف الواقع اقول غير مسلم بل كما ان الماهية من
 الوجود معلول فكذا الثاني والفرق حكم وكما يصح ان يقال وجب

وجب فوجد صح ان يقال وجد فوجب **قول** فظان الحال في الوجود الذهني
 ليس كذلك هذا ما ذكره المصنف في حاشية شرح التجريد وتفصيله انه
 اذا كان تصور الشيء بالوجد هو تصور ذلك الشيء حقيقة فيجوز ان
 هذا التصور هو تخوم من وجوه الذهني حقيقة ويقتدر الوجود
 الذهني على حسب تقدير الوجود وقصورات الشيء بعنواناتها وفيه
 بعد اذ الوجود في الذهن حقيقة هو صورة الوجه لا ذو الوجه
 فلا يوجد في الذهن صورة منطبقه عليه ويحتمل ان لا يكون وجه
 الخلف اذ لا تصور ذو الوجه حقيقة لان المتصور حقيقة ما يتم
 الصور المطابقة له في الذهن في الرسم صورة الوجه ولهذا قالوا
 العلم متحد مع المعلوم بالذات والحقيقة وعلى هذا المذهب وهو
 الذي اختاره القدماء وتبعهم المصنف وكذا على المذهب الاول يتحقق
 الوجود الذهني بوجهين احدهما ان يكون موجودا في الذهن بنفسه
 لا بوجهه اجمالا والثاني ان يكون موجودا فيه تفصيلا اي بصورة
 متعددة كما قالوا في الفرق بين الحدوثاين ان يكون الشيء موجودا
 بنفسه في الذهن كتصور الماهيات المعروفة للذهن فانها داخلية
 حاصلة في الذهن بنفسها لا بصورها ولهذا انصف المصنف
 لها ولا بتصورها بآراء علم ان التصور هو حصول صورة الشيء في
 العقل وان يكون موجودا فيه بصورة **الطحا** المطابقة له في الماهية
 كالمه لماهيات العلومة والاعلم ولكن هذا اخر ما قصدنا ابراده في
 حاشية الرسالة وشرعنا مع الترام محاوره الطلاق وحل كتاب اخر
 غير هذا الكتاب والمحمد لله على الاتمام وعلى رسوله افضل الصلوة
 والسلام ما دامت الارض والسماء ويدور فيما بينهما السحاب والنيا
 وعلى الدواهي اية الكرام صلوة دائمة بدوام طلوع على صفحات الانام
 تحت الحاشية المنسوبة الى الحولي من زجان في الاعد المشهور بديار بكر
 في المدرسة القاسمية على يد افاض الطلاب بعون
 الله المكر الوهاب على بن عمر ساكن في ماردن

هذا كتاب الحنفى على اثبات الواجب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين



هذا كتاب الحنفى على اثبات الواجب
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
هذا كتاب الحنفى على اثبات الواجب
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

قوله ذلك لا ملاحقة له ليس المراد
الشيء المشهور بل لازم الحاشية
فقد يراد عليه ما قيل من أن لا
الحاشية ما لا يكون له وجود
مخصوص

[illegible]

7. 1. 14 6 8

عظ
اف
و
و
و
و
مش
ال

[illegible][illegible]

المعلول الآلية اولاً ما صدر عنه نعتان اي غلبة سلطان ما قد قيل
ان يجوز ان يكون ما قبل المعلول الآلية الى السلسلة المتعددة
قبله برتبة واحدة لا غير النهاية على ما يجمع وهو ان ما قبل المعلول الآلية
ما قبل برتبة واحدة وهكذا الى ما لا يتناهى من غير نهاية
وقولنا انه لو كان ما قبل المعلول الآلية يدل على اثنين سلطان
ما قبل

لا يخطئ عنه وذلك لان قول ضرورة
عدم كمالها وبعض الاجزاء اليه
هو خلاصة فدية لقول المصنف
ضرورة كمالها وبعض الاجزاء الى
غيره في حصوله لا في فهمه

انجيل مرقس
من قول المخلص
في الدين

فأما هذه القضية التي لا يتم بها ما دلر من أنه لو كان ما قبل المعلول لا
هذا هو الوجه الذي وعدنا أننا سنذكره
علية موجبة للسلسلة بأسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لا أن علية
على الأقسام البقية فتبقى فرضا واعلم أن هذا الوجه جائز في غرض الأمر فيجب التفتت
فيها وذلك لأن ما قبل المعلول لا يفعله موجبة للسلسلة بأسرها
مستقلة بالتأثير فيها بمعنى أن فاعل الجزء لا يكون فاعلا ما قبل المعلول
الا فيكون لا أنه بعينه يكون فاعلا للجزء ولا يلزم منه ألا أن يكون
فاعل ما قبل المعلول الا فيكون بخارج عنه ويجوز أن يكون داخل
الذي هو الوجه الثاني

1

١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦

[illegible][illegible][illegible]

هذا السلام
السلام بن

[illegible][illegible]

قوله على ان المراد بالمراد
بالوجه فيما يلي فلا تغفل في الاصل

[illegible]

[illegible]

كون من غير ان يكون
 سببا في ذلك بل هو
 الاول في ذلك بل هو
 الثاني في ذلك بل هو
 الثالث في ذلك بل هو
 الرابع في ذلك بل هو
 الخامس في ذلك بل هو
 السادس في ذلك بل هو
 السابع في ذلك بل هو
 الثامن في ذلك بل هو
 التاسع في ذلك بل هو
 العاشر في ذلك بل هو
 الحادي عشر في ذلك بل هو
 الثاني عشر في ذلك بل هو
 الثالث عشر في ذلك بل هو
 الرابع عشر في ذلك بل هو
 الخامس عشر في ذلك بل هو
 السادس عشر في ذلك بل هو
 السابع عشر في ذلك بل هو
 الثامن عشر في ذلك بل هو
 التاسع عشر في ذلك بل هو
 العشرون في ذلك بل هو

ان ينفذ في الوجود اقتضاها ^{بغير}
 حصر الى ذات المذموم في الراجح ^{من}
 انتظام امر آخر تاما او يكون هذا ^{الى}
 في وجوده قد بسقت ^{على}
 لان على وجود المعلوم فلا بد ^{من}
 يجب كما نفخ في هذا العام ^{من}
 لان المعلوم ^{من}
 ولو كان مركبا والفاعل ^{وجبا}
 والفاعل ^{مختا}
 مختا ^{لا بد}
 من العلم على الاربع المشهورة ^{ولم يذ}
 وبذلك لا نرى واجبة ^{العلم}
 من الكلام عليه ^{للم}
 لان

ثم يكون هذا الاقتصاص
 اقتصاصا لا فائدة البرهان كافيها
 الى ان يفسر السامع
 وذلك وعلى جميع هذه التقادير
 المحصل في عبارة البرهان انه قد تم
 هذه الاصلان من دليل وجوبهما
 سواء من العلم بالذات او بالشيء
 وجوبا لا يوجب العلم بالغايب
 بل بالذات ولو كان المحصول بسيطاً
 بوجه ولو كان مركباً والفاعل
 نقابة جميعاً انتهى كلامه اقتصر
 على المحل والمعين والالة والشرط
 باين في موضع **العلم** لا تقرر
 بدم البرهان عن آية هذا

هذا الجواب
والجواب الثاني
الحكمه كونه من
ان يكون الجواب
في قوله عليه السلام
على الجواب اعتبار
في المعاني مع عارضة
ويكون قوله وانما
المعاني هي ما بين
الاشياء الى ان لا
يكون في قوله ولا يثبت
في الحق الحقيق
لا نقض له
ذكره كلامه

بوجهيه مغالطة نشأ عدم الفرق
يعلم من كلام المحقق مع ذلك كلام علي
ومنه الكلام المحقق من كلامه الاول في آ
قصة وما ذكر في سند ولو كان
الاول
وبوجهيه من جامع السند فيكون محذور
في جهره من كلامه الاول في آ
علي السند مما سبيل المنع وانه غير
بالدول من المنع الاول
مفروض فيه ان العلة الصورية لا توجد
خاصة لا تجري فيها الاعتياد
للمادة ومرتبطها كيف يتحقق
ما على المعلومين وليس تحقيقا
مستلزا لان كونها من بين من العلة الساتية لم
يبين الانبعاث الفعلي كما عليه في الخارج
الى الذي هو عين المعلوم
مذكور على هذا الطريق اعني منع تقدم
الاول في نفسه
لا ولا معارضة كما ذكره وما ذكره
على السند لا يجدي نفع الا اذا كان

من الخلق الافراد
 سند لان الروا
 المستلزم فيمكن
 المكون من تلك العبادات
 واثبت في ما يرد
 التي ثبتت بها
 وجبة هي اعتبار
 في الخارج الآ
 ان هذا الاعتبار
 وعلمها ماضي
 في الخارج الاعمال
 يثبت تلك الاستلزام
 ج وايضا ان
 ففة
 على الناحية منها
 سند لا دليل في
 مساويا للمنع

[illegible][illegible]

ان علي استقل بان في الذكور
والثاني قوله وان لم يكن
الاول في الذكر

ای اعلیٰ لایم

الحق و هو قوله و اطيعوا بطول الامم

الدرر المختار
في معرفة الغرائب
في معرفة الغرائب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

سید الشہداء علی بن ابی طالب

سید الشہداء علی بن ابی طالب

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الواجب هو الواجب فقط من

فوق ما ذكرناه انفقنا على الاموال والاعمال ما
لا يمكن ان نذكره لان مجيئنا في الجوع والحر
سلبنا الحكمت و هذه
مما كتبنا في الامم على الامم
كما عرفت فيما مضى على الامم
من اموالنا على الامم وان لم يكن
دون اللغة والاعمال على الامم

مجلس اول

[illegible]

ون السخنة على النخبه هذا الخصب بين البطلان والعلاء السامة لولا كانت
كانت قداما ان كان الخلفاء على النخبه هذا

من المورثي

فإنه لا بد من أن يكون العلم بالسائر متقدما على العلم بالأول وأنه قد سبق

لا يفتح تقدم العلة التي هي العلوة كذا لكي يمنع كونها علوة لا بالفتح
المتعارف ولو وجد منه الراجح لكانت هذه اللفظة لا تكون لاسم بل لفتح لافتح
بفتح فاعلموا ان الابد من بيان النظم عند قدس سره وقد ذكره تفصيلا

فما حاد كركناه في السبع ثم ان اطلاق العلة العامة عليها في كلامه
يدرس على سبيل المساحة كما طلاقا على العلة القريبة في قوله عليه

وكان من جملة ما كان عليه من العجز والضعف ان يتوقف المصلح على
الوفاء عن غلاتهم ما ذكره قدس سره من ان الصلاة كانت لا بد

عبارة عن العلة الفاعلية المذكورة فلا سلم انه المطلوب لا يتوقف على العلم بالانسان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

100

الشيء الثاني لا يصح ان
يكون واجبا لان تلك الامور
اعلم من المألوف وغيره بخلاف
الشيء الاول فانها يصح ان
يكون واجبا

الثانية مقبلة الى السلطنة الفاطمية او في الامور المعقبة معها اولاً لكي
وعلى الثاني و هو ان يكون في اقلية الاول في السلطنة الفاطمية ولا
الامور المعقبة معها من خارج عن اقلية الثانية فاما ان يكون اقلية

الاول الى العلم الفعلي والامور المعقولة مع العلم بالجملة الثانية
 فيلزم كون العلم عند نفسه هو قطعي الاقار او بعضها فيكون بعض
 من الجملة الثانية هو العلم الفعلي والامور المعقولة مع العلم

بجميع ما هو ايضا لان العلة التي عليها ما وجد الذي مر ذكرها اعني القوة الكامنة في جميع
مراد لا يتوقف العلول على ما هو خارج عنها ان عن العلة التي عليها
منه الله تعالى من جميع ما يتوقف عليه وعلوه فلو توقف على غيره

من ذلك البعض وهو البعض الآخر وما هذا بغير الفاعل الذي
 ذكرناه وذلك لأن الفاعلة لما كانت مأخوذة مع جميع ما
 من قولنا في قوله ان الفاعلة اللاحقة ان ذكره الى هو للتوضيح والافادة

يتوقف عليه المعلوم سواء كان في حيزه أو لا المتبع
 يتوقف المعلوم على ما هو خارج عن العلة التي عليه وعن جميع ما
 يتوقف عليه المعلوم كما لا يخفى وهذا في المذهب أيضا ما أورده
 في المتن

لأنه تعالى أمرنا بالفرق وهو أن نأخذ لنأخذ الشيء كل ما كان موجوداً
حاصلاً إذا كان له وجوده من غير العلم الذي علمته المستقيمة مجموع
العلم والاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد
وهو قولنا في العلم والاعتقاد
وهو قولنا في العلم والاعتقاد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

1

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark vertical stain along the right edge, possibly from the binding or a liquid spill. There is also a small dark spot near the top center. The page is otherwise empty of any text or markings.

18

32
الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
والآله الطيبين

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

१०८०
 १०८१
 १०८२
 १०८३
 १०८४
 १०८५
 १०८६
 १०८७
 १०८८
 १०८९
 १०९०

1



فقد نفعه
العلية عليه فذكر نفعه
منه السؤال بما لا يضر
اليه العلوة بل جعل
على المحتاج كمن العلة الثانية
تقدم الخصال العلية الثانية
فقد نفعه

و بعد از آنکه از این امر آگاه گردید که این
کتاب در میان ایشانست و در میان ایشانست

[Faint handwritten notes in Devanagari script.]

عند قول المصنف
قدّم العلامة آية حيث قال
في مطلع الكتاب أيضاً
معنى التفتيح

[illegible]

على الامام
المؤمنين
الطاهرين
الامام
الامام
من

اقول ان افعالنا كلها هي افعال الله
فلم يخلق الله فينا اجاب يقول
اطلاقا بل افعالنا هي افعال الله
اما نحن باعينا الله العظمة
الكل باسم الله الامير

ما كان من موافق عليه يتوقف
فلو كانت التعليلات متعددة
لوجب التقديم لجميع الافتتاح
فلذا جئنا بالافتتاح وليس ذلك لانه
يبدأ الحديث الى الختام

عن كلاً من قدس به الإبراهيم
من عتق نفسه عليه ثم دفعه
وكان عليه أن يبرأه ودفعه
غيره ودفعه إليه بالبراهيم
وكان عليه أن يبرأه ودفعه

الصفحة ١٠٠ من المجلد ١٠٠
الكتاب ١٠٠ من المجلد ١٠٠

عليها على من هذا العيب قد سهر
انه تمام التاثير فاعينك بذلك

التفاوت بين ابطال الجزئية ومنها بالوجوب وبين ابطال الاشكال
بأنها متروكة وان هناك وجه في ابطالها هناك وما ذكره
في الوجه الاول يبيد ذلك لا ما ذكره في الوجه الثاني فانه بعينه كما سيجي
على الجزاء وان يكون على ولا يظهر وجه ذكره منها لا يظهر من
شأن النسبة اليها على السوية **قوله** ولكن ان يوجه هذا الكلام لم لا يقال
لو وجد بعض الشيء المنقول عن خط الحصى ولا يخفى انه وان كان

غير ضمن العبارة لكنه يلائم ذلك من حيث المعنى **قوله** فيكون
الذي يترتب عليه **قوله** فذلك ان هذا حاصل ما سبق وفلاحت
فكون عين المعلول بطلان في العلة التامة كما بحث قد تقدم
فصله قال في الحاشية اذ لو كانت العلة التامة عين المعلول
لما كان العمل المستقل جزءا للمعلول فالكلام على تقدير امتناع

ذلك وقد علمت انه امتناع كون العلة التامة عين المعلول
انما هو في الحقيقة المعرفة انتهى كلامه وفيه بحث يعلم ما ذكرنا فيما
سبق **قوله** لا يمكن ان لا يضاف الى الكلام احتياج الجميع الى
المعلول الا في هو ان الاحتياج الى الجزء وانما ملابرة وعدم
عليه المعلول الا في من الاحاد لا يستلزم عدم دخوله في

قوله ان يكون قوله منها ان هو
مكرر بوجه وجوب ابطال الوجوبين
وهنا لا يلزم والاصل ان كان
قوله بوجه بل من هذا المراد
فانهم في الدرس

قوله ان يكون قوله منها ان هو
مكرر بوجه وجوب ابطال الوجوبين
وهنا لا يلزم والاصل ان كان
قوله بوجه بل من هذا المراد
فانهم في الدرس

قوله ان يكون قوله منها ان هو
مكرر بوجه وجوب ابطال الوجوبين
وهنا لا يلزم والاصل ان كان
قوله بوجه بل من هذا المراد
فانهم في الدرس

قوله ان يكون قوله منها ان هو
مكرر بوجه وجوب ابطال الوجوبين
وهنا لا يلزم والاصل ان كان
قوله بوجه بل من هذا المراد
فانهم في الدرس

قوله ان يكون قوله منها ان هو
مكرر بوجه وجوب ابطال الوجوبين
وهنا لا يلزم والاصل ان كان
قوله بوجه بل من هذا المراد
فانهم في الدرس

قوله ان يكون قوله منها ان هو
مكرر بوجه وجوب ابطال الوجوبين
وهنا لا يلزم والاصل ان كان
قوله بوجه بل من هذا المراد
فانهم في الدرس

[illegible]

ومنه يعلم ان ما ذكره في ابطال الشق الثاني يدل على بطلان
الشق الثالث ايضا ويلزم من فساد الاقسام كلها انتساح
وجود السلسلة المذكورة لاستلزامها الطلوع وهو وجوب
الاعتماد على استناد آيها وايضا انه منقوض بجميع
المحتملة في نفس الامر سواء كانت واجبة او ممكنة يعلم بقرينة
الاستدلال على ان الامام الثاني هو الذي هو
المستند به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading, located at the top of the page.

ولونہ عین

محمّد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

به الدليل هناك فلي
 جواذ كونه عينا وادخلا
 معا فلهذا لم يكن نقل الكلام
 بعينه في هذا المقام والذي هو
 في كونه داخلا فقط وبالعكس
 ان يقال لفظ هناك انشأه
 الى ابطال لفظ الجارية والافضل
 فقط لغيره قوله لا بالغير
 لا سبب في ذلك لا مجموع ما ذكره
 فقد زاد له ولعله لما ذكرناه
 ان بالغير على الدرس

من هذا الكلام انه اعترض عليه وجهين احدهما ان الحوالة
غير صحيحة بان يكون التفاوت بين الطرفين واما الثاني ان الكلام
في الموضوعين ليس بتمام الا ان يقال ان قوله والكلام في الموضوعين
عطف تغري لقوله فالحوالة غير صحيحة وفيه بعد تدبر **وهذا**
وقد فرضت معدومة قد يقال ان فرضها معدومة لا يجدي نفعا
وقد روي عنه من قال لا تتنزه عن الحوالة

علت دفع بان کلمات موجودان و فرض استقامتی لایتنج
و بابت کلام معلول واجب و حدود و علت و هم موجودان

وهكذا حال العلة بالنسبة الى علتها ومنه استفاد ما في قوله
الفرق عدم العلة والمعلول معا ويمكن ان يقال ان الشيء
اذا كان واجبا كان عدمه محالا بالذات او بالغير فعدم المعلول
ع اذا كان وجوده مستندا الى الواجب لذاته لانه يلزم
عدم الواجب لذاته واذا كان وجوده مستندا الى الممكن آخر
ولم يستند الى الواجب لذاته لا بالذات ولا بالواسطة فعدمه
مستقبا اعلمت مح لانه يلزم تخلف المعلول عن علته الموجبة واما
عدمه

من حفظ الا من تخرج
تافى الى الجلالة على ما بين
عدم حتى الجلالة على عدم تمام
والاستدلال على عدم تمام
الكلالة في الموضوعين
بقوله لا حاجة له وانما
كل ما في اي اعتراضان
والقول بان الثاني نقيض
للاول وقوله لا حاجة
علة للعلمية المستفادة
من كماله الفاعل والحواله
يوجد في

[illegible]

بجمله ان الشرطيات متناهية وغير متناهية الموضع اه لا يدل على عدم
الشيء استلزامها الموضع مقدم على عدم وضع مقدم كيف وانها
وضع مقدما غير متناهية وهي الوجودات بالغير بناء على الفرض
المذكور وايضا لا يخفى ان الكلام في بيان المقدمة
الاولى القائمة بانه اذا لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب
غيره ولا وجه في بيانها لافد قوله فلا يلزم وجود شيء منها
لانه مبني على المقدمة الثانية القائمة بانه اذا لم يوجد واجب
غيره لم يوجد موجود اصلاته **قوله** وتقدير البرهان ان التقاطع
يبين هذا التقدير والتقدير الـ **باب** فاحش بحيث ينبغي ان يعد
في هذا المقام

كانت قوام هذا الحق ان الوصف
مقدم بعينه و غير مشتمل الا و ضاع
ان فضا و ليس كذلك لان مراده
وجوده باجى الى على البست

ای عروس المصنوعه
عالم الطریق الفاضله

لا بد ان يكون ما لا يوجد في الحقيقة
او ما لا يكون في الحقيقة
مختلفا عن الحقيقة

كل من ادعى بغيره و انت غير بان ابناء التقدير على المقدمة
القائمة بان ما يجب وجوده فيكون واجبا على ما اذا يكن
في الحقيقة القائمة بان ما لم يوجد وجوده لم يتبع عدمه و يكون
موجودا تاما لم اعلم ان هذا الدليل لو لم لازم ان لا يوجد
في كون الوجود لان العلة الموجبة للشيء لابد ان يكون حادثة
للقيد و الا لزم قدمه و هو على ما بينه كذا وكذا فنفقوا
لان تلك الحوادث مع ما فوقه تمتع اذ يلزم من تحلف
عن العلة الموجبة لكن عدم تلك الحوادث متحقق بالامر لا يكون
مستقوا ان لم يتبع عدمه لم ينفذ فلا يكون تلك الحوادث
متحققة في نفس الامر فلا يكون حادثة موجودة هي و منه يعلم
ان الطرق ليس قويا فضلا عن ان يكون اقوى واقوم **ان** تحققت هذه النقطة
وكذلك علمت ان اقوى الطرق آه فيه كذا لانه لا يعلم بوجه تحقيق ما سبق
ان اقوى الطرق و او ثقلها لان المقدمة القائمة بما في العالم
لم يوجد في غاية الحفاوة من النظريات التي تحتاج الى انتظار حقيقة
ثم انما نسبت الى الطريق الرابع حكم على ما لم يعلم **بعدم** و لا فناء
في انه لا تفاوت اه هذا الطريق على ما لا يخفى و لو كان الوجه الثاني
ان لو لم يوجد واجبا لانه لم يتبع عدمه من الاشياء فلا يوجد

نقطة انما حاصل الدليل جاز
والمدى مختلف

اصلا

ولا بد ان يكون ما لا يوجد في الحقيقة
او ما لا يكون في الحقيقة
مختلفا عن الحقيقة

اصلا اما في الدليل لان الامر كذا كذا و ابعده هذا الحكم منه
بما في ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى الطرق في هذا المسك
وهو ظاهر اما الاول فهو من ملاحظة الممكن وهو لا يتحقق
ذاته من حيث هو وجوده ولا عدمه اقتضانا ما ضروريان
اقتضاه ذاته من حيث هو وجوده اقتضاه غير تام ضروريان
يكون في نفسه بل يكون وجوده راجعا بالنظر الى ذاته راجعا كالفناء
في وجوده لم يكن الممكن في وجوده المميز بل كان مستقلا في فناءه
ترجيح احد المتساويين ولا ترجيح على الآخر وكذا لا يلزم ترجيح
الموجود ولا ترجيح بل ترجيح المرجح وفاءه بزميتي حقيقة الحال
في هذا المقام لا يتكف الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية لا عدم
الممكن لا يتصور او بحقيقة ان الاولوية الذاتية لا يكون في الواقع
وبين كل منهما في جابجا صاحب الامور العاتية و ربي في طائفة ما
يجدك نقض المرام و هبتان منه ان الاول ليس ببيان ملاحظة
منه و الممكن بل لابد هناك من انظار حقيقة ثم اعلم ان الواقع
ذاته بشرط عدمي مثلا اقتضاه ما ضروريان كان موجودا بلا
اضياح امر موجود ولا بد لشيء هذا الاشكال في دليل حتى يتم ما
اكره وقد سبق منا في صدر الكتاب جميع ذلك فلا تغفل و سيما
بعبارة الوجود ضروريان

لا بد ان يكون ما لا يوجد في الحقيقة
او ما لا يكون في الحقيقة
مختلفا عن الحقيقة

لا بد ان يكون ما لا يوجد في الحقيقة
او ما لا يكون في الحقيقة
مختلفا عن الحقيقة

لا بد ان يكون ما لا يوجد في الحقيقة
او ما لا يكون في الحقيقة
مختلفا عن الحقيقة

لا بد ان يكون ما لا يوجد في الحقيقة
او ما لا يكون في الحقيقة
مختلفا عن الحقيقة

كلام يتعلق بذلك **يفسد** فلهذا فرع الوجود ضرورة ان العالم موجود
 لم يوجد هذا وان ادعى البده فيجب ان يفتق الذات من حيث
 ان الوجود كما يقول به المتكلمون ان ذات الواجب من حيث ان يفتق
 وجودا افتقنا اما ضروريا او وجودا لازما عليها والفرق بين
 افتقنا الذات وجودا وبين افتقنا لها وجودا بان الاول ليس
 فرع الوجود والآخر فرع حكم حيث لا بد من دليل وهذه المقدمة
 ولكن هذا ان الافتقالات غير متضمنة بتاتل في المقدمة الثانية فلهذا
 مما بدور عليها جميعا براميين اثبات الواجب انه لو كانت توفيق
 على ابطال الدور والاشية او لا فلا من اثباته بدليل مشتمل وذا
 فان بعض العارفين قد تنزهوا وادعوا حرم باني مستد لان جوهر
 سمكت في ممكنين بود اللهم يتشع على الصراط المستقيم والدين
 التوحيدي والشيخي التوحيدي **وقد** لا يبعد فيه بعد تدبر **والمرتبطة**
 بالسلسلة اذا لم يكن في وسطها يكون طرفها بالضرورة هذا لان المجموع
 الارتباط بها اذا كان مجموعها من حيث المجموع لا بواحد من احوالها فلهذا
 السلسلة فقط انه ليس في وسطها ولا في طرفها وان كان بواحد منها او
 بكل واحد منها فانه كان الواجب على كافي فهو في طرفها والافلا كما
 يظهر واعلم انه على تقدير صحة افتقنا على انقطاع السلسلة المذكورة في العلل
 لا على ابطال الدور والاشية مطلقا وكذا لا بد على بطلان الدور والاشية مطلقا
 فيكون ذلك هو المطلوب

فقد لا يكون الاول فرع الوجود
 فلهذا لا يشك ان لا يجوز ان لا
 يكون فرع بالان يكون ذاته من
 حيث ان حقيقة الوجود ممكن
 ان يكون هكذا عند الركن
 قوله في الفرق له جواب كونه
 هو ان يقال ان تقيس ذات الحق
 على الواجب ليس بجواب الحق
 مع التفرقة لان ذات الواجب
 يفتق وجوده ذات الحق
 يفتق وجوده ذات الحق
 ليس فرع الوجود والاشية
 فاجاب عنه لما ترى عن

افهم يا محبي ركنكم كلين بود في طريقه ركني ديني بودي

فقد لا يكون الاول فرع الوجود
 فلهذا لا يشك ان لا يجوز ان لا
 يكون فرع بالان يكون ذاته من
 حيث ان حقيقة الوجود ممكن
 ان يكون هكذا عند الركن
 قوله في الفرق له جواب كونه
 هو ان يقال ان تقيس ذات الحق
 على الواجب ليس بجواب الحق
 مع التفرقة لان ذات الواجب
 يفتق وجوده ذات الحق
 يفتق وجوده ذات الحق
 ليس فرع الوجود والاشية
 فاجاب عنه لما ترى عن

من قول المصنف عند الجواب عن
 الاعتراضات على الجواب
 فلهذا لا يشك ان لا يجوز ان لا
 يكون فرع بالان يكون ذاته من
 حيث ان حقيقة الوجود ممكن
 ان يكون هكذا عند الركن
 قوله في الفرق له جواب كونه
 هو ان يقال ان تقيس ذات الحق
 على الواجب ليس بجواب الحق
 مع التفرقة لان ذات الواجب
 يفتق وجوده ذات الحق
 يفتق وجوده ذات الحق
 ليس فرع الوجود والاشية
 فاجاب عنه لما ترى عن

ذلك البعض له على موحدة في السلسلة فضا مدفع بان العلم
 الموجود لا يلزم ان يكون مستقلا ولو سلم فلا يلزم ان يكون طابع
 كذلك فتأمل ما فيه **وقد** في النظر السابق ينبغي ان لا يلزم ان يكون
 على كل واحد من الاحاد هو الواجب مع ما فوقه فلا يلزم ان لا
 فتقوله يجب كون ذلك الخارج على بعض الاحاد قلنا ان اراد العلية
 الاستقلالية فلم توفى والا فتحقق كل من الاحاد بوجوده الواقع
 في السلسلة فيحصل المجموع بدون قلنا واما يلزم ذلك ان
 لم يكن للخارج مدخل في وجود بعض الاحاد وهو ماذ لا يلزم
 من في العلية الاستقلالية في العلية المطلقة وان اراد العلية بالمعنى
 الاعلى فليست له لاحاد مستقلة لكن لا يلزم منه انتهاء السلسلة

اقول وجب التماثل في
 الخروف في سلسلة كون سابق
 على مستقلة لافقه فتقوله الاستقلال
 يتلوه الوضع فتأمل ما فيه فاده
 وجب التماثل في كون سابق
 وان لم يلزم في احوال العلية
 المستقلة في كل يلزم حكم
 توارد العلية المستقلة
 عند الرحمن
 اي فتقول لطاير واد
 النظا السابق قد رعية
 ون

هذا هو ما ينبغي ان يكون عليه
الامر في هذه المسئلة

كأمر الله الاشارة وايضا على هذا النسق فلو وان كان على بعض
الاتحاد يلزم توارد العلوتين المستقلتين على حلولهم والسند كما

عند قول البعض
لزم نقاد
العلوتين
المستقلتين
حيث قال
بأنه
مدفوع
بأن العلة
الموجودة
انها
لا يكون
ان يكون
المق في هذا الحكم ابطال النسبة في العلل المستقلة
واما ابطال النسبة في العلل الغير المستقلة فيخرج بل على انه يوجد آخر
ويستلزم ان يكون قوله فتمت كراثة الى هذا فتمت في ما فيه **والله**
في وجوده موجود انت خيرة طائفة هذه المقدمة وفي سائر المقدمات
التي ذكرها في بيان لزوم الدور والتمسك بما سبق من ان الطريق الاول
من المقصد الاول **فلا** يستلزم تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنه
لا فساد في ان كلامنا من الامور في صورة الدور على حلوله فكلونه
مقدم وكونه معلولا متاخر وكل من الفاسدين باعتبار دور
الآخر وهذا يمنع على ان العلم مطلقا متقدما على المعلول وقد هو الكلام
عليه مفسلا واعلم ان امتناع الدور ما بالضرورة كاذب اليه الامام
الرازي كما ذكر في بيانه تنبيه **واما** ما استدل به الامام **فلا** الاول برهان
التطبيق

التطبيق

في الرابع

التطبيق فانه في شرح المواقف هو العدة في ابطال النسبة لبراهنه في
الامور المتعاقبة في الوجود كما ذكرنا في تلك في الامور المتحققة كما كان

بينما ترتب طبيعي كالعلل والمعلول او معنى كالايجاد ولا يكون هناك
ترتب اصلا كما نسوس الناطقة عن الابدان وليس ايضا موقفا على بيان

كون العلة مع المعلول فيسند له به على ما هي هذه الامور كما انتمى
هذا على اني المستلزم من الحكم كما سيظهر واعلم ان الدليل السابع

انما يجري في سلسلة المحكمات متصاعدة في العلل لا متنازلة في
المعلول كما لا يخفى على ذي فطنة **فتمت** فتمت من عنده بانه موهوم

لا يمكن ان مراتب الاعداد ليس بتفاضلها موجودة في العقول **فتمت**
لعدم اقتدارها بما طرأ تفصيلا واما في العلم والاعمال فلا بد

ان يكون موجودة فيه تفصيلا ولا يلزم عدم علمه بذلك وانما يستلزم
الانقضاء في الواجب الى حاله المستظرفة في غيره من العقول المجردة وانما

عندهم وايضا ان كلامنا من كل مراتب متصفة بصفة بنوعية في نفس الامر
مثل انها بعد ما فوقها وفوق ما بعد ما فلا بد ان يكون موجودة

تامة في نفس الامر لان ثبوت الشيء في فرع ثبوت المبدأ كما هو
المشهور بينهم وانكار اتصافها بصفة بنوعية في نفس الامر قريب

من المحاربة ولا فساد في ان جريان التطبيق لا يستلزم الوجود
فان قيل الامر في حاله لا فساد

فان قيل الامر في حاله لا فساد
فان قيل الامر في حاله لا فساد

ع
صحة ينقطع السلسه بانقطاع
الاعتبار ١٠ الفرض ٣٣

عليه ان يكون ان يكون ان التفسير
على ان يكون ان يكون ان التفسير

ما لا نهاية له مفصلة **لأن** الزيادة ربما يكون في الاواسط في اذ
 لا يخرج من ان يكون كل واحد في الجملة الناقصة بازاء كل واحد
 من احوال الجملة الزائدة بمعنى لا يوجد في الجملة الزائدة واحد لا
 يكون في جملة واحدة في الجملة الناقصة فينضم انقطاعها لان
 التفاوت بينهما ليس الا بواحد وما ذكره من ان الزيادة ربما
 يكون في الاواسط طبعاً في بعض من المقدسات المذكورة وتبين
 منه ما قيل وقوع كل واحد من احوال الجملة الناقصة بازاء
 كل واحد من احوال الجملة الزائدة اذ كانت الجملة موجودة ^{في بعض}
 معام الامور الممكنة وان لم يكن بين احوالها ترتيب والعلة
 بوضوح ان الممكن واقعا في بطلان الخلف ولا يثبت في ذلك الفرض
 الملاحظة احوالها مطلقا بل يكفي في فرض وقوع هذا الممكن
 ملاحظة احوالها في ان التطبيق يدل على ان الامور الالهية المتنا
 هي الموجودة معاً مطلقا سواء كان بينهما ترتيب او لا
 قال بعض في كونه صوابه على شرح التجريد فيه نظر لان الخضم يمنع
 احوال وقوع كل من احوال الناقصة بازاء واحد من احوال الزائدة
 ويستند بان ذلك الوقوع ان كان في الذهن فيوقف على وجود
 ذلك في مفصلة وان كان في الخارج فيوقف على الترتيب ولا يخفى
 القدر

٢٢٠
 القدر في السند بل لا بد من اثبات المقدمة المنة وما ذكره الخضم من
 جواز ان يقع احوال كثيرة من احوالها بازاء واحد من الاخرى لا يخرج
 امره اذ بالمكان وقوع واحد منها بازاء واحد من الاخرى لان مراده
 الجواز العملي الذي هو جواز الاحتمال فان غرضه دفع ما كان الدليل
 في الصورة يمنع بعض مقدساته هو ما في كيفية احتمال الاوقوع
 ولا يكفي احتمال الوقوع في احوال الدليل كما يتم بان يثبت الامكان
 الفاعل في حال لو كانت الامور الغير المتناهية ممكنة لا يمكن وقوع
 كل واحد من احوال السلسلة بازاء واحد من الاخرى كفي ذلك
 مع ان احوال الدليل والخضم يمنع الملازمة ثم لو سلم الملازمة
 فلا يتم الدليل ما سلفنا من انه يكون زيادة الكمال على الجبر في
 الاواسط فلا يظهر الخلف انتهى وفيه ان منع الامكان الزائد
 بعد كون الجاهلين موجودين معا قريب من الحجة وايضا ان
 الامكان الذي لا ينفك في المطلق بعد تسليمه لا يتجزأ وانت
 تعلم انه لا يتجزأ على التقدير الذي اوردناه تدبر وقوله لان الزيادة
 ربما يكون في الاواسط فيجب عا ذكرناه **لأن** ولا في الاواسط طالا
 شاق الا حاد ولا يخفى عليك ان الاطلاق هو عبارة عن التقدم
 والتأخر الذاتيين الواقعيين بين تلك الاطراف ولو جاز ان يكون

الزيادة في الالوس كما ذكره في الجملة في المرتبة لم يكن الاتساق الكلا
 ما ضاع عنه تأمل فنية ما فيه **قوله** ولا لم يكن في المرتبة اتساق آه قد كفت
 ما فيه فلا تغفل **قوله** ثم اقول الامور في المتناهي مطلقا آه هذا الكلام
 المذكور في حاشية شرح الجريد المحقق الشريف قدس سره من زيادة فارص
 اليها ومنع وجود هذه الجملة مستند ابانه لا وجود الالات والغير
 المرتبة ناشئ من عدم التعلق والتوابع الكلام وقد كفت ان
 مراتب الاعداد كلها ليست مرتبة من المراتب الاخر منها بل ترتبها من
 الالات فقط فيمكن ان يمنع توقف بعض بل على بعض اخر منها
 فتأمل **قوله** غير موجود أصلا لعدم اجتماع اجزائها في الوجود
 انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى القطع ووجود الزمان المنطوق
 عليه ما ان اجزائها ليست مجتمعة في الوجود فيستحق عليهم هذا الكلام
 واحد منها بل بالاعتراض في غير القارة اي في مجتمعة الاجزاء في
 الوجود مطلقا **قوله** وقد قيل انها آه هذا ما ننكره اولا عن المتكلمين
قوله فليكن بالصالح لعل هذا اثر في الرد في ان هذا الوجود
 هل يمكن في التطبيق اولا وقد سبق ما يجديك نقفا فتذكر **قوله** وا
 ايضا نحن الذين متوقف على بدنه المتوقف على الاب هذا ما يريد
 على بعض الحكماء ان يبين حدوث النفاطة بحدوث الابدان

واما من
 كارسطو واهلنا عليه

واما من قال بقدم ما فلا يلزم هذا ولم يتوض عن المعنى الجوهري من هذا الالات
قوله لا يفر معارضة جملة اخرى لاني تلك السلسلة او يمكن وجود
 غير متناهية في ازمته غير متناهية سواء كانت تلك الامور في المتناهي
 المجتمعة المتحققة في الازمنة في المتناهي متساوية او لا كما يظهر
 لمن له ادق تأمل **قوله** والمرتبة باعتبار ما آه فانه في المرتبة
 والاجتماع متساويان في هذه المادة لان تلك الامور من حيث
 انها مرتبة ليست مجتمعة والمرتبة والاجتماع اذا كانت متساويان
 كانت هذه الامور كالامور المرتبة في غير المجتمعة كما كانت الافلاك
 تأمل فنية ما فيه **قوله** الوجود الثاني من الالات في وجهي
 حيث قال واعرض عليه من وجهي الاول ان البرهان آه **قوله** ان
 لازم ان الثانية ان لم تنطبق على تمام الاول آه العبارة السابقة في
 تقرير البرهان ليست ما منعها بل هي انه ان لم يكن بارز وكل واحد
 من الاول واحد من الثانية فقد وجد في الاول جزء لا يوجد في الثانية
 جزء من الثانية فالاول ان يقول لازم ذلك مستند بان عدم
 الوجود المذكور يجوز من ان يكون لا يوجد جزء من الاول لا يوجد
 بارز جزء من الثانية بل يجوز انهم متساوية اجزائها باجزاءها
قوله اولا تلك العبارة آه لا فرق معتد به بين هذه العبارة وبين

ض

ما ذكره اولاً فلا وجه لغيره لان تلك العبارة بل نقول الخال بين ما ذكره
اولاً وبين العبارة الاولى من ما بين العبارتين ايضاً كذلك كمالاً
يخفى على المتأمل المنصف فعلم هذا الانقوت بينهما في النوع
التي اوردنا في هذا المقام تأمل تدبر **قوله** ولا يلزم من عدم
قبول آية هذا المنع بالمال هو المنع الذي اوردناه اولاً فلا يجزى
تقية العبارة نقضاً وهذا محل **تجيب** **قوله** انت حجة بين خيل من هذه
المنفوع الاربعة وهي ما اوردناه على اصل الدليل المذكور اولاً
وما اوردناه على العبارتين اللتين غير الاصل اليهما من المنفع
الثلاثة يعني انه لا يرد عليه شيء من افلا وجه للعدول عنه وتقيه
اعلم ان ما ذكرناه في بيانه لا يدل عليه كيف لو دل عليه لدل
على ان شيئاً من هذه المنفع لا يتوجب على شيء من التوقيرات الثلاث
لان التطبيق المذكور في كل منها ولو كان بيان المراد ما فاعلم ان
كذلك في كل منها **قوله** فقدر الكلام عليه وقد عرفت ما فيه علم انه
لا باعث للبرادة في هذا المقام **قوله** دفعا لتلك المنفع التي تنقض
والمناقضات المذكورة في وجه الاعتراض ويمكن ان يخفى ما ذكره
في الوجه الثالث من المنفع الاربعة المذكورة وقد نقل عنه في ما يشبه
انه قال المقرر هو العلامة الطوسي **قوله** وقس عليه المعلوم الا غير
المتناهي

المتناهي اعلم ان ترتيب الامور الغير المتناهية اذا كان بطريق
التقساع كان الترتيب من جانب العلم واذا كان بطريق التنازل
كان من جانب المعلوم فاعلم هذا اذا كان المعلوم مأخوذاً كقوله
طلب له علم وهكذا فهو من جانب العلم وان كان العلم مأخوذاً
اولاً وطلب لا معلول وهكذا فهو من جانب المعلوم ومنهم
من توهم عكس كل واحد ولنه ليس شيء كالا يخفى على من له شعور في
كلامهم اذا تقرر هذا فنقول ببيان التطبيق بجمع وجوه تقرر
جارية العلم المتسلسلة الى غير النهاية وكذلك المعلوم المتسلسلة
الى غير النهاية وقد سبق انه جارية الامور الموجودة الغير المتناهية
وضعا ايضاً وهو مثل البرهانين واقوي في كل ما يدعى تناسلاً
تدبر **قوله** وفيه نظر لان اللزوم على تقرر عدم التناهي انت حجة
بان العقل اذا توجب الواحد واحد من الامور الغير المتناهية
على سبيل التفصيل يجوز ما ذكره من ان يكون لكل جملة متناهية
منها علم خارج عن تلك الجملة داخل في السلسلة الى التناهي
فيه ولا يلزم ان يكون وراء الغير المتناهية علم واذا توجب له
بجميع الامور الغير المتناهية اجمالاً لا يجرم ما ذكره في الاستدلال
فما ذكره ناشئ من عدم الفرق بين الاعتبارين تأمل **قوله** فذلك

وسمع بعض المتأخرين أنه **قال** كان هذا التوريز تمام لما روي
 بعض المتأخرين هذا البرهان بهذا الكلام فورد عليه أنه ترك لهذا
 الدليل ونسك ببرهان التضايف ونقل عنه في الحقيقة أنه قال
 الدائم الشريف المحقق قدس في كتابه شرح التجريد انتهى كلامه ولاحظ
 من الرجوع إليه يظهر حقيقة الحال في تحقيق هذا المعنى **قال**
 أقول يمكن أن يكون هذا قريب جداً من التوريز المذكور وأما قوله
 في زيادة اعتبارها وما يرد على أحد ما يرد على الآخر
قال وهذا البرهان يجري في سلسلة المعلومات لكنه لا يجري في بعض ما
 يدعى تناسلاً بعد وكلامه في الحقيقة وضاع اللهم إلا أن يثبت
 في التقديم والتأخر وضاع وأما متضايفان وينبغي أن يعلم أن
 البرهان يجري في الأمور الغير المتناهية المتناهية المتعاقبة أيضاً كالأشياء
 الأفلاك والأرضة فإن كل واحد واحد منها معلول لما قبله وما
 عنه وكان العلوية والمعلولية متضايفان كذلك التقديم والتأخر
 وكذلك في الأمور الغير المتناهية الموجودة المتعاقبة باعتبار الزمان
 ودونها كالنقطة التي تلي نقطة البرية على رأيهم فهذا البرهان منقوض
 على رأي الكل وأنت خير بما أن مراتب الأعداد الغير المتناهية
 موجودة مفصلة في الملاء الأعلى ونقل الأمر في هذا البرهان في
 أيضاً

أيضاً فانقص على كلامه البرهان **قال** البرهان الوشيع هذا البرهان
 أيضاً منقوض بالأمور المذكورة فلا تغفل وهذا البرهان في غاية
 الضعف كما سيظهر **قال** فإن هذا الحكم من قبيل ما هذا وإن كان وقع
 في توضيح المنع وسنده ليس على ما ينبغي كما سيعلم **قال** واجبت ما به
 ليس من هذا القبيل أنه هذا الجواب لكلام ما يؤيد السند وتوضيح
 فلا يجدى كثير نفع وإنما قلنا بحسب الظاهر في آخر هذا الجواب ما ينبغي
 بأشياء المقدمة المهمة فتدبر **قال** إن هذا البرهان قد رتبته هذا
 قد يكون كذلك لا يكون جهة على الغير **قال** ليست شرياً تأمل فيه
 ففيه في هذا آخر الكلام في آخر المقصدين والشك في الحقيقة
 إنشاء السند **قال** قالوا الممكن لا يكون أحد طرفيه أو لا بد له من
 بعض الحقيقة في إثبات هذا المطلب لا بد من ذلك البرهان لولم يكن
 وقوع الطرف المرجوع نظر الذات الممكن لم يكن ممكناً ما فرضنا
 ممكناً ولو جاز وقوعه بالنظر الذات لجاز رجوعه على الطرف الرابع
 نظر الذات لأنه لا يتصور الوقوع بدون الرجوع لكن لا يجوز لنا
 فانه مقتضى ذلك الممكن وهو رجوع الطرف الرابع وروى المحقق بأن
 هذا غاية إذا كان اقتضاء الذات رجوع الطرف الرابع على سبيل
 الوجوب أما إذا كان اقتضاءه على سبيل الرجوع أيضاً فلا لأن

الخضم لا يسلم ان ما يتبعه ذات الممكن اولوية متتبع بالنظر اليه
 فان اصل النزاع انما هو في جوده اقتضاء الممكن اولوية احد
 الطرفين مع عدم امتناع الطرف الآخر فيقول الخضم لم لا يجوز ان
 اقتضاء لتلك الاولوية على سبيل الاولوية وهكذا المآل في
 الاعتبار وجواز رجحان الطرف المرجوح في شيء من تلك المراتب
 نظر المآلات الممكن لا ينافي ذاته اقتضاء ذاته رجحان الطرف
 لان الطرف الرابع في كل مرتبة من تلك المراتب راجع بالنسبة الى
 الممكن لا الواجب فلا ينافي جواز وقوع الطرف المرجوح جواز
 مرجوحا فاعلم ان ما علم ان هذا السؤال المذكور في كتابه الخضم
 الشريف قد سمع الشرح الذي يدفعه بان الكلام في الاولوية
 الحاصلة للممكن نظر المآلات فلا بد ان يكون على تامة لا مبداء
 لوجوبها الحق من نقي هذه الاولوية دفع توهم جواز وقوع
 الممكن نظر المآلات من غير احتياج الى غيره وانما ان الممكن لا يتحقق
 في ذاته حصول اولوية لاحد طرفين من غير فلا يتعلق به فرض لان
 الممكن مع هذا الاحتجاج وبدون محتاج في طرفيه الى غيره وبذلك
 يتم الاستدلال بوجوده على وجود الصانع انتهى كلامه **فقد** اذ علم
 تقديره تحققاته يرجح الطرف الآخر في دلالة على توقف الاولوية
 على

على استواء تلك العلة تأمل لا بد له من بيان **فقد** الاول اننا لا نعلم ان
 تحقق سبب العلة هذا من غير مقتضى من يكون في الاستدلال
 صحيحا لكن ينبغي ان يقال ان مقتضى تحققه يرجح الطرف الآخر فاعلم
فقد فاننا نعلم قطعا ان الشيء الواحد في زمان واحد لا يمكن ان
 يكون قائما وقاعدا او متحركا وساكنة في آن واحد في آن واحد
 ليست متناقضة بل متصادمة او متعاقبة بل بالمكان والعدم **فقد**
 وما اعتبره اليوم انه هذا مردودا على الوجه الثاني كما سيأتي
 والاول ترك هذا الكلام والاعتقاد على الوجه الثالث الذي سيأتي
فقد ولا يخفى ما في هذا الوجه فان في كل علة لاه الفهم جعلوا
 وحدة الاضافة من ارتباط التساقض فاذا امكن على وجه الممكن
 التساقض مع استتارها فلو جاز ما التحق بقاء بعد العلة الوجه
 الاخر انتهى كلامه واعلم ان التحقيق ان المعية في التساقض هو
 النسبة الثبوتية التي هي مورد الاجاب والسلب في الوقوع في
 اللا وقوع واعتبار الوفاة الثابتة وبذلك انما هو على مظهر وحدة
 النسبة المذكورة والاضافة الى العلة في المواد المذكورة ليست
 في النسبة الثبوتية بل العلة انما كانت متقدمة في الوقوع واللاقوع
 فالتساقض باق وقد دلت الوقوع واللاقوع لا يقدم فيه ومنه يعلم

ضعف الوجه الثالث الى ذكره اما الاول فلان تخفيض الاضافه
 مع بعده عن كلامهم مردود بان النسبة الثبوتية اذا تعدت باقى
 وجه كان لا تتحقق الوقوع واللا وقوع الوارد ان يلزم واما
 الثاني فخطو اما الثالث فلان المواد المذكورة ليست مما يربو
 رغب الا كما اشارنا اليه **قوله** والامكان او لا سيما الاخر مطلقا فيه
 فاما الاول من ذلك **قوله** ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر في طاعة
 ما عندهم من هذا اشارة الى الرد التوجيه الذي افتتاه **قوله** المور
 والاشياء اما في راجع الى الطرق الاخر لا خفاء ان ترتيب البحث يقتضي
 ان يقدم هذا الاراد قبل الثاني ايضا على الارادة الاولى **قوله** وهو
 هذا ايضا ليس بظن من قولهم ان الواجب يجب الوجود مع ترتيب النظر
 الى ذاته من غير التفاوت الى غيره بل على ابعده مما ذكره قدس سره
 وعلم من ضعف قوله فلا حاجة الى تخفيض الوجه الذي يتناقض
 فيه كذا الى ان فيها ذكره في كتابه شرح البرهان حيث قال لا حاجة الى
 هذا التكلف فان الحق قولهم ما يجب الوجود من غير التفاوت
 الى غيره ان يكون هو وحده مستلزما لوجوده وذلك لا ينافي الوسيلة
 في اللزوم انتهى كلامه **قوله** اذا لا يلزم من امكان العلول امكان
 العلة اذ عدم العلول الاول يمكن منها سواء هو ان عدم العلول
 الاول

الاول معلوم لعدم العلة الاولى المستلزم للوجود اشتراطا للمعنى
 يستلزم معنى لا يلزم من كون عدم العلول الاول لا يلزم بان
 الملزوم للوجود مطلقا وعدم العلول الاول مع بالغير هذا هو معنى
 فوق ذلك وهو انه امكان الملزوم بدون امكان اللزوم يستلزم امكان
 وجود الملزوم بدون اللزوم وهو ينشئ الملازمة بينهما وان
 امكان الملزوم كما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللزوم
 بالقياس الى ذاته ذات الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته ولا يتصور
 ان هذا أقوى بالامكان بالغير فان ذلك انما يجعله في مرتبة ذاته
 الى الطرفين وما نحن فيه امكان بالقياس الى امكانه في ذاته
 الغيبة وشتان ما بينهما كما ذكره الحق في شرح البرهان فاحفظ
 فانه دقيق جدريه **قوله** فان ما يلزم من ما فاعنه لنوعا تقدير وجوده
 هو العلول الاولى هذا لم يلزم ان يكون المانع مستلزما بالذات كتركي
 الباري وذلك انه يجوز ان يكون العلول الاولى من قبيل الثاني ولا يفتقر
 من دليل **قوله** وايضا بان علة عدم علة الوجود هذا مبني
 على ان العلول دائر على علة وجود او عدمها وهما وان كان ظاهر الكثرة
 غير متساوية لا محالة ان يكون وجوده في علة عدمه في ان يكون وجوده
 دائرا على وجوده او عدمه على وجوده في آخر فيكون وجوده

[illegible][illegible]

[illegible]

من سائر
والعلم على المصنوع
في العلم فليس علم الاستدلال
في العلم فليس علم الاستدلال
وذلك في الاشياء كلها
الصفات لان العلم مستند
في جواب من قال بعرفته
عرفت الاشياء بالثبوت
على وجهه

أنت انت هذه في العين ولا تشاهدك العين نوات
 الاطمان في الخارج
 اقرب الى الله من عينه وقد حال الحجب بيني ولا
 تبصرك نواظر البصائر الا بانوارك ولا تظلمك
 اي لا تتركك كذا او رسامة

ووجه بجزای الهی بطلان الصلاة بحجة الكلمات الاشیة
 طریقه ای الیه
 و منبع السعادات الاشیة و الی و اصحابه ذوی
 الاشیة
 النفوس القدسیة و ما دارت الادیار و الاوقات و
 تسلسل السلسل الاشیاب و الاکوان
 فیقول الفقیه العفوری الحقیقی محمد بن محمد الدروانی
 فی الایات

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمؤمنين المخلصين

[illegible]

فصل في معرفة الحقائق الإلهية الهادي
 بجمع
 فثبت له والاصحابه دوى
 فمن أي الموقوفين دور الافعال
 وارتداد الأديان والأزمان
 من بعد الحما بفتح حاء و راءها فتح
 سباب والألوان
 مله
 الحقيقى محمد بن محمد الدواني
 في سنة ١١١١

الصدق
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين
الطيبين الطيبين

سید 7 ذی القعدة

اي ترتيب المعدمات و وضع
كلها مقدمه في مرتبتها اللاميه
في اشباه المخطوطات في الكون

اوعن الانبياء انما في من
 عاقب عنها نك رسال الله لانه
 قوله وقد عاقب عنها لانه
 من
 المحمد كان

اولا الرعي
والصيف
وهو ايام الاعتدال
فقدك من اقصر ايام الصيف

و جميع ما خلق الله تعالى من
المخلوقات من حيث الخلق والخلق
والآفاق المخلوقة والوجود
الاشياء الواجبة

بوجود ان يراد ان المكتوب في
يومين هو ما عدا ابرهه
القطيع و ما يحيط ببلوه
الحاظر الرسالة وان يراد ان
المكتوب ما عدا فقط فيكون
مكتوب من المكتوب ما عدا
والا فانه

الحمد لله الذي جعل العلم اعدا الى
الحق والعدل ان وردت اوه
والعظيم اي جليل والسبح له
تلك الرسالة وتبينها م

والله اعلم
اللائق من البراهين المستعان
الطبع منطوق والمراد من الوجوه
الطابق المذكورة في بيان
دليلك المسكتين والمراد من
قوة تلك الطواق اما كتبها
تقويتها او تهنيتها كما هو
المناسب للمقام وان كان
له معاني اخر فليحتمل
فان في اللغة خلاف بزم الجليل
فالمراد بالبراهين ما يعبر به النقض
اي النقض ما كان مبررا عند
وايهام ما كان منقوضا له
ي بان ما فقتت فليحتمل
النقض

قال الحسن كتبني الى الرسالة ليس
الهاد من الكتابة صناعا الطبعي
لا ف مطلوب الخ التبع هو الخ
نحو ملة قال الهه واما بنوعه
ربك فحدث لا يحصل من
الكتابة بل الهاد التاليف عبر
عن التاليف بالكتابة

و بجزایا طبعه بحمد الله تعالى
حاصل الاتباع و بوجه انما جاورت
على وجه من اللسان و الحسن بطبق
و يناسب اني بحمد الله في متابعتها
فكم

القصد في قدر حرك في هذه الرسالة وجوه تراها
 اثبات الواجب على ما ذكره على ما ذكره على ما ذكره على ما ذكره
 واجتهدت في تشييد مبانيها وتزيت على مقدماتها على
 ابلغ النظام ثم اعقبها بما سمي به فاطري من وجوه النقض
 والارام والدفع والاقام على ما ذكره على ما ذكره على ما ذكره
 الانصاف فانكضت عن سبيل الجور والاعتناق
 لم اجهد على التقليد فلك النظام اذ لم اتقيد
 بالانصاف فانه اصح بالاتفاق وقد سميت في توثيق

المقاصد لا الا فرام وان افضى الى الاطباء في الكلام
 فان المقاصد في انفس غامضة فكل من ان يجمع تفقيد
 اللفظ ودقة المعنى فيخلق نظير وبتعقيد وقد
 في يومين من اقص ايام الصيف ما فلابر مان التطبيق
 الى حيث انتهت فقد عاق غزا عوايق الطندان في سكت
 عليها عناكب النسيان الى ان وردت اخارة قد ستمت
 في ذات

ابراهيم بن عطني وشهدت عضدي **فقدت** الى انما
 التي عرفت **من العود**
 بجد الله مع عاوية النياح افكار المستعدين والتأخير
 الى انما
 يا دية الى الحق الجبيل **فليتقد** الى انما الحق باللفظ
 من الهداية
 قد ابراهيم الى اشارة الى الواجب ١٢

الحق من الله تعالى ما لا يدرك بالحواس

ایمان
کائنات
خداوند
عنه
ایمان

...

وذلك لم يتخذ هذه الرسالة
كروية بل اجتمعت اطراف الحقيقة
بالاجتماع في كائن حتمية قاهرة
على التأكيد لم يستند برسالة
من

قوله به بهت بغير البناء وسكون
الراء الميمية على القطعة والبعض
من الزمان على الاول لا يصح
او من غيره وقيل من الزمان
فما الاول لا يصح الا بالتحديد
وعلى الثاني يكون قول من الزمان
من باب التبريد وكل ركة
قوله وخلاها الحقة فيكون هو
الزبان من الحقة اي يتبريد
بطولها ووقتها طارده

الجبية الكبرى
الجبية الصغرى

البيضة
الفضية
الزاهية

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

على ان المتصفون بهذه الاوصاف
قليلون في كل زمان
يعلم ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

قوله ويضع من هذا من الاضواء
او من الضياء الى ان يكون
المراد من الضياء هو الضياء
وعلى الثاني يكون قول من الزمان
من باب التبريد وكل ركة
قوله وخلاها الحقة فيكون هو
الزبان من الحقة اي يتبريد
بطولها ووقتها طارده

من اول الباب لانه لا يجب ان
يكون له هذه الصفة
من هو جرة الاعيان وكونه
الزمان بل ان وجه سبب
العاب السلطان خليفة الرحمن
السلطان بريد العالمين
وتم بيضة الاسلام من افاء
حقيقة الإيمان عن مناسد اهل
ذكره

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

ذكره على طس بالاباء
ساعة الاباء الذي انذاره
عن صوابه قد ذكرنا من بعد
من الخطاب الى الناس خلافة
وكامل السطوة وعظيم الباس
صاه الكبارية وتطاطا
القيامة لتتوى على عرش
قوة الوفاق باسبغ وادهم
الفاخرة من افعى الاقبال
الظلم منتشرة في الافاق
المر الكثرة الطول والوقوع
الظلال كاذبة مستوحاة
لم يطق سطواته
سفينة نوح خلافة عاصم
العدل بعد ما لم يبق منه
وطر لباس الفضل
الواقع نهر دين الاسلام
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

س

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى
الاشارة على ان هذا الكلام
هو من كلامه عليه السلام
في قوله تعالى

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

مدون في يومه

هذا
الجمعة والواحد
والاثنين

مدونہ فیروز آباد

121

۱۴۰۰
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۰

قوله و هذا القدر الذي
قاله في اعيان قائله

قوله 29 منه باب آه اى
بين جواز كون المكنى المذموم على
ثلاثة اشياء او جيب ثوبه المذموم على
الاثنين او قول المربى افتقار المكنى
المعتمد ولا بد عدم اليوم التمس
اصلا لا نه وان كان الفاضل عبارة
المصنف به ان يكون لا يكون منسحب
الشيء بحال اذ من البين انه لو كان
كذلك يلزم الانه ولا خلاف فاعلم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

1513-1514

[illegible]

قوله
ان قلت لا يجوز وان لم يوافق صاحب
السنن فهذا ايضا كلام على السنن
والاطلاق في طلب ما رواه السنن وان
كان اطلاق السنن او حاشية هذا من
اعتبار ما رواه او من تقدم المعلوم
للمقدم المروى عنه لا بد من ايراد
لا يجوز ان يكون الا بزيادة على
جزء يكون مجموع الا بزيادة على
قوله قلت المعلوم الا بزيادة على
الخطوة يكون غير ما كان اعتبار
بغير جميع الا بزيادة على الخطوة
التي يدينون ان ايراد ما يقابل
الشيء الاول في نسخ المردود
منه الجواب لا يشترط في المردود
لغير جميع الا بزيادة على الخطوة
المعول لان الا بزيادة على الخطوة
المعول لان الا بزيادة على الخطوة
قوله ولئن قلت انه الظاهر في السنن
او لم يكن في السنن الا بزيادة على
او لم يكن في سنن فانما يشترط
وسنة فيقول لما اعتبرت في السنن
او منع لقوله لما اعتبرت في السنن
ثم يجوز قوله بقوله قلت لعل الا بزيادة على الخطوة

البرق طليقاً في كيون كون اعز عين زمينست لكا ارجا شفق

下

...

فلا يكون جزء من العلة السامة وأما السام والسموم
من الواجب الممكن ممكن وعلة السامة ليست جزءا واجبا
للأجزاء الأخرى ولا خارجا عنه إذا خرج عنه فتعين أن

١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠

واولها انشاء حفظه الاسلام
 لان العلم انشاء حفظه الاسلام
 واولها انشاء حفظه الاسلام
 لان العلم انشاء حفظه الاسلام

[illegible]

المجلد الثاني

卷之六

الحنفى بمكة سنة
عند الكسرى

المستقل قائم

[illegible][illegible][illegible]

في تلك الحالة قد يكون
المبدأ في الواجب على هذا
الوجود على وجهه فيجب عليه
ويستلزم من الواجب على
الامام قد يتفرع في طاعة
فيما انما لا يكون في طاعة
بالاطاعة ولا في طاعة
والاطاعة لا يكون في طاعة
وعليه يستلزم في طاعة
فمنه في طاعة في طاعة
في وجود الكليات متعددة
في سبب م

في تلك الحالة قد يكون
المبدأ في الواجب على هذا
الوجود على وجهه فيجب عليه
ويستلزم من الواجب على
الامام قد يتفرع في طاعة
فيما انما لا يكون في طاعة
بالاطاعة ولا في طاعة
والاطاعة لا يكون في طاعة
وعليه يستلزم في طاعة
فمنه في طاعة في طاعة
في وجود الكليات متعددة
في سبب م

على هذا هو الحق الذي يهدي السبل **واعلم** ان الرتبة العلامة
قد تسمى قد قرر البرهان في حوائج مخرج حكم العين بوجه مفصل وبذلك
في الجهد ووصف بانه يستلزم في الحق ولا يات عليه من الشبهة
الجملة الواردة وفي قوله ما يورد عليه بتوضيح الفاعل من الامام
الرجح انت شريك في الحق الذي ليس من حيث **قال** لا يكون وجوده
كلمات متعددة وكل واحد منها يحتاج الى علة فاعلية موجودة مستتجة
لما يتوقف عليه المعلوم فاذا عدا كلياتها بامر بالجملة واعتبارها بالكل
واحد من العلة الناعية المسجدة مع قطع النظر عن ان ياتي من
هذه العلة الناعية من افراد الكليات او لا بل اخذنا العلة
الناعية الموصوفة بالاستحياج الى امر باراء الكليات فلا يخفى وان
هذه العلة الناعية المسجدة الناعية علة فاعلية مستتجة بل كلياتها
كلها في كل واحد من الكليات يحتاج الى جملة العلة فكلها لا توقف في
العلة الناعية بل حكم بداهة واذ اخبرنا هذا فنقول اذا عدا العلة
الناعية المسجدة للاحوال المعيرة جملة واحدة واخذنا كلياتها
باجمالها لا يفرق ونسبنا الجملة الثانية الى الاول فاعلم انما ان يكون
الجملة الاولى عام الجملة الثانية في طاعة الاول واما ان يكون
الجملة الاولى عام الجملة الثانية في طاعة الاول وهو فاعلية
او بعضا

في تلك الحالة قد يكون
المبدأ في الواجب على هذا
الوجود على وجهه فيجب عليه
ويستلزم من الواجب على
الامام قد يتفرع في طاعة
فيما انما لا يكون في طاعة
بالاطاعة ولا في طاعة
والاطاعة لا يكون في طاعة
وعليه يستلزم في طاعة
فمنه في طاعة في طاعة
في وجود الكليات متعددة
في سبب م

في تلك الحالة قد يكون
المبدأ في الواجب على هذا
الوجود على وجهه فيجب عليه
ويستلزم من الواجب على
الامام قد يتفرع في طاعة
فيما انما لا يكون في طاعة
بالاطاعة ولا في طاعة
والاطاعة لا يكون في طاعة
وعليه يستلزم في طاعة
فمنه في طاعة في طاعة
في وجود الكليات متعددة
في سبب م

او بعضا فيكون بعض الجملة الثانية علة تامة لجملة الاولى او بعضها اما
او لا فاعلم ان العلة التامة لا يتوقف المعلوم عليها مطلقا عن الجملة
وفي ثمة موقوف البينة على ان يرد عن ذلك البعض وهو البعض
اقول ان اراد بالجملة الناعية المسجدة الناعية المسجدة الناعية المسجدة
فان لا يكون من شرطها ان يكون في طاعة الجملة الثانية
وان اراد به الناعية المسجدة الناعية المسجدة الناعية المسجدة
للتاثير والاكالات العارية فهو العلة التامة ولا يحتاج كونها عام
الجملة الثانية فقول يلزم ان يكون الناعية المسجدة هو فاعلية
كلها العلة التامة لا تقدم لاعمال المعلوم كافرته في غير هذا الكتاب الذي
فيكون ان يكون غيرا كافرته هو واجب او رد هذا الكتاب
كنته وان ذلك عدل عن العلة التامة لان العلة المستقلة فيكون
ان لا يجوز ان يكون علة لانه يلزم ان يكون الناعية المسجدة هو فاعلية
الاستحالة وليست شغلي كيف منع الناعية المسجدة في سائر كتبه وهل
هذا انما كثر على ما فرغ منه قال واما الثانية فلان ان بعض يرضى فانه
معلوم وعلة اوله بان يكون علة تامة لانها تحصل افراد الكليات
ان ما هو شرط في ذلك البعض فاعلية فيه فاعلية ولا يخفى ذلك البعض

في تلك الحالة قد يكون
المبدأ في الواجب على هذا
الوجود على وجهه فيجب عليه
ويستلزم من الواجب على
الامام قد يتفرع في طاعة
فيما انما لا يكون في طاعة
بالاطاعة ولا في طاعة
والاطاعة لا يكون في طاعة
وعليه يستلزم في طاعة
فمنه في طاعة في طاعة
في وجود الكليات متعددة
في سبب م

في تلك الحالة قد يكون
المبدأ في الواجب على هذا
الوجود على وجهه فيجب عليه
ويستلزم من الواجب على
الامام قد يتفرع في طاعة
فيما انما لا يكون في طاعة
بالاطاعة ولا في طاعة
والاطاعة لا يكون في طاعة
وعليه يستلزم في طاعة
فمنه في طاعة في طاعة
في وجود الكليات متعددة
في سبب م

في تلك الحالة قد يكون
المبدأ في الواجب على هذا
الوجود على وجهه فيجب عليه
ويستلزم من الواجب على
الامام قد يتفرع في طاعة
فيما انما لا يكون في طاعة
بالاطاعة ولا في طاعة
والاطاعة لا يكون في طاعة
وعليه يستلزم في طاعة
فمنه في طاعة في طاعة
في وجود الكليات متعددة
في سبب م

[illegible][illegible]

فاما المصنف فهو قد لا
 يدرك ان يكون انشاؤه
 في امره هو وجوده و هو
 من علمه و لكن واحد او اثنين
 فلهذا من علمه فلا يكون
 من انشاء الله و هذا
 فالعلم هو العلم بالعلم
 و هو علمه نظر لان العلم
 كعلمه كعلمه فان العلم
 لا علمه لا علمه فان العلم
 داخل في علمه فان العلم
 فان ما هو العلم بالعلم
 فاما العلم بالعلم
 فاما العلم بالعلم

الاولى من الثانية لان كل واحد منهما مستند الى المادة القريبة الموجودة
ثالث لان كل واحد منهما مستند الى المادة القريبة الموجودة
فانما لا يستلزم سائر الاجزاء من حيث انه اذ في وجوده عن الشاخص
فان كل جزء من الاجزاء مستند بالذات على مجموع
بالاجزاء لا بالاجزاء بل بالاجزاء المستندة الى المادة القريبة الموجودة
فانما لا يستلزم سائر الاجزاء من حيث انه اذ في وجوده عن الشاخص
فان كل جزء من الاجزاء مستند بالذات على مجموع
بالاجزاء لا بالاجزاء بل بالاجزاء المستندة الى المادة القريبة الموجودة

الاولى من الثانية لان كل واحد منهما مستند الى المادة القريبة الموجودة
ثالث لان كل واحد منهما مستند الى المادة القريبة الموجودة
فانما لا يستلزم سائر الاجزاء من حيث انه اذ في وجوده عن الشاخص
فان كل جزء من الاجزاء مستند بالذات على مجموع
بالاجزاء لا بالاجزاء بل بالاجزاء المستندة الى المادة القريبة الموجودة
فانما لا يستلزم سائر الاجزاء من حيث انه اذ في وجوده عن الشاخص
فان كل جزء من الاجزاء مستند بالذات على مجموع
بالاجزاء لا بالاجزاء بل بالاجزاء المستندة الى المادة القريبة الموجودة

الاولى من الثانية لان كل واحد منهما مستند الى المادة القريبة الموجودة
ثالث لان كل واحد منهما مستند الى المادة القريبة الموجودة
فانما لا يستلزم سائر الاجزاء من حيث انه اذ في وجوده عن الشاخص
فان كل جزء من الاجزاء مستند بالذات على مجموع
بالاجزاء لا بالاجزاء بل بالاجزاء المستندة الى المادة القريبة الموجودة
فانما لا يستلزم سائر الاجزاء من حيث انه اذ في وجوده عن الشاخص
فان كل جزء من الاجزاء مستند بالذات على مجموع
بالاجزاء لا بالاجزاء بل بالاجزاء المستندة الى المادة القريبة الموجودة

1900

۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵

سید محمد علی

هذا الطريق انما هو طريق
الطريق الثاني

الممكن تحقيقه متى وسيد مائة الصدق **الطريق الرابع هو**
ان الممكن بنف لا يستلزم وجوده لايجادا ولا اول فظ من ملاحظة

مفهوم الممكن وانما الشئ لا ينفك الوجود ضرورة ان الشئ ما لم يوجد
لم يوجد فلو انتم الوجود الممكن لزم ان لا يوجد حده اطلاقا لان الممكن
وان كان متعدد الاستقلال بالوجود واليجاد واولا وجودا ولايجاد فلا

موجود بذاته ولا ينفك القول يمكن ان ينفك في المقدمة الاولى بان ان
كان المراد بعدم الاعتقاد اعتبارا لا في نفسه فلا يستلزم المطلق بان
ذلك الغير ممكن ايضا وكذا وان اراد عدم الاعتقاد كونه ينفك ان

يكن في الاما لا يكون ممكن له وان كان المستلزم هذا ولو اخذت المقدمة
باعتبارها لانها لا تستلزم المطلق بان لا يكون حده عن ام خارج حده لا يستلزم

جميع احواله عن ام خارج حده بذاته قدسية لا يبعد عنه لا ينفك
تفعا في المناظرة **تذييل** في اهم بعد اثبات احتياج السلسلة للموجود

لان المراد بالواجب فلو ان الواجب ابطال التمسك ان الواجب يكون طرفا
لان من يتطابقا وليس وسطا والا لكان محلا من جملة الممكنات

والمرتبط بالسلسلة اذا لم يكن قد سطر يكون طرفا بالضرورة فيتمسك طرفا لا ببيان
السلسلة عنده واعني على ما بينه كوزان يكون حده جملة الاحاد

فيكون مرتبطا بالجملة التي لا تتناهية فيزواج في نظرها فلا ينقطع
واجب

وان كان كذلك فلا ينفك وجود
ولايجادا ولا وجودا ولايجادا
فما موجودا على ان الممكن
فما موجودا على ان الممكن
فما موجودا على ان الممكن

يكون نظرا في
السلسلة اذا ما جاز اول السلسلة
ما ذكره الفاضل وفيه من ان اول
الاول مستلزم فيكون اقبال الشئ

عن ام خارج حده
والمراد بالواجب فلو ان الواجب ابطال التمسك ان الواجب يكون طرفا

لان من يتطابقا وليس وسطا والا لكان محلا من جملة الممكنات
والمرتبط بالسلسلة اذا لم يكن قد سطر يكون طرفا بالضرورة فيتمسك طرفا لا ببيان

هذا الطريق انما هو طريق
الطريق الثاني

واجب بوجهين الاول انه قد بين ان كل واحد من ممكن السلسلة
ممتنع الحصول بدون ذلك الخارج فلا يمكن ان يكون وجودا

منها ابتداء فيكون واقعا في نظام السلسلة كذا قبل ذلك في واقع
لم لا يجوز ان يكون حده كل من الواجب مافوقه فلا يكون طرفا

السلسلة بل مأخوذا من بعض السلسلة في حده كل منها وان كان
يجب كونه الخارج حده بعض الاحاد لا يتحقق كل من الاحاد بوجوده

الواقع في السلسلة فحصل الجواب بدون اذا كان حده بعض ممكن
الاحاد لزم توارده على اثنين مستقلين على حصول واحد كان ذلك

البعض حده موجد في السلسلة فثبت ان يكون حده
امن ظاهر اخر جاعلا بعضه كذا ان كونه نفسا او جزءا من نفسا

التمسك وهو المظهر في هذا الطريق اخر موقوف على ابطال السلسلة الغير
المتناهية لافتقارها الى حده وامتناع كون حده لها ولا دلا

فيكون لزم الانقطاع عند الواجب الا بان بعض الما ذكر ان اذا جعل
التمسك فلا سلسله موجودة يكون متناهيا ويكون مقطوعا

اذا امكن لا يكون متعلقا لها لافتقارها الى حده وفي النظر السابق
لا ينافي قد فرض ان كل واحد من احاد السلسلة حده مستقلة في

تمسك السلسلة فلا يجوز كون الواجب مافوق حده مستقلة لانه

الاول

الاول

الاول

من انانية لزم ما في اجزاء الكلام وهو وان لم يكن فقد وجد
من الاول جزء لا يوجد باراد من انانية فبينا ان الناقصة
او لا يوجد منه ثانيا ان يكون له اية اية ايضا لان زيادتها بقدر
متناه وهو قد ما بين المبدئين والزيادة على المتناهي بعد متناه
فبينا ان متناه فيلزم انقطاع السلسلة وقد فرضنا انها متناه
هذه اختلفت واعتد من عليين وجوبين الاول ان البرهان
جائز لحوادث اليومية والنفس الناطقة على ما ثبت
الاعداد فيلزم تناسلها بين الدليل وهو بطا اولا لان
فقد اتم واما الثالث فبينا ان الحوادث والنفس
مذهب المشككين فانهم يقولون بينا ان الحوادث والنفس
واما النقض براتب الاعداد فيلزم ان عند ما هو مفهوم عقل
اذ لم ينضب لوجود اصلا فينقطع بانقطاع التوهم فلا يبرى فيه
التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم يجتمع في الوجود فقد
ضبطها الوجود الخارجي فليس هو محض فاعلم في واحدة
كما ذهب الحكماء فظاهر الورود فيجب ان يكون في الجواب ان التطبيق
انما يكون في الامور الموجودة معا المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا
اذا الامور المحدومة في الخارج مطلقا لا وجودا لاحادها الا ان
السؤال على الاعداد من الزوايا

خلاف المفروض لانا نقول ببطل التسلسل في العلم المستقل فقط

ولا يبطل التسلسل في العلم المتناهي كما في الصورة المفروضة في النظر
فقد ذكرنا ان يبال في ذلك الحاشي اذا ثبت احتياج السلسلة الى
الواجب فاما لا يكون علمه لو احدثها فيسبقي عنده او يكون علمه
لو احدث منها ولا بد ان يكون محييا فيقطع عنده السلسلة لكن يرد على
هذا التوزيع المنع المقدم وهو انه يجوز ان يكون الواجب جزءا من
علمه كعلم من الاتحاد واذا فرضنا ان المسلك الاول ففقد صان
ان نفي في المسلك الثاني مستحيل من الله التوفيق والتدبر في رغبنا
المقصود الثاني في المسلك الثاني لا شك في وجود موجود فان كان
واجبا فيوالمط وان كان ممكنا فلا بد له من علمه فاما ان ينتمى الى
الواجب ويلزم الدور والتسلسل واما بطلان احوال فلا ينشأ
تقدم العلم على نفسه وتماخره من نفسه واما ان يبرهن واما ان يثبت
فغير طرق الاول برهان التطبيق وهو انه لو تسلسل العلم
المميز النهاية ففرض من معلول معين بطريق التصاعد سلسلة
غير متناهية ومن الذي فوقه اخرى المميز النهاية ايضا في تطبيق
الجليتين من مبدئي بان نقرض الاول من الثاني لانه الاول
والاول والثاني بازاء الثاني وهكذا فان كان بازاء كل من الاولى
والاولى

لما وجد العلم في نفسه
السلسلة من انانية الواجب
بما اذا كان احاد السلسلة
ملا مستقلة فلا بد ان يكون
واحد من السلسلة
اي المقصود الثاني من السلسلة
التي هي عبارة عن الانفاطة
المسلك الثاني من البراهين
وهي عبارة عن الكمال فلا ينشأ
طريق في التسلسل على كماله

من انانية لزم ما في اجزاء الكلام وهو وان لم يكن فقد وجد
من الاول جزء لا يوجد باراد من انانية فبينا ان الناقصة
او لا يوجد منه ثانيا ان يكون له اية اية ايضا لان زيادتها بقدر
متناه وهو قد ما بين المبدئين والزيادة على المتناهي بعد متناه
فبينا ان متناه فيلزم انقطاع السلسلة وقد فرضنا انها متناه
هذه اختلفت واعتد من عليين وجوبين الاول ان البرهان
جائز لحوادث اليومية والنفس الناطقة على ما ثبت
الاعداد فيلزم تناسلها بين الدليل وهو بطا اولا لان
فقد اتم واما الثالث فبينا ان الحوادث والنفس
مذهب المشككين فانهم يقولون بينا ان الحوادث والنفس
واما النقض براتب الاعداد فيلزم ان عند ما هو مفهوم عقل
اذ لم ينضب لوجود اصلا فينقطع بانقطاع التوهم فلا يبرى فيه
التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم يجتمع في الوجود فقد
ضبطها الوجود الخارجي فليس هو محض فاعلم في واحدة
كما ذهب الحكماء فظاهر الورود فيجب ان يكون في الجواب ان التطبيق
انما يكون في الامور الموجودة معا المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا
اذا الامور المحدومة في الخارج مطلقا لا وجودا لاحادها الا ان
السؤال على الاعداد من الزوايا

لما وجد العلم في نفسه
السلسلة من انانية الواجب
بما اذا كان احاد السلسلة
ملا مستقلة فلا بد ان يكون
واحد من السلسلة
اي المقصود الثاني من السلسلة
التي هي عبارة عن الانفاطة
المسلك الثاني من البراهين
وهي عبارة عن الكمال فلا ينشأ
طريق في التسلسل على كماله

من انانية لزم ما في اجزاء الكلام وهو وان لم يكن فقد وجد
من الاول جزء لا يوجد باراد من انانية فبينا ان الناقصة
او لا يوجد منه ثانيا ان يكون له اية اية ايضا لان زيادتها بقدر
متناه وهو قد ما بين المبدئين والزيادة على المتناهي بعد متناه
فبينا ان متناه فيلزم انقطاع السلسلة وقد فرضنا انها متناه
هذه اختلفت واعتد من عليين وجوبين الاول ان البرهان
جائز لحوادث اليومية والنفس الناطقة على ما ثبت
الاعداد فيلزم تناسلها بين الدليل وهو بطا اولا لان
فقد اتم واما الثالث فبينا ان الحوادث والنفس
مذهب المشككين فانهم يقولون بينا ان الحوادث والنفس
واما النقض براتب الاعداد فيلزم ان عند ما هو مفهوم عقل
اذ لم ينضب لوجود اصلا فينقطع بانقطاع التوهم فلا يبرى فيه
التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم يجتمع في الوجود فقد
ضبطها الوجود الخارجي فليس هو محض فاعلم في واحدة
كما ذهب الحكماء فظاهر الورود فيجب ان يكون في الجواب ان التطبيق
انما يكون في الامور الموجودة معا المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا
اذا الامور المحدومة في الخارج مطلقا لا وجودا لاحادها الا ان
السؤال على الاعداد من الزوايا

من انانية لزم ما في اجزاء الكلام وهو وان لم يكن فقد وجد
من الاول جزء لا يوجد باراد من انانية فبينا ان الناقصة
او لا يوجد منه ثانيا ان يكون له اية اية ايضا لان زيادتها بقدر
متناه وهو قد ما بين المبدئين والزيادة على المتناهي بعد متناه
فبينا ان متناه فيلزم انقطاع السلسلة وقد فرضنا انها متناه
هذه اختلفت واعتد من عليين وجوبين الاول ان البرهان
جائز لحوادث اليومية والنفس الناطقة على ما ثبت
الاعداد فيلزم تناسلها بين الدليل وهو بطا اولا لان
فقد اتم واما الثالث فبينا ان الحوادث والنفس
مذهب المشككين فانهم يقولون بينا ان الحوادث والنفس
واما النقض براتب الاعداد فيلزم ان عند ما هو مفهوم عقل
اذ لم ينضب لوجود اصلا فينقطع بانقطاع التوهم فلا يبرى فيه
التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم يجتمع في الوجود فقد
ضبطها الوجود الخارجي فليس هو محض فاعلم في واحدة
كما ذهب الحكماء فظاهر الورود فيجب ان يكون في الجواب ان التطبيق
انما يكون في الامور الموجودة معا المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا
اذا الامور المحدومة في الخارج مطلقا لا وجودا لاحادها الا ان
السؤال على الاعداد من الزوايا

من انانية لزم ما في اجزاء الكلام وهو وان لم يكن فقد وجد
من الاول جزء لا يوجد باراد من انانية فبينا ان الناقصة
او لا يوجد منه ثانيا ان يكون له اية اية ايضا لان زيادتها بقدر
متناه وهو قد ما بين المبدئين والزيادة على المتناهي بعد متناه
فبينا ان متناه فيلزم انقطاع السلسلة وقد فرضنا انها متناه
هذه اختلفت واعتد من عليين وجوبين الاول ان البرهان
جائز لحوادث اليومية والنفس الناطقة على ما ثبت
الاعداد فيلزم تناسلها بين الدليل وهو بطا اولا لان
فقد اتم واما الثالث فبينا ان الحوادث والنفس
مذهب المشككين فانهم يقولون بينا ان الحوادث والنفس
واما النقض براتب الاعداد فيلزم ان عند ما هو مفهوم عقل
اذ لم ينضب لوجود اصلا فينقطع بانقطاع التوهم فلا يبرى فيه
التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم يجتمع في الوجود فقد
ضبطها الوجود الخارجي فليس هو محض فاعلم في واحدة
كما ذهب الحكماء فظاهر الورود فيجب ان يكون في الجواب ان التطبيق
انما يكون في الامور الموجودة معا المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا
اذا الامور المحدومة في الخارج مطلقا لا وجودا لاحادها الا ان
السؤال على الاعداد من الزوايا

من انانية لزم ما في اجزاء الكلام وهو وان لم يكن فقد وجد
من الاول جزء لا يوجد باراد من انانية فبينا ان الناقصة
او لا يوجد منه ثانيا ان يكون له اية اية ايضا لان زيادتها بقدر
متناه وهو قد ما بين المبدئين والزيادة على المتناهي بعد متناه
فبينا ان متناه فيلزم انقطاع السلسلة وقد فرضنا انها متناه
هذه اختلفت واعتد من عليين وجوبين الاول ان البرهان
جائز لحوادث اليومية والنفس الناطقة على ما ثبت
الاعداد فيلزم تناسلها بين الدليل وهو بطا اولا لان
فقد اتم واما الثالث فبينا ان الحوادث والنفس
مذهب المشككين فانهم يقولون بينا ان الحوادث والنفس
واما النقض براتب الاعداد فيلزم ان عند ما هو مفهوم عقل
اذ لم ينضب لوجود اصلا فينقطع بانقطاع التوهم فلا يبرى فيه
التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم يجتمع في الوجود فقد
ضبطها الوجود الخارجي فليس هو محض فاعلم في واحدة
كما ذهب الحكماء فظاهر الورود فيجب ان يكون في الجواب ان التطبيق
انما يكون في الامور الموجودة معا المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا
اذا الامور المحدومة في الخارج مطلقا لا وجودا لاحادها الا ان
السؤال على الاعداد من الزوايا

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه

الذين ولا توجد في الامور الغير المتناهية منفصلة في جري في
التطبيق والامور المتناهية في الوجود ايضا كذلك لا وجود للسلطة
الغير المتناهية منها اصلا لا في الخارج ولا في الذهن والمجموعة الغير
المرتبة لا يجرى في التطبيق ايضا طوان ان يقع آحاد كثيرة من اعدادها
بازاء واحد من الاخرى اذ ليس لها نظام في مستند تطبيق
الاعداد على الجداول انطباق الاعداد على الاعداد على الترتيب فلا بد
في التطبيق من ان يلاحظ العقل كل واحد بازا واحد
لكن العقل لا يقد على تصور الاعداد لانها لا منفصلة ولا متناهية في
زمان متناه فلا يتصور التطبيق بين السليتين باسرها بل
يتطلب ينقطع بانقطاع الملاحظة واستوصوا ذلك بنوع اسم
التطبيق بين جليتين متبدين على الاستواء وبين اعداد الحصى
اذ يكفي في التطبيق في الاولين تطبيق طرفيها اذ يلزم من ذلك
وحيث كل جزء من اعدادها على جزء من الاخر على الترتيب لا يكون في
اعداد الحصى بل لا بد من افراد كل جزء بازا معا بل هذا ما ذكره
واقول لما قل ان يقول لا امان في توقف التطبيق على ملاحظة
الاعداد منفصلا او يكفي ملاحظة مجموعها على الاول لا يمكن التطبيق
في المرتبة ايضا وعلى الترتيب في غير المرتبة ايضا فان علم ان لا يجرى
من ان

بعدم الحاصل في حقيقة ان المتناهية في الزمان المتناهية في الزمان

في ترتيب الجيوب عن التفتن بالوجودات الغير المرتبة

من ان يكون في الجملة الزائدة مالا يكون بازا في من الناقصة او لا
وعلى الاول يلزم الانقطاع على الثاني التساوي ووجه التفتن

على ما سيجي بالخط في طر ان يكون في غير المرتبة ان تحت الاول
لزم الانقطاع لان الزيادة ربما يكون في الاواسط وما في

المرتبة انطبق الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب الثاني
لانطبق في الاواسط لانق الاحاد ولو لم يكن في
جانب الاخر لزم التساوي قطعا وتوضي ان المتناهي لا شك
في زيادة احدهما على الاخر في جهة التساوي وبالتطبيق تنقل تلك
الزيادة الى جهة الاخر فيلزم الانقطاع ولما لم يكن في غير المرتبة

اشاق نظام لم يكن التطبيق بحيث يقار انتقال تلك الزيادة الى
الجهة الاخرى ثم اقول الامور الغير المتناهية مطلقا يستلزم

الامر المتناهية المرتبة بيان ذلك ان آحاد تلك الامور ان كانت
مرتبة قد لا يكون وان لم يكن احادها مرتبة فلا شك ان مجموعها
متوقف على مجموع الجيوب اذا سقط عنه واحد ذلك المجموع متوقف
عليه اذا سقط عنه واحد آخر ولم يجر آفلا واحد من المجموعات
يتوقف على مجموع السبعة وهكذا الى غير النهاية فالامور الغير المتناهية
مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية في جري التطبيق بين الجيوب

على ما سيجي بالخط في طر ان يكون في غير المرتبة ان تحت الاول
لزم الانقطاع لان الزيادة ربما يكون في الاواسط وما في

في ترتيب الجيوب عن التفتن بالوجودات الغير المرتبة

في ترتيب الجيوب عن التفتن بالوجودات الغير المرتبة

من الزيادة في متناه واحد واحد من
الناقصة يتناهى الاحاد منها
في جانب الاستساوي فلا ينقطع التساوي
فقط واما في الزيادة ايضا
آه من الموت

في ترتيب الجيوب عن التفتن بالوجودات الغير المرتبة

في ترتيب الجيوب عن التفتن بالوجودات الغير المرتبة

قوله قلت بل لا
أثبت الخلق على
تساوي الخلق بخلقهم
تساوي الاتحاد أن ما
علمت أن النفس فلا يلزم
تساوي الخلق بخلقهم
النفس من نفس

كلاهما على نفس
فلا يلزم أن النفس
عندكم أو الاتحاد
بخلقهم أو ما هو
الخلق بخلقهم

أدعى ما هو مرتبة موجودة في الخارج على فرض وجود الامور الغير
المتساوية فان قلت اللازم من التطبيق بين المراتب تساوي
المجموع لا تماثلية الاتحاد المرتبة ولا يلزم منه تساوي اتحاد المجموع
الاول كيف وكل من تلك المجموع متساوي اتحاد مرتبة قلت

تساوي اتحاد المجموع الاول ضرورة انه على فرض تساوي المجموع متساوي
استطاع الاتحاد التساوي في اتحاد المجموع المتساوية في المجموع لا يكون

بمجموع اقل منه وذلك هو الاشارة لولا يلزم على ذلك المجموع التساوي

الآية رتبته هو عدة المجموع فليتأمل العنق في هذا المقام قات

لم نستطع في الكلام سعة النور الا ان كان الحقيقة وفرض الدور

الاظهار الحقيقة وتلك هي تمام ان في الارتفاع ما هو مفصلا

واشارة اصل الوجود تمام لان البرهان انما يدل على ان السلسلة

التي كانت هي تجل وجودها والسلسلة العدمية الاتحاد باسرها غير

موجودة واما اشارة الاجتماع في الوجود فقد جاز بان السلسلة

التي كانت هي من الامور الغير المتجانسة في الوجود بغير موجوده اصلا

عدم اجتماع اجزائها في الوجود والبرهان انما يدل على عدم وجودها

فلا منافاة بينهما وبين مقتضى البرهان في اشتراط الاجتماع وقد قيل صحاح

انها قد ضبطت وجودها في غير في التطبيق وقد يقال لان

ان السلسلة
التي كانت هي
من الامور الغير
المتجانسة في الوجود
بغير موجوده اصلا
عدم اجتماع اجزائها
في الوجود والبرهان
انما يدل على عدم وجودها
فلا منافاة بينهما
وبين مقتضى البرهان
في اشتراط الاجتماع
وقد قيل صحاح
انها قد ضبطت
وجودها في غير في
التطبيق وقد يقال
لان

ان مقام من البرهان على
الكل او اخذوا طرقتهم
التفكير في التطبيق في
المكانة على النفس

انما ان الارتفاع انما كان ثابتا لا ارتفاع
والارتفاع انما كان ثابتا لا ارتفاع
الارتفاع انما كان ثابتا لا ارتفاع
السلسلة التي كانت هي من
الامور الغير المتجانسة في
الوجود بغير موجوده اصلا
عدم اجتماع اجزائها في
الوجود والبرهان انما يدل
على عدم وجودها فلا منافاة
بينهما وبين مقتضى البرهان
في اشتراط الاجتماع وقد قيل
صحاح انها قد ضبطت
وجودها في غير في التطبيق
وقد يقال لان

فلا منافاة بينهما
وبين مقتضى البرهان
في اشتراط الاجتماع
وقد قيل صحاح
انها قد ضبطت
وجودها في غير في
التطبيق وقد يقال
لان

لولا ان السلسلة
التي كانت هي من
الامور الغير المتجانسة
في الوجود بغير
موجوده اصلا
عدم اجتماع اجزائها
في الوجود والبرهان
انما يدل على عدم وجودها
فلا منافاة بينهما
وبين مقتضى البرهان
في اشتراط الاجتماع
وقد قيل صحاح
انها قد ضبطت
وجودها في غير في
التطبيق وقد يقال
لان

ان السلسلة الغير المتساوية منها بغير موجوده غاية الامر انما بغير موجوده
في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة
وجودها بغير فذلك بانها متساوية في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي اذمنة

س

لا بد ان يكون على كل واحد من
الاجزاء من الوجود
المتعلق بالاجزاء من الوجود
عدم تساوي الاجزاء من الوجود
عدم تساوي الاجزاء من الوجود

لا بد ان يكون على كل واحد من
الاجزاء من الوجود
المتعلق بالاجزاء من الوجود
عدم تساوي الاجزاء من الوجود
عدم تساوي الاجزاء من الوجود
لا بد ان يكون على كل واحد من
الاجزاء من الوجود
المتعلق بالاجزاء من الوجود
عدم تساوي الاجزاء من الوجود
عدم تساوي الاجزاء من الوجود

يمكن ان يكون
 جملته اطلاقا على
 شمس العلل و ليس
 ازيد من ذلك
 حيث ان جملته
 معلول وينطبق على
 معلولاته و من
 ايضا فكل معلول
 لا بد ان يكون
 الى آخره ما تقدم

سلك
 سلك
 سلك

عن تلك الحالة و افعل في السلسلة الغير المتساوية و لا بد ان يكون هذا
 الغير المتساوية على فلهذا قد قسم بعض المتساويين هذا البرهان بالزيادة
 سلسله العلل من جانب الجهد الواحد و هو العلل الاخر و يجب
 يزيد سلسله العلل بواحد في الطرفين الاخر و الا لم يكن المتساويين
 متساويين و انت تعلم ان هذا اثر لهذا الدليل و تكسب به ان
 المتساويين الذي ياتي بخرجه فلا يجرى في دفع الارادة على هذا الدليل
 اقول و لكن تفرير البرهان بوجوده متفق عند بعض المتكلمين ان
 بانه لا بد لجميع العلل من علل و على مجموع العلل على الاحاد
 فيجب ان يكون مجموع العلل سابقا في المرتبة على مجموع العلل لان العلل
 تقتضي هذا لكن هذا في الصورة المفروضة متفق فان مجموع ما عدا
 العلل الاخر لا غير النهاية مجموع العلل الواقعة في هذه السلسلة
 باعتبار ما هو بين مجموع العلل باعتبار ان مجموع العلل قد ان
 في المرتبة و ان كان كل واحد من العلل متقدما في المرتبة على الواحد الذي هو
 معلول و على التقدير لا يبقى للشيء المذكور قوة فتأمل و لكن بيان المطالب
 فيكون ذلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

بوجوده و هو ان يقال تلك است ما عدا العلل الاخر على غير متساوية
 باعتبار ما هو بين مجموع العلل باعتبار ان مجموع العلل قد ان
 العلل و الذي هو في مرتبة العلل و الذي هو في مرتبة العلل
 على علل و الذي هو في مرتبة العلل و الذي هو في مرتبة العلل
 كل علل و الذي هو في مرتبة العلل و الذي هو في مرتبة العلل
 من جانب الجهد الواحد و هو العلل الاخر و يجب

كان في جانب الاخر لا ياتي بخرجه فلا يجرى في دفع الارادة على هذا الدليل
 سلسله العلل من جانب الجهد الواحد و هو العلل الاخر و يجب
 يزيد سلسله العلل بواحد في الطرفين الاخر و الا لم يكن المتساويين
 متساويين و انت تعلم ان هذا اثر لهذا الدليل و تكسب به ان
 المتساويين الذي ياتي بخرجه فلا يجرى في دفع الارادة على هذا الدليل
 اقول و لكن تفرير البرهان بوجوده متفق عند بعض المتكلمين ان

بانه لا بد لجميع العلل من علل و على مجموع العلل على الاحاد
 فيجب ان يكون مجموع العلل سابقا في المرتبة على مجموع العلل لان العلل
 تقتضي هذا لكن هذا في الصورة المفروضة متفق فان مجموع ما عدا
 العلل الاخر لا غير النهاية مجموع العلل الواقعة في هذه السلسلة
 باعتبار ما هو بين مجموع العلل باعتبار ان مجموع العلل قد ان

في المرتبة و ان كان كل واحد من العلل متقدما في المرتبة على الواحد الذي هو
 معلول و على التقدير لا يبقى للشيء المذكور قوة فتأمل و لكن بيان المطالب
 فيكون ذلك

فيكون ذلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

سلك
 سلك
 سلك

منع للاستخدام التجاري
بقوله فيكون الملك مشاعاً

هذا وان كان كذا يكن لا يزيه
الملك على الدماء اعظم الواقع
بين الطرفين المتنازعين
بالمعظم الطرفين المتنازعين
على المتنازعين بعدد متنازعين
لكن متنازعين متنازعين متنازعين
بالمعظم متنازعين متنازعين
تجد متنازعين متنازعين
المعظم متنازعين متنازعين
لكن متنازعين متنازعين
لا جدس لها سبيل

فولس فتنه هذه الحقه من ليس
توسط الحكماء ووجوب
واحد بين ولا ان بل انما اذ عن اول
ما عدد الطريقين بينهما فليست فيه
عن

انما يقال لو لم يتصور غير هذا كان ما بين جدي و كلال واحد مما في هذا السلسلة
 بين الحاصلين فيكون السلسلة لان السلسلة لا يكون ما بين الجداء و كلال واحد
 بالظواهر و اعترض على ما لا يلزم من هذا ان السلسلة الواحدة بين الجداء و كلال واحد
 و بين كلال واحد السلسلة يافقها ان السلسلة الواحدة بين الجداء و كلال واحد
 و ما بين و اح اقل من فطرهم ان يكون ما بين و اح اقل من و ان غير صحيح و اجيب بأنه ليس
 من السلسلة ان السلسلة الواحدة بين الجداء و كلال واحد

من ذراع واحدة ما بين **أوب** فانه يلزم منه اذا قطع جملوا وحده وبين الم
يزد على اقل من ذراع الا بالاطراف الا وهو حكم صحيح وفيه نظر لان الحكم في هذه
الصورة بين خلاف الصورة المبحوث عنها في الا يلزم من تناهي كل جزء من الاجزاء
الواقعة بين الطرفين تناهي الكل لكونه يترافق بين الطرفين اتصالا وقيل في
سوابق هذا البرهان عدمه وصاحب القواعد يعلم ان هناك واحدة من
الكل الى الحد المجبطن لا عددا وان لم يتبين تلك الواقعة عنده ولم يكن
للاشارة على التبيين القول والنظر في العلم في هذا الاعراض فان هذه المقيدة
عنه وجوب توسط الكل بين الجداء وبين واحد ليس اجاب من الخط في بنية
ليعلم بل لا ان يكون عليه الا معنى لانها الآوا التناهي وليس ينبغي كيف

[illegible]

من الطريقتين في التفسير
 فان في التفسير في
 من الطريقتين في التفسير
 فان في التفسير في

[illegible]

وان امكن علاج الامانة يكون كونه في
شرح المصالح بلامرج ووالا فحين شرح المساوي بلامرج فتعين الاول
مع فيوقوف الاولوية على استقاء تلك العلة اذ هي التقدير حقيقة بلامرج الطرف الاول
والا لان حاله مع العلة كما له بدونها فلا يكون العلة علة واذا عرفت ذلك علم
الطرف المقابل فلا يكون ذاتية وقد فرضت مع الله العلم كونه الاولوية العارضة
الاول

[illegible]

بأنه ربحان كل واحد من الطرفين على الآخر فكل واحد منهما كان يظن
متعدده لموضوع ذلك من كفى الميزان على انه لو سلم فلما يكون سبب الطرف الاخر ح
طائفة لا لولية الطرف الاخر فلا يتم هو الوجه الذي اختاره المؤيد ايضا
اقول هذا السلام في غاية الحسن والبرائة وهو بما يحتاجونهم

والله اعلم بالصواب

الى من قبيل
ما يكون ان تقف
عنه ارتفاعه على
الزمن

المعروف من آثاره

کتاب

1974
1973
1972
1971
1970
1969
1968
1967
1966
1965
1964
1963
1962
1961
1960
1959
1958
1957
1956
1955
1954
1953
1952
1951
1950
1949
1948
1947
1946
1945
1944
1943
1942
1941
1940
1939
1938
1937
1936
1935
1934
1933
1932
1931
1930
1929
1928
1927
1926
1925
1924
1923
1922
1921
1920
1919
1918
1917
1916
1915
1914
1913
1912
1911
1910
1909
1908
1907
1906
1905
1904
1903
1902
1901
1900
1899
1898
1897
1896
1895
1894
1893
1892
1891
1890
1889
1888
1887
1886
1885
1884
1883
1882
1881
1880
1879
1878
1877
1876
1875
1874
1873
1872
1871
1870
1869
1868
1867
1866
1865
1864
1863
1862
1861
1860
1859
1858
1857
1856
1855
1854
1853
1852
1851
1850
1849
1848
1847
1846
1845
1844
1843
1842
1841
1840
1839
1838
1837
1836
1835
1834
1833
1832
1831
1830
1829
1828
1827
1826
1825
1824
1823
1822
1821
1820
1819
1818
1817
1816
1815
1814
1813
1812
1811
1810
1809
1808
1807
1806
1805
1804
1803
1802
1801
1800
1799
1798
1797
1796
1795
1794
1793
1792
1791
1790
1789
1788
1787
1786
1785
1784
1783
1782
1781
1780
1779
1778
1777
1776
1775
1774
1773
1772
1771
1770
1769
1768
1767
1766
1765
1764
1763
1762
1761
1760
1759
1758
1757
1756
1755
1754
1753
1752
1751
1750
1749
1748
1747
1746
1745
1744
1743
1742
1741
1740
1739
1738
1737
1736
1735
1734
1733
1732
1731
1730
1729
1728
1727
1726
1725
1724
1723
1722
1721
1720
1719
1718
1717
1716
1715
1714
1713
1712
1711
1710
1709
1708
1707
1706
1705
1704
1703
1702
1701
1700
1699
1698
1697
1696
1695
1694
1693
1692
1691
1690
1689
1688
1687
1686
1685
1684
1683
1682
1681
1680
1679
1678
1677
1676
1675
1674
1673
1672
1671
1670
1669
1668
1667
1666
1665
1664
1663
1662
1661
1660
1659
1658
1657
1656
1655
1654
1653
1652
1651
1650
1649
1648
1647
1646
1645
1644
1643
1642
1641
1640
1639
1638
1637
1636
1635
1634
1633
1632
1631
1630
1629
1628
1627
1626
1625
1624
1623
1622
1621
1620
1619
1618
1617
1616
1615
1614
1613
1612
1611
1610
1609
1608
1607
1606
1605
1604
1603
1602
1601
1600
1599
1598
1597
1596
1595
1594
1593
1592
1591
1590
1589
1588
1587
1586
1585
1584
1583
1582
1581
1580
1579
1578
1577
1576
1575
1574
1573
1572
1571
1570
1569
1568
1567
1566
1565
1564
1563
1562
1561
1560
1559
1558
1557
1556
1555
1554
1553
1552
1551
1550
1549
1548
1547
1546
1545
1544
1543
1542
1541
1540
1539
1538
1537
1536
1535
1534
1533
1532
1531
1530
1529
1528
1527
1526
1525
1524
1523
1522
1521
1520
1519
1518
1517
1516
1515
1514
1513
1512
1511
1510
1509
1508
1507
1506
1505
1504
1503
1502
1501
1500
1499
1498
1497
1496
1495
1494
1493
1492
1491
1490
1489
1488
1487
1486
1485
1484
1483
1482
1481
1480
1479
1478
1477
1476
1475
1474
1473
1472
1471
1470
1469
1468
1467
1466
1465
1464
1463
1462
1461
1460
1459
1458
1457
1456
1455
1454
1453
1452
1451
1450
1449
1448
1447
1446
1445
1444
1443
1442
1441
1440
1439
1438
1437
1436
1435
1434
1433
1432
1431
1430
1429
1428
1427
1426
1425
1424
1423
1422
1421
1420
1419
1418
1417
1416
1415
1414
1413
1412
1411
1410
1409
1408
1407
1406
1405
1404
1403
1402
1401
1400
1399
1398
1397
1396
1395
1394
1393
1392
1391
1390
1389
1388
1387
1386
1385
1384
1383
1382
1381
1380
1379
1378
1377
1376
1375
1374
1373
1372
1371
1370
1369
1368
1367
1366
1365
1364
1363
1362
1361
1360
1359
1358
1357
1356
1355
1354
1353
1352
1351
1350
1349
1348
1347
1346
1345
1344
1343
1342
1341
1340
1339
1338
1337
1336
1335
1334
1333
1332
1331
1330
1329
1328
1327
1326
1325
1324
1323
1322
1321
1320
1319
1318
1317
1316
1315
1314
1313
1312
1311
1310
1309
1308
1307
1306
1305
1304
1303
1302
1301
1300
1299
1298
1297
1296
1295
1294
1293
12

والمستفيع
والكهن
شباب الاموال

سید محمد علی

الحمد لله

[illegible]

المانع جزء من حلة ولكن الجواب بالوقف بين استناع المانع في نفسه
وبين استناع المانع وما ليس ارتفاع المانع جزء من حلة ما يستنع
المانع عند لا يستنع مانعه المعلوم الاول من قبيل الاول فان مانعه
يوضح مانعه عند فلو على تقدير وجوده هو المعلوم الاول للمانع عن
وجود الاول وذلك بعد عن العلم الاول والا واحد في سبب الكلام على المطلوب
في انه لم لا يجوز ان يكون البحث من قبيل هذا الفصل فانه قد وقع
الراجح اني بعد استنار الاول في استناع المانع الطرف الاخر فتقول لا يفتق
افتقاره الى موطن موجود لجواز ان يكون وجوده في النظر الى ذاته في ذلك السبب
الاستنار استناع حلة العلم اليه من حيث يتحقق من استناع حلة عدم
فعل موجود في سبب اثبات الصانع في واجبه عند بان حلة عدم

عدم كونه البحث من هذا القبيل
على كونه من قبيل الافتراض
على كونه على احد التامل عن

عدم حلة الوجود فعدم حلة عدم يكون وجود حلة الوجود او
لأن عدم عدم المانع الوجود او مستلزم له وهذا الذي قلناه
فما قبل ان عدم عدم الوجود فانه في سبب في وقوعه في المصطلح لوجوده
لا يتوقف على اذ علم التقدير من يلزم ان يكون هناك امر موجود يكون
هو حلة له او لا حلة له ولا يبطال التمسك استنار المانع لا يكون كذلك
الواجب فيتم الخط وفيه حيث اذ حلة عدم قد يكون استناع امر عدتي كعدم
المانع فيكون موجودا او مستلزم له فعدم حلة الذي هو حلة الوجود يكون
عدمه او اجابة في سبب في حلة الجواب عن اصل هذا الالزام هو في نفسه وان
من يقول بان الالزام لا يتصور الا من الموجود لذلك يجعل وجود الواجب

لا يفتق الى موطن موجود لجواز ان يكون وجوده في النظر الى ذاته في ذلك السبب
الاستنار استناع حلة العلم اليه من حيث يتحقق من استناع حلة عدم
فعل موجود في سبب اثبات الصانع في واجبه عند بان حلة عدم
عدم حلة الوجود فعدم حلة عدم يكون وجود حلة الوجود او
لأن عدم عدم المانع الوجود او مستلزم له وهذا الذي قلناه
فما قبل ان عدم عدم الوجود فانه في سبب في وقوعه في المصطلح لوجوده
لا يتوقف على اذ علم التقدير من يلزم ان يكون هناك امر موجود يكون
هو حلة له او لا حلة له ولا يبطال التمسك استنار المانع لا يكون كذلك
الواجب فيتم الخط وفيه حيث اذ حلة عدم قد يكون استناع امر عدتي كعدم
المانع فيكون موجودا او مستلزم له فعدم حلة الذي هو حلة الوجود يكون
عدمه او اجابة في سبب في حلة الجواب عن اصل هذا الالزام هو في نفسه وان
من يقول بان الالزام لا يتصور الا من الموجود لذلك يجعل وجود الواجب

عنه

عنه لا يمكن كونه اما من حيث ان هو موجود على الاثر عليه اكل
لا يحتاج الى حلة عند المانع على موجود يتقدم عليه لوجوده من
جوزة الخط الواجب كونه اما من حيث ان فاعله لوجوده من غير
مفروض يلزم في الممكن فيكون ذلك بشرط غير مستندة لاما من حيث ان
والا حلة واجبة على قايمة في القول وفيه نظر لان احتياج الى حلة العلم
فرج التساوي او على تقدير الاول في وجوده في الوجود الى حلة العلم
بهما في اثبات التساوي ونفي الاول في نفي لا يفتق الى موطن موجود لجواز ان يكون وجوده في النظر الى ذاته في ذلك السبب
الاستنار استناع حلة العلم اليه من حيث يتحقق من استناع حلة عدم
فعل موجود في سبب اثبات الصانع في واجبه عند بان حلة عدم

لا يفتق الى موطن موجود لجواز ان يكون وجوده في النظر الى ذاته في ذلك السبب
الاستنار استناع حلة العلم اليه من حيث يتحقق من استناع حلة عدم
فعل موجود في سبب اثبات الصانع في واجبه عند بان حلة عدم
عدم حلة الوجود فعدم حلة عدم يكون وجود حلة الوجود او
لأن عدم عدم المانع الوجود او مستلزم له وهذا الذي قلناه
فما قبل ان عدم عدم الوجود فانه في سبب في وقوعه في المصطلح لوجوده
لا يتوقف على اذ علم التقدير من يلزم ان يكون هناك امر موجود يكون
هو حلة له او لا حلة له ولا يبطال التمسك استنار المانع لا يكون كذلك
الواجب فيتم الخط وفيه حيث اذ حلة عدم قد يكون استناع امر عدتي كعدم
المانع فيكون موجودا او مستلزم له فعدم حلة الذي هو حلة الوجود يكون
عدمه او اجابة في سبب في حلة الجواب عن اصل هذا الالزام هو في نفسه وان
من يقول بان الالزام لا يتصور الا من الموجود لذلك يجعل وجود الواجب

لا يفتق الى موطن موجود لجواز ان يكون وجوده في النظر الى ذاته في ذلك السبب
الاستنار استناع حلة العلم اليه من حيث يتحقق من استناع حلة عدم
فعل موجود في سبب اثبات الصانع في واجبه عند بان حلة عدم
عدم حلة الوجود فعدم حلة عدم يكون وجود حلة الوجود او
لأن عدم عدم المانع الوجود او مستلزم له وهذا الذي قلناه
فما قبل ان عدم عدم الوجود فانه في سبب في وقوعه في المصطلح لوجوده
لا يتوقف على اذ علم التقدير من يلزم ان يكون هناك امر موجود يكون
هو حلة له او لا حلة له ولا يبطال التمسك استنار المانع لا يكون كذلك
الواجب فيتم الخط وفيه حيث اذ حلة عدم قد يكون استناع امر عدتي كعدم
المانع فيكون موجودا او مستلزم له فعدم حلة الذي هو حلة الوجود يكون
عدمه او اجابة في سبب في حلة الجواب عن اصل هذا الالزام هو في نفسه وان
من يقول بان الالزام لا يتصور الا من الموجود لذلك يجعل وجود الواجب

لا يفتق الى موطن موجود لجواز ان يكون وجوده في النظر الى ذاته في ذلك السبب
الاستنار استناع حلة العلم اليه من حيث يتحقق من استناع حلة عدم
فعل موجود في سبب اثبات الصانع في واجبه عند بان حلة عدم
عدم حلة الوجود فعدم حلة عدم يكون وجود حلة الوجود او
لأن عدم عدم المانع الوجود او مستلزم له وهذا الذي قلناه
فما قبل ان عدم عدم الوجود فانه في سبب في وقوعه في المصطلح لوجوده
لا يتوقف على اذ علم التقدير من يلزم ان يكون هناك امر موجود يكون
هو حلة له او لا حلة له ولا يبطال التمسك استنار المانع لا يكون كذلك
الواجب فيتم الخط وفيه حيث اذ حلة عدم قد يكون استناع امر عدتي كعدم
المانع فيكون موجودا او مستلزم له فعدم حلة الذي هو حلة الوجود يكون
عدمه او اجابة في سبب في حلة الجواب عن اصل هذا الالزام هو في نفسه وان
من يقول بان الالزام لا يتصور الا من الموجود لذلك يجعل وجود الواجب

المسلك الاول وان كانا من النعمان اذ لم يرد في كلام المانع فان كان ذلك الاعتباري اذ لم يكن له ان يكون ذاته بشرط ان لا يشكك عنه بغيره وجوبه لانه واجب عند عدم

وان كان ذلك الاعتباري حادثا فهو يتوقف على حادث آخر
وكذا المانع النهائي فيحتاج جميع تلك الاعتبارات الى علمه موجبة
او يقال ان الامور الاعتبارية مطلقا لا يكون شرط الوجود
اصلا على ما قيل ان عدم المانع كاشف عن امر وجودي
وهو الشرط صفة فتأمل فانه محل التامل فان جميع هذه الاعتدا
واحدة بل الوجوب يستلزم من ان الاولوية يستلزم الوجوب
وقد تقرر بان الوجوب هو انه لو تحقق اولوية احد الطرفين لكانت
فاما ان يستلزم طرمان الطرف الآخر فيلزم الانقلاب او يكون فاما بلا سبب
فيلزم ترجيح المصالح بلا سبب فيغير ذلك الطرف المصالح بالذات
بالحق او هو لا يحتاج داول ما بالذات بالذات واورده عليه ما اورده
الوجوب الثالث على النظر الاول واجبة منها وهو في الحقيقة يعود الى
النظر الاول فيجب عليه ما يتق عليه واما حاصل من جميع ذلك انه لم يتم ما
ذكره في من البراهين وقد سيجي في هذا المطلب بيان حقيقة
وهو انه لو افترضنا انه اولوية احد الطرفين لكان هو عينه مقتضاها
بوجود الطرف الآخر ضرورة مفقودة المتضامين بالذات وموجبة
مستلزم

كان ظ

مستلزم لا يحتاج ضرورة امتناع ترجيح الرجوع وامتناع مستلزم
لوجوب الاول وقد فرض ان الاولوية غير متناهية الامدة الوجوب
حديث كون الوجوب بوساطة قدم دفعه وتورده في صورة
قيلان كذا كذا كان الذات مقتضاها اما الاولوية احد الطرفين فكل
كان الذات تلك الذات كان ذلك الطرف راجي وكلما كان ذلك الطرف
راجي لانه الطرف الآخر موجودا وكلما كان الطرف الآخر موجودا كان
مستلزم وكلما كان مستلزم كان ذلك الطرف واجبا وقد فرض بوجوب
يقع ان الخط هو برهان متين لا يرد عليه شيء مما اورده في هذا المقام
وقد كسر بعد ما لاج الى هذا الوجه على ان شايح حكمة العيون نقل
اصلة عن المباحث المتفرقة وان لم يكن على ما قرره من التنقيح
الاحكام واورده عليه هو والخ في ايراد عجيبا وهو اننا لانزاع
امتناع احد الطرفين يستلزم وجوب الطرف الآخر فان كلام من الطرف
مكتسب عند التساوي فيصدق امتناع احد الطرفين مع عدم وجوب
الآخر فالخ في اورد في صورة النقص التفصيل والناج في صورة
النقص الاجمال وغيره الخارج التورية لا يخلو ذلك ان كان في
كل طرف لا توقف على رجاؤه ويستلزم ان يكون الطرف الرجوع
راجي حال كونه موجودا فيمتنع وقوع الطرف الرجوع حال كونه

الاولوية الحاصلة من العلة متحققة فلا الوقتين فالوقتان يساويان
 فيكون ان كان لزم لم يوجد في الوقت الاخر لم يكن الاولوية الشاملة
 للوقتين كافية في الوقتين والمقدر خلافه وبوجه آخر لو لم يجب
 وجوده للكان وجوده اما مساويا لعدمه او مرصوحا او راي
 بالنسبة اليه على الاول والثاني يلزم ترجيح المساوي والمرجح على الثاني
 فلهذا الرجحان الثاني من العلة الشاملة اذ متى فقد جزء منها كان
 لعدمه او لا تحقق علة وهو عدم علة الوجود فان كان اختصاص
 الوقت لا يرجح لم يوجد في الوقت الاخر يلزم ترجيح المساويين
 على الاخر بلا سبب وان كان لزم لم يوجد في الوقت الاخر واللام يكن
 العلة الشاملة علة تامة فقد ثبت بهذين الوجوبين اذ الوجوب بالعلة
 يلزم وجوده لكن وهذا الوجوب يسمى بالوجوب السامي والاحتياط في
 تقدمه المدعوى القوية وحكم العقل بان وجوب فوجده ويلزم بشرط
 الوجود وجوب آخر ويسمى بالوجوب اللامي هذا ما تقرر عليه كلام سيد
 المحققين في كتبه التكملة بعد تبييننا قبل من غير ذلك في هذا المطلب
 ويدل على التوزيع ان على تميز الاولوية لا يلزم المكان وجوده في وقت وعلامة
 في وقت آخر بل الاخر من المكان عدمه ولو في وقت وجوده بان يرتفع
 الوجود في الاخر في ذلك الوقت ويتصرف بعدمه بدل الكسافة بالوجود و
 لا اختلاف

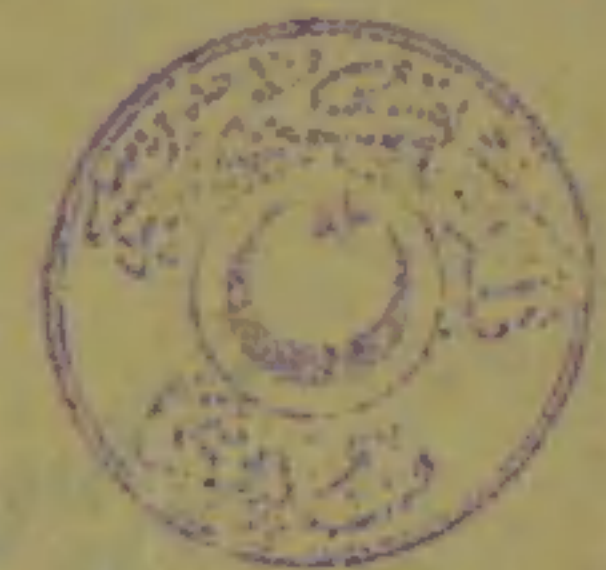
هو انما التوزيع على العيس
 ومثلها الواقف منسلك

والاشياء في المكان عدمه في وقت الوجود وانما المستحيل المكان بشرط
 الوجود كما حقق في سائر المشروطة العامة فان الممكن ما يجوز عدمه في
 الجملة ولا يلزم ان يجوز عدمه على اى وجه فرض الا ترى ان الزمان ممكن
 ولا يجوز ان بعدم تارة ويوجد اخرى لاستلزامه الخلف وهو متحقق
 مع فرض عدمه على ما تبين في موضعه فلا يلزم من المكان عدمه المكان
 عدمه في وقت وجوده في وقت آخر وكما ان لا يمنع في السطر الثاني ان
 متى فقد جزء من العلة الشاملة كان لعدمه او لا يمنع قول المحقق علة
 وسنده بان علة عدم عدم العلة الموجبة للوجود والمرجح له مسا
 لعدم العلة الموجبة فلا يلزم ان ينتفي الموجبة وينتفي المرجح فلا يكون لعدم
 او لا يلزم جازية عند انتفاء جزء من العلة الشاملة لا يلزم انتفاء المرجح كالا
 يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الرجحان فالاول ان يقال لو لم يجب وجود
 لا يمكن عدمه مع الاولوية وجوده فيلزم جواز ترجيح المرجوح مادام مرجوحا
 وهو محتمل من هذا الوجه وما ليس في المطلب الاول ان الاولوية لا
 كانت او غيرا يستلزم الوجوب كذلك ثم اقول ما ادعوه من تقدم هذا
 الوجوب على وجوب الممكن منافا فافهم من ان العلة الشاملة قد يكون
 بسيطة لا اذا تقدم هذا الوجوب على وجود الممكن تقدم بالرات يكون
 جزء من العلة الشاملة لا حالة فلا يتحقق علة بسيطة اللهم الا ان يكلف

ح.

Library of the
 University of Toronto
 81-1

وبيان العلل الحقيقية هو وجوب الوجود حيث قالوا ان علته وجود العلل
 قد يكون بطلان ارادته بطلان وجوب وجوده ^{بطلان} ما قرره المتأخرين ^{ون}
 لا سيما بعد تحقيق قدرته من ان شئ لا يخلو في شئ من شئ لا يخلو
 امر شئ في شئ فيكون شئ في شئ فيكون شئ في شئ فيكون شئ في شئ
 ان كان عين المسبون بلام تقدمه على ان كان بغيره قلنا السلام
 اليه من يلزم ان يكون شئ الواحد وجوده متناهية وهو بطلان على انهم قد
 اعترفوا بان شئ الواحد لا يكون له الوجود واحد واعلم ان لم يزل
 الرئيس وغيره من القدماء في هذا المطلب على ان العلة عالم بحدوث
 العلل عند البصر عند الدليل الذي ذكره الخليل على الاستلزام
 دون التقدم ودعوى الضرورة في حلي المنية وهذه المباحث
 من غير تفصيل ربما تغر عليها في تحقيقنا وليكن هذا آخر ما
 قصدت اليه في هذه الرسالة مع توفيق الخالق
 ونشتت الخال ووقوعه في زمان اضحى الهم متفامرة
 والجليلة متفامرة يكتفون ما طعنا عن الفيا
 ويستقون في الرباب عن الزوى بالشراب ولكن هداية رتي يلقى
 الحق ويبطل الباطل بعد له بيده الحق واليه الرجوع تست
 الرسالة الشريف في دلائل اثبات الواجب في بطلان دياكر في مرسلة
 على بان اوامر من اثبات ان لا يخلو في شئ من شئ لا يخلو



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni	
Eski Kayıt No	448